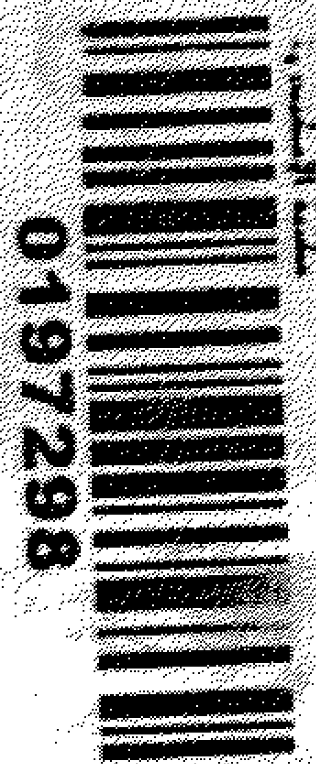
الدكتور محمد عبد العزيز ربيع

صُنعُ المستقبل العربيّ

المسيرة التاريخية من القبلية إلى العولمة





مؤسسة بحسون
للنشر والتوزيع

صُنعُ المستقبل العربيّ

المسيرة التاريخية من القبلية إلى العولمة

تصميم الغلاف: مريم ماجد

Printed in Lebanon 2000 طبع في لبـنان

الدكتور محمد عبد العزيز ربيع

صُنع المستقبل العربيّ

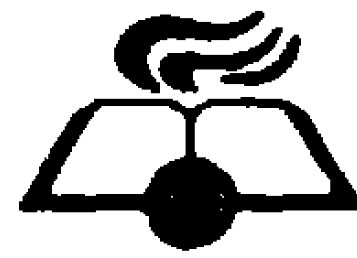
المسيرة التاريخية من القبليّة إلى العولمة



مؤسسة بحسون
للنشر والتوزيع
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

بيروت 2000 م - 22/ 1421هـ



© مؤسسة بحسون

للنشر والتوزيع

منشورات بحسون الثقافية - بطرس المنال

بيروت - سجل تجاري 18954 - بولفار سليم سلام
بناية سوق الروشة الشعبي - الطابق الثالث
تلفاكس: 659166 - 385623 (1 - 00961) - خليوي: 03/852333
ص. ب: 11/8585 - بيروت - لبنان

فهرس الموضوعات

المقدمة 9

القسم الأول

الإطار التاريخي للتطور الإنساني

1 ـ تطور المجتمعات الإنسانية 17
عصر الصيد والرعي 19
عصر الزراعة 22
عصر الصناعة 25
عصر المعرفة 31
التطور المجتمعي العربي 38
2 ـ العملية التاريخية والتكوين المجتمعي 49
الحضارة والثقافة 54
الحضارة والتاريخ 63
الانقطاع التاريخي 69
أزمة المجتمع المعاصر 73
3 ـ العمليات المجتمعية 79
العملية الاجتماعية ـ الثقافية The Socio - Cultural Process 82
العملية السياسية The Political Process 86
العملية الاقتصادية The Economic Process 89

العملية الإعلاماتية The Infomedia Process 93
العمليات المجتمعية وديناميكية التطور 97
4 ـ نظرية في التاريخ 107
الصراع والتغير Conflict and Change 109
العملية التاريخية 116
النظرية الدائرية 125
النظرية المستقيمة 129
نظرية في التاريخ 134
5 ـ التحول الاجتماعي والمتغيرات الدولية 147
مسار التحول الاجتماعي وأدواته 149
التحول الاجتماعي والتقدم 153
المتغيرات العالمية 161
تبلور حدود القوة العسكرية 162
تبلور أهمية التجمعات الإقتصادية 164
تبلور أهمية الحرية والديمقراطية 167
تزايد أهمية المصلحية وتراجع مكانة العقائدية 169
تراجع الأهمية الاستراتيجية للأرض 172
إنهيار الأهمية الاستراتيجية للعالم الثالث 175
إنفجار الصراع العرقي 176
دخول الديمقراطية في أزمة 178
تصاعد حدة العنف والإرهاب 178
دخول مفهوم التاريخ والحضارة في أزمة 179

القسم الثاني

الواقع العربي وصنع المستقبل

6 ـ أزمة الواقع العربي المعاصر 183

الأزمة والمرجعية 186
الثقافة وفجوة الجيل 189
البعد الفكري للأزمة 192
مظاهر الأزمة 197

7 ـ المرجعية التاريخية والمستقبل العربي 205
سقوط المرجعية التاريخية 207
الهروب إلى التاريخ 217
الذاكرة الجماعية والتاريخ 220
نحو إطار مرجعي عصري 223

8 ـ الدين والقومية 227
الدين 228
الديانات السماوية 230
الفكرة القومية 241
الدولة القومية 244

9 ـ تطور الفكرة الديمقراطية 253
النظم الديمقراطية 255
الشرعية السياسية 258
علاقة الديمقراطية بالرأسمالية 263
معضلة الديمقراطية الغربية 265
الديمقراطية والطبقة المتوسطة 269
الإعلام والعملية الديمقراطية 274
الديمقراطية ومبدأ حكم الأغلبية 285

10 ـ نحو نظام ديمقراطي عربي 291
الديمقراطية والشورى 292
الديمقراطية والواقع العربي 300

نحو نظام ديموقراطي عربي 304
الطبقة المتوسطة وموقعها من المجتمع 310

11ـ العمل الاقتصادي المشترك 317
التجمعات الاقتصادية 322
نحو سوق عربية مشتركة 328

12 ـ التفكير العلمي والعمل المؤسسي 341
عناصر البيئة 342
البيئة الطبيعية 343
البيئة الاجتماعية 343
البيئة التكنولوجية 344
البيئة المعلوماتية 345
التفكير العلمي 348
العمل المؤسسي 353
التعليم 359

13 ـ المجتمع العربي والعولمة 369
الأبعاد الاقتصادية والثقافية للعولمة 376

14 ـ وقفة مراجعة تأملية 385

المصادر العربية والأجنبية 393

مقدمة

«المستقبل العربي» قضية شائكة والسؤال حولها مشروع، وهذا جعلها محور اهتمام العديد من المثقفين العرب. إلا أن النقاش حول هذه القضية بقي دون أهميتها بكثير، حيث غاص المعنيون بها عموماً في البحث في الماضي وتجنب الخوض المتعمق في مشاكل الواقع، والتقصير في تحديد معطيات العصر بعلمية، واستشراف آفاق المستقبل بعقل مستنير.

جاء طرح المثقفين العرب على اختلاف منابعهم الفكرية لتلك القضية بسبب تعثر الحاضر وتخلف الواقع وفشل الماضي القريب في تحقيق أهدافه. لذلك انصرف العقل العربي الباحث عموماً إلى محاولة تحديد وتفسير أسباب التعثر والتخلف والفشل، وكأن تلك المهمة كافية بحد ذاتها لاستشراف آفاق المستقبل وبناء مقوماته. وبالرغم من أن تحديد الأسباب وتفسيرها هو الخطوة الأولى لبناء المستقبل، إلا أن البناء القويم يحتاج أيضاً للتعامل مع الواقع بأمانة ووضوح، وتجاوزه بعلمية وشجاعة تخترق الحساسيات والمحظورات وصولاً إلى التحليق في سماء المستقبل وآفاقه الرحبة.

كان للغرب الاستعماري دوره في خلق أزمة الواقع العربي المعاصر، وكان للتاريخ العربي ـ الإسلامي إسهاماته في تحقيق نهوض الأمة في الماضي. إن إدراك هذه الحقائق والانطلاق منها جعل مهمة الباحث والمفكر التقليدي سهلة، فأسباب التعثر والتخلف والفشل واضحة، ومرجعيات النهوض وأدواته معروفة ومجرّبة. ولذلك حُمّل الاستعمار الغربي وأنظمة الحكم التي تلت رحيله مسؤولية الأزمة، ومُنِح الإسلام والعروبة أوسمة النجاح والإخلاص وسلما

مقاليد القيادة والخلاص. إلا أن توزيع الأوسمة على منابع فكرين غير منسجمين، هما الفكر القومي والفكر الإسلامي، وتقليد الأتباع نياشين القيادة للسير بالأمة في اتجاهين مختلفين كان سبباً لوقوع خلافات سياسية وانشطارات اجتماعية وتمحورات فكرية أضافت عاملاً جديداً وهاماً لعوامل التعثر والتخلّف المتأصلة في البنية الاجتماعية العربية.

بعد صراع فكري وسياسي ـ اجتماعي طويل ومرير شعر بعض أتباع التيارين بخطأ المنطلق وخطيئة استمرار السير على هداه. لكن الشعور بالخطأ لم يحدث نتيجة لدراسة متعمقة في طبيعة المنطلق، أو بسبب نظرة فلسفية جديدة للعالم وقوى التحول الرئيسة فيه، بل جاء نتيجة لفشل أتباع كل من التيارين الفكريين ـ السياسيين في الوصول إلى الحكم، وعجزهما عندما اقتربا كثيراً من السلطة عن تحقيق الأهداف والآمال المنشودة. لذلك اتجه المعترفون بالخطأ، وكلهم من المعتدلين أيديولوجياً، إلى التكفير عن ذنوبهم برفع شعار توفيقي يقول «لا إسلام بلا عروبة، ولا عروبة بلا إسلام». وهذا ترك المرجعية التاريخية ـ الفكرية القديمة على حالها دون تغير يذكر، مما ينبىء بمصير للشعار الجديد لا يختلف كثيراً عن مصير الشعارات السابقة التي أثبتت التجربة إفلاسها وأعلنت الأزمة الراهنة قصورها وتقصيرها.

كان الانشغال العربي بالصراع الفكري ـ السياسي بين أتباع التيارين القومي والديني ولا يزال سبباً في نسيان قضية المستقبل من حيث الملامح والمعطيات والأهداف. ولما كانت الوسائل تُختار أساساً بناء على أهداف محدّدة ومُعرَّفة مسبقاً، فإن غياب الأهداف المتعلقة بمضمون المستقبل والمطلوب منه أدت إلى الوقوع في فوضى الوسائل. وفي الواقع كان الصراع العقائدي بين التيارين ولا يزال أهم إشكاليات الحاضر، وكان النصر على التيار الآخر ولا يزال أهم أهداف المستقبل الرئيسة بالنسبة لكل تيار، وهو نصر لا علاقة له بمستقبل الأمة، وقد يُضيف في حالة حدوثه ـ عبئاً جديداً وثقيلاً عليها. وهذا جعل أتباع التيارين يفشلون إلى حدٍّ كبير في رؤية المستقبل من زاوية فلسفية شمولية قادرة على رؤية العالم على حقيقته كوحدة إنسانية واحدة تقريباً بشعوب كثيرة وثقافات متنوعة.

عالم تسوده وتقوده عمليات مجتمعية كونية لا تعترف بحدودٍ سياسية، ولا تعرف حدوداً فكرية، ولا تتوقف عند حدود أيديولوجية مهما كانت قدسيتها.

يسألني الكثيرون أينما كنت وحيثما حاضرت عن رؤيتي للمستقبل العربي، وعَمّا إذا كان للعرب من مستقبل في المستقبل. وعندما أبدأ الإجابة موضحاً المعنى والمتطلبات تتذمر الأغلبية قائلة: إذا كان لا بد من استخدام «إذاً الشرطية» و«لكن الاستثنائية» فلا داعي لتكملة الحديث لأن ذلك يعني أنه ليس للعرب من مستقبل. إن هذا الموقف من إجابة تتوخى الواقعية العلمية يُشكّل بحد ذاته إشكالية فكرية وقيمية على درجة كبيرة من الخطورة لأنه يعكس حالة ذهنية ونفسية لا تزال تؤمن بالغيبيات حَكَماً، وبالتبسيط المفرط شعاراً سياسياً، وبالاتكالية أسلوباً للعمل والبناء في عصر المعرفة المركّبة وأدواتها المعقدة.

هل للعرب من مستقبل؟ الجواب البسيط المباشر هو نعم، إذا اعتبرنا المستقبل كما هو فعلاً، «وجود كياني» بعد اليوم. لكن إذا اعتبرنا المستقبل كما تُعرّفه الحكمة الثقافية المألوفة في بلادنا، فلا بد وأن يكون الجواب نعم ولا، وذلك لأن كلمة «المستقبل» اكتسبت معنى إيجابياً في أدبياتنا الثقافية. إن المستقبل بمعناه الإيجابي لا يقع صدفة كالكوارث والزلازل، ولا يجيء كالموت المحتوم بعد طول سنين، بل يُبنى كالبيوت لبنة لبنة، ويُغرس كحدائق الورود نبتة نبتة، ويُرعى كالأطفال محبة ومودة.

إن استخدام لبنة الفكر الديني وحدها لبناء بيت أحلام سعيد لا يكفي، وإن استخدام شتلة الفكر القومي وحدها لإقامة حديقة ورود لا يكفي، وإن تلقيح الفكر الديني بالفكر القومي لإنتاج شبل يقوم وحده بمهام جيش المؤمنين هو خيال من الأساطير. إن تعابير «الدين هو الحل» و«الوحدة العربية هي المخرج»، و«تلاحم العروبة مع الإسلام هو أساس المشروع الحضاري النهضوي»، هي شعارات جميلة المظهر، خاوية الجوهر. إنها شعارات تحاول تجاوز الواقع دون تجاوز أدواته ودون وعي معطياته ومتطلبات تغييره.

إن وضع حجر الأساس في بيت أحلام المستقبل يبدأ بتحديد موقع الماضي فكراً وتجربةً من الحاضر، وتحديد موقع الاثنين من المستقبل. وهذا

يتطلب باديء ذي بدء الاعتراف فكراً وقولاً وعملاً وموقفاً قيمياً ومؤسسياً إنه لا الحاضر كان امتداداً حقيقياً للماضي، ولا المستقبل هو امتداد طبيعي للحاضر. وفي الواقع، يحتوي السؤال عن المستقبل العربي بالطرح الديني والقومي على السواء تناقضاً أساسياً لا يقبله عقل الباحث المستنير. فإذا كان التاريخ فكراً وتجربةً هو المرجع، وأن التاريخ العربي بشقيه الديني والقومي كان عظيماً، فلماذا كل هذا التعثر والتخلف والفشل في الحاضر الذي هو أصلاً امتداد للماضي؟ وإذا كان هذا الحاضر بتعثره وتخلفه وفشله هو أساس ومرجيعة المستقبل، فلماذا السؤال عن مستقبل هو امتداد لهذا الحاضر؟ فالإجابة معروفة لدى الجميع، والقضية محسومة سلفاً، والحوار بين السائل والمجيب ترف ذهني عقيم.

إن مراجعة بسيطة لذاكرتنا الجماعية، ولا أقول ذاكرتنا المؤسسية لغيابها تقريباً وزيف القليل الموجود منها، سوف تُظهر بوضوح بالغ أن الماضي لم يكن دائماً شتلة الحاضر، وأن الحاضر ليس بالضرورة شبل المستقبل. ولنا مع الماضي والمستقبل حديث وحوار في هذا الكتاب.

بالضرورة سيكون حواراً مع العلم والذات، ينطلق من التزام أخلاقي بالحقيقة فكراً وقولاً وموقفاً قيمياً وتطلعات كما نراها وكما نقرأها على مدى الرؤية العلمية ـ العقلانية المتحررة من أعباء الماضي ومحاذير الحاضر. وأملنا أن يساهم ذاك الحوار والحديث في إلقاء بعض الضوء على مشاكل الحاضر وموقعها من الماضي والمستقبل على السواء، وأن يضع لبنة صغيرة في بناء المستقبل وأن يغرس في حديقة وروده شتلة واعدة.

د. محمد عبد العزيز ربيع

واشنطن 14 / 3 / 2000

القسم الأول

الإطار التاريخي للتطور الإنساني

1 ـ تطور المجتمعات الإنسانية

2 ـ العملية التاريخية والتكوين المجتمعي

3 ـ العمليات المجتمعية

4 ـ نظريـة في التـاريخ

5 ـ التحول الاجتماعي والمتغيرات الدولية

سنحاول في هذا الجزء من الكتاب شرحَ طبيعة المسيرة التاريخية وتحديد المراحل الرئيسية لتطور المجتمعات الإنسانية عِبْرَ التاريخ. ومن خلال ذلك سنقوم أيضاً بتحديد وتعريف مراحل الانقطاع التاريخي وتحليل أسبابها وعلاقتها بتوقف المسيرة التاريخية، وهو توقف مؤقت يأتي كإشعار بانتهاء مرحلة حضارية قائمة وبدء مرحلة حضارية جديدة ذات منطق فكري وتاريخي ونظم وهياكل اجتماعية.واقتصادية جديدة تختلف كماً ونوعاً عن كل ما سبقها من نظم وهياكل وأفكار.

إن توقف المسيرة التاريخية عند نهاية كل مرحلة تطور حضارية يجعل الفصل بين الماضي والمستقبل تاماً تقريباً، وهذا يجعل من الصعب جداً أن يساهم تاريخ المرحلة المنتهية في صياغة تاريخ المرحلة اللاحقة وتوجيه مسيرة التطور فيها. وبناءً عليه يصبح من غير الممكن نجاح التاريخ في تكرار نفسه. خلال فترات الانقطاع التاريخي تنهار فاعلية القوى الاجتماعية الرئيسة في المجتمع ويُفتح المجال لبروز قوى اجتماعية جديدة. وهذا يفرض على القوى القديمة الخروج من المسيرة التاريخية الحضارية والعيش حياة غير منتجة شبيهة بحال شيخوخة معتلّة تنتظر الموت. ولما كانت طبيعة الحياة قد علّمتنا أن الحياة تسير دوماً غير عابئةٍ بموت من يَعزّ علينا فقدانهم، فإن المسيرة التاريخية تستمر وتُعطي ميلاداً لقوى اجتماعية جديدة مؤهلة لقيادة المرحلة الحضارية الجديدة وتوجيه مسارات التطور فيها.

بعد مرور التاريخ الإنساني بمراحل تطور وفترات انقطاع عدّة، نجده اليوم

يخضع لقوى «**العولمة**» التي تقوم بإعادة صياغة كافة العلاقات والهياكل والنُظم القائمة في المجتمع. وهذا يجعل من غير الممكن التعامل مع فكرة المستقبل العربي أو غير العربي بواقعية وإيجابية دون التعرف على تيارات التغيير العالمية وموقعها من مسيرة التطور الحضاري الإنسانية. وفي الواقع، تبدو تلك التيارات وقواها الفاعلة وقد أصبحت الإطار الأهم الذي يحدد موقع مختلف الأمم والشعوب والفلسفات من حركة التاريخ، ويؤثر بالتالي في قدرتها على مواصلة التطور وصنع المستقبل المنشود.

لقد شهد الماضي نجاح بعض الفلسفات والدول والقادة في التأثير بفاعلية في مسيرة الحضارة الإنسانية. إلاّ أن ذلك النجاح جاء دوماً كجزء من مسار عمليات مجتمعية كانت ولا تزال تُشكّل الأطر الأوسع والأهم للتطور في المجتمع. ويمكن تحديد تلك العمليات في أربع عمليات مجتمعية أساسية هي العملية الاجتماعية ـ الثقافية والعملية السياسية والعملية الاقتصادية والعملية الإعلامية ـ المعلوماتية. وإذا كانت العملية الاجتماعية ـ الثقافية هي أقدم تلك العمليات وأكثرها خصوصية، فإن العملية الإعلامية ـ المعلوماتية والتي سنطلق عليها اسم العملية الإعلاماتية، هي أحدثها وأكثرها عالمية.

في القسم الثاني من الكتاب ننتقل من مستوى الأطر التاريخية والفلسفية إلى مستوى الواقع بما فيه من فكر وفلسفات ونُظم وقوى فاعلة لنتعرَّفَ على موقعها ودورها في صياغة المستقبل، وهذا سيقودنا إلى التعرض لدور الدين والقومية والفكرة الديمقراطية والاقتصاد وتحديد مدى قدرتها على صنع المستقبل المنشود ومتطلبات تأهيلها لقيادة المسيرة التاريخية العربية واللحاق بركب الحضارة العالمية.

ـ 1 ـ

تطور المجتمعات الإنسانية

كان التطور المجتمعي، وحتى نهاية العصور الأوروبية الوسطى، يسير ببطء كبير وبشكل غير منتظم مما جعل الجمود والاستمرارية الطابع المميز لحياة المجتمعات الإنسانية القديمة عامة. ولقد جاء التطور القليل في حياة تلك المجتمعات نتيجة لاكتشافات تكنولوجية حدثت غالبيتها بطريق الصدفة واستغرقت وقتاً طويلاً قبل أن تنتشر وتساهم فعلاً في إحداث تغير نوعي في أسلوب حياة الناس وطرق تنظيم مجتمعاتهم. أما الصدفة فقد جاءت من خلال تعامل الإنسان أساساً مع عناصر بيئته الطبيعية وذلك في سعيه الدائب لتوفير متطلبات العيش والأمن والبقاء.

مرَّ الإنسان خلال مراحل تطوره المجتمعي بعدة مراحل تميزت كل منها بأسلوب حياتي مختلف وبخاصية التطور الأكثر تسارعاً نحو تعزيز القدرة الذاتية على التعامل بكفاءة أكبر مع عناصر البيئة الطبيعية. وبسبب قدرة الإنسان على التعلم والتكيّف فإن كل مرحلة من مراحل التطور المجتمعي أرست أساساً قوياً لظهور مرحلة جديدة كانت أكثر تعقيداً من سابقتها وأقدر على استغلال البيئة الطبيعية والتعامل معها بكفاءة. ولقد جاء الانتقال قديماً من مرحلة لأخرى عبر أجيال عديدة، مما جعل من الصعب تحديد بداية ونهاية كل مرحلة، ومن الأصعب تحديد كمية ونوعية التطور خلال الفترات الانتقالية. إلا أن وتيرة التطور كانت تتسارع باستمرار مما جعل كل مرحلة أقصر عمراً من المرحلة السابقة لها.

إن نجاح الإنسان في استغلال موارد بيئته الطبيعة بكفاءة متزايدة حتّم عليه

تطوير قيمه واستبدال بعضها بقيم جديدة وبناء نظم مجتمعية متطورة وتطوير علاقات اجتماعية لم تكن معروفة من قبل. إلا أن تفاوت كمية ونوعية الموارد الطبيعية المتاحة للمجتمعات الإنسانية المختلفة، وتنوع نظم القيم والمعتقدات السائدة فيها من ناحية، وتباعد تلك المجتمعات عن بعضها البعض وتخلف وسائل الاتصالات والمواصلات فيما بينها من ناحية ثانية كان سبباً في اختلاف درجة التطور وسرعته بين مجتمع وآخر. وهذا جعل بالإمكان تقدم بعض المجتمات نسبياً وتخلف بعضها الآخر، وحدوث فجوة في الدخل والمعرفة داخل المجتمع الواحد شكّلا عاملاً متنامياً في حدوث الصراع ووقوع الحروب.

كان العامل المحرك لعملية التطور المجتمعي منذ البداية هو رغبة الإنسان في تعزيز قدرته على التعامل مع عناصر بيئته الطبيعية وحاجته لاستغلال الموارد المتاحة لتحقيق حياة أفضل وأكثر أمناً واستقراراً. وبعد ظهور التجمعات الإنسانية الكبيرة نسبياً واضطرار أعضائها للعمل سوياً كشركاء في استغلال الموارد الطبيعية ظهرت النظم الاجتماعية والمجتمعية لتنظيم العلاقات بين الأفراد والجماعات. ولقد ظهرت تلك النظم أساسا على شكل تقاليد وعادات وأعراف استغرقت عمليات بلورتها آلاف السنين، مما جعل التطور في الحياة المجتمعية ينتقل من تعزيز القدرة الذاتية على التعامل مع عناصر البيئة الطبيعية فقط إلى العمل أيضاً على تعزيز تلك القدرة على التعامل مع عناصر البيئة الاجتماعية. وبعد اكتشاف الآلة وقيامها بدور هام في تعزيز قدرة الإنسان الإنتاجية أصبح التطور يشمل أيضاً التعامل بكفاءة مع عناصر البيئة التكنولوجية. وفي الواقع أصبح لزاماً على نظام القيم والنظم المجتمعية عموماً والمواقف القيمية خصوصاً أن تعكس الاحتياجات المجتمعية للتعامل مع البيئة الإنسانسة بعناصرها الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية والإعلامية ـ المعلوماتية دون استثناء.

كان ظهور الدولة في الحياة المجتمعية أحد مظاهر التطور في البيئة الاجتماعية حيث جاء ذلك امتداداً لمفهوم ورمز السلطة في الوحدة الأسرية. ولقد قامت الدولة منذ نشوئها بالعمل على تنظيم العلاقات بين مختلف الأفراد

والجماعات وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات التي استهدفت تعزيز عوامل الوحدة داخل المجتمع الواحد وحمايته من الأخطار الخارجية. وبعد انتشار ظاهرة الدولة وقيام بعض الدول بالاعتداء على غيرها من دول أخرى أصبح لزاماً على الدول القيام بتنظيم العلاقات فيما بينها، خاصة فيما يتعلق بالحقوق المكتسبة وعلاقات الجوار والعلاقات الاقتصادية وإدارة الحروب وعقد المعاهدات وإقامة السلام.

رغم تعدد مراحل التطور في الحياة الإنسانية المجتمعية، إلا أنه يمكن تحديد أربعة مراحل أساسية، هي: مرحلة ما قبل الزراعة، أو حياة الصيد والرعي، مرحلة الزراعة، مرحلة الصناعة، ومرحلة ما بعد الصناعة، أو عصر المعرفة. ولقد تميزت كل مرحلة عن المراحل التي سبقتها بحدوث تطور نوعي وكميّ في عناصر البيئة الإنسانية وطبيعة العملية الإنتاجية وطرق تنظيمها وكيفية توزيع عوائدها في المجتمع، خاصة بين المساهمين فيها. وهذا جعل الحياة تغدو أكثر تعقيداً والحاجات الفردية والمجتمعية أكثر تنوعاً، مما استوجب بدوره حدوث تطور كبير ونوعي في القيم السائدة والعلاقات الاجتماعية والنظم المجتمعية عامة والمواقف القيمية خاصة.

ولما كانت القيم الاجتماعية والمواقف القيمية والنظم المجتمعية من أهم عوامل وعوائق التطور المجتمعي، فقد أصبح من الطبيعي التركيز على هذا الجانب من تطور الحياة الإنسانية. وفي الواقع، هنالك الكثير من الدلائل التاريخية التي تشير بوضوح بالغ إلى أنه ليس بإمكان أي مجتمع دخول مرحلة تطور تالية وعيش حياتها كاملة بقيم ونظم ومواقف وعلاقات مرحلة سابقة. لهذا ستحظى القيم والمواقف، خاصة ما يتعلق منها بالعملية الاقتصادية والعلم، بأهمية كبيرة في هذا الكتاب.

عصر الصيد والرعي

جاء انتقال الإنسان إلى هذه المرحلة بعد نجاحه في تدجين بعض الحيوانات وقيامه بالتالي باستغلال إمكانياتها المختلفة، وهي إمكانيات شملت

أكل لحوم البعض، واستعمال جلود وفرو البعض الآخر، واستخدام حيوانات أخرى في نقل البضائع والانتقال من مكان لآخر. ويمكن القول أن الرعي كان البداية الحقيقية لظهور العملية الاقتصادية الإنتاجية، حيث أصبح بإمكان المجتمعات الإنسانية إنتاج بعض حاجاتها من الغذاء، وبالتالي تخفيف درجة اعتمادها على البيئة الطبيعية المحيطة بها. وفي الواقع، كان الرعي وتربية الحيوانات أولى خطوات الإنسان على طريق التعامل مع عناصر بيئته الطبيعية بكفاءة حيث أصبح بإمكانه التنقل بسهولة أكبر بحثاً عن الخضرة والمياه وأماكن الصيد ومن أجل الهروب من قسوة الطبيعة في الصيف والشتاء.

كانت القبيلة خلال هذه المرحلة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية، وكان أفرادها يشعرون بروابط قرابة ونسب قوية وبضرورة الانصياع لأعراف وتقاليد متوارثة مما جعلهم يتوحدون حول مواقف واحدة وحاجات ونظرة اجتماعية مشتركة. ولقد كانت علاقة القرابة أو النسب، وهيمنة التقليد، وتجذر العادة أهم العوامل الاجتماعية التي قادت إلى تماسك القبيلة وأدت إلى تبلور القبلية كنظام اجتماعي وثقافة مجتمعية. وهذا يعني أن القبلية كانت بمثابة الفلسفة الاجتماعية - الثقافية، وأنها أصبحت، في ضوء ضعف العملية السياسية والعملية الاقتصادية، العملية المجتمعية الأكثر أهمية وتأثيراً في حياة وتطور المجتمع القبلي.

وفي الواقع جاء تطور العملية السياسية فيما بعد كامتداد للعملية الاجتماعية - الثقافية، وذلك بسبب حاجة القبيلة للتعامل بكفاءة أكبر مع الغير من القبائل ومع عناصر بيئتها الطبيعية والاجتماعية. وهذا جعل القبلية أساساً مفهوماً ثقافياً وإطار علاقات اجتماعياً ونظام حكم سياسي اتصف بالبدائية وضعف القدرة على التطور الذاتي، مما جعله يعيش عشرات الآلاف من السنين دون تغير يذكر.

إن تنازع ملكية المراعي ومصادر المياه بين القبائل المتجاورة أدى إلى قيام علاقات تنافس فيما بينها غلب عليها طابع التناحر والعداء. وحيث أن البقاء كان الهدف الأساس للإنسان في تلك المرحلة، فإن عمليات الغزو والنهب والسلب

والسبي أصبحت نشاطات جماعية مبررة، وأحياناً ضرورية لتوفير متطلبات البقاء والأمن. وهذا جعل المجتمع القبلي من حيث القيم والمواقف القيمية والنظم المجتمعية يعكس عداءً للغير، وشكاً في الغريب، واستعداداً دائماً لغزو الآخرين وسلب أموالهم بسبب وبغير سبب، وقدرة كبيرة على قبول ما يترتب على النصر والهزيمة من نتائج. لذلك يلاحظ ثراء التاريخ القبلي بقصص الغزو والاعتزاز بالفروسية، والقيام بخطف نساء القبائل الأخرى وسرقة أموالهم، خاصة مصادر الثروة الحيوانية.

كان التاريخ القبلي تاريخ حروب وغزوات مستمرة، وكانت قيم الرعي والكرم والفروسية أهم قيمه على الإطلاق. وهذا جعل القبلي عموماً يستحسن الغزو ويأنف من ممارسة الأعمال اليدوية، ويتمسك بالتقاليد والأعراف، ويجد لذة في حياة الترحال والتنقل. أما علاقات القبائل المتجاورة بعضها ببعض فقد غلب عليها طابع الحذر والعداء مما جعل تاريخ التحالفات والحروب على السواء يتأثر كثيراً بالرغبة في الغزو والحاجة للأمن وواجب الأخذ بالثأر. وهكذا كان للتاريخ القبلي الذي ساد عصر الصيد والرعي منطقه الخاص به، وهو منطق ابتعد عن التعاون مع الغير من القبائل الأخرى، وضعف فيه أثر الحب والارتباط بوطن معين، حيث لم يكن للقبلي في تلك العهود وطن.

وبانتقال الحياة الإنسانية إلى عصر الزراعة والاستقرار تغيرت طريقة الحياة كلياً مما أدى إلى تغير غالبية، إن لم يكن كل القيم والمواقف والنظم الاجتماعية القبلية السابقة. وهذا يعني أن منطق التاريخ القبلي، رغم أهميته القصوى بالنسبة لحياة المجتمعات القبلية، لم يعد صالحاً لإدارة حياة المجتمعات الزراعية أو لدراستها والتنبؤ بمستقبلها. إن الانتقال إلى الزراعة جعل القبلية نموذجاً حضارياً متخلفاً من حيث القدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، السياسية ـ الأمنية، والاقتصادية ـ التكنولوجية على السواء. ولهذا نما المجتمع الزراعي وازدهرت حضارته وثقافته، بينما تقلّص المجتمع القبلي وتراجعت حضارته وثقافته باستمرار دون أن يكون بإمكانه استعادة مجده من جديد.

عصر الزراعة

يقول المؤرخون وعلماء الآثار والأنثروبولوجيا إن عصر ما قبل الزراعة دام عشرات الآلاف من السنين وذلك قبل أن ينتقل الإنسان إلى عصر الزراعة كأسلوب إنتاج اقتصادي وطريقة حياة اجتماعية ومجتمعية. ولقد جاء اكتشاف الإنسان لفن الزراعة بطريق الصدفة قبل حوالي عشرة آلاف سنة، إلا أنها كانت صدفة هامة أدت إلى تغيير مجرى التاريخ وإلى إعادة تشكيل حياة المجتمعات الإنسانية حينئذ على أسس جديدة لم يحلم بها الإنسان من قبل. ولقد تبع اكتشاف الزراعة قيام الإنسان باستخدام الحيوان في حراثة الأرض، وظهور العربة التي تجرها الحيوانات كوسيلة للنقل والتنقل، وحدوث المزيد من التطور في الهياكل المجتمعية والعلاقات السياسية والاقتصادية في المجتمع.

أدى اكتشاف الزراعة واتجاه الإنسان إلى ممارستها إلى تفسخ القبيلة واستقرار الإنسان في تجمعات صغيرة بالقرب من مصادر المياه والأراضي الخصبة. ولقد كان أساس تلك المجتمعات هو العائلة المركبة أو العائلة الممتدة Extended Family حيث قام الآباء والأبناء والأحفاد بالعمل معاً في فلاحة الأرض واستغلال إمكانياتها لتوفير متطلبات العيش والبقاء. وبسبب احتياج المزروعات لعناية مستمرة ولوقت طويل نسبياً قبل النضوج والعطاء، فإن الزراعة فرضت على الإنسان الاستقرار. وهذا أدى بدوره إلى انتشار ظاهرة القرية الصغيرة التي عاشت في شبه عزلة تامة عن غيرها من قرى أخرى معتمدة على نفسها في توفير متطلبات الحياة. بعد ظهور الدولة تحسّنت ظروف الأمن والاستقرار واختفت تدريجياً الكثير من أسباب الغزو والنهب والسبي وتقاليدها، إلاّ أن هذا لا يعني نجاة القرية من غزو القبائل لها والاعتداء على أموالها وتدميرها أحياناً.

كان الاستقرار والعزلة والبساطة سبباً في جعل حياة القرية بطيئة وروتينية وعديمة التعقيد إلى حد كبير. في المقابل، حتمت طبيعة الزراعة نمو حجم العائلة كمصدر للأيدي العاملة، كما جعلت البيت ومواسم الزراعة والحصاد محور الحياة الاجتماعية بوجه عام. وفي الواقع كان البيت الزراعي ولا يزال أهم

أماكن العمل في القرية، ومركز تربية الأطفال وإعداد الطعام والعناية بالكهول، ومسرح تنظيم وإقامة التقاليد الاجتماعية كالأفراح والمآتم. إضافة إلى ذلك ظهر الديوان، كمكان لتجمع الأقارب وتبادل المعلومات والترفيه عن النفس وحل الخلافات التي قد تنشب في القرية بين الحين والآخر.

إن ظهور بعض القرى بالقرب من مصادر المياه، خاصة الأنهار، جعل بالإمكان حدوث بعض التواصل بين القرى الواقعة على نفس النهر، وقيام تبادل سلعي محدود فيما بينها، خاصة في الأماكن التي قام الاعتماد فيها على نهر واحد تقريباً، وذلك كما كان عليه الحال في مصر. إن طبيعة الزراعة كمهنة وطريقة في الحياة حتمت قيام نظام مركزي لتوزيع المياه بعدالة بين القرى المختلفة، وتوفير الاحتياطات اللازمة لدرء خطر الفيضانات. وهذا أدى بدوره إلى ظهور الدولة وقيامها بالسيطرة على مناطق واسعة، واتجاهها إلى تأسيس أنظمة مجتمعية لتوزيع المياه ومواجهة الكوارث وجمع الضرائب وحل الخلافات وتوفير الأمن وغيره من خدمات.

يتضح مما تقدم أن الزراعة أدت إلى تغيير شكل وتركيب ومشاغل وأسلوب حياة المجتمعات الإنسانية التي مارستها، مؤدية بذلك إلى تأسيس تاريخ جديد لعصر جديد كان له حضارته وثقافاته المميزة. ومما تميزت به حياة القرية في حينه البساطة والهدوء والمساواة بين الناس وتمتعهم بمستوى حياتي واحد تقريباً. ورغم ظهور الإقطاعي في فترة لاحقة من حياة عصر الزراعة وقيامه بالاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي واستعباد الفلاحين، إلا أن مستويات المعيشة بقيت متقاربة، وذلك لاعتمادها على نتاج الأرض الذي كان في متناول يد الجميع إلى حدٍ كبير. وهذا يعني أن المجتمع الزراعي انقسم إلى غنيّ وفقير دون وجود طبقة متوسطة، وإن الفجوة بين الغنى والفقر كانت صغيرة.

إن تبلور نموذج حياتي جديد قام على الزراعة والاستقرار أدى إلى تغيير نظام القيم الذي ساد عصر الصيد والرعي، وتطوير مواقف قيمية ونظم مجتمعية جديدة اختلفت كثيراً ونوعياً عما سبقها من مواقف ونظم. وبعد عدة قرون من

التطور المتواصل أصبح بإمكان الإنسان إنتاج فائض غذائي زاد عن حاجته. ولقد كان ذلك التطور أهم إنجازات عصر الزراعة وذلك لأنه جعل بالإمكان استخدام الفائض أو جزء منه لإطعام المزيد من الناس، ودعم نشاطات اجتماعية ومجتمعية جديدة، وتوجيه جزء من الموارد البشرية للعمل في مجالات بعيدة عن مهنة الزراعة. وهذا كان سبباً في تنشيط التجارة وإنتاج الأدوات الزراعية التي ساهمت بدورها في رفع الإنتاجية وزيادة الفائض الغذائي، وتفرغ البعض لشؤون الحكم والحفاظ على الأمن وخدمة الإقطاعيين وبناء صرح الامبراطوريات القديمة. وفي الواقع كان التطور الإنتاجي في عصر الزراعة مسؤولاً مسؤولية مباشرة عن ميلاد فكرة التقدم في حياة الإنسان، وهي فكرة أصبحت فيما بعد هاجساً فردياً وجماعياً ومجتمعياً هاماً تسبب في زيادة حدة التنافس في المجتمع، وإرساء أسس التعاون والتناحر بين المجتمعات والدول المختلفة، وبلورة مفهوم التكامل على المستوى الدولي بعد آلاف السنين.

دام عصر الزراعة حوالي عشرة آلاف سنة وقاد نضوجه إلى دخول بعض المجتمعات الإنسانية عصر الصناعة، وبالتالي بدء عصر جديد بحضارة جديدة وتاريخ مميز كان له منطقه الخاص به. ورغم امتداد عصر الزراعة لحوالي عشر آلاف سنة فإن نسبة صغيرة من سكان العالم بقيت تعيش حياة الرعي في ظل نظام قبلي لم يختلف كثيراً عن النظم القبلية التي سادت في العهود البائدة. ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى قسوة الطبيعة وندرة المياه وضعف السلطة المركزية في أماكن تواجد تلك المجتمعات بشكل عام، وصغر حجمها وعزلتها وجمود ثقافتها المؤسسة على العادة والتقليد بوجه خاص. وهذا أدى إلى استمرار النموذج القبلي بقيمه وعاداته ونظمه وعلاقاته الاجتماعية والمجتمعية وأعرافه القبلية إلى جانب النموذج الزراعي المختلف كماً ونوعاً من حيث القيم والعادات والنظم والتقاليد والعلاقات. وفي الواقع، جاء ميلاد المجتمع الزراعي في أفضل المناطق من حيث المناخ وخصوبة الأرض مما جعله يقوم على أنقاض المجتمع القبلي ويدفع به إلى التمركز في الصحاري والأدغال والأماكن النائية.

ويشير التاريخ الحديث إلى فشل المجتمعات القبلية قاطبة في دخول عصر

الزراعة دون التنازل عن أعرافها وتقاليدها المتوارثة، ودون تطوير قيمها ونظمها ومواقفها من العملية الإنتاجية. وحيث تم تطوير الزراعة في ظل نظم مجتمعية قبلية أو شبه قبلية وذلك كما حدث في المجتمعات العربية البترولية حديثاً، فإن الطبقة الاجتماعية التي مارست الزراعة كانت طبقة مستوردة بالكامل تقريباً من مجتمعات زراعية عريقة، مما جعل المجتمع الأكبر ينقسم إلى مجتمعين، أحدهما قبلي والثاني زراعي، لكل عاداته وتقاليده ونظرته الخاصة به للحياة.

إن انتشار ظاهرة الدولة في عصر الزراعة وقيامها بخلق آليات عمل مجتمعية لتنظيم العلاقات بين الناس وجمع الضرائب وتوفير الأمن والدفاع عن الوطن في وجه الغير أدى إلى تبلور العملية السياسية كعملية مجتمعية هامة. وبسبب نجاح الدولة في ظل حضارة الزراعة في احتكار السلطة من ناحية، وضعف المجتمعات الزراعية المشتتة المسالمة من ناحية أخرى، فإن العملية السياسية أصبحت فيما بعد أكثر العمليات المجمعية نفوذاً وتأثيراً في غيرها من عمليات أخرى، خاصة العملية الاقتصادية التي كانت لا تزال في حالة بدائية، حيث تمت السيطرة على تلك العملية وتوظيفها لتعزيز مكانة وقوة السلطة السياسية في المجتمع.

عصر الصناعة

بدأ عصر الصناعة في القرن الثامن عشر، واتضحت معالمه بعد انتشار المصانع في منتصف ذلك القرن في إنجلترة، وهي مصانع قامت بجمع واستخدام أعداد كبيرة من العمال لمزاولة العملية الإنتاجية تحت سقف واحد ولمصلحة شخص واحد. ولقد قاد ذلك العصر كسابقه إلى تغيير نظام القيم السائد واستبدال المواقف القيمية تجاه العملية الإنتاجية واستحداث نظم مجتمعية وعلاقات اجتماعية جديدة أدت في مجموعها إلى بناء نموذج حياتي حضاري جديد لم يكن معروفاً أو مألوفاً من قبل. إن قدرة هذا النظام على جمع أعداد كبيرة من العمال تحت سقف واحد وإنتاج بضائع كثيرة وبكميات كبيرة ضمن حيز محدود مكنه من القيام والتطور إلى جانب المجتمع الزراعي وليس على

أنقاضه، وذلك خلافاً لما فعل عصر الزراعة عموماً بعصر الرعي والصيد.

كان من بين التغيرات الاجتماعية والمواقف القيمية التي أحدثتها الصناعة القضاء على العائلة المركبة وإحلال الأسرة محلها، وبلورة أخلاقيات عمل WORK ETHICS جديدة جعلت العمل الجاد والمثابرة تقترب من مرتبة الرسالة الحياتية. إلى جانب ذلك، استوجبت طبيعة العملية الإنتاجية الصناعية التزام العاملين بأوقات دوام محددة وساعات عمل معينة وبرامج إنتاجية محددة ومواعيد معروفة مسبقاً لاستلام المواد الخام وتسليم البضائع المصنعة على السواء. وهذا أدى إلى إلغاء نمط الحياة الزراعي الذي ارتبط بالأرض حيث كان الإنتاج أسير ظروف طبيعية لا يملك الإنسان القدرة على التحكم بها أو حتى التنبؤ بتقلباتها الموسمية.

ولأول مرة في التاريخ، أصبح العامل لا يملك مكان العمل أو أدوات الإنتاج ولا يتحكم في سير العملية الإنتاجية ولا يحق له التصرف في نتاج عمله كما يشاء. إذ أصبح العامل جزءاً من مجموعة عمال تعمل لصالح صاحب العمل لقاء أجر يتقاضاه بعد القيام بالمهام المنوطة به. وهكذا أصبح العامل مجرد فرد ضمن مجموعة من الأفراد التي ترتبط بالآلة وتعتمد عليها من ناحية، وترتبط مع بعضها البعض من خلال نظام المصنع وأوقات الدوام اليومية وظروف العمل والعيش من ناحية أخرى. وهذا أدى فيما بعد إلى إحساس العمال عموماً بمصالح مشتركة التقت حول مطالب محددة وموحدة تقريباً قامت على شعور مشترك تجاه ظروف العمل والأجور وصاحب رأس المال ومكان السكن وظروفه البيئية السيئة.

إن حاجة المصانع لأعداد كبيرة من العمال وقيام أصحاب رأس المال بإنشائها في أماكن متقاربة أدى إلى ظهور المدن الكبيرة والأحياء الفقيرة التي اكتظت بسكانها من العمال وانعدمت فيها الخدمات تقريباً. وبينما كان العمال يعانون من الفقر والاستغلال وسوء الأوضاع المعيشية والصحية بوجه عام، كان أصحاب رأس المال يقومون بجمع الثروات وتكديسها وعيش حياة ترف في قصور ملأى بالخدم. ولقد كان هذا سبباً في ظهور الطبقية بصورة واضحة

وارتباط مستوى المعيشة والامتيازات الاجتماعية بالثروة. وفي الواقع، أصبح العامل في ظل هذا النظام عنصراً من عناصر الإنتاج كالأرض ورأس المال، ولم يعد محور العملية الإنتاجية وهدفها الأساس كما كان عليه الحال في الزراعة، مما أدى إلى تراجع مكانة الإنسان العادي كثيراً.

وفي محاولة لإزالة الظلم الذي لحق بهم والمطالبة بحصة أكبر من عوائد العملية الإنتاجية قام العمال بتنظيم أنفسهم في مؤسسات جماعية أدت إلى ظهور الاتحادات والنقابات العمالية التي وقفت موقف المناوىء لصاحب العمل. ولقد قامت تلك الاتحادات بالإعلان عن مطالبها بتحسين ظروف العمل وعوائده واللجوء إلى تنظيم المظاهرات والإضرابات الجماعية عن العمل. ولقد كان المثقفون في المجتمع أول الفئات التي وقفت إلى جانب العمال ودافعت عن حقوقهم وتبنت قضاياهم. وحيث إنه كان من الصعب على الدولة الانحياز بشكل كامل ومكشوف إلى جانب الرأسمالي، وبسبب إحساسها بشرعية الكثير من مطالب العمال، فإن الحركة العمالية أخذت تحقق النجاح تلو الآخر، خاصة بعد نجاح الثورة الصناعية في مضاعفة الإنتاج وزيادة الإنتاجية عدة مرات.

كان النجاح في تنظيم العمال في اتحادات ونقابات عمالية، وحصول تلك التنظيمات على حقوق وشرعية مجتمعية هو البداية الحقيقية لظهور الأحزاب السياسية الحديثة. ولقد تلا ذلك ظهور وتأسيس الديمقراطية كنظام حكم قام على مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات الهامة ذات العلاقة بحقوق الفرد ومستوى معيشته وأمنه ومستقبله. لذلك يلاحظ أن زيادة الإنتاج والتقدم الاقتصادي والعلمي كانا قد اقترنا بحصول الفرد على حقوق وحريات وفرص جديدة تسببت في إعلاء شأنه وتعزيز إنسانيته إلى حد كبير. إلاّ أنه لا بد من التذكير بأن الثمن الذي دفعته الأجيال الأولى من العمال الصناعيين كان باهظاً للغاية.

من ناحية أخرى، أدى نجاح المصنع في توفير فرص العمل وزيادة دخل العامل إلى حدوث هجرة واسعة من الأرياف إلى المدن تسببت، بين أشياء أخرى، في تقطيع أوصال العائلة المركبة التي لم تعد هناك حاجة لها. وعلى

سبيل المثال، انتقل العمل من البيت والمزرعة المحيطة به إلى المصنع، وأصبح الطفل يتلقى العلم في المدرسة بدل البيت، وأصبح المريض يعالج في العيادات الطبية والمستشفيات، وأصبح كبار السن فيما بعد، خاصة المرضى منهم، يقضون سنوات حياتهم الأخيرة في مصحات خاصة. إلى جانب ذلك، أصبحت أهم مراكز التسلية والترفيه عن النفس هي المسارح ودور السينما والنوادي الاجتماعية والثقافية والرياضية بدل البيوت والدواوين. وهكذا قامت حضارة الصناعة بسلب حضارة الزراعة أهم أعمدتها، وهي العائلة المركبة، التي تم تفتيتها إلى أسر صغيرة تقوم على روابط نفسية واحتياجات بيولوجية تتعلق بإنجاب الأطفال ورعايتهم دون غيرها. ومع تفتت تلك العائلة واندحار نظام حياتها القروي الزراعي، تغيّرت القيم والمواقف والنظم والعلاقات والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على السواء.

كان من أهم العوامل التي ساعدت على حدوث الهجرة من الأرياف إلى المدن اتجاه كبار الإقطاعيين إلى الاستيلاء على الأراضي المشاع من ناحية، ونجاح الصناعة في توفير فرص أفضل للعمل، خاصة بالنسبة لطبقة خدم البيوت والفقراء من المزارعين من ناحية ثانية، والنجاح في رفع إنتاجية قطاع الزراعة وتمكينه من إنتاج فائض غذائي كبير. ولقد استخدم ذلك الفائض في توفير الغذاء للأعداد الكبيرة من العمال الصناعيين وغير الصناعيين العاملين خارج قطاع الزراعة بوجه عام، وزيادة دخل كبار المزارعين الذين قاموا بدورهم بشراء آلات زراعية ساعدت على رفع إنتاجية الزراعة وساهمت في تطور الصناعة وأدت بعد قرنين من الزمن تقريباً إلى تحويل الزراعة إلى صناعة. وفي الواقع يمكن القول أن النموذج الحضاري الزراعي اختفى أو يكاد أن يختفي من حياة المجتمعات الصناعية المتقدمة، وأن عمال الزراعة أصبحوا، كعمال الصناعة، لا يملكون مكان العمل أو أدوات الإنتاج أو ناتج عملهم.

إن ضعف، إن لم يكن غياب روابط القرابة والدم بين عمال الصناعة من ناحية، وخضوعهم لظروف عمل وأوضاع معيشية صعبة ومتشابهة من ناحية أخرى، واتجاههم إلى المطالبة بحقوق مشتركة جعل المصلحة لا القرابة،

الرابطة الأهم بين العمال. وهذا شجع بدوره على تكوين العديد من المنظمات والاتحادات والروابط المهنية والمصلحية وظهور مؤسسات المجتمع المدني لشغل الفراغ بين السلطة والفرد في مجتمع صناعي ديمقراطي. وباتساع نطاق الصناعة وتعدد نشاطاتها، نشط قطاع الخدمات، خاصة التجارة والمواصلات والبنوك، وظهر في المجتمعات الغربية الصناعية عموماً طبقة متوسطة عريضة ساهمت في تكريس قيم المجتمع الصناعي وتعزيز الديمقراطية وحمايتها. وهذا يعني أن المجتمع الصناعي كان النموذج الحضاري الذي أفرز طبقة متوسطة في المجتمع قد تكون الأولى والأخيرة في التاريخ، كما سنوضح فيما بعد.

رغم نجاح النموذج الحياتي القائم على الصناعة في تحسين ظروف المعيشة وتمكين الشعوب الصناعية من تحقيق قدر أكبر من الحرية، إلا أنه لم ينتشر في مختلف بقاع العالم كما حدث بالنسبة للنموذج القائم على الزراعة. ويعود السبب في ذلك لفعل عوامل رئيسة، أهمها:

1 ـ حدوث الثورة الصناعية أولا في إنجلترة ذات الممارسات الاستعمارية، وبالتالي ارتباط النموذج الصناعي بالاستعمار وبالرغبة في استغلال الشعوب الفقيرة والمستضعفة.

2 ـ قيام الدول الصناعية باستغلال موارد وأسواق العديد من دول العالم خارج القارة الأوروبية، واتجاهها عموماً إلى ربط اقتصاديات تلك الدول باقتصادياتها المتقدمة برباط من التبعية.

3 ـ ضخامة حجم التغيرات المطلوبة في نظام القيم وهياكل المجتمع ونظمه وعلاقاته ومواقفه القيمية من أجل الانتقال إلى حياة الصناعة.

4 ـ تراجع مكانة وقيمة الفرد العامل في المجتمع الجديد، خاصة في مراحل التطور الأولى، وإعلاء شأن المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة.

5 ـ عدم احتياج الصناعة لمساحات كبيرة من الأراضي وعدم تنافسها مع النموذج الزراعي، واحتياجها له كمصدر للغذاء وسوق لتصريف بعض الآلات والتكنولوجيا.

لذلك، لم تستطع حضارة عصر الصناعة غزو معظم دول العالم رغم نجاح منتجات الثورة الصناعية في غزو أسواق تلك الدول. إلا أن نجاح حوالي 20٪ من سكان العالم في دخول عصر الصناعة من جهة، وتمكنهم من إنتاج أكثر من 80 ٪ من الإنتاج العالمي من جهة ثانية وفر للشعوب الصناعية إمكانيات بناء صرح حضارة جديدة ذات سمات مميزة وقدرة هائلة على تحقيق التقدم. وبسبب الطبيعة التراكمية للمعرفة العلمية والتكنولوجية بوجه عام، وقيام الحرية التي وفرتها الديمقراطية بتسهيل عملية نشر المعلومات وتبادلها في المجتمع فإن حضارة الصناعة بدأت بعد مضي أقل من ثلاثة قرون على ميلادها دخول عصر جديد ذي حضارة مميزة مهيمنة، هو عصر المعرفة.

إن ارتباط العامل بالمصنع واعتماده على الآلة والعمل لحساب الغير جعل القدرة الفردية على العمل والإنتاج المصدر الأول، وربما المصدر الوحيد للدخل وتوفير احتياجات المعيشة. وهذا بدوره جعل العلاقة بين العامل وصاحب العمل تقوم على المصلحة البعيدة كل البعد عن العواطف وروابط الجوار والقربى. من ناحية ثانية، أصبحت العملية الإنتاجية والنشاطات المكملة لها أفقياً ورأسياً، كإنتاج ونقل المواد الخام، وتمويل عمليات الإنتاج، وتسويق البضائع المصنعة محلياً ودولياً، تشكل صلب نشاطات المجتمع ومحور اهتماماته. وهذا جعلها تغدو القوة الأكثر تأثيراً في مسيرة العملية الاجتماعية الثقافية ومواقف العملية السياسية بشكل عام. ولذلك تبلورت العملية الاقتصادية كعملية مجتمعية هامة للغاية، أصبح بإمكانها، خاصة بعد نضوج حضارة الصناعة في منتصف القرن العشرين، أن تحتل المكانة الأولى بين العمليات المجتمعية وأن تبدأ بالسيطرة تدريجياً على غيرها من عمليات مجتمعية أخرى.

قامت حضارة الصناعة ببلورة قيم اجتماعية جديدة وتغيير الكثير من المواقف القيمية القديمة ذات الصلة بالعملية الإنتاجية والروابط العائلية والعشائرية على السواء، كما قامت بخلق نظم مجتمعية جديدة لربط عمليات الإنتاج والتسويق والخدمات المالية ومراكز البحث والتطوير وغيرها من نشاطات وتحقيق التكامل فيما بينها. وهذا جعل النموذج الحضاري الصناعي يختلف

نوعاً وكماً وتنظيماً عن النماذج الحضارية السابقة، مما تسبب في بدء تاريخ جديد كان له منطقه الخاص به والذي اختلف كثيراً ونوعياً عن منطق تاريخ حضارة الزراعة. ولذلك لم يعد بالإمكان الاستفادة من دروس وتجارب تاريخ حضارة الزراعة أو استخدامها كإطار مرجعي لتحليل واقع حياة الصناعة أو التفكير في صنع مستقبلها، كما لم يعد بالإمكان أيضاً الانتقال من حضارة الزراعة لحضارة الصناعة دون تطوير القيم السائدة، وتغيير المواقف القيمية المتعلقة بالعمل والإنتاج، وخلق نظم مجتمعية جديدة أكثر تعقيداً وتشعباً من النظم القديمة.

وحيث نجحت بعض المجتمعات في دخول عصر الصناعة دون تغيير قيمها الاجتماعية ومواقفها القيمية كما حدث في منطقة «جبل علي» في دبي مثلاً، فإن النجاح قام على استيراد الأيدي العاملة بالكامل من الخارج وإقامة مناطق صناعية منعزلة لا تمت للمجتمع التقليدي المحيط بها بصلة تقريباً، مما يعني في الحقيقة استيراد مجتمع صناعي صغير وغرسه في بيئة غير صناعية. وهذا يؤكد دور رأس المال في التطور نحو الصناعة ودور القيم والمواقف الاجتماعية في إدارة العملية الإنتاجية، ودور العملية السياسية في خلق الظروف الملائمة لميلاد حضارة الصناعة.

وباختصار، يمكن القول أن الإنسان القبلي قضى حياته «يحارب ليعيش ويعيش ليحارب»، أما الإنسان الزراعي فقد قضى حياته «يأكل ليعيش ويعيش ليأكل». أما الإنسان الصناعي فيقضي حياته «يعمل ليعيش ويعيش ليعمل». وهذا يعني أن حياة القبلي تبدأ وتنتهي بالحرب والقتال، وحياة الفرد في المجتمع الزراعي تبدأ وتنتهي بالأكل والغذاء، وحياة الفرد في المجتمع الصناعي تبدأ وتنتهي بالعمل. أما حياة الفرد في عصر المعرفة فيبدو أنها تسير نحو الخضوع لمنطق العلم والتّعلم، حيث «يتعلم الفرد ليعيش ويعيش ليتعلم».

عصر المعرفة

بدأ الحديث في أوائل السبعينات من القرن العشرين عن ثورة الاتصالات

والمعلومات وعن قدوم عصر الاعتماد المتبادل بين الدول، خاصة في المجال الاقتصادي. ومع نهاية ذلك العقد كانت أهمية بعض الصناعات الأساسية كالمناجم والتعدين قد ضعفت كثيراً وتراجعت معها أهمية قطاع الصناعة في معظم الدول الصناعية العريقة لصالح قطاع الخدمات. ولقد حدث ذلك دون حدوث انخفاض في مستويات المعيشة ودون تباطؤ معدلات التقدم في مجالات العلم والتكنولوجيا أو في مجال القوة الاقتصادية النسبية أو القوة العسكرية لتلك الدول. وهذا دفع الكثير من العلماء والمفكرين المعنيين بقضايا التنمية والتطور والمستقبل إلى الحديث عن عصر جديد، هو عصر ما بعد الصناعة، تشكل الخدمات فيه محور العملية الاقتصادية.

وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة أصبح بالإمكان الانطلاق بقوة وثبات نحو تطوير مكونات العصر الجديد، المادية وغير المادية، ومراجعة النظريات السياسية والاقتصادية القديمة التي أفرزتها حضارة الصناعة. ولقد أدت تلك المراجعة إلى الاعتراف بقصور غالبية النظريات الشائعة وما ارتبط بها من حِكَم مألوفة وما ترتب عليها من تنبؤات مستقبلية. وفي الواقع، شهد عقد التسعينات من القرن العشرين انهيار غالبية النظريات والمفاهيم القديمة المتعلقة بالتحول الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والعلاقات الدولية والأمن وغيرها من قضايا مجتمعية ودولية. ومن خلال التفكير في مجريات التحول الاجتماعي والتطور التكنولوجي المتسارع اكتشف المعنيون بالدراسات المستقبلية أن العالم بدأ يدخل عصر حضارة جديدة، يمكن أن نطلق عليه اسم «عصر المعرفة». رغم ذلك لا يزال الحديث عن عصر المعرفة يقتصر على إشارات ومقالات متفرقة لا تربطها رابطة ولا يوحدها محور أساس أو عنصر منظم، وذلك لأن هذا العصر لا يزال في مراحل تكوينه الأولى.

يمكن القول أن المرحلة الانتقالية من عصر الصناعة إلى عصر المعرفة بدأت في أواخر السبعينات من القرن العشرين، وأن من المتوقع أن تستمر حوالي 25 ـ 30 سنة. وهذا يعني أن نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من شبه المؤكد أن تشهد تبلور نموذج حضاري جديد، سيكون امتداداً

وبديلاً لنموذج حضارة الصناعة في آن واحد. وكما قامت حضارة الصناعة بإعادة تشكيل هياكل وقيم المجتمع الزراعي، فإن من المحتم أن تقوم حضارة المعرفة بإعادة تشكيل هياكل وقيم المجتمع الصناعي. وتبدو بوادر التحولات الاجتماعية التي تقوم الحضارة الجديدة بفرضها على المجتمع قد بدأت تغزو كافة المجالات، خاصة نواحي الحياة الاقتصادية.

وعلى سبيل المثال، أصبح بإمكان حوالي 30 مليون أمريكي أداء جزء متزايد من أعمالهم لحساب الغير من بيوتهم وانطلاقاً منها، مستخدمين الكمبيوتر والفاكس والتلفون. وتشمل تلك المهام نشاطات إنتاجية وتسويقية وبحثية وتعليمية متنوعة. إلى جانب ذلك أصبح بإمكان العائلات الميسورة استخدام التلفزيون والتلفون والكمبيوتر للترفيه عن النفس وشراء الكثير من البضائع والحصول على فيض متزايد من المعلومات المتعلقة بالكتب والمجلات والأبحاث وغيرها من مواد ثقافية وترفيهية وعلمية دون الذهاب إلى المسارح أو المكتبات أو الأسواق التجارية.

أما فيما يتعلق بالشركات، خاصة الكبيرة ومتعددة الجنسية منها، فقد أصبح بإمكانها التعاقد مع عمال معرفة، أي فنيين وأخصائيين، من مختلف بقاع العالم مع بقائهم في بلادهم ومدنهم وبيوتهم ومكاتبهم الخاصة بهم، والقيام في الوقت ذاته بربطهم بنظم بحثية وإنتاجية تضمن التكامل والتنسيق فيما بينهم بشكل فوري مستمر. وعلى سبيل المثال، تقوم شركات السيارات الأمريكية بالتعاقد مع مهندسي تصميم إيطاليين للمساهمة في تصميم السيارات الجديدة وإرسال المقترحات والتصاميم عبر أنظمة اتصال إلكترونية تربط إيطاليا بأمريكا، كما أصبح بإمكان شركات البرمجة العالمية التعاقد مع أخصائي كمبيوتر في الهند لكتابة وتطوير برامج جديدة للتسويق عالمياً. كذلك أصبح بإمكان هؤلاء ودون مغادرة بيوتهم ومكاتبهم في الهند استخدام أحدث وأكثر أجهزة الكمبيوتر في أوروبا وأمريكا لتجربة وتحديث برامجهم عبر أنظمة اتصال عالمية جعلت بالإمكان استخدام تلك الأجهزة المُكْلِفة المعقدة على مدار الساعة. وهذا جعل العامل المعرفي عاملاً عالمياً بإمكانه تسويق خدماته ومعارفه دولياً دون الحاجة

للهجرة، وبالتالي أصبح بالإمكان تدويل أسواق العمل المعرفي وتكاملها بشكل يخدم المعرفة ويحقق التقدم للمشاركين فيها. وبناءً عليه يبدو أن العالم يسير، ولأول مرة، نحو إمكانية فصل ثقافة العمل عن ثقافة المجتمع وتطوير الإنسان الثنائي الثقافة دون المرور بتجربة حياتية خارج مجتمعه.

إن تركيز حضارة المعرفة على الفرد من ناحية، واتجاهها نحو تدويل أسواق العمال المعرفيين من ناحية ثانية، يقود اليوم إلى إضعاف الروابط الاجتماعية والعقائدية والوطنية ضمن المجتمع الواحد. وفي الحقيقة، تبدو فكرة ومفهوم المجتمع التقليدي وقد دخلت مرحلة التراجع المستمر، إن لم تكن مرحلة الانهيار، مما ينبىء بزوال أهمية ومركزية روابط القرابة والدم والعشيرة والانتماء الأيديولوجي والوطني بالنسبة للعامل المعرفي في المستقبل القريب. وهذا يقوم بدوره بتدويل المعرفة ورأس المال ونشاطات البحث والتطوير العلمية والتكنولوجية وربط المعرفيين بعضهم ببعض، بغض النظر عن أماكن تواجدهم وهوياتهم السياسية، بروابط مهنية ومصلحية وثقافية قوية. ولذلك يلاحظ تراجع الأهمية العقائدية والأيديولوجية في كل المجتمعات المعرفية وبين الفئات المعرفية في المجتمعات غير الصناعية. وهذا من شأنه أن يقود إلى تغيير مفهوم السيادة بالنسبة للدول، وتغيير مفهوم الانتماء بالنسبة للفرد، وتغيير مفهوم وأساس القوة بالنسبة للمجتمع.

تخلق المعرفة بسبب طبيعتها التراكمية رغبة كبيرة وحاجة متزايدة لدى المعرفي للحصول على المزيد والجديد من المعارف والمعلومات وذلك من خلال المشاركة في النشاطات البحثية وتقصي الحقائق وإقامة قنوات الاتصال والتفاعل مع الغير من المعرفيين في أرجاء المعمورة. وهذا يجعل المعرفيين عموماً أكثر إقبالاً على الجديد من الأفكار والنظريات، وأكثر قدرة على تجديد قيمهم ومواقفهم الفلسفية، وبالتالي أقل ميلاً للتمسك بالعادات والتقاليد الموروثة والأيديولوجيات القديمة. وبسبب اتجاه المعرفيين إلى التخصص الدقيق، ووجود أنظمة اتصال عالمية فورية لتواصلهم وتكامل نشاطاتهم، أصبح من الصعب، ومن غير الضروري أيضاً، تواجد أعداد كبيرة نسبياً منهم للعمل

معاً تحت سقف واحد والقيام بعمل مشترك لحساب الغير كما كان عليه الحال في عصر الصناعة. لذلك أصبح من الصعب تنظيم العمال المعرفيين في اتحادات ونقابات عمالية كبيرة، ومن الأصعب تنظيمهم في أحزاب سياسية عقائدية، ومن شبه المستحيل إقناعهم بأيديولوجيات تدعي امتلاك كل الحقيقة وتقف موقف نقدي سلبي من العلم الحديث ونظرياته غير الغيبية. ولقد تسبب ذلك، إلى جانب عوامل أخرى سنشرحها فيما بعد، في قيام العملية الإعلامية ـ المعلوماتية بأخذ دور الحزب التقليدي والقضاء على مستقبل الأحزاب العقائدية في المجتمع المعرفي.

ولما كانت المعرفة تحتم التخصص الدقيق فإن العملية الإنتاجية، بغض النظر عن طبيعة الناتج، أصبحت تتطلب عملاً جماعياً يقوم به معرفيون ذوو تخصصات واهتمامات مختلفة. وهذا بدوره حتم وجود نظم إدارة حديثة ونظم معلومات متطورة ونظم مجتمعية قادرة على ربط المعرفيين بعضهم ببعض بصورة تكاملية للتعاون في إتمام العملية الإنتاجية. وهذا يعني أن عالم المعرفة هو عالم يسير نحو المزيد من التخصص ويحتاج إلى المزيد من العمل الجماعي ويتطلب الاستمرار في تطوير نظم الإدارة والمعلومات والنظم المجتمعية القائمة على الاتصال الفوري.

إن حضارة المعرفة التي لا تزال في طور التكوين تقوم اليوم بإعادة تعريف أسس النظم السلوكية والنظم المجتمعية متجاوزة قيم التجانس والتوحيد والأنظمة السياسية والاقتصادية القديمة التي قامت على المركزية والتخطيط. وهذا بدوره يضعف احتكار المراكز الدولية التقليدية لمصادر الثروة والمال والقوة العسكرية، ويخلق مراكز جديدة قادرة على المنافسة تضمن انتشار المعرفة واستمرار التطور. إنها حضارة ذات خاصية ديناميكية لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا بمحددات السيادة الوطنية، وتقوم بتجزئة مراكز الثروة والقوة في العالم وبعثرتها في أجزاء متباعدة، وربطها في الوقت ذاته بنظم اتصال وتنسيق تكفل تكاملها وتفاعلها باستمرار.

لقد استطاعت المعرفة اختزال الحاجة إلى المواد الخام والعمل والوقت

ورأس المال والاحتياجات المالية والمكانية لإنتاج وتخزين وتسويق البضائع في آن واحد. وهذا جعل المعرفة بفروعها المختلفة أهم عناصر الإنتاج وأكفأ وسائل التسويق وأكثر الاستثمارات عائداً على الإطلاق. إن تبلور تلك الحقائق دفع ميخائيل جورباتشيف، آخر رؤساء الا تحاد السوفييتي إلى القول في عام 1989 «إن الاتحاد السوفييتي كان آخر الدول الصناعية التي اكتشف أن المعرفة في العلم هي العنصر الإنتاجي الأهم».

إن كون المعرفة أهم عناصر الإنتاج، يجعل اقتصاد مجتمعات المعرفة يقوم أساساً على خلق المعلومات وتطوير الحقائق العلمية الجديدة، وإعادة تصميم النظم الإدارية، وإنتاج المواد الثقافية الترفيهية كالكتب والمجلات والأفلام، وتطوير تكنولوجيا الخدمات التعليمية والصحية واستخدامات الكمبيوتر وغيرها، والقيام بتسويق تلك الخدمات والبضائع عالمياً دون حساسيات أو مخاوف تذكر. لذلك استطاع حجم التجارة الدولية في الخدمات وحقوق التأليف وامتيازات الاختراع في منتصف التسعينات من القرن العشرين، على سبيل المثال، أن يتجاوز حجم تجارة الأجهزة الإلكترونية والسيارات معاً.

إن تقدم وسائل الاتصال الدولية وسهولة تواصل المعرفيين عبر القارات رغم الحواجز السياسية يجعل من السهل على المعنيين الحصول على المعرفة. وبسبب اعتماد التقدم في عالم اليوم على المعرفة، فإن الحصول على المعرفة سيعني التقدم ويقود إلى تحقيق المزيد منه، وإن الفشل في اكتساب المعرفة سيعني التخلف ويتسبب في تكريسه وتعميق جذوره. لذلك من المتوقع أن يشهد العالم قريباً انقسام شعوبه ومجتمعاته إلى فريقين، أحدهما معرفي، والثاني جاهل، الأول غني وقوي، والثاني فقير وضعيف.

إن التواصل والتفاعل الإنساني من خلال وسائل الاتصال الإلكترونية وعبر الأقمار الصناعية وباستخدام الكمبيوتر يجعل بإمكان الفرد الحصول على المعرفة والدخول في عالمها بغض النظر عن مكان تواجده. وهذا جعل بإمكان المعرفيين الارتباط معاً بروابط معرفية ـ ثقافية ـ مصلحية أصبحت تقود في اتجاه بلورة نخبة عالمية تملك المعرفة وتستخدمها بكفاءة وتتبادلها بحرية وتقوم من

خلال التعامل معها بتوجيه حركة التطور الإنسانية بوجه عام. أما الجهلاء والفقراء القاطنون في مختلف دول العالم فقد أصبحوا في وضع يصعب معه اللحاق بركاب العصر، مما يؤدي إلى زيادة اعتمادهم على المعرفيين وتبعيتهم لهم وحسدهم على ما يتمتعون به من ثروة وعلم ونفوذ.

وفي ضوء الحقائق الثقافية والمجتمعية التي تصوغها حضارة المعرفة، ومنها تغيير نظام القيم والمواقف القيمية والنظم المجتمعية، وتوسعة حجم الفجوة التي تفصل الأغنياء عن الفقرء مادياً وثقافياً، واتجاه الطبقات الاجتماعية الغنية عموماً إلى الانعزال عن الفقراء وإهمالهم والتقليل من أهمية مشاكلهم، فإن من المتوقع اتجاه الفقراء إلى ارتكاب المزيد من أعمال العنف لإثبات وجودهم والتعبير عن مظالمهم. ورغم أنه سيكون من المؤكد أن يصيب العنف الأغنياء ويلحق الأذى بالكثير منهم، إلا أن معظم الغضب والعنف وتبعاته سوف تصيب الفقراء والمستضعفين.

وفي الواقع كانت كل الحروب الأهلية والإقليمية التي عاشها العالم في منتصف التسعينات من القرن العشرين حروباً بين فقراء، ولم يكن الأغنياء طرفاً في أي منها، سواء أكان ذلك في رواندا أو الصومال، أو السودان، أو الهند، أو الباكستان، أو سريلانكا، أو أفغانستان، أو البوسنة، أو جورجيا، أو أوكرانيا، أو أذربيجان أو المكسيك أو البيرو، أو الإكوادور أو غيرها. وحتى داخل أمريكا نفسها تشير المعلومات والأرقام المتعلقة بالجريمة إلى انخفاض نسبة الجرائم في الأحياء الغنية والميسورة، وارتفاعها كثيراً في الأحياء الفقيرة المأهولة بالأقليات التي تعاني الجهل والحاجة. ورغم أن معظم ما يطلق عليه «أعمال الإرهاب» كان في السبعينات دولياً، فإن التسعينات شهدت انحصار معظم الأعمال الإرهابية داخل حدود الدولة الواحدة، أي أن الإرهاب أصبح وطنياً بعد أن كان دولياً.

وعلى صعيد آخر، ساهم الاعتراف بأهمية المعرفة في صنع التقدم ورفع كفاءة العملية الإنتاجية من جهة، واعتماد انتقال ونشر المعرفة على الوسائل الإعلامية من جهة ثانية إلى بلورة العملية الإعلامية ـ المعلوماتية كأهم عملية

مجتمعية. وهذا جعل تلك العملية تقوم من خلال نشر المعلومات وبرامج الدعاية برفع كفاءة العملية الإنتاجية وتوجيه عمليات التسويق، وبالتالي التأثير في العملية الاقتصادية عامة وتعميق درجة اعتمادها على الإعلام خاصة. ومن خلال إنتاج ونشر برامج التثقيف والترفيه أصبحت العملية الإعلامية ـ المعلوماتية ذات قدرة بالغة أيضاً على التأثير في مسار ومكونات العملية الاجتماعية ـ الثقافية في المجتمع الواحد وعلى مستوى العالم. وسنورد المزيد من التوضيح حول هذه النقطة في الفصل الثالث.

التطور المجتمعي العربي

بقي المجتمع العربي، ولمئات السنين، يعيش حياة بسيطة غلب عليها طابع الرتابة والانتماء لعقائد وعادات وتقاليد وأعراف قديمة متوارثة. ورغم بعض محاولات النهوض القليلة التي شهدتها بعض الأقطار العربية منذ بداية القرن التاسع عشر إلا أن المجتمعات العربية عموماً، ولأسباب عديدة، استمرت تعيش حياتها غير معنية كثيراً بما كانت تعيشه أوروبا وأمريكا واليابان من تطورات.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وتحرر الوطن العربي من الحكم التركي دخلت معظم أقطار الوطن العربي مرحلة الصراع مع الاستعمار الأوروبي، مما جعل حركة التطور المجتمعي تقع أسيرة ظروف خارجة عن إرادة العرب. وبسبب الطبيعة السياسية لتلك الظروف فإن أهداف حركة التطور العربي تمحورت حول التحرر من الاستعمار الأوروبي، وتوحيد أجزاء الوطن العربي في دولة واحدة، ومقاومة المطامع الاستعمارية والمخططات الصهيونية تجاه فلسطين. وهذا جعل قضايا التنمية بمفهومها المجتمعي الشامل تعاني الإهمال والتراجع لصالح القضايا السياسية.

منذ بداية الخمسينات، وبعد بدء عملية التحرر القطري من الاستعمار الأروبي، شهد الوطن العربي تحركات وتحولات اجتماعية كان من أبرزها حدوث هجرة كبيرة من الأرياف إلى المدن، والنهوض بمستوى التعليم

والخدمات الصحية والاجتماعية، وتنوع النشاطات الاقتصادية، خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط، وحصول كل الدول العربية على جزء من عائداته المالية. رغم ذلك، لا تزال القيم السائدة في الوطن العربي والمواقف القيمية عامة والنظم المجتمعية الأساسية هي قيم ومواقف ونظم مجتمعات قبلية وزراعية تجاوزها الزمن. وحتى في المدن الكبيرة والعريقة كالقاهرة ودمشق وبغداد لا تزال قيم ومواقف الأغلبية السكانية تعكس أخلاقيات البادية ومسلكيات القرى ومعتقدات غيبية لا تمت للعلم أو للعصر بصلة تذكر.

كانت مصر والعراق من أوائل المستوطنات الإنسانية التي اكتشفت الزراعة ومارستها وانتقلت معها وبها من حضارة الرعي والصيد والترحال إلى حضارة الزراعة والإستقرار. وربما كانت مصر أول دولة في التاريخ الإنساني تقيم نظاماً مركزياً لتوزيع المياه على الأراضي الزراعية والتحكم في مياه النيل واتخاذ الاحتياطات المناسبة لدرء خطر الفيضانات. وهذا مكّن قدماء المصريين من إنتاج فائض زراعي كبير وبناء صرح أعرق وأقدم ثقافة في التاريخ. إلا أن نجاح المصريين في دخول عصر الزراعة وتشكيل أهم السمات المميزة لحضارتها لم يكن كافياً وحده لتوفير الشروط اللازمة لدخول عصر الصناعة. أما العراق فيبدو أن قربها من الجزيرة العربية وانتقال مركز الدولة الإسلامية إليها في عهد العباسيين كان سبباً في خضوعها من حيث القيم الاجتماعية والمواقف القيمية من العملية الإنتاجية لعصر البداوة وأخلاقياتها القبلية، وبالتالي أضعف قدرتها على مواصلة مسيرة التقدم.

بعد مرور أكثر من 250 سنة على قيام الثورة الصناعية في أوروبا، لا تزال الدول العربية جميعاً بعيدة عن اقتحام عصر الصناعة وعاجزة في الوقت ذاته عن توفير الغذاء الكافي لسد احتياجات سكانها المتزايدين باضطراد. وهذا يعني أنه ليس بإمكان أي من الدول العربية إنتاج فائض غذائي يُستخدم عائده للاستثمار في قطاع الصناعة حتى في حالة توفر الظروف غير المادية لدخول ذلك العصر. ولما كانت الدول الصناعية الأوروبية واليابان وأمريكا قد بدأت تدخل عصر

المعرفة بثبات، فإن العرب أصبحوا متخلفين عن تلك الدول بحوالي 300 سنة وعصراً حضارياً بكامله، هو عصر الصناعة بكل إنجازاته التكنولوجية ـ العلمية والاجتماعية ـ السياسية الكبيرة.

رغم ذلك يوجد في كل قطر عربي نسبة صغيرة من السكان ذات قيم اجتماعية أقرب إلى قيم المجتمعات الغربية. ولقد جاء اكتساب تلك القيم ليس من خلال دخول عصر الصناعة وإنما من خلال الدراسة في الخارج والاحتكاك بشعوب أوروبا وأمريكا عن طريق العمل والسفر.

إن اكتساب بعض قيم الغرب لا يزيد كثيراً عن كونه تقليداً لنموذج حياتي تعتبره الأقلية المُستغرِبة متفوقاً على النموذج الحياتي التقليدي في البلاد العربية. لذلك يلاحظ أن هذه الأقلية عموماً لا تزال عاجزة عن اكتساب المواقف القيمية من العملية الإنتاجية التي تُعتبر المسؤول الأول عن تحقيق التقدم في الدول الصناعية. إلى جانب ذلك، لا تجد تلك الأقلية النظم المجتمعية المناسبة في الوطن العربي للقيام بتوظيف معارفها وأموالها في عملية تنموية ذاتية ومجتمعية. وهذا يعني أن قدرة هذه الأقلية على قيادة الأغلبية، حتى في حالة توفر النية والمعرفة، نحو اقتحام عصر الصناعة هي قدرة ضعيفة للغاية، إن لم تكن شبه معدومة.

من الواضح أننا نحاول التمييز بين القيم الاجتماعية والمواقف القيمية وذلك لأن الأولى سهلة الاقتباس في غالبية الأحيان، وأن الثانية صعبة حيث تتطلب تغيّراً في الفكر والمسلك، ولأن من الممكن أن يعكس الإنسان في مسلكياته اليومية قيماً متنوعة غير متوافقة، وأحياناً متعارضة. وعلى سبيل المثال، يبدو جميع خريجي الجامعات الأمريكية والأوروبية من العرب قادرين على الجمع بين ثقافتين، إحداها عربية والثانية أجنبية غربية، بحيث يمكن القول أن كل منهم ثنائي الثقافة Bi-Cultural. إذ بإمكان كل منهم تقريباً أن يتصرف كغربي في البلد الأجنبي الذي درس فيه، وكعربي في البلد الذي يعيش فيه،

وذلك دون صعوبة تذكر بالرغم من عدم توافق، وأحياناً تعارض قيم المجتمعين.

أما فيما يتعلق بالمواقف القيمية من العملية الإنتاجية فهذه قضية أكثر تعقيداً وعمقاً من الناحيتين الاجتماعية والنفسية، وذلك لارتباطها بالعملية التربوية والبيئة الثقافية والعلمية وبالنظم المجتمعية القائمة عموماً. وعلى سبيل المثال، لا تزال العقلية التجارية تسيطر على نشاطات المستثمر العربي مما يجعل موقفه من العملية الاستثمارية يقوم عموماً على الربح السريع وليس على الاستثمار بعيد المدى. كذلك يلاحظ أن المواقف القيمية من العملية الإنتاجية التي ورثها المجتمع العربي عن الحياة القبلية لا تزال هي السائدة في معظم البلاد العربية مما يجعل غالبية المجتمعات العربية تحتقر العمل اليدوي بوجه عام. لذلك يلاحظ أن تشطيب المباني سيئاً وغير نظيف، وأن صيانة المباني والمعدات والطرق ضعيفة، وأن الصناعات البسيطة غير متقنة، وأن المراحيض العامة، حتى في الجامعة والجامع، قذرة وغير صحيّة.

ولو نظرنا إلى السعودية مثلاً فإننا سنجد أن الأغلبية الساحقة من العاملين في قطاع الزراعة هم من غير السعوديين. وفي الأردن، نجد أن غالبية العاملين في أعمال صيانة المباني وحراستها ومشاتل الزهور والمزارع هم من المصريين المستوردين للقيام بتلك الأعمال رغم ارتفاع نسبة البطالة في الأردن. إلى جانب ذلك، يلاحظ الغش في أعمال المقاولات عموماً، فكثيراً ما تنهار البنايات السكنية في مصر قبل إتمامها، وقلما تكون التمديدات الكهربائية والمجاري في البنايات التجارية والشقق السكنية وحتى في المستشفيات تفي بالحد الأدنى المطلوب لتوفير احتياجات السلامة والصحة.

وبوجه عام، يعتبر التذمر وعدم الرضا عن العمل ومحاولات تسلق السلم الاجتماعي والوظيفي دون جهد أو إخلاص هو القاسم المشترك الأعظم بين الأغلبية الساحقة من موظفي الحكومة والعاملين في المصانع والخدمات وحتى

في المدارس والجامعات في مختلف أقطار الوطن العربي. ويعود السبب في ذلك إلى فعل عدة عوامل، أهمها فشل نظام التربية في البيت وفي المدرسة في غرس حب العمل في الأولاد والشباب باعتباره الوسيلة الأهم لاكتشاف الذات وتنمية المهارات والمواهب الفردية، وفشل نظام التعليم في تدريب الطلاب في المدارس والجامعات على البحث والدراسة والقراءة وغرس حب التعلّم في نفوسهم وإقناعهم بأن أفضل ما يمكن أن يحصل عليه الطالب هو أن يتعلم كيف يتعلم ويواصل التعلم حتى نهاية الحياة.

وفي الواقع تبدو الدراسة الجامعية في البلاد العربية عموماً وسيلة للحصول على شهادة تؤهل حاملها لوظيفة وليست تجربة حياتية لاكتشاف الحقيقة العلمية واكتساب المعرفة. ومما يصعب فهمه وتفسيره أن بإمكان الطالب العربي الدارس في غالبية الدول العربية أن يجتاز كافة المراحل الدراسية، بما فيها الدراسة العليا دون قراءة كتاب واحد. ولهذا صدر في الوطن العربي في عام 1997 حوالى 4000 كتاب جديد، بينما صدر في إيران التي لا يتجاوز سكانها 20٪ من سكان الوطن العربي 12000 كتاب، وصدر في هولنده التي يعادل سكانها 4٪ فقط من سكان الوطن العربي 44000 كتاب. إن هذه المواقف القيمية من التعليم ومن العملية الإنتاجية ومن الوظيفة والمهنة هي مواقف غير صحيحة وغير متوافقة مع احتياجات العصر وغير مؤهلة للانتقال بالمجتمع العربي من عصر البداوة والزراعة إلى عصر الصناعة، ناهيك عن عصر المعرفة.

قد يسأل البعض، ومن حقهم أن يسألوا، عن احتمالات النهوض وعن كيفية الخروج من الوضع المتأزم، خاصة في ضوء انعدام الفائض الغذائي، أو بالأحرى نقص الموارد المجتمعية المطلوبة والكافية للاستثمار بهدف النهوض. كما قد يسألون عن الوسائل والأساليب الناجعة لإحداث التغيرات الضرورية في القيم والمواقف القيمية والنظم المجتمعية. وكما أن من حق السائل أن يسأل، فإن من واجب المثقف والعالم والقائد الواعي، أو بالأحرى المعرفي، أن يحاول

الإجابة على تلك الأسئلة بأمانة، وإلا فقد دوره وأهليته لشغل مركز قيادي ـ معرفي في المجتمع.

لذلك، سنحاول في الفصول القادمة أن نجيب على أهم الأسئلة التي تطرحها الأزمة العربية ذات الأبعاد المتشابكة، وذلك إلى جانب الإجابة على أبرز التساؤلات التي تشملها قضية النهوض والتنمية. وبسبب تشابك الأسئلة والإجابات وإمكانية التعامل مع كل منها من زوايا متعددة، رأينا أن من الأفضل عدم اللجوء إلى إعداد قائمة بالأسئلة والأجوبة بل التعامل معها جزئياً وتدريجياً وصولاً إلى نوع من التعريف والتحديد والتوصيف الواضح في نسيج فكري متكامل. وهذا سيجعلنا نضطر إلى التكرار في أكثر من مكان وفي أكثر من حالة لأن التعامل مع الأسئلة والأجوبة والشروط يستدعي غالباً العودة إلى المسيرة التاريخية والحقبة الحضارية لوضع القضية موضع البحث في إطارها التاريخي ـ المجتمعي السليم.

ولما كانت بعض الأسئلة فكرية وبعض الإجابات عملية، فإن البحث سيتعامل مع القضايا الأساسية من خلال زوايا أو مستويات تحليلية أربعة، هي:

1 ـ مستوى الفكر.

2 ـ مستوى المؤسسة، خاصة المؤسسة الرسمية.

3 ـ مستوى الثقافة.

4 ـ مستوى السياسة العامة.

والآن، وقبل الانتهاء من هذا الفصل، لا بد من تلخيص أهم ما جاء فيه، أو بالأحرى أهم النتائج والدروس التي يمكن استخلاصها منه والتي ستشكل مواضيع للبحث والاستقصاء المتعمق في الفصول القادمة وترسي أساساً للبناء الفكري الذي يطمح إليه هذا الكتاب.

1 ـ إن للتاريخ الذي يسجل ويحلل حركة تطور الشعوب وتجاربها مع النفس ومع الغير منطقه الخاص به والذي يعكس تفاعل قوى الثبات والتحول في الحياة بوجه عام. وبسبب تعدد مراحل التطور المجتمعية عبر التاريخ وتغير

نظم القيم الاجتماعية ومرجعياتها والمواقف القيمية والنظم المجتمعية بين مرحلة وأخرى فإن منطق التاريخ مر هو الآخر بنفس تلك المراحل. وهذا جعل التاريخ الشمولي يفقد القدرة على التواصل المستمر مع نفسه، ويمر بتعرجات حادة عكست صعوبة ودقة الفترات الانتقالية بين عصر وآخر. ونتيجة لذلك أصبح للتاريخ أكثر من منطق، انحصر كل منها ضمن عصر معين. وهذا يعني أن منطق تاريخ عصر الصيد والرعي والترحال مثلاً كان سليماً ضمن ذلك العصر، وأصبح غريباً عن منطق عصر الزراعة الذي تلاه، وهذا أصبح غريباً عن منطق عصر الصناعة الذي بدأ بدوره يفقد منطقيته بسبب دخول العالم عصر المعرفة. ورغم أهمية التاريخ القصوى في تفسير أحداث عصره وإمداد المعنيين من القادة والمثقفين بمرجعية وثائقية للتنبؤ بأحداث المستقبل ضمن ثوابت عصره وحضارته، فإنه ليس في مقدور منطق التاريخ اليوم، ولم يكن في مقدوره في أي وقت في الماضي، تفسير أحداث عصر خارج عن عصره، أو تشكيل إطار مرجعي لعصر غير عصره، خاصة إذا كان العصر لاحقاً وليس سابقاً.

2 ـ إن التاريخ العربي، وبسبب فشل العرب في تجاوز عصر الزراعة، لا يزال يعكس منطقاً وقيماً وأنظمة مجتمعية ومواقف قيمية تعود جذورها لمجتمع غير صناعي وغير معرفي. لذلك ليس بإمكان هذا التاريخ أن يمد المعنيين من قادة فكر وسياسة ومثقفين بمرجعية صالحة للتنبؤ بأحداث المستقبل أو للمساعدة على صنعه، أو حتى لتحليل تحولات الحاضر المتأزم.

3 ـ إن القيم والمواقف القيمية والنظم المجتمعية السائدة في الوطن العربي اليوم ككل هي في الأساس نتاج لعصري الزراعة والبداوة. ورغم تأثرها بالفكر الديني في عهد الإسلام وبالثقافة الغربية في عصر النهضة الأوروبية وبالتجارب المريرة مع الاستعمار الغربي في العصور الحديثة، فإن تلك القيم والمواقف والنظم بقيت تحوم حول الأصل في حركة ذاتية دائرية لم تنجح في تجاوزها، ولا يبدو أنها قادرة على ذلك في ظل الظروف الراهنة.

4 ـ وحيث أن الفكر الديني، ولا أقول الدين، يدعو إلى العودة بالمجتمع العربي من حيث القيم والنظم والمواقف القيمية والمؤسسات إلى ما كان سائداً قبل عشرات القرون في ظل حضارة الرعي والبداوة، وإن الفكر القومي جاء متأثراً بثقافة غربية تجاوزها الغرب نفسه، وكرد فعل على حركة استعمارية فقدت مقومات وجودها، فإن الفكرين الديني والقومي أصبحا جزءاً من فكر ماضوي وتاريخ قديم فقد منطقة ومرجعيته بحكم التطور المجتمعي الإنساني الحديث.

5 ـ إن تجاوز الأزمة الراهنة التي تعيشها مختلف أقطار الوطن العربي وشعوبه وصولاً إلى مرحلة التعايش مع العصر أصبح يتطلب تعديل وتغيير الكثير من القيم الاجتماعية والمواقف القيمية والنظم المجتمعية. وهذا يطرح قضايا عدة تتعلق بالثقافة السائدة، ونظم الحكم، والتربية، ونظم التعليم، ودور الإعلام في المجتمع، وموقع الدين والقومية من التاريخ والمستقبل على حد سواء. ودون التعامل مع تلك القضايا بأمانة وحرية، والعمل بجد على تطوير القيم الاجتماعية والمواقف القيمية والنظم المجتمعية السائدة بالقدر الكافي وفي الإتجاه المتلائم مع حقائق العصر وتياراته العلمية والتكنولوجية والاقتصادية فإن الأمل في حدوث نهضة عربية قطرية أو قومية سيبقى سراباً لا حقيقة.

6 ـ إن القيم الاجتماعية والمواقف القيمية والنظم المجتمعية المتعلقة بالعمل الجماعي عموماً، والشعور بالمسؤولية الاجتماعية التي تتجاوز وتتقدم المسؤولية العشائرية، والقدرة على التنظيم الجماعي القائم على المهنة أو المصلحة أو الأيديولوجيا السياسية ـ الاجتماعية، والإيمان بالعمل والتنظيم المؤسسي المرتبط بالدولة وبمؤسسات المجتمع المدني، والإحساس بالانتماء لبيئة طبيعية أو حضرية مشتركة، واكتساب عقلية الاستثمار بعيد المدى، والالتزام بمواعيد عمل وجداول إنتاج وعلاقات عمل محددة، وممارسة العمل الحزبي تنظيماً وثقافة ونقداً ذاتياً، وغيرها من قضايا العصر، كانت أساساً إفرازات اجتماعية ومجتمعية لعصر الصناعة وحضارته

المميزة. وبسبب عدم مرور العرب عامة في ذلك العصر ومعايشة حضارته وثقافته، فإن قدرة العرب على استيعاب وتأسيس تلك القيم والمواقف القيمية والنظم المجتمعية في الوطن العربي بقيت ضعيفة ومحصورة ضمن الرغبة في الاقتباس، حيث يقتصر الاقتباس على التقليد القائم على المظهر دون الجوهر.

7 ـ إن التقدم في هذا العصر بمعناه الشمولي وبأبعاده العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والسياسة ـ الاجتماعية أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعرفة. ونعني بالمعرفة هنا القدرة على اكتساب المعارف وتوفير المعلومات، والقدرة على تأسيسها في المجتمع من خلال إقامة مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المعنية أساساً بجمع المعلومات وتحليلها وتطويرها وتراكمها، والقدرة على توظيف المعلومات في خدمة المجتمع ونحو تحقيق أهدافه.

8 ـ تراجع قدرة كل الدول والمجتمعات والجماعات على التحكم في مجرى ومعدل التحول الاجتماعي، خاصة التحول في مجالات العلم والثقافة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية. ولقد جاء ذلك نتيجة لتبلور عمليات مجتمعية قيادية تعمل على المستويات المحلية والوطنية والعالمية دون رقابة فاعلة من أية جهة كانت. وتقوم تلك العمليات بقيادة حركة التطور المجتمعي على المستويات المختلفة من خلال تطورها الذاتي، وتفاعلها مع الغير من عمليات مجتمعية أخرى، وردود فعلها على ما تعيشه العمليات الأخرى من تطور. أما تلك العمليات فهي العملية الاجتماعية ـ الثقافية، والعملية السياسية، والعملية الاقتصادية، والعملية الإعلامية ـ المعلوماتية، وستكون هذه العمليات محور البحث في الفصل الثالث.

9 ـ إن مسيرة التطور المجتمعي على المستويين الوطني والعالمي تقودنا إلى الاعتقاد بحتمية تبلور ثلاثة مستويات من الثقافة، هي الثقافة التحتية Sub Culture أو ثقافة الأقليات Minority Cultures، والثقافة الوطنية National Culture، وثقافة عالمية Global Culture. إلى جانب ذلك، تقودنا تلك

المسيرة وفهمنا لها ضمن إطار تاريخي شامل إلى الاعتقاد بقرب ظهور نخبة عالمية Global Elite ذات ثقافة واحدة تقريباً ومصالح مشتركة تملك القدر الأكبر من المعرفة وتسيطر على إدارة القدر الأكبر من المال، وتعطي لمصالحها الخاصة الأولوية، وإن التمثيل العربي في تلك النخبة سوف يكون متواضعاً للغاية.

10 ـ إن تزايد أهمية المصلحة وتراجع أهمية العقائدية وتفكك المجتمع الواحد إلى فئات ثقافية ـ اجتماعية غير متماسكة يدفع العالم عموماً نحو السير في اتجاه التجزئة السياسية والتجمع الاقتصادي في آن واحد. وهذا يعني أن إمكانيات الوحدة السياسية للشعوب المجزأة أصبحت غير واردة، وأن سبيل تلك الشعوب للنهوض يكمن في العمل الاقتصادي الجماعي والتحول الاجتماعي ـ الثقافي على المستويين الفردي والجماعي.

ـ 2 ـ

العملية التاريخية والتكوين المجتمعي

أفرز التطور الإنساني عبر مراحله المتعاقبة أربع حضارات رئيسية تميزت كل منها بالتفوق على ما سبقها من حضارات إنسانية أخرى. ولقد كانت حضارة الصيد والرعي التي سادت قبل حوالي عشرة آلاف سنة هي أُولى تلك الحضارات، وكانت حضارة المعرفة التي أطلت برأسها على العالم في العقد الأخير من القرن العشرين آخرها. أما الحضارتان الأخريان فكانتا حضارة الزراعة التي سادت حوالي عشرة آلاف سنة وحضارة الصناعة التي تبلورت في منتصف القرن الثامن عشر ونضجت في النصف الثاني من القرن العشرين. ورغم أن حضارة الرعي والصيد تلاشت تقريباً، إلا أن حضارة الزراعة لا تزال تسود حياة معظم سكان العالم.

كانت حضارة الصيد والرعي وحضارة الزراعة التي تبعتها أكثر الحضارات شيوعاً وديمومة، حيث شملت كل المجتمعات الإنسانية القديمة تقريباً. أما حضارة الصناعة فكانت أقل شيوعاً إذ لم تصل إلا إلى شعوب قليلة انحصر معظمها في أوروبا وأمريكا الشمالية واستطاع بعضها أن يدخل عصر المعرفة فيما بعد، بينما بقي البعض الآخر يعيش حضارة الصناعة. وفي الحقيقة كانت حضارة الصيد والرعي شاملة لكل المجتمعات الإنسانية القديمة بغض النظر عن أماكن تواجدها، وكانت حضارة الزراعة شاملة للغالبية العظمى من تلك المجتمعات، بينما كانت حضارة الصناعة شاملة للقلة من المجتمعات الإنسانية. أما حضارة المعرفة فتبدو انتقائية إلى حد كبير، حيث لم تدخلها إلا قلة قليلة جداً من المجتمعات الإنسانية، أو بالأحرى من الفئات الاجتماعية في الدول

الصناعية الأكثر تقدماً. إلى جانب ذلك جاء تطور كل حضارة معتمداً اعتماداً شبه كلي على إنجازات الحضارات السابقة ومتقدماً عليها في الوقت ذاته. وهذا جعل من الصعب جداً أن يقفز مجتمع ما عن واحدة من الحضارات وأن يصل إلى حضارة أعلى تفصله عنها حضارة بكاملها.

وعلى سبيل المثال، لم يستطع أي مجتمع قبلي أن يدخل عصر الصناعة رغم الجهد الكبير الذي بذلته بعض المجتمعات والأموال الكثيرة التي استثمرتها، ولم يستطع أي مجتمع زراعي أن يصل إلى عصر المعرفة رغم وعي بعض المجتمعات الزراعية بحقائق تلك الحضارة. لذلك لم تنجح كل معونات التنمية وكل نظرياتها وكل جهود البنك الدولي وغيره من مؤسسات دولية في تأسيس حضارة الصناعة في القارة الأفريقية التي لا يزال العديد من شعوبها ومجتمعاتها خاضعة لحضارة الرعي وحياتها القبلية وقيمها وتقاليدها البدائية.

فرضت متطلبات الحياة في ظل حضارة الصيد والرعي تكوين مجتمعات إنسانية غير مستقرة تنتقل من مكان لآخر استجابة لظروف البيئة الطبيعية. وهذا جعل من الصعب جداً على تلك المجتمعات أن تترك وراءها آثاراً تاريخية هامة، أو أن تدوّن تاريخاً يحكي قصة حياتها وطرائق معيشتها بشيء من التفصيل والدقة العلمية. إلا أن استمرار قيام ذلك النموذج الحضاري ـ الحياتي في أجزاء كثيرة من العالم لآلاف السنين جعل بالإمكان التعرف على طريقة ونظم حياة المجتمعات القبلية بوجه عام.

جاء الانتقال من حضارة الصيد والرعي أو من الحياة القبلية إلى حياة الزراعة عبر فترة زمنية طويلة ربما استغرقت 3000 سنة، حيث كان الانتقال من حياة الترحال إلى حياة الاستقرار بطيئاً للغاية. وبسبب طول الفترة الانتقالية من ناحية، واضطرار المجتمعات التي اجتازتها إلى تغيير طريقة حياتها جذرياً من ناحية ثانية، فإن بعض المجتمعات استمرت تعيش حياة الترحال القبلية دون تحول اجتماعي يذكر. إن الانتقال من الحضارة الأولى إلى الحضارة الثانية كان بمثابة ثورة مجتمعية شاملة في طريقة الحياة ونظمها وقيمها وفلسفتها.

جاء الانتقال الحضاري أساساً نتيجة لحدوث تغير في نمط الإنتاج وأدى بدوره إلى بناء نموذج حضاري ـ حياتي جديد أكثر تقدماً وقدرة على التطور من النموذج الحضاري ـ الحياتي الأول. وهذا بالتالي جعل النموذج الأول الذي أفرزته حضارة الصيد والرعي متخلفاً بشكل شامل عن النموذج الجديد، خاصة فيما يتعلق بنمط الإنتاج وقدرته على تلبية احتياجات الإنسان الحياتية، وفيما يتعلق بالنظم المجتمعية التي قامت بترتيب العلاقات الاجتماعية والسياسية في المجتمع على أسس جديدة وتحديد الحقوق والواجبات وأسس التعامل بين الناس بشكل أكثر تحديداً.

إن انتقال بعض المجتمعات الإنسانية من القبلية إلى حضارة الزراعة وفشل بعض المجتمعات الأخرى في العبور إلى تلك الحضارة كان بحد ذاته انعكاساً لعاملين رئيسين: قابلية نظم حياة المجتمعات الأولى للتغير والتحول أكثر من المجتمعات الثانية، وتوفر ظروف طبيعية ـ بيئية أكثر ملائمة للنمط الحضاري الجديد. ورغم أهمية العاملين إلاّ أن العامل الثاني المتعلق بالبيئة كان أكثر أهمية وحسماً. وبينما بقي عطاء المجتمعات القبلية محصوراً ضمن معطيات ونظم حياة الصيد والرعي، انطلق عطاء المجتمعات الزراعية ليشمل الترتيبات الاجتماعية والإدارية والاقتصادية والنظم السياسية والمعاملات التجارية وغيرها. ورغم اتضاح مدى تقدم الزراعة عن الصيد والرعي فإن العديد من المجتمعات الإنسانية استمرت تعيش حياة ما قبل الزراعة وذلك لأن نظم حياتها الاجتماعية ونظم القيم السائدة فيها كانت أكثر ميلاً للثبات والجمود وأقدر على مقاومة الجديد من الأفكار والقيم وأنماط الإنتاج الزراعي، خاصة حيث كانت ظروف الطبيعة، كالصحاري والغابات، أكثر ملائمة لحياة الصيد والرعي وأقل تجاوباً مع احتياجات الحياة الزراعية الجديدة.

بعد حوالي عشرة آلاف سنة من سيادة حضارة الزراعة بدأ انتقال بعض المجتمعات الإنسانية من تلك الحضارة إلى حضارة الصناعة. ولقد جاء التحول إلى الصناعة بعد فترة انتقالية استمرت حوالي 300 سنة. ففي حوالي منتصف القرن الثامن عشر ظهر النموذج الحضاري ـ الحياتي الجديد الذي تبلور نتيجة

لتحول بعض المجتمعات الإنسانية من نمط الإنتاج الزراعي إلى نمط الإنتاج الصناعي.

رغم اتضاح مدى تفوق معطيات ونظم حياة المجتمعات الصناعية على المجتمعات الزراعية والقبلية على السواء، فإن أغلبية المجتمعات الزراعية في العالم استمرت تعيش حضارة الزراعة. ويعود السبب في ذلك أساساً إلى جمود نظم حياتها بوجه عام، وخضوعها عموماً لقيم وعادات وتقاليد ومعتقدات اجتماعية ـ ثقافية تميل نحو الثبات، وتثمن الاستمرارية وتقاوم التغير والتجدد، وتضفي قيمة معنوية كبيرة على التراث ومخلفاته الفكرية. وإذا كانت أهم العوامل التي أعاقت حركة انتقال المجتمعات القبلية إلى الزراعة أساساً بيئية ـ طبيعية، فإن أكبر عقبات الانتقال من الزراعة إلى الصناعة كانت اجتماعية ـ ثقافية.

بالانتقال من حضارة الزراعة إلى حضارة الصناعة أصبح عطاء المجتمعات الزراعية محصوراً كلياً ضمن معطيات حضارة الزراعة، وبالتالي عاجزاً عجزاً كاملاً عن الإسهام في إنجازات حضارة الصناعة. أما حضارة الصناعة، وبسبب انبثاقها من حضارة الزراعة وتفوقها عليها في تنظيم مختلف أوجه الحياة وأنماط الإنتاج، فقد أصبح بإمكانها الإسهام في تطور حياة الصناعة والزراعة على السواء، وتحسين ظروف معيشة المجتمعات الزراعية والصناعية بوجه عام. وهكذا أصبح سكان العالم ككل موزعين بين ثلاثة حضارات رئيسية: حضارة الصيد والرعي وحضارة الزراعة وحضارة الصناعة، حيث كانت المجتمعات الزراعية ولا تزال أكبر المجتمعات، وإن لم تكن أكثرها إنتاجاً أو أهمية.

إن تخلف النمط الإنتاجي ـ الحياتي لحضارة الصيد والرعي عن مثيله الزراعي جعل المجتمعات القبلية عاجزة عن تحقيق التطور الذاتي ومعتمدة اعتماداً كبيراً على المجتمعات الزراعية وتابعة لها إلى حد كبير. كذلك أصبحت المجتمعات الزراعية بعد تبلور النمط الإنتاجي ـ الحياتي المؤسس على الصناعة متخلفة عن المجتمعات الصناعية وعاجزة عن تحقيق التطور الذاتي بالاعتماد على النفس وتابعة للمجتمعات الصناعية تبعية شبه كلية.

ولما كانت كل حضارة أكثر تقدماً من الحضارة أو الحضارات التي سبقتها فإن تفوقها شمل نظم الإنتاج والتنظيم المجتمعي وإدارة الحروب مما جعل من شبه المستحيل هزيمة النموذج الحياتي الأكثر تحضراً أمام النموذج الحياتي الأقل تقدماً. إلى جانب ذلك أصبحت التبعية الحضارية ـ الثقافية أكثر حدة مع استمرار التطور الحضاري، حيث أصبح اعتماد الزراعة على الصناعة يفوق اعتماد الصيد والرعي على الزراعة. وعلى ما يبدو سيكون اعتماد الصناعة على حضارة المعرفة أكثر حدةً وعمقاً من اعتماد الزراعة على الصناعة.

بناء على ما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:

1 ـ جاء الانتقال من حضارة لأخرى نتيجة لاكتشاف نمط إنتاجي جديد أكثر عطاءً من النمط القديم وأكثر مقدرة على توفير المتطلبات الحياتية للإنسان.

2 ـ لعبت ظروف البيئة الطبيعية والنظم الاجتماعية السائدة والعادات والتقاليد والمعتقدات الراسخة دوراً هاماً في تمكين بعض المجتمعات من تحقيق التحول الاجتماعي المطلوب للتعايش مع النمط الإنتاجي الجديد والاستفادة من إمكانياته، وحرمان بعض المجتمعات الأخرى من امتلاك القدرة الكافية لتحقيق التحول الاجتماعي الذي استوجبه النمط الإنتاجي ـ الحياتي الجديد، والحكم عليها بالتالي بالتخلف عن عصرها.

3 ـ إن نجاح النمط الإنتاجي ـ الحياتي الجديد في تحقيق السيادة على أجزاء هامة من العالم جاء بسبب كفاءته في استخدام الموارد المتاحة، مما جعل الأنماط الإنتاجية الحياتية السابقة متخلفة وغير قادرة على العطاء الإيجابي الفعال وتابعة بوجه عام للمجتمعات التي تعيش أحدث الحضارات.

4 ـ إن تبعية المجتمعات القبلية والزراعية للمجتمعات الصناعية كان نتيجةً ومظهراً لتخلف الأولى وتوقف قدرتها على العطاء وخروجها خروجاً شبه كلي من التاريخ الإنساني بمفهومه الحضاري الديناميكي المتطور، وفي الوقت ذاته زيادة قدرة المجتمعات الثانية على استغلال الأولى وإخضاعها لسيطرتها.

الحضارة والثقافة

اتجه غالبية المعنيين بالدراسات الاجتماعية والفلسفية إلى استخدام كلمتي «حضارة» و«ثقافة» ضمن أطر تحليلية واحدة تقريباً، مما جعل من الصعب معرفة الفرق بين المعنى الحقيقي للكلمتين. وهذا بدوره جعل من الصعب تحديد معطيات وتعريف إنجازات مراحل التطور الإنساني المختلفة، وبالتالي تحديد معطيات حياة وإنجازات الشعوب المتعددة.

ويمكن القول أن الحضارة (Civilization) هي مستوى معين من الإنجاز المادي، الاقتصادي والعمراني، والإنجاز التكنولوجي والإنجاز الاجتماعي التنظيمي، والإنجاز العلمي والفكري والقيمي المرتبط بنمط إنتاجي معين. وهذا يجعل الحضارة الإطار العام الذي يكتنف حياة مرحلة من مراحل التطور الإنساني بأكملها ويحدد موقع تلك المرحلة والشعوب التي تعيشها من التاريخ. وتشمل الحضارة طريقة الحياة السائدة ونمط الإنتاج السائد وأسلوب التفكير وطريقة التعامل مع الغير من الكائنات البشرية وغير البشرية، بما في ذلك معطيات البيئة الإنسانية بمختلف عناصرها.

أما الثقافة (Culture) فهي ذلك الجزء من الحضارة الذي يهتم ويتصل بالأمور غير المادية، حيث يشمل مجموعة المعتقدات والعادات والتقاليد والقيم السائدة، والموقف من الذات والغير والعالم، والإنجازات المجتمعية في ميادين الفن والأدب والفلسفة واللغة والدين والتربية وغيرها من أمور غير مادية. وهذا يجعل الثقافة جزءاً من الحضارة وخاصية معينة من خصائصها وإفرازاً من إفرازاتها التي تُميّز المجتمعات عن بعضها البعض. ولما كان الإنجاز المادي، خاصة الاقتصادي والتكنولوجي، لا يدخل في تعريف الثقافة، فإن نمط الإنتاج السائد وعلاقاته أصبح أساس الحضارة وأهم العوامل المؤثرة في تشكيل الثقافة وتطورها.

إن ارتباط الحضارة بنمط الإنتاج وقاعدته الاقتصادية يجعل الانتقال من حضارة لأخرى رهناً بحدوث تطورات علمية وتكنولوجية هامة. ولما كانت العلوم والتكنولوجيا ذات خاصية تراكمية، وأن جميع الشعوب تساهم في

تطورها عبر كافة العصور، فقد أصبحت الحضارة عالمية وإنجازاتها ملك للبشرية ككل. أما الثقافة فهي إنجازات معنوية غير حسّية تشمل طريقة الحياة وتقاليدها وعلاقاتها الاجتماعية وتأتي إفرازاً لحياة مجموعة من الناس عبر أجيال عديدة من التعايش المشترك في مكان واحد. وهذا يجعل الثقافة إنجازاً خاصاً للشعب أو للمجتمع الذي أنتجها، وبالتالي ملكاً لذلك الشعب وصفة من صفاته المميزة. وعلى سبيل المثال، تعيش شعوب أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان في عصر حضارة واحدة هي حضارة الصناعة، بينما تملك فرنسا وألمانيا وأمريكا واليابان ثقافات مختلفة تعكس تجارب شعوب تلك الدول.

إن اعتماد الحضارة في تطورها على العلم والتكنولوجيا يجعلها تتصف بديناميكية التغير وعدم القدرة على التوقف عن التطور وذلك لاستمرار تطور وتراكم المعارف العلمية والتكنولوجية. أما الثقافة فتعتمد على تجارب أصحابها من الشعوب وتعكس أنماطاً مسلكية وطرق تفكير وتنظيم مجتمعية قابلة للتوارث عبر الأجيال مما يجعلها قادرة على الثبات والاستمرارية لأجيال قد تتعدد دون تغير يذكر.

إن كون الثقافة نتاجاً حضارياً يُحتّم عليها الانسجام مع إطارها الحضاريّ العام. وهذا يعني تشابه كافة الثقافات التي أفرزتها حضارة الزراعة من ناحية، واختلافها جذرياً عن كافة الثقافات التي أفرزتها حضارة الصناعة من ناحية ثانية. ولذلك تتشابه ثقافات المجتمعات الزراعية في أمريكا اللاتينية والدول العربية والآسيوية عموماً، وتتشابه الثقافات الوطنية السائدة في المجتمعات الصناعية الأوروبية الأمريكية، بينما تختلف الثقافات الأولى عن الثانية اختلافاً كبيراً يحول في الكثير من الأحيان والحالات دون تواصلها وتفاهمها.

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن تسمية إنجازات بعض الشعوب القديمة والعريقة كاليونان والصينيين والفراعنة والعرب بأنها حضارات هي تسمية خاطئة، وذلك لأن غالبيتها كانت إنجازات غير مادية وجاءت بينما كانت تلك الأمم والشعوب جميعاً تعيش عصر حضارة الزراعة. وهذا يعني أن تلك الإنجازات كانت إفرازات وإنجازات متفاوتة لمجتمعات عاشت في ظل ظروف طبيعية

متقاربة ومارست نمطاً إنتاجياً واحداً، هو النمط الزراعي، واعتمدت طرقاً حياتية متشابهة إلى حد كبير. لقد جاء التباين الثقافي أساساً نتيجة لاختلاف ظروف البيئة الطبيعية، وتفاوت القدرة الذاتية على تطوير مهنة الزراعة في ظل الظروف السائدة، ومدى حاجة المجتمع للتكيف مع متطلبات مزاولة المهنة في ظل ظروف طبيعية، وأحياناً سياسية مختلفة.

تشير الدراسات التاريخية إلى تشابه نظم حياة وتقاليد المجتمعات الإنسانية القديمة التي عاشت حضارات واحدة في ظل ظروف طبيعية متقاربة أو متشابهة. وهذا جعل حياة الفلاح المصري مثلاً لا تختلف كثيراً عن حياة الفلاح الهندي أو الصيني أو المكسيكي أو حتى اليوناني والبلغاري، وجعل حياة المجتمعات القبلية التي سكنت شبه الجزيرة العربية كثيرة الشبه من حياة القبائل التي عاشت في الصحراء الأفريقية وحتى في أوروبا. وهذا يعني أن ما يطلق عليه لفظ «حضارة» عند الحديث عن إنجازات بعض الأمم والشعوب ليس إلا «ثقافة»، وإن «الحضارات» اليونانية والمصرية والصينية والهندية والعربية ـ الإسلامية ليست إلا ثقافات متنوعة أفرزتها حضارة الزراعة. وبنفس المنطق يمكن القول أيضاً أن الحضارة الغربية ليست إلا حضارة الصناعة، وأن تباين مراحل التطور والإرث الحضاري بين مجتمع وآخر جعل بالإمكان الحديث عن ثقافة فرنسية وأخرى ألمانية وثالثة أمريكية ورابعة يابانية.

رغم ذلك يمكن الاستمرار في الحديث عن الحضارة المصرية والحضارة الصينية والحضارة الرومانية والحضارة العربية ـ الإسلامية وذلك لأن كلاً من تلك الحضارات أو الدول ـ الامبراطوريات كانت الأكثر تقدماً في زمنها، وهذا جعلها تقود عملية التطور الحضاري وتعكس إنجازات عصرها الحضاري على أفضل ما كانت عليه في حينه.

فرضت متطلبات حياة الزراعة على الإنسان الممارس لتلك المهنة وعلى المجتمعات الزراعية عموماً الاعتماد على الطبيعة ذات المزاج المتقلب، والتكيف لقوى وظروف مناخية لم يكن بالإمكان التحكم بها أو التعرف على هويتها. في ضوء ذلك وبسببه اتجه الإنسان إلى الاعتقاد بوجود قوى غيبيه ذات

قدرة غير عادية تقوم بالسيطرة على الكون والتحكم في معطيات البيئة الطبيعية ومصير الإنسان ونوعية حياته. وهذا بدوره قاد إلى اكتشاف الأديان السماوية منها وغير السماوية والإيمان بوجود آلهة تتصف بالقوة والدراية والحكمة والعدل وتستوجب الطاعة. وحيث أن تصرفات الآلهة الحكيمة العادلة تجاه الإنسان ليست عبثاً فإن إمكانية بعث الإنسان من جديد بعد الموت أصبحت من المعتقدات الواسعة الانتشار.

ويبدو أن معايشة الإنسان لحياة النباتات عبر فصول السنة من ناحية، وتشابه مراحل تلك الحياة مع مراحل حياة الإنسان من ناحية ثانية، وتمتع بعض النباتات بخاصية السبات خلال فصل الشتاء والعودة إلى الحياة والنمو خلال فصلي الربيع والصيف من ناحية أخرى كانت قد ساهمت في إقناع أتباع الديانات عموماً بوجود حياة بعد الموت. وربما كان الفراعنة أول من آمن بوجود حياة بعد الموت، وأن الموت ليس إلا نهاية لحياة معينة وبداية لحياة أخرى جديدة، مما جعلهم يدفنون مع الميت الكثير من ممتلكاته ليكون مؤهلاً لمواصلة الحياة الجديدة وأكثر استعداداً لإستقبالها. أما الديانات السماوية فقد اتجهت إلى إعداد الإنسان روحياً وليس مادياً لاستقبال الحياة الأخرى، وذلك من خلال تربيته على عمل المعروف ودفعه إلى الإيمان بالخالق وإطاعة أوامره.

جاءت الديانات جميعاً لتقوم بمهام محددة في حياة المجتمعات الإنسانية، كان أهمها:

1 ـ تفسير الظواهر الطبيعية التي لم يكن بإمكان الإنسان تفسيرها أو التحكم فيها وإرشاده إلى كيفية التعامل معها، وهو تعامل غلب عليه القبول والاستسلام لها.

2 ـ تنظيم جانب كبير من حياة المجتمع، خاصة العلاقات الاجتماعية وبعض النشاطات الاقتصادية وعلاقة الفرد بالسلطة.

3 ـ تأسيس نظام معرفي يؤمن بالغيبيات ويعتبر الظواهر الطبيعية الطاغية كالأرض والليل والنهار والتقلبات الجوية والكوارث والمعاناة الإنسانية دليلاً على وجود وجبروت القوى الإلهية.

4 ـ بناء أطر فكرية فلسفية توحد المجتمع حول قيم ومعتقدات معينة، وتحدد موقعه من الغير وموقفه تجاههم عامة، وتوجه مسيرته الثقافية ونظم حياته الاجتماعية خاصة.

5 ـ التعامل مع بعض القضايا المجتمعة الهامة، وتأسيس بعض القيم والشعائر الدينية، وتحديد حقوق وواجبات الفرد تجاه الغير، خاصة تجاه الدين عامة والسلطة الدينية خاصة.

6 ـ إدارة المجتمع خاصة قبل تبلور الدولة وأثناء غياب مؤسساتها التشريعية.

تشمل الثقافة ـ كما أسلفنا ـ الانجازات غير المادية للمجتمع ككل وتقوم في العادة بتجسيد نظرته الفلسفية تجاه الذات والغير والطبيعة. وهذا جعل الدين يلعب دوراً أساسياً في تشكيل الثقافات المختلفة، ويعطيها بالتالي بعض السمات الهامة التي تميز كل ثقافة عن غيرها. وفي الواقع كان الدين ولا يزال من أهم العوامل المؤثرة في تكوين الثقافات وتشكيل الفلسفات الحياتية، خاصة الموقف من الغير، وبالتالي تمايز الثقافات المنبثقة عن حضارة واحدة.

إن امتداد عصر الزراعة على طول عشرة آلاف سنة تقريباً دون حدوث تحول اجتماعي حقيقي في حياة المجتمعات الزراعية، وميلاد الديانات الرئيسية، خاصة السماوية منها، كفلسفات مجتمعية شمولية جعل العادات والتقاليد والشعائر الدينية أهم حقائق الحياة الاجتماعية ـ الثقافية في ذلك العصر. وهذا جعل الثقافة تصبح امتداداً لعادات وتقاليد ومعتقدات تراثية ثابتة تتمتع باحترام وقدسية على درجة كبيرة من الأهمية. ولذلك أصبح من غير الممكن حدوث تحول اجتماعي حقيقي في حياة أي مجتمع زراعي دون تفكيك الأطر الثقافية السائدة وتبديل بعض عناصرها واختصار دور بعضها الآخر، بما في ذلك الدين.

بقيت كل النماذج الحياتية والثقافية التي أفرزتها حضارة الزراعة على حالها دون تغير يذكر لآلاف السنين. إلا أن تباين خصوبة الأرض، واختلاف المناخ، وتفاوت كميات الأمطار والمياه المتوفرة بين منطقة وأخرى، ووجود الأنهار، وسهولة الانتقال من عدمه أدى إلى حدوث تفاوت بسيط في درجة التطور بين

مجتمع وآخر. ورغم نجاح بعض المجتمعات في بناء امبراطوريات كبيرة والقيام بتطوير ثقافات ذات خصوصيات مميزة وتشييد معالم حضارية هامة، إلا أن تلك الإفرازات والإسهامات جميعاً بقيت محصورة ضمن إمكانيات عصر حضارة الزراعة والإطار الثقافي العام الذي قام أساساً على العادة والتقليد والمعتقد الديني وفلسفته الشمولية.

بعد الانتقال إلى الصناعة دخلت المجتمعات الصناعية حضارة الصناعة المؤسسة على الفكرة العملية والنظرية العلمية والمواقف العلمانية العقلانية. وهذا استوجب بدوره تطوير الثقافة السائدة في اتجاه مخالف للتقليد والعادة والموروث من القيم الجامدة والفلسفة الدينية الشمولية. ولما كانت حضارة الصناعة أكثر تقدماً من حضارة الزراعة وأقدر منها على تلبية احتياجات الإنسان الحياتية فإن ثقافتها العامة أصبحت أكثر ديناميكية وقدرة على العطاء والتطور. أما ثقافات عصر الزراعة التي نمت وترعرعت ضمن أطر التقليد والفلسفات الدينية الشمولية فقد أصبحت متخلفة وغير قادرة على الإسهام في الإنجازات الثقافية للعصر الجديد. وفي الواقع، كان بزوغ عصر الصناعة بداية النهاية لعطاء كل المجتمعات الزراعية دون استثناء، حيث توقف العرب والفرس والهنود والصينيون واليونان والأفارقة وغيرهم عن الإسهام في إنجازات العصر الصناعي الثقافية والعلمية والتكنولوجية والفكرية والفنية على السواء.

إن التوقف عن العطاء وتلاشي القدرة على الإسهام في إنجازات العصر، خاصة العلمية والتكنولوجية منها، أدى إلى فقدان المجتمعات الزراعية عموماً القدرة على المبادرة لتطوير المجتمع بناء على تجارب تاريخية ـ مجتمعية ذاتية. وهذا جعل المجتمعات الزراعية تصبح تابعة للمجتمعات الصناعية بوجه عام ومعتمدة عليها في الحصول على وسائل وأدوات التطور العلمي والتكنولوجي والاقتصادي بوجه خاص. وحيث تطورت بعض تلك المجتمعات فإن التطور بدأ في حقيقة الأمر بتقليد واقتباس بعض المسلكيات والترتيبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أفرزتها التجربة الحياتية ـ التنموية في المجتمعات الصناعية. وتشير حقائق الواقع أن نهاية القرن الخامس عشر شهدت نهاية إسهام

آخر الثقافات الهامة التي أفرزتها حضارة عصر الزراعة، ألا وهي الثقافة العربية ـ الإسلامية، مما جعل كل الإنجازات الفكرية والفنية والأدبية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهامة منذ ذلك التاريخ وحتى اليوم تصبح حكراً على المجتمعات الصناعية، خاصة الغربية منها.

كان النموذج الحياتي الثقافي الذي ساد في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والنموذج الحياتي ـ الثقافي الياباني هما النموذجين الوحيدين اللذين استكملا عملية التحول من عصر حضارة الزراعة إلى عصر حضارة الصناعة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ولقد جاء ذلك التحول نتيجة لنجاح النموذج الغربي في استيعاب إسهامات العرب الثقافية والعلمية وتحقيق النصر على الكنيسة الكاثوليكية وتعاليمها الدينية والدنيوية على السواء، وقيام النموذج الياباني بإعادة تفسير فلسفته الحياتية وتوظيف بعض التقاليد اليابانية والمفاهيم الثقافية القديمة في خدمة التحول الاجتماعي في اتجاه التعايش مع قيم ومسلكيات وحقائق حضارة الصناعة كما جسدتها حياة المجتمعات الصناعية الأوروبية. وفي النصف الثاني من القرن العشرين نجحت بعض الدول الآسيوية في اقتحام عصر الصناعة مستعينة بالتجربة اليابانية والمعونات الأمريكية من ناحية، وإدراك أهمية التعليم والقيم والمواقف القيمية وأخلاقيات العمل الجاد في تعزيز القدرة الإنتاجية ـ التنموية من ناحية ثانية.

إن تفوق المجتمعات الصناعية على المجتمعات الزراعية بالنسبة لمستوى المعيشة والإنتاج الثقافي والتقدم العلمي وفنون الإنتاج والتنظيم الاجتماعي والسياسي أدى ـ كما أسلفنا ـ إلى توقف النماذج الحياتية ـ الثقافية التي أفرزتها حضارة الزراعة عن العطاء. وبسبب ذلك أصبحت تلك النماذج دون استثناء متخلفة عن العصر وعاجزة عن تهديد إنجازات النموذج الصناعي أو إيقاف حركته التنموية نحو تحقيق المزيد من التقدم والقوة. وهذا يعني أنه لم يعد بإمكان النموذج الزراعي تشكيل خطر يهدد وجود النموذج الصناعي، ولم يعد من المعقول أو المقبول أن يزعم النموذج الصناعي بأن حضارته مهددة من النموذج الزراعي، وأن يستخدم التهديد المزعوم لمحاصرة بعض الدول

وحرمانها من فرص التقدم والتطور. وفي المقابل أصبح من غير المنطقي قيام النموذج الحياتي ـ الثقافي الزراعي بمعاداة النموذج الصناعي وإنفاق الأموال على شراء وتطوير أسلحة وبناء جيوش محكوم سلفاً عليها بالتخلف والفشل.

نشر صامويل هنتنجتون Samuel Huntington الأستاذ في جامعة هارفارد مقالاً في مجلة فورن أفيرز Foreign Affairs في صيف عام 1993 حذّر فيه من الخطر المحدق بالحضارة الغربية. قال هنتنجتون بأن من المتوقع حدوث صراع بين الحضارات الرئيسية في العالم، وأن المصدر الأساسي للنزاع لن يكون عقائدياً أو اقتصادياً، بل ثقافياً، وإن الصراع السياسي الرئيسي في العالم سيقع بين شعوب ومجموعات تنتمي لحضارات مختلفة. أما الحضارات التي تحدث عنها هنتجتون فقد حددها فيما يلي: الحضارة الغربية، والكنفوشية، واليابانية، والإسلامية، والهندوسية، والحضارة السلافية ـ الأرثوذكسية، وحضارة أمريكا اللاتينية، والحضارة الأفريقية. وبالرغم من الحديث عن إمكانية وقوع الصراع بين تلك الحضارات فإن الصراع الأهم، أو التحدي الأكبر، الذي أشار إليه الكاتب هوالصراع بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية الذي بدأ ـ على حد قوله ـ منذ حوالي 1300 سنة. في عام 1996 طوّر هنتنجتون نظريته عن صراع الحضارات في كتاب كان أكثر تحريضاً ضد الإسلام والمسلمين بوجه خاص، والصينيين بوجه عام.

إن الحديث عن صراع حقيقي بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية هو حديث عن صراع غير متكافىء طرفه الأول هو نموذج ثقافي ـ حياتي من إفرازات حضارة الزراعة المتخلفة عن العصر، وطرفه الثاني هو قمة النماذج الثقافية ـ الحياتية التي أفرزتها حضارة الصناعة. ورغم افتقاد الحضارة الإسلامية لإمكانيات التحدي المزعوم، فإن خلافات الدول الإسلامية ذات الطابع الفكري والسياسي تحول أيضاً دون خلق معسكر واحد موجه ضد الغرب وحضارته الصناعية ـ المعرفية. وفي الواقع، ينفي الخلاف القائم، وأحياناً النزاع الدائر بين العديد من الدول الإسلامية وجود حضارة إسلامية ذات هوية ثقافية واحدة قادرة على تكوين موقف موحد تجاه أية دولة من دول العالم. وحيث أن كافة

المجتمعات التي أفرزتها حضارة الزراعة هي مجتمعات متخلفة عن مجتمعات حضارة الصناعة وعاجزة عن مواجهتها عسكرياً وتابعة لها ومعتمدة عليها علمياً وتكنولوجيا، فإن الخطر المزعوم من المسلمين هو خطر لا وجود له إطلاقاً. ويشير الواقع التاريخي بوجه عام إلى أن نهاية الحرب الباردة لم تؤذن ببدء صراع بين «حضارات» غير متكافئة، بل بصراع بين ثقافات متباينة تنتمي لحضارات واحدة وتعيش داخل حدود دولة واحدة، وذلك كما حدث في يوغوسلافيا وروسيا ودول آسيا الإسلامية وكمبوديا والصومال ولبنان ورواندا وغيرها.

وهذا يعني أن مقولة هنتنجتون هي مقولة غير علمية تقوم على افتراض غير واقعي وتنطلق إما من خلفية ثقافية معادية للعرب والمسلمين، أو من فهم مبتور للتاريخ لا يعرف مدى أهمية وضع الثقافات ضمن إطارها التاريخي ـ الحضاري السليم. وتبدو مقولة هنتنجتون في الحقيقة امتداداً للعقلية الاستعمارية التي آمنت بتفوق الإنسان الأبيض والحضارة الغربية ـ المسيحية من جهة، وانحازت انحيازاً كاملاً ضد الشعوب والثقافات الشرقية والإسلامية من جهة ثانية. كذلك تبدو استنتاجات هنتنجتون منسجمة مع النظرية التي تقول بأن التاريخ يعيد نفسه، وإن من الحكمة اعتبار أحداثه وعبره الماضية إطاراً مرجعياً لتحليل الحاضر والتنبؤ بأحداث المستقبل، وهي نظرية بلا أساس على الإطلاق.

وهنا لا بد من التأكيد أن الاستنتاج بخطأ مقولة هنتجتون لا يعني أن الشعوب الغربية والمجتمعات الصناعية سوف تنعم بالراحة والاستقرار والرفاهية دون منغصات. إن الشعوب الفقيرة والأقليات الثقافية والعرقية والاقتصادية ـ الاجتماعية التي تعاني من الحرمان أو الاضطهاد أو التفرقة العنصرية وتعيش داخل المجتمعات الصناعية سوف تلجأ أحياناً إلى إثارة القلاقل والاضطرابات، وذلك من أجل المطالبة بحقوقها وإعادة إحياء ثقافاتها الوطنية، وكوسيلة للانتقام لما أصابها من ظلم وقهر على يد الغير. وإذا كان وجود المجتمعات الغربية وجوهر الحضارة الصناعية ـ المعرفية ليس في خطر، فإن استقرار تلك المجتمعات ووتيرة التطور الحضاري فيها من المؤكد أن تتعرض لمشاكل وأعمال عنف ستضعف إحساسها بالأمن وتتسبب في إبطاء حركتها التنموية،

وستكون التحديات الداخلية وليست التحديات الخارجية هي المصدر الأهم لتلك المشاكل.

بعد تبلور مجتمع الزراعة وتحول المجتمع القبلي إلى مجتمع متخلف تابع لحضارة الزراعة لم يعد بإمكان ذلك المجتمع تهديد وجود وجوهر حضارة الزراعة، ولكن كان بإمكانه، وقام فعلاً بغزو المجتمعات الزراعية وسرقة أموالها وإلحاق الضرر بها وأحياناً تدمير الدول والمدن التي أقامتها. وبعد ازدهار التجارة مع بداية عصر النهضة وحتى نهاية القرن التاسع عشر كان القراصنة وقطاع الطرق يقومون بالسطو على البواخر والقوافل التجارية والقطارات ونهبها وإلحاق الضرر بالتجار وسكان المدن.

بعد نضوج ثورة الصناعة واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء واتجاه المجتمعات الغربية عموماً، خاصة المجتمع الأمريكي، إلى ممارسة التفرقة العنصرية ضد الأقليات العرقية والثقافية والشعوب الفقيرة تعرضت تلك المجتمعات ولا تزال تتعرض لأعمال العنف والإرهاب المنطلقة من الخارج والداخل على السواء. لذلك يبدو أن الخطر الحقيقي الذي تواجهه الحضارة الحديثة والمجتمعات التي تعيش في كنفها اليوم هو خطر أمني داخلي بالدرجة الأولى لا يهدد وجودها، لكنه يهدد استقرارها ورفاهيتها وأمنها الاجتماعي وقدرتها على مواصلة عملية التقدم بالسرعة الممكنة. وانطلاقاً من نفس المبدأ، يمكن الجزم أيضاً بأن أهم المشاكل التي تواجه المجتمعات الفقيرة التي تعيش حضارات ما قبل الصناعة هي في الأساس مشاكل داخلية تنبع من تقاليد وقيم ومعتقدات ونظم اجتماعية ومجتمعية جامدة تحول دون انطلاق تلك المجتمعات نحو التقدم، وتعيق حركتها نحو إحداث التحولات الاجتماعية المطلوبة لاستيعاب النمط الإنتاجي الصناعي والتعايش مع حضارته وأنماطه الثقافية ـ الحياتية المعقدة.

الحضارة والتاريخ

مرت المجتمعات الإنسانية خلال فترات الانتقال من حضارة لأخرى بمراحل انتقالية صعبة أدت إلى الإحساس بالضياع وارتباك الهوية الثقافية،

وصاحبها في كل الحالات والأحيان وقوع الكثير من المشاكل والنزاعات. وحيث أن الانتقال من حضارة لأخرى كان قد أدى بعد استكماله إلى حدوث تحولات اجتماعية عميقة، فإن المراحل الانتقالية كانت دائماً ساحة صراع بين القديم والحديث من القيم والمسلكيات والنظم وطرق التفكير. أما نتيجة ذلك الصراع فقد كانت دائماً لصالح الجديد حيث تم تقويض القديم وإقامة نظم حياتية وإنتاجية وقيمية اختلفت كل الاختلاف عما سبقها من نظم حياتية ومواقف قيمية وثقافات قديمة.

على سبيل المثال، كان من أهم إنجازات الفترة الانتقالية من حضارة الزراعة إلى حضارة الصناعة اكتشاف العديد من قوانين الطبيعة وتطوير العديد من العلوم الطبيعية وتبلور أساليب حديثة للبحث والاستقصاء العلمي، وهي إنجازات لعبت دوراً تحريضياً ضد النظم الاجتماعية القائمة وطرق التفكير والمعتقدات الدينية القديمة. ولقد ساعدت تلك الاكتشافات والإنجازات العلمية على تقويض الكثير من المسلمات الغيبية، خاصة المتعلقة منها بالكون، وإرساء أسس علمية وعقلانية وعملية لتحليل الظواهر الطبيعية والتعامل مع معطيات البيئة الإنسانية بمختلف عناصرها. وهذا أدى بدوره إلى اختصار دور التقليد والعادة والسلطة الدينية في المجتمع، وإعادة تعريف دور الدين وموقعه من حياة الإنسان بوجه عام، وتحديد مهامه ضمن أطر ومجالات حالت دون استمراره في السيطرة شبه الكاملة على المجتمع.

إن شمولية الفكرة الدينية عموماً، وترسخ المعتقدات الدينية المسيحية في حياة المجتمعات القديمة وسيطرتها على الثقافات الأوروبية المختلفة خصوصاً جعل من غير الممكن اختصار دور الدين في الحياة العامة دون صراع. وفي الواقع، مرَّ التحول الاجتماعي في أوروبا قبل نضوجه وصولاً إلى الثورة الصناعية عبر مرحلة صراع ديني حاسمة استمرت عشرات السنين وراح ضحيتها الملايين قبل انتصار العلمانية وهزيمة الفلسفة الدينية الغيبية. وبعد نجاح حركة الإصلاح الديني في تحقيق أهدافها في القرن السابع عشر أصبح الدين في أوروبا عموماً نظاماً اجتماعياً هاماً، ولكن واحداً من بين أنظمة اجتماعية حياتية أخرى،

وذلك بعد أن كانت الحياة الاجتماعية بكاملها تقريباً مرهونة للدين. وهذا جعل بإمكان الفرد اعتبار الدين قضية شخصية من حقه التعامل معها كما شاء، والأخذ من الدين بالقدر الذي يشاء، والالتزام بتعاليمه كما يشاء وعندما يشاء دون الشعور بوجوب الالتزام بوجهة نظر الآخرين أو إلزامهم بوجهة نظره. ولقد جاء فصل الدين عن الدولة وتأسيس مبدأ الحرية الدينية فيما بعد نتيجة لمعاهدة وستفاليا التي وُقعت عام 1648 وأنهت الحروب الدينية الطاحنة وأعطت الحاكم أو الملك حق اختيار دين رعيته.

إن العلمانية ليست فلسفة مناوئة للدين أو أنها لا تقوم إلاّ على أنقاضه أو أنها ترفض فكرة الخلق والوجود الإلهي، بل قد يكون العكس هو الصحيح. إن اكتشاف قوانين الطبيعة في عصريّ النهضة والتنوير الأوروبيين دفع غالبية العلماء والفلاسفة في حينه إلى الاعتقاد بوجود إله خالق للكون، إلاّ أنه إله عزوف لا يتدخل في مسيرة الكواكب التي صنعها ولا في عمل القوانين التي وضعها ولا في حياة المخلوقات التي خلقها. وهذا يعني باختصار أن استمرار الحياة الإنسانية واستمرار علاقة الأرض بغيرها من كواكب كالشمس والقمر يحتم استمرار وجود وفعل قوانين الطبيعة القائمة، ويحتم بالتالي عدم قيام الخالق بالتدخل مجدداً لتعديل أو تغيير مجرى القوانين التي أحكم صنعها. إن هذا الفهم للطبيعة وقوانينها الإلهية يجعل العلمانية موقفاً فلسفياً يلتقي مع الفلسفة الدينية تماماً فيما يتعلق بوجود الله وقدرته الخارقة على الخلق وحسن التدبير والتنظيم ويختلف معها كلياً فيما يتعلق باستعداد ذلك الإله للتدخل المستمر في شؤون الكون وحياة مخلوقاته لجانب البعض على حساب البعض الآخر.

بناءً على ذلك قامت العلمانية برفض المنطق الذي يقول بأن بإمكان الإنسان التأثير في موقف الخالق ودفعه إلى التعاطف مع بعض الأقوام ونصرتهم والتآمر معهم ضد أقوام أخرى وهزيمتهم، وإرسال المطر إلى بعض الأمصار وحجبها عن أمصار مجاورة لأسباب وأهواء إلهية، وإنزال الكوارث بأقوام دون غيرهم لأنهم خالفوا أوامره، خاصة وأنهم في ذلك كانوا يسيرون نحو قدر من

تصميمه وفعله. وانسجاماً مع هذا الموقف الفلسفي للخلق والفهم العلمي للطبيعة قامت العلمانية برفض قبول العديد من القصص التي جاءت في الإنجيل والتوراة ورفض المنطق الذي قامت عليه. ومن تلك القصص قيام الله بشق البحر لعبور بني إسرائيل إلى بر الأمان وإنزال الكوارث الواحدة تلو الأخرى بأهل مصر، والتدخل لصالح اليهود عند وصولهم إلى أريحا وإصدار أوامره للشمس كي لا تغيب حتى يقضي اليهود على أعدائهم، وقيام الله بتغيير رأيه عدة مرات والأخذ برأي نبيه موسى وكأن الأخير أكثر حكمة من خالقه، واحتياج الله إلى جيش كي ينفذ أوامره في الأرض.

يمكن القول أن العلمانية هي موقف فلسفي وأخلاقي في آن واحد تنطلق من إيمان بوجود خالق لهذا الكون ومصمم لقوانينه، وتجعل الإنسان نتاجاً طبيعياً لتلك القوانين وجزءاً أساسياً من مخلوقات الكون، وتضع مسؤولية الحياة على كاهل الإنسان دون غيره من مخلوقات أو قوى إلهية. وهذا يعني أن بإمكان الإنسان التحكم في مجريات حياته إلى حد كبير، وإن الحياة الدنيا وليست الحياة الآخرة هي الفرصة الأهم للإنسان، من واجبه عدم التفريط بها ومن حقه استغلالها والتمتع بها. أما مسؤولية الله تجاه ما يصيب الإنسان من خير وشر، أو من نجاح وفشل، فليس لها وجود، وإن التذرع بها ليس إلاّ محاولة للهروب من المسؤولية الذاتية، وبالتالي موقفاً غير إخلاقي وغير علمي.

ومن الأدلّة على عدم تدخل الخالق في عمل قوانينه من ناحية، وقدرة الإنسان على استغلال الفرصة الحياتية على هذه الأرض والتمتع بها من ناحية ثانية، النجاح الباهر في الوصول إلى بعض الكواكب القريبة من الأرض كالقمر والمريخ وتحديد حركتها وموقعها بدقة بالغة، والنجاح في إطالة معدل حياة الفرد باستمرار عبر الأجيال المتعاقبة التي تلت العصور الوسطى، والنجاح أيضاً في زيادة ومن ثم خفض وبالتالي التحكم في معدلات التزايد السكاني بوجه عام. وعلى سبيل المثال، عندما أطلقت المركبة الفضائية باث فايندر (Path Finder) نحو كوكب المريخ تم تحديد موعد وصولها بالثانية ومكان نزولها على سطح ذلك الكوكب بدقة بالغة رغم أن الرحلة استغرقت حوالي سبعة شهور.

وفي اليابان زاد معدل طول قامة الفرد الياباني العادي بحوالي 5 سنتم فيما بين وسط وآخر القرن العشرين وذلك نتيجة لتقدم العلم ونجاح العلماء في التأثير في العديد من العوامل البيولوجية والغذائية التي تتحكم في النمو.

كانت الديانات في الماضي الوسيلة الأهم التي استخدمتها المجتمعات الإنسانية لتطوير قيمها وتقنين علاقاتها الاجتماعية وتغيير نظرتها الفلسفية للكون والحياة. وفي الواقع جاءت كل الديانات تقريباً، خاصة السماوية منها، في عصر الزراعة وفي أعقاب تطورات اجتماعية واقتصادية وسياسية أفرزت ظلماً واستبداداً وطبقية، مما جعل العدل والمساواة ومساعدة الفقراء وحماية الضعفاء وتحرير العبيد جوهر الرسالات الدينية عموماً.

رغم نجاح الدين في إحداث تحولات اجتماعية وفلسفية كبيرة في حياة الناس، إلا أن القيم والمعتقدات والمواقف والمسلكيات الجديدة التي أفرزتها العقائد الدينية جاءت منسجمة تماماً مع واقع المجتمع الزراعي ومتجاوبة مع حاجته لهوية ثقافية ـ عقائدية جامعة. وحيث أن الزراعة هي مهنة وطريقة في الحياة ضعيفة القدرة على التطور الذاتي، فإن الإفرازات الدينية الثقافية الجديدة مالت، كالدين نفسه، نحو الشمولية والجمود في آن واحد. وفي الواقع ساهمت المعتقدات الدينية التي أدعت امتلاك الحقيقة وثبات التعاليم في محاصرة الفكر والعقل معاً وإبطاء التحولات الاجتماعية والاكتشافات العلمية الحديثة، وهي أمور لم يكن بالإمكان الانتقال من حياة الزراعة لحياة الصناعة بدونها.

في عصر حضارة الصناعة أصبح الفكر الفلسفي علمانياً لا غيبياً ذا صبغة اجتماعية ـ سياسية واقعية غير شمولية وقابلة للتطور والتغير المستمر استجابة لمتطلبات حياة مجتمع صناعي ديناميكي. وهذا جعل الفكر العلماني الجديد يقوم أساساً على حقائق العصر واكتشافاته ونظرياته العلمية ويعكس في نظرته الفلسفية التقدم المتواصل والمتراكم في تكنولوجيا الإنتاج وفنون تنظيم العملية الإنتاجية وأساليب تنظيم المجتمع وإدارة شؤونه ووسائل المواصلات والاتصالات الحديثة. وبعد استقرار ذلك الفكر أصبحت الفلسفات العلمانية الجديدة تحتل مكانة في حياة المجتمعات الصناعية الجديدة مشابهة للمكانة التي

كانت ولا تزال تحتلها الديانات والفلسفات الحياتية الغيبية في حياة المجتمعات الزراعية، مما جعلها تتحول أحياناً إلى عقبة تحول دون استمرار عملية التقدم الاقتصادي والتحول الاجتماعي بالسرعة الممكنة وفي الإتجاه الأفضل. ومن أمثلة ذلك دور الفكر الماركسي في كبت حرية الفكر والمبادرة الفردية، ودور القومية في تكريس السلطة المطلقة وحرمان الشعب من ممارسة حقوقه السياسية، ودور الرأسمالية في تكريس فجوة الفقر والاحتكار في المجتمع الغربي.

في عصر حضارة المعرفة الذي أطل برأسه على العالم في العقد الأخير من القرن العشرين تراجعت أهمية الفلسفات والعقائد الاجتماعية ـ السياسية عموماً، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الماركسية. وهذا جعل البحث العلمي، والاتصال الإلكتروني الفوري، وفنون جمع وتحليل وتخزين ونشر المعلومات، والتفاعل الثقافي الآني المتواصل بين الشعوب المختلفة، وتداخل المصالح الاقتصادية، وعولمة الكثير من الأسواق التجارية والمالية، جعلها جميعاً قوى مجتمعية ذاتية الحركة تقوم بدور الفلسفات الاجتماعية ـ السياسية في تطوير نظم القيم والمسلكيات والمواقف والنظرة الحياتية تجاه الغير والكون. وهذا يعني أن الحقائق العلمية، والواقعية في التفكير، والمصلحة الاقتصادية أصبحت تشكل في مجموعها الإطار المرجعي الأول والقوة الأكثر تأثيراً في مسيرة التحولات الاجتماعية، خاصة في المجتمعات الأكثر تقدماً. وهذا أدى بدوره إلى تهميش دور الفلسفات أو العقائد الاجتماعية ـ السياسية التي سادت في عصر حضارة الصناعة وقامت بتوجيه حركة تطوره وصياغة مكونات ثقافاته الرئيسية.

كان من نتائج ذلك التطور أيضاً إضعاف احتمالات ظهور أفكار قيادية جديدة وقيادات سياسية «تاريخية» في مقدورها إلهاب حماس الجماهير وتغيير مسارات التحول الاجتماعي، خاصة في المجتمعات الصناعية والمجتمعات المعرفية. ومما ساهم أيضاً في إحداث ذلك التطور الاعتراف بحقوق الإنسان، ومنها حرية التعبير عن الرأي وحرية العبادة، وشيوع الديمقراطية كنظام حكم

سياسي وقيمة اجتماعية أساسية، وتضاؤل قدرة كل الحكومات، وبالتالي القيادات السياسية على التحكم في الاقتصاديات الوطنية التي أصبحت أكثر خضوعاً لعمليات التدويل والعولمة. وحيث أن الانتقال من حضارة الزراعة إلى حضارة الصناعة كان أيضاً انتقالاً من القيادة الفردية إلى القيادة المؤسسية ومن الذاكرة الجماعية العاطفية إلى الذاكرة المؤسسية العلمية، فإن القيادات «التاريخية» والزعامات «الملهمة» العبقرية أصبحت قيادات وزعامات متخلفة غير علمية وغير ديمقراطية في آن واحد.

الإنقطاع التاريخي

إن الانتقال من حضارة لأخرى يتضمن تحولاً اجتماعياً عميقاً يشمل نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج ونظم القيم ومجموعة العادات والتقاليد والمعتقدات الفلسفية السائدة. وهذا يُحدِث عادة انقطاعاً شبه كامل بين تاريخ الحضارة السابقة ومسيرة الحضارة اللاحقة يتم بموجبه وبسببه تهميش دور التاريخ القديم وإلغاء صلاحيته كإطار مرجعي في تشكيل المستقبل والتنبؤ بأحداثه. وحيث أن لكل مرحلة من مراحل التطور المجتمعي تاريخها الخاص بها، فإن مسيرة التاريخ لا تنتهي أبداً ولكنها تتوقف عند كل محطة حضارية لتغير وسائلها ونظمها وفلسفتها، وبالتالي المنطق الأساس الذي يحكم حركتها. وهذا يعني أنه كان لكل مرحلة حضارية تاريخها ومنطقها التاريخي الخاص بها، والذي بقي صالحاً وقادراً على إعادة تمثيل بعض أحداثه طوال بقاء تلك الحضارة وسيادة نمطها الإنتاجي ونماذجها الثقافية ـ الحياتية.

بناء على ذلك يمكن القول إن تاريخ المجتمع القبلي وعبره ومنطقه بقيت صالحة للاستخدام كأطر مرجعية في التفكير والتنظيم والتنبؤ المستقبلي والتوظيف كقوى معنوية هامة في تطوير الثقافات القبلية وتشكيل الهويات الاجتماعية طوال فترة الحياة القبلية. بعد سيادة النموذج الحضاري القائم على الزراعة وحياة الاستقرار، واستبدال القبيلة بالعائلة الممتدة (Extended Family) بدأت المجتمعات الزراعية في كتابة تاريخها الخاص بها والذي اختلف اختلافاً

نوعياً كبيراً عن تاريخ حياة المجتمعات القبلية. وهذا جعل التاريخ القبلي يفقد منطقه بالنسبة لحياة المجتمعات الزراعية ويصبح جزءاً من إفرازات حضارية لحضارة متخلفة وبائدة وضعيفة الصلة بالحضارة الجديدة ولا تملك القدرة على الإسهام في تطويرها.

ولقد حدث نفس الشيء بالنسبة لتاريخ المجتمعات الزراعية بعد تبلور عصر الصناعة ونجاح العديد من الدول والشعوب في اقتحام ذلك العصر والقيام بتحديد معالم حضارته الأكثر تعقيداً وديناميكية وعلمانية من الحضارات السابقة. وهذا جعل تاريخ المجتمعات الزراعية يتوقف عند محطة الصناعة ويفقد منطقه وصلاحيته للاستخدام كإطار مرجعي سياسي واجتماعي واقتصادي في عصر الصناعة. رغم ذلك، بقي تاريخ الزراعة محافظاً على الجزء الأكبر من منطقه وصلاحيته بالنسبة للمجتمعات الزراعية وعلاقاتها بالغير من مجتمعات وثقافات تعيش حضارة الزراعة نفسها. وهذا جعل من غير الممكن قيام التاريخ بتكرار نفسه إلاّ ضمن حدود ضيقة للغاية وضمن حدود حضارته فقط.

إن اختلاف القيم والمواقف والفلسفة الحياتية وكيفية تفسير التاريخ هي من أهم العوامل التي تجعل التفاهم بين الشعوب صعب والأحداث الطارئة عرضة لتأويلات قد لا تمت للواقع بصلة. وحيث أن كل مجتمعات الغرب تقريباً أصبحت تعيش حضارة الصناعة وما بعد الصناعة، وإن كل المجتمعات النامية تقريباً تعيش حضارة الزراعة وما قبل الزراعة، فإن المجتمعات الأولى تجد صعوبة كبيرة، وأحياناً متزايدة في فهم شعوب المجموعة الثانية، وتجد هذه صعوبة كبيرة ومتزايدة في فهم المجتمعات الأولى. وهذا كان ولا يزال سبباً في غرس الشك في النفوس وتغذية الشعور بالخوف من الآخر، وأحياناً العداء تجاهه، والإيمان بالفكر التآمري وحتمية صراع الحضارات.

إن الادعاء بانتهاء التاريخ عند محطة الديمقراطية والرأسمالية الغربية كما قال المفكر الياباني ـ الأمريكي فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama هو ادعاء مغلوط لأن ما حدث فعلاً كان توقفاً ضرورياً وحتمياً للتاريخ بسبب بدء دخول مجتمعات الغرب الصناعية عصر حضارة جديدة، هو عصر حضارة

المعرفة. إن تغير نمط الإنتاج الرئيسي في المجتمعات المعرفية من صنع البضائع والمعدات والآلات والسيارات وغيرها إلى جمع وتحليل ونشر المعلومات فرض على النظم الاجتماعية والمجتمعية أن تتطور في اتجاه بعيد عن ثقافة حضارة الصناعة. وكما سنوضح لاحقاً بشيء من التفصيل كان التطور في مجال تدويل الاقتصاد العالمي وحرية التبادل التجاري وتدويل الكثير من الأسواق، خاصة أسواق المال والاستثمار والعمالة المؤهلة تأهيلاً علمياً وفنياً عالياً، قد تسبب في تقويض سلامة غالبية الافتراضات التي قامت على أساسها النظرية الاقتصادية الرأسمالية. كما قام التقدم الهائل في مجال الاتصالات الفورية وهيمنة الإعلام وسيادة المصلحة وظهور مجموعات الضغط السياسي (اللوبي) في إضعاف دور الأحزاب السياسية وتعطيل فاعلية غالبية المؤسسات الديمقراطية التقليدية.

وفي الواقع أصبح المعنيون بالديمقراطية يعترفون بضعف مؤسساتها وتراجع دورها كنظام حكم، مما جعلهم يتجهون بالتالي إلى التركيز على دورها كقيمة اجتماعية تُنظّم علاقة الفرد بالمجتمع وبالغير وتسهم في تحديد كيفية تعامله معهم. وهذا يعني أن المحطة التي أشار إليها فوكوياما هي محطة هلامية فقدت الكثير من جوهرها ومقوماتها وقدرتها على الثبات في وجه رياح التغيير العاتية التي تهب عليها من كل جانب، إنها مرحلة انتقالية تقوّي الإحساس بالارتباك والضياع وليس بالاستقرار والثقة، إنها محطة إنقطاع تاريخي تؤذن بانتهاء منطق تاريخ حضارة الصناعة وبدء حضارة جديدة بتاريخ ومنطق تاريخي متميّز.

استغرقت الفترة الانتقالية بين حضارتي الرعي والزراعة حوالى 3000 سنة، بينما استغرقت الفترة الانتقالية بين حضارتي الزراعة والصناعة حوالي 300 سنة على الأكثر. أما الفترة الانتقالية بين حضارتي الصناعة والمعرفة فيبدو أنها لن تستغرق أكثر من حياة جيل واحد، أي 25 ـ 30 سنة. وهذا يجعل من الصعب على أغلبية المفكرين، خاصة اللذين انشغلوا في إدارة الحرب الباردة وإرساء الأسس الفلسفية والأمنية لتبريرها، إدراك معطيات وأبعاد الفترة الانتقالية الجديدة على حقيقتها، بما يعنيه ذلك الإدراك من اتجاه نحو التخلي عن الكثير من

القناعات السابقة والافتراضات النظرية التي فقدت ـ بحكم طبيعة وعمق التغير ـ صلاحيتها وفاعليتها ومنطقها.

رغم طول الفترة الانتقالية بين حضارتي الرعي والزراعة، واستمرار حضارة الزراعة الأكثر تقدماً ورقياً وعطاء عن سابقتها لحوالي عشرة آلاف سنة متواصلة فإن بعض المجتمعات الإنسانية بقيت تعيش حياة الصيد والرعي البدائية المتخلفة وامتنعت بالتالي عن دخول عصر الزراعة أو فشلت في اقتحامه والتعايش مع حضارته. في المقابل، كانت الفترة الانتقالية بين حضارتي الزراعة والصناعة قصيرة نسبياً حيث استغرقت حوالي 300 سنة واستمرت حضارة الصناعة حوالي قرنين ونصف القرن فقط قبل بدء المرحلة الانتقالية نحو حضارة المعرفة. وهذا كان سبباً رئيسياً في بقاء غالبية المجتمعات الإنسانية تعيش في عصر الزراعة وفشلها في اقتحام عصر الصناعة والتكيف مع متطلبات الاستفادة من نمط الإنتاج الجديد والتعايش مع حضارته المعقدة.

بعد الانتقال إلى حضارة المعرفة أصبحت مهمة المجتمعات الزراعية والقبلية التي تطمح في تجاوز عصرها واللحاق بركاب العصر الحديث صعبة للغاية، إن لم تكن شبه مستحيلة، وذلك لأن ما يفصلها عن هدفها حضارة كاملة أو أكثر. وهذا يعني أن فرص التقدم أمام المجتمعات القبلية أصبحت ـ إلى حد كبير ـ محصورة ضمن إمكانيات الانتقال إلى عصر الزراعة في صيغتها المتقدمة، وإن فرص تقدم المجتمعات الزراعية محصورة ضمن إمكانيات الانتقال إلى عصر الصناعة. وحيث أن كلا من مجتمعي الزراعة والصناعة قد أصبحا تابعين للمعرفة ومتخلفين عنها فإن التعايش مع العصر أصبح يعني بالنسبة لشعوب ودول العالم الثالث عموماً وجوب الاعتراف بتخلف نمط الإنتاج وطريقة الحياة بما في ذلك الثقافة الوطنية وما تشمل عليه وتقوم على أساسه من قيم ومواقف ومسلكيات ونظم ونظرة فلسفية حياتية. وحيث أن الثقافة الوطنية هي أساس وجوهر الهوية الوطنية فإن الاعتراف بحاجة تلك الثقافة إلى التطور الشامل أصبحت أهم القضايا التي تشغل كل المجمعات وتتسبب في تمزيق بعضها وانشطار الغالبية إلى مجتمعات صغيرة دون روابط ثقافية أو مصلحيه جامعة تجمعها وتحافظ على وحدتها.

أزمة المجتمع المعاصر

إن تسارع عملية التحول من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة ومن ثم إلى عصر المعرفة جعل من الصعب انتقال كل فئات المجتمع من الحضارة الأولى إلى الثانية ثم إلى الثالثة، و تسبب بالتالي في تعايش أكثر من حضارة واحدة ضمن مجتمع الدولة الواحدة. كذلك ساهم التقدم الكبير والمتسارع في وسائل المواصلات والاتصال الفوري عبر الأقمار الصناعية والأنترنيت وقيام شركات الإعلام والدعاية العالمية بالوصول إلى مختلف أقطار وشعوب العالم دون اعتبار يذكر للحدود السياسية والثقافات الوطنية في إحداث تفاعل ثقافي وترابط مصلحي بين جماعات تنتمي لدول مختلفة. وهذا جعل بالإمكان إحياء العديد من الثقافات المحلية وقيام بعض الأقليات بتطوير ثقافات خاصة بها، وشجع أكثر فئات المجتمع ثقافة وثراء على الانتماء إلى الثقافة العالمية الناشئة. وهذا أدى بدوره إلى تواجد أكثر من ثقافة تنتمي إلى أكثر من حضارة واحدة ضمن مجتمع الدولة الواحدة، مما جعل المجتمع يدخل مرحلة التفكك والانقسام إلى مجموعات حضارية ـ ثقافية متباينة وأحياناً غير متوافقة تسود علاقاتها حالة من الشك المتبادل.

وعلى سبيل المثال، يتواجد داخل أمريكا، أكثر المجتمعات رقياً وأقربها إلى عصر المعرفة، مجتمعات زراعية تعيش في غالبية الولايات، خاصة في الجنوب والغرب، ومجتمعات صناعية تعيش في كل الولايات، ومجتمعات معرفية يتواجد أغلبها في شرق وغرب أمريكا. إلى جانب ذلك، يتواجد في أمريكا عدة ثقافات ذات جذور حضارية وجغرافية مختلفة ضعيفة الانتماء للثقافة الأمريكية الوطنية، منها ثقافات الأقليات الآسيوية، خاصة الأقلية الصينية والهندية والكورية، وثقافة إسلامية متنامية، وثقافة أمريكية لاتينية يغلب عليها طابع الديانة الكاثوليكية، وثقافة الأقلية السوداء ذات الجذور الأفريقية. وتعتبر الثقافة الأخيرة مزيجاً من عدة ثقافات أفريقية وغربية وإسلامية وعبودية أفرزتها عوامل استغلال اقتصادي وكبت سياسي وتفرقة اجتماعية دامت لقرون.

وفي الأردن، إحدى الدول الصغيرة التي لا تزال تعيش عصر حضارة

الزراعة، يتواجد فيها المجتمع القبلي والمجتمع الزراعي والمجتمع الصناعي الذي لا يزال وليداً وضعيفاً. بينما تتجه الفئة المعرفية والثرية الصغيرة نحو الاندماج في العمليات الاقتصادية والاجتماعية ـ الثقافية الكونية.

وإلى جانب تلك المجتمعات يتواجد في الأردن أيضاً عدة ثقافات ذات أصل واحد تقريباً ولكن ذات تطلعات وتوجهات مختلفة ومتشابكة، منها ثقافة العشيرة، والثقافة الوحدوية القومية، والثقافة الإسلامية المحافظة، والثقافة اللبرالية المتطلعة نحو الغرب قيماً ومسلكيات. وهذا يعمل على تجزئة المجتمع الواحد إلى مجموعات مختلفة ذات مصالح وثقافات وانتماءات متباينة تسير في اتجاهات متباعدة تهدد الأمن الاجتماعي وتعمل على إضعاف الهوية الوطنية ومقومات الدولة الوطنية، ولكن لا تهدد وجود النظام السياسي القائم، كما سنوضح فيما بعد.

إن التفاوت الكبير في مستويات التقدم والمعيشة بين الدول، وانقسام دول العالم في السبعينات إلى ثلاثة مجموعات كبيرة سياسية ـ عقائدية، هي مجموعة الدول الرأسمالية ومجموعة الدول الاشتراكية ومجموعة الدول النامية التي تجمعت تحت مظلة دول عدم الانحياز، أدى إلى إطلاق اسم العالم الأول على المجموعة الأولى والعالم الثاني على المجموعة الثانية والعالم الثالث على كل الدول غير المنتمية إلى المعسكرين الأولين. بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاشتراكية واختفاء العالم الثاني، وجد المعنيون بالدراسات السياسية والاقتصادية أن من الصعب الاستمرار في استخدام تعبير العالم الثالث عند الحديث عن الدول النامية عموماً. لذلك بدأ الحديث عن الشمال والجنوب باعتبار أن الشمال يمثل الدول الغنية المتقدمة، وإن الجنوب يمثل الدول الفقيرة النامية. إلا أن هذه التسمية تغفل إغفالاً كاملاً آثار واتجاهات التغير الذي عاشه العالم منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين والذي أدى إلى تواجد وتعايش أكثر من مجتمع حضاري وتجمع ثقافي واحد في كل دولة من دول العالم تقريباً.

كانت التسمية القديمة، أو التصنيف القديم للدول يقوم على اعتراف ضمني غير واعي بأن المجتمع الأول هو مجتمع صناعي رأسمالي، والثاني هو

مجتمع اشتراكي يعيش المرحلة الانتقالية بين مجتمع الزراعة والصناعة، والثالث هو مجتمع زراعي ـ قبلي يكافح من أجل التنمية ودخول عصر الصناعة. ورغم أن وعي الخبراء الذين أطلقوا تلك التسمية لم يصل إلى التحليل والنتائج التي يتحدث عنها هذا الكتاب، إلا أن التصنيف كان انعكاساً غير مقصودٍ لحقائق حضارية ذات أبعاد اقتصادية ـ إنتاجية وثقافية ـ اجتماعية.

لذلك، وبسبب تضاؤل أهمية المجتمع القبلي عموماً، نرى وجوب الاستمرار في استخدام التصنيف والتسميات الأولى بحيث يُطلق اسم العالم الأول على المجتمعات التي دخلت أو تتهيأ لدخول عصر المعرفة، وفي مقدمتها غالبية مجتمعات دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية والدول الاسكندنافية واليابان، واسم العالم الثاني على غالبية مجتمعات الدول الصناعية وفي مقدمتها روسيا ودول أوروبا الوسطى والدول الآسيوية حديثة التصنيع، والعالم الثالث على غالبية مجتمعات الدول الآسيوية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية التي لا تزال تعيش حضارة الزراعة وما قبل الزراعة، بما في ذلك الدول العربية.

وهذا يعني أن التسمية لا تشمل كل الدول حقاً، بل مجتمعات معينة ذات طرق حياة وثقافات محددة داخل كل دولة من دول العالم. وبينما يلاحظ أن مجتمع سنغافورة وهونغ كونغ هو مجتمع صناعي مما يضع البلد والمجتمع بأكمله تقريباً ضمن مجموعة دول العالم الثاني، يلاحظ أن بلداً كاليونان أو بلغاريا يتواجد فيه مجتمعان أحدهما صناعي ينتمي إلى العالم الثاني والآخر زراعي ينتمي إلى العالم الثالث. أما الولايات المتحدة الأمريكية فيتواجد فيها مجتمع معرفي كبير وهام ينتمي إلى العالم الأول، ومجتمع آخر أكبر يعمل في الصناعة والخدمات ينتمي إلى العالم الثاني، ومجمتع زراعي وعمالي صغير وفقير نسبياً ينتمي إلى العالم الثالث.

إن تحول الزراعة في الدول الصناعية عموماً من مهنة وطريقة في الحياة إلى مهنة فقط تستخدم الآلة في الإنتاج والعلم في تطوير النوعية وتحسينها جعل الزراعة في بلد كألمانيا أو فرنسا أو هولندا جزءاً من الصناعة، وبالتالي جعل العاملين فيها يتمون إلى المجتمع الصناعي، أي إلى العالم الثاني. ورغم أن

الزراعة في أمريكا هي أيضاً صناعة متقدمة، إلا أن خضوعها لسيطرة شركات تجارية كبيرة من ناحية، واتجاه معظم تلك الشركات، خاصة في ولايتي كاليفورنيا وتكساس، إلى استخدام عمالة آسيوية وأمريكية لاتينية فقيرة غير فنية خلق مجتمعات زراعية تنتمي إلى حضارة الزراعة وبدايات عصر الصناعة. أما غالبية المجتمعات الآسيوية والأفريقية ومجتمعات أمريكا اللاتينية فلا تزال تعيش حياة الزراعة كمهنة وطريقة في الحياة مما يجعلها تنتمي بكاملها تقريباً إلى العالم الثالث.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وعلى مدى ربع قرن تقريباً، ساد العالم صراع حاد بين أغنيائه وفقرائه من دول وشعوب. أما هدف ذلك الصراع الأساس فقد كان التخلص من الاستعمار والحصول على الاستقلال والحرية وبناء هويات سياسية وثقافية وطنية وأنظمة حكم حديثة أكثر عدالة. منذ الربع الأخير من القرن العشرين، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، أصبح الصراع الأهم في العالم هو صراع داخلي بين مجموعات قومية وعرقية ودينية وثقافية فقيرة ومتخلفة تنتمي عموماً لمجتمع دولة واحدة. أما الهدف الأساس لذلك الصراع فهو الإنفصال عن الآخر، خاصة انفصال الأقلية عن الأغلبية المسيطرة، وإعادة بناء الهوية الذاتية على أسس ثقافية ـ سياسية تعتمد التاريخ أو اللغة أو الدين مرجعاً لصنع المستقبل. وهذا جعل الصراع ذا صبغة ثقافية ويتركز عموماً في الدول الفقيرة وبين مجموعات تنتمي للعالم الثالث لم تدخل عصر المصلحية بعد. وهذا أدى إلى خروج الدول الغنية عموماً والمجتمعات الصناعية والمعرفية خصوصاً من دائرة الصراع والمعاناة وهي دول ومجتمعات تجاوزت العقائدية الضيقة وتبنت المصلحية أساساً للموقف من الغير.

وعلى سبيل المثال، يأخذ الصراع في غالبية دول أفريقيا السوداء كرواندا والصومال وليبريا طابعاً إثنياً قبلياً، وفي السودان طابعاً عرقياً ـ ثقافياً. أما في الدول الآسيوية كسريلانكا والهند وباكستان فإن الصراع يأخذ طابعاً ـ دينياً أو عرقياً ـ ثقافياً، بينما يأخذ في دول أمريكا اللاتينية كالمكسيك وهايتي والبيرو طابعاً اجتماعياً ـ ثقافياً. وحتى داخل الدول الصناعية المتقدمة يلاحظ أن الصراع

أصبح مركزاً داخل الأحياء الفقيرة وبين مجموعات تعيش حضارات وثقافات متخلفة عن حضارة وثقافة المجتمع المهيمن الأكثر تقدماً.

إن سرعة التحول الاجتماعي الذي رافق الانتقال من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة ومنها إلى عصر المعرفة سلب التاريخ القديم قدرته على التنبؤ بالمستقبل وجعل عبره الماضية تفقد ما كان لها من حكمة ومنطق. وفي الحقيقة، أصبح المستقبل في عصر المعرفة، أي توقعاتنا وتصوراتنا له شكلاً وموضوعاً، تلعب دوراً أكثر أهمية من الماضي في توجيه الحاضر وتشكيل عناصره الأساسية وتحديد مواقفنا تجاهه. وسنقدم المزيد من الشرح حول هذه النقطة في فصول قادمة.

وبالرغم من أن المستقبل، أيُّ مستقبل، لا يأتي من فراغ، وأن غالبية التطورات الفكرية والعلمية تجد لها جذوراً أما في الماضي القريب أو في الحاضر، إلا أن ثورة المعرفة جعلت بالإمكان تصور مستقبل وبناءه دون حاجة للماضي تقريباً. إن أساليب البحث العلمي الحديثة وتكنولوجيا الإلكترونات والكيمياء الحيوية والهندسة البيولوجية أصبحت تقوم بأعمال لم تكن ممكنة في الماضي القريب كتطوير نباتات وإنتاج نوعيات جديدة من الحيوان أكثر قدرة على العمل والعيش ومقاومة الأمراض من أسلافها. وفي ضوء تهميش التاريخ منطقاً وحكمةً وأموراً محسوسة، وتراجع أهمية العقائد الاجتماعية ـ السياسية أصبح المستقبل بمثابة فرصة يشكلها العلم ويستغلها الأوفر حظاً من المعرفة والثروة. وفي الواقع أصبح المستقبل يصاغ من قبل عمليات مجتمعية لا تخضع لسيطرة فرد واحد أو دولة واحدة أو عقيدة اجتماعية بحد ذاتها، وذلك بسبب تراجع أهمية العقائدية ودور الحزب التقليدي، وانتهاء فرص إنتاج قيادات «تاريخية»، واعتماد المؤسسة لا الفرد مركزاً لإنتاج وتحليل وتراكم كل المعارف والعلوم والمعلومات واتخاذ أهم القرارات.

- 3 -

العمليات المجتمعية

يقوم المجتمع على مجموعة من الأنظمة الاجتماعية والمجتمعية التي تحدد شكل العلاقات بين مختلف الأفراد والجماعات والمؤسسات، بما في ذلك مؤسسة الدولة، وتجعل بالإمكان استمرار تواجد المجتمع وتماسكه كوحدة ذات خصائص مميزة ونظم إنتاج محددة. ومن أهم النظم الاجتماعية التي لا تستكمل المجتمعات الإنسانية تكوينها بدونها، النظام السياسي والنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي ونظام القيم. وتقوم تلك النظم بترتيب العلاقات المتنوعة والمتشعبة داخل المجتمع الواحد، وتنظيم المؤسسات والجمعيات والنشاطات التي يتم من خلالها إدارة نواحي الحياة المختلفة. وعلى سبيل المثال، يقوم النظام السياسي في المجتمع بتحديد شكل ومهام الدولة وكيفية تشكيل السلطة وبناء مؤسساتها المختلفة وتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بينما يقوم النظام الاقتصادي بتوفير حاجات المجتمع الحياتية من بضائع وخدمات وعمالة وتوزيع الموارد المتاحة بين الاستخدامات الممكنة والمرغوبة.

النظم المجتمعية هي أطر لتنسيق العلاقات بين النظم الاجتماعية لا تخضع في العادة لقوانين أو تشريعات محددة، بل تصوغها الفلسفة الاجتماعية السائدة، وتوجه عملها مسيرة التطور المجتمعي وتقاليدها القائمة على التعاون والتنافس. إن وجود تلك النظم في حالة نشطة تتصف بديناميكية التطور يجعل بالإمكان تحقيق درجات عالية من التنسيق والتوافق بين النظم الاجتماعية، وهذا من شأنه أن يمهد السبيل لتطور تلك النظم دون مشاكل كبيرة وأن يضمن حدوث التقدم في المجتمع بشكل متواصل تقريباً. وفي المقابل، يساهم ضعف أو جمود النظم

المجتمعية، والذي يعكس عادة ضبابية الفلسفة الاجتماعية السائدة أو وجود أكثر من فلسفة اجتماعية داخل المجتمع الواحد، في إرباك عمل النظم الاجتماعية وتضارب أهدافها، وهذا من شأنه إبطاء عملية التقدم أو إحباطها والتسبب في تخلف المجتمع بوجه عام. وعلى سبيل المثال، تحتاج الديمقراطية كنظام حكم سياسي إلى قيام النظم الاجتماعية الأخرى بتعريف حقوق وواجبات الأفراد في المجتمع، وقبول نظام القيم السائد باختلاف الآراء وشرعية الاختلاف واعترافه في الوقت ذاته بوجود مصالح متباينة تتمتع بحقوق متساوية في التنافس داخل المجتمع الواحد. وهذا لا يتم في العادة إلا من خلال سيادة ثقافة عامة تقوم على التنوع الثقافي وليس على التجانس، وتنبثق من نظرة فلسفية تؤمن بالتطور والتسامح واحترام حق الغير في الاختلاف.

العمليات المجتمعية هي مسارات التطور التي تضم داخلها النظم والمؤسسات والترتيبات والوسائل والأهداف والقرارات والتقاليد التي يتم من خلالها إدارة نواحي الحياة ونشاطاتها المختلفة. وبسبب الارتباط الوثيق والمتزايد بين الوسائل والأهداف من ناحية، وبين الترتيبات الوطنية والقوانين الدولية من ناحية أخرى، أصبحت العمليات المجتمعية ذات صبغة عالمية مكنتها من العمل على مختلف الساحات المحلية والوطنية والعالمية بشكل متناسق ومتكامل إلى حد كبير.

ويمكن تحديد تلك العمليات في أربعة عمليات رئيسية هي:

1 ـ العملية الاجتماعية ـ الثقافية The Scocio - Cultural Process

2 ـ العملية السياسية The Political Process

3 ـ العملية الاقتصادية The Economic Process

4 ـ العملية الإعلامية ـ المعلوماتية ـ أو الإعلاماتية The Media - Informational Process or the Infomedia Process

كانت العملية الاجتماعية أول العمليات المجتمعية التي ظهرت في التاريخ حيث جاء ميلادها مع تكوين العائلة واكتسابها عادات وتقاليد معينة استوجبت الاحترام والانتماء والالتزام. وبعد تبلور العادات والتقاليد كنظام تربية في البيت

وإطار مسلكي في المجتمع وموقف قيمي تجاه الغير اكتسبت العملية الاجتماعية بعداً ثقافياً. ورغم دور الإنسان في تشكيل العادات والتقاليد وتعريف المسلكيات والقيم، فإن العملية الاجتماعية ـ الثقافية تمكنت عبر السنين من اكتساب شرعية تاريخية منحتها قدراً كبيراً من الاستقلالية، وبالتالي قدرة على التأثير في نظرة الفرد للحياة عامة وعلاقته بالغير وموقعه من حركة مجتمعه والتاريخ خاصة. أما العملية السياسية فقد جاء ميلادها بعد تكوين المجتمع القبلي واتجاهه إلى إقامة علاقات صداقة وعداء بين القبائل المختلفة. ولقد جاءت السلطة السياسية في المجتمع القبلي امتداداً للسلطة الأبوية مما جعل العملية السياسية نتاجاً للعملية الاجتماعية ـ الثقافية وذراعاً من أذرع الهيمنة التي أنبتتها وطورتها واستخدمتها بكفاءة. ولقد بقيت تلك العملية بدائية وضعيفة وقريبة من العملية الاجتماعية ـ الثقافية وخاضعة لها ردحاً طويلاً من الزمن وذلك حتى تبلور الدولة في عصر حضارة الزراعة.

عندما استوجبت علاقات الصداقة والعداء القبلية تفرغ البعض جزئياً لإدارة شؤون العملية السياسية بدأت بوادر العملية الاقتصادية تظهر في شكلها البدائي. إلا أن تبلور تلك العملية كعملية مجتمعية ذات أهمية لم يحدث إلا بعد مرور قرون عديدة على وقوع الثورة الزراعية واتساع النشاط التجاري. أما العملية الإعلامية ـ المعلوماتية فلم تتبلور إلا حديثاً وذلك بعد نضوج الثورة الصناعية ومأسسة المعرفة وحدوث ثورة الاتصالات الإلكترونية. وبينما خضعت المؤسسة الإعلامية في العالم الثالث عموماً لسيطرة الدولة واسْتُخدمت لإعادة تشكيل مواقف العامة بما يخدم أهداف النخبة الحاكمة، خضعت المؤسسات الإعلامية في دول الغرب الديمقراطية عموماً لشركات تجارية وفئات مثقفة لبرالية، واسْتُخدمت للتلاعب في مواقف وتوجهات العامة وإعادة تشكيل قيمهم ومسلكياتهم بما يخدم أهداف الفئة المالكة والمسيطرة على المؤسسات الإعلامية والاقتصادية.

إن قدرة العملية الإعلامية ـ المعلوماتية على نقل الخبر وتحليله وأحياناً صنعه ونقله إلى الجمهور المتشوق لسماعه من ناحية، وامتلاكها دون غيرها من

عمليات مجتمعية أخرى إمكانيات تكنولوجية حديثة وكبيرة من ناحية أخرى، جعل هذه العملية تغدو، رغم حداثة سنها، أهم العمليات المجتمعية. وهذا جعلها تستولي على بعض مهام العمليات المجتمعية الأخرى، خاصة العملية السياسية والعملية الاجتماعية ـ الثقافية التي أصبحت خاضعة خضوعاً متزايداً لفحوى الرسالة الإعلامية. وفي الواقع، لم يعد بإمكان أي من العمليات المجتمعية الأخرى الوصول إلى الجمهور والتأثير بفاعلية في مواقفه وتوجهاته دون المرور من خلال قنوات العملية الإعلامية ـ المعلوماتية ودفع رسوم باهظة لا تزال تؤكد وتعزز موقع ودور هذه العملية من الحياة المجتمعية.

العملية الاجتماعية ـ الثقافية The Socio - Cultural Process

تمثل العملية الاجتماعية ـ الثقافية مجموع القوى والمؤسسات الاجتماعية والنشاطات الثقافية والقرارات التي تقوم بصياغة وإدارة وتوجيه الشؤون الاجتاعية والقضايا الثقافية للأمم والشعوب. وتقوم تلك العملية بأداء مهامها من خلال التعامل مع التراث الحضاري وإحياء بعض جوانبه الثقافية وإهمال بعضها الآخر، والتأكيد على جوهر الموروث من القيم والمعتقدات والعادات، وتطوير مسلكيات ومواقف قيمية جديدة لمواجهة التحديات الداخلية النابعة من تغير الظروف السياسية والاقتصادية والعلمية ـ التكنولوجية.

إن طبيعة الدور المجتمعي لهذه العملية، والذي اتجه في الماضي ولا يزال يتجه نحو التمسك بعوامل الثبات والاستمرارية في الحياة المجتمعية من ناحية، والتشكيك بعوامل التغير وفوائده من ناحية ثانية، ساعد في الحفاظ على جوهر هذه العملية وهويتها الذاتية وتوازنها ودورها المجتمعي خلال معظم مراحل التاريخ دون تغير يذكر. إلا أن التطورات الحديثة بدءاً بالثورة الصناعية والمتغيرات الدولية النابعة من فعل العمليات المجتمعية الأخرى وتفاعلها مع بعضها البعض أدت إلى الزج بهذه العملية في صراع مجتمعي متعدد الجوانب كان من نتائجه اختلال التوازن الذاتي واضطراب الهوية الوطنية وضبابية الرؤية بالنسبة للمستقبل. ومن أبرز التطورات المجتمعية والمتغيرات الدولية المعنية

ازدياد حدة المنافسة الاقتصادية ودور الثروة والمال في تعميق الطبقية في المجتمع وبين الدول، وحدوث تطور كبير ونوعي في مجال التكنولوجيا الصناعية والحربية والتنظيمية، ودخول العالم أجمع عصر الاتصال الإلكتروني الفوري والتواصل الثقافي والعلمي، وانفجار الصراع العرقي بين أقليات معظمها فقيرة وجاهلة، وحدوث تزايد كبير في السكان، ووقوع هجرات إنسانية واسعة من الريف إلى المدن ومن الدول الفقيرة إلى الدول الغنية.

إن من مظاهر الاضطراب الثقافي والتوتر الاجتماعي في عالم اليوم، خاصة في المجتمعات المحافظة والفقيرة، الصراع الدائر في معظم المجتمعات بين قوى التغيير المطالبة بالتكيف السريع لمتطلبات التعايش مع العصر، وقوى الاستمرارية المشككة في نوايا الجديد والمؤكدة على شرعية، وأحياناً قدسية الموروث من النتاج الثقافي. وعلى سبيل المثال، تميل الفئات الاجتماعية ذات الاطلاع على مجريات التطور الدولية في دول العالم الثالث، خاصة نتاج العصر من إنجازات العلم والتكنولوجيا، إلى الدعوة إلى التغيير وحث مجتمعاتها على اقتباس الجديد من الأفكار والثقافات والقيم دون تردد باعتباره مطلباً أساسياً لحدوث التقدم. وهذا يعني مطالبة المجتمعات والجماعات التقليدية بالتخلي عن الكثير من العادات والأعراف والقيم والمسلكيات المتوارثة عبر العصور. وفي المقابل، تقوم أغلبية الأقليات الدينية والعرقية والثقافية ذات المصلحة الراسخة في الحفاظ على الواقع بالعمل على ترسيخ العادات والتقاليد ومراعاتها ومنحها المزيد من الشرعية. وهذا يعني مطالبة الفئات ذات الثقافات الحديثة غير التقليدية بالتخلي عن أفكارها الجديدة والالتزام بالعرف والتقليد، واتهامها أحياناً بالترويج لأفكار معادية وقيم ومسلكيات غير أخلاقية.

نتيجة لذلك أصبحت العملية الاجتماعية ـ الثقافية في كل المجتمعات، خاصة في المجتمعات النامية المنتمية لحضارات قديمة، ذات رأسين يدفعان في اتجاهين مختلفين. يدعو الأول إلى التغيير وينادي بقبول غالبية، إن لم يكن كل ما هو جديد من المواقف القيمية والمسلكيات والترتيبات الاجتماعية، ويدعو الثاني إلى الاستمرارية وينادي بضرورة إحياء التراث والتمسك بالتقاليد والقيم

المتوارثة. وبينما ينطلق أتباع التيار الأول من قناعة أساسها الإيمان بالتغيير كسبيل لتحقيق التقدم واللحاق بركاب العصر، ينطلق أتباع التيار الثاني من قناعة بأن الجديد من القيم والمسلكيات والأفكار يهدد بنية المجتمع وتماسكه ويمثل غزواً ثقافياً لا يقل خطورة عن الغزو العسكري والاستعمار.

وبسبب صعوبة التوفيق بين الموقفين من ناحية، وتضارب القناعات والمنطلقات الاجتماعية ـ الثقافية من ناحية ثانية، تبلور داخل كل مجتمع تياران فكريان ـ ثقافيان رئيسيان أديا إلى حدوث تمحور اجتماعي ـ ثقافي داخل المجتمع الواحد، وإن اختلفت حدته بين مجتمع وآخر. وبينما تم تداول السلطة بين تياري الحداثة والتقليد في كل مجتمعات الغرب الديمقراطية بالطرق السلمية، حالت حدة التمحور وغياب الديمقراطية في كل الدول النامية تقريباً، بمن فيها الدول العربية والإسلامية، دون تداول السلطة بين أتباع ذلك التيارين بعيداً عن العنف والاقتتال. وبعد استكمال مؤسسات الدولة الحديثة في النصف الثاني من القرن العشرين، خاصة الجيش والمخابرات والبيروقراطية والإعلام، أصبح بإمكان النظم الحاكمة في كل الدول قليلة التطور تقريباً الحفاظ على السلطة وحماية مكتسبات النخبة السياسية الحاكمة وذلك من خلال كبت أصحاب الرأي الآخر ومحاربة التطرف والاتجاه نحو الجمع بين مظاهر الحداثة وجوهر التقليد. وهذا أدى بدوره إلى انتشار وظهور الرياء والانتهازية وتبلور النفاق كعادة اجتماعية على حساب الصدق والأمانة والالتزام الأخلاقي.

قامت الفئات الحاكمة في الدول النامية عموماً بإدخال بعض الوسائل والطرق الحديثة في إدارة المجتمع دون مراعاة مدى ملاءمتها لمعطيات الحياة التقليدية، واتجهت نحو تعديل بعض المسلكيات السياسية دون إعادة بناء الهياكل والمؤسسات الرئيسية، كما استمرت في الوقت ذاته في الدفاع عن التقليد والتراث دون حوار حر مفتوح تشارك فيه مختلف القوى الاجتماعية. وهذا أدى إلى شل المجتمع ككل وتشويش هويته الثقافية وتكريس تخلفه وإضعاف قدرته على تحديد أهدافه المستقبلية. ولقد كان من نتائج تلك التحولات حرمان المجتمع وقواه الاجتماعية الرئيسية من فرصة ممارسة الحرية

والنضوج السياسي، والشك في جدوى القديم والحديث معاً، وتعرية عدم إخلاص النظام لأي من التيارين، وظهور ازدواجية اجتماعية ـ ثقافية داخل المجتمع الواحد ساهمت في تعميق أسباب ضياعه وتمحوره، وأحياناً تمزقه. ولذلك يلاحظ وجود أقلية في كل مجتمع من تلك المجتمعات ذات ثقافة وقيم ومسلكيات تختلف نوعياً عن ثقافة وقيم ومسلكيات الأغلبية وتعكس في الوقت ذاته فجوة اقتصادية كبيرة. وبينما تفصل الأقلية عن الأغلبية في كل الحالات تقريباً مئات الأمتار جغرافياً، تفصلها العقود، إن لم تكن القرون عنهم ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً. وهذا تسبب بدوره في إضعاف الوحدة الوطنية وانتقاص مفهوم المجتمع الواحد، وأدى إلى دخول تلك المجتمعات عموماً أزمة هوية ثقافية ذات أبعاد اجتماعية وسياسية كان التطرف والضعف وفقدان الثقة بالنفس أهم مظاهرها الرئيسية.

إن تعرض المجتمع الواحد لتيارات وقوى التغيير الداخلية والخارجية، خاصة العلمية والتكنولوجية منها، واتساع فجوة الدخل بين الفئات الغنية والفئات الفقيرة، وانتشار الأفكار التحررية التي تدعو إلى تحرير الفرد وإقامة الديمقراطية والاعتراف بحقوق الأقليات أدت في مجموعها إلى تبلور ثلاثة مستويات من الثقافة في المجتمع الواحد كما أوضحنا سابقاً. الثقافة الوطنية التي كانت ولا تزال تتحمل عبء توحيد الأمة وتقوية عرى التماسك السياسي والانسجام الاجتماعي داخل المجتمع الواحد والحفاظ على وجود الدولة الوطنية من قوى التمزق الداخلية، والثقافة التحتية أو ثقافة الأقليات التي نمت أو عادت للنماء تحت مظلة الحريات والديمقراطية والتي تحاول جاهدة ترسيم الحدود بين الأقليات وفيما بينها وبين الأغلبية، والثقافة العالمية التي نمت وتبلورت بفعل العملية الاقتصادية والعملية الإعلاماتية والتي تحاول ربط النخب في العالم ككل بروابط ثقافية وفلسفة حياتية مميزة تعزز مواقعهم وتنمي مصالحهم المشتركة. وهذا أدى بدوره إلى إضعاف الثقافة الوطنية ومشاعر الانتماء لوطن معين والالتزام بالدفاع عن مصالح وطنية مشتركة، لأن تلك المصالح كما سنوضح لاحقاً أصبحت ضعيفة الوجود والأهمية.

العملية السياسية The Political Process

تمثل العملية السياسية مجموع القوى والمؤسسات والقرارات والنشاطات والتقاليد التي تقوم عادة بتشكيل وإدارة وتوجيه الشؤون السياسية للأمم. وتقوم تلك العملية بأداء مهامها من خلال التجاوب مع الاحتياجات السياسية على المستوى المحلي، ورسم السياسات العليا وتحديد مكوناتها على المستوى الوطني، ومواجهة التحديات السياسية على المستوى الدولي وذلك من خلال التكيف للحقائق الدولية المتغيرة باستمرار أو من خلال التأثير في مسارات تطورها ذات الأهمية.

تخضع القرارات والنشاطات السياسية على المستوى الوطني لمفهومي المصلحة الخاصة والمصلحة العامة الذين يعكسان مصالح الفئات الأكثر نفوذاً في المجتمع، وتخضع على المستوى الدولي لمفهوم المصلحة الوطنية كما تحددها الفلسفة العامة للدولة وأهدافها الاستراتيجية. أما المؤسسات والمواقف السياسية فتميل إلى التأثر بالتجربة التاريخية والتقاليد المجتمعية والذاكرة الجماعية للأمة والتي تعكس بحد ذاتها فلسفة المجتمع العامة ونظرته إلى الغير وتطلعاته المستقبلية في ضوء ما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية.

ولما كانت متطلبات التجاوب مع الاحتياجات المحلية والوطنية والدولية، خاصة في العصر الحديث، كثيرة وأحياناً متضاربة، وأن من الصعب التوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة الوطنية العامة فإن العملية السياسية أصبحت إطاراً يجمع في داخله عدة عمليات سياسية فرعية تتميز بالتنافس. وهذا جعلها تفتقد أسباب الوحدة، أو العنصر المنظم القادر على منحها ما يكفي من الوضوح لتحديد الهدف وأساليب تحقيقه والحصول على دعم الأغلبية الشعبية. وفي ضوء التطورات التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة ورافقت تراجع أهمية العقائدية في الحياة المجتمعية، فإن حدة التنافس بين مكونات العملية السياسية، أو بين العمليات السياسية الفرعية، ازدادت شراسة وعمقاً مؤدية بذلك إلى إضعاف دور العملية السياسية ككل وسلبها ما كانت تملكه سابقاً من الوضوح والتركيز. وهذا جعل الحكومات عامة تفقد القدرة على التنسيق بين العمليات السياسية الفرعية

المتنافسة، مما فتح الباب لقيام بعض القوى الداخلية والخارجية بالتأثير في توجهات تلك العملية وإخضاعها لعوامل واعتبارات إضافية غير سياسية.

كانت العملية السياسية المحلية في الماضي تقتصر على قضايا فرعية ذات طبيعة إدارية أكثر منها سياسية وخاضعة عموماً لتقاليد العملية الاجتماعية وتوجيهات العملية السياسية الوطنية. أما العملية السياسية الوطنية فقد كانت موجهة للتعامل مع القضايا السياسية التي تهم الأمة ككل ومستقلة في عملها عن العملية السياسية المحلية. وهذا جعل هذه العملية أكثر تأثراً بالمصلحة الوطنية وأكثر انسجاماً مع الفلسفة المجتمعية العامة، خاصة قبل تبلور مجموعات أصحاب المصالح الخاصة وظهور العملية الإعلامية ـ المعلوماتية كعملية مجتمعية ذات تأثير كبير في مواقف واتجاهات الرأي العام.

أما العملية السياسية الدولية فقد جاءت ونمت كامتداد للعملية السياسية الوطنية حيث كانت ولا تزال ذراعها الأهم في التعامل مع القضايا الخارجية وإدارة العلاقات مع الغير من الدول والمنظمات العالمية. إلا أن تطور العلاقات الدولية عموماً نحو التشعب والتشابك والتعقيد أضعف قدرة العملية السياسية الدولية على أداء مهامها بكفاءة وأخضعها لقانون دولي افتقد الوضوح والقدرة على الحسم، وجعلها عموماً عرضة لتقلبات نظام توازن القوى دائم التبدل والتطور.

وفي الواقع، أدت التطورات الدولية الكثيرة، خاصة بعد تبلور آثار وأبعاد وإمكانيات ثورتي الاتصالات والمعلومات من ناحية، وأهمية الاقتصاد كأداة عمل سياسية وعنصر قوة استراتيجي من ناحية ثانية، إلى تبدل جوهر المصلحة الوطنية وعناصر القوة الذاتية التي كانت ولا تزال هدف وأساس العملية السياسية بشقيها الوطني والدولي. وهذا جعل تلك العملية تصبح أكثر تأثراً بالتوقعات المستقبلية ومواقف الغير من الدول، خاصة في ضوء تسارع وتيرة التقدم التكنولوجي والعلمي في أجزاء كثيرة من العالم وتدويل العديد من القضايا الهامة كقضية البيئة، والإرهاب، وانتشار الأسلحة غير التقليدية، والزيادة المضطردة في السكان، وانتشار الفقر، وصراع الأقليات القومية والدينية.

خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين حدثت العديد من التطورات النوعية فيما يتعلق بأعمال ونشاطات وأهداف العمليتين الاقتصادية والإعلاماتية كان من نتائجها البارزة تنشيط العمليتين السياسيتين المحلية والدولية على حساب العملية الوطنية. ولقد جاء التأثير على العملية المحلية أساساً بسبب تكرار الأزمات الاقتصادية ووقوع عبء المعاناة الأكبر على العاملين الأكثر ارتباطاً بالحياة الاقتصادية على المستويات المحلية. أما التأثير على العملية الدولية فقد جاء أساساً بسبب اتساع نطاق التجارة الخارجية وتدويل رأس المال الذي أسهم بدوره في الإسراع من تدويل العديد من النشاطات الاقتصادية وغير الاقتصادية. إلى جانب ذلك، ساهم التوجه العالمي نحو الديمقراطية والتأكيد على حقوق الإنسان في تشجيع الدول الغنية على ربط مواقفها من الدول الفقيرة وقليلة التطور بموقف الأخيرة من حقوق الإنسان في بلادها. وهذا ساهم بدوره في إضعاف قدرة العملية السياسية الوطنية على الحسم والتحكم في قضاياها الوطنية الداخلية كما كان عليه الحال في السابق.

إن زيادة الوعي السياسي الذي رافق الأزمات الاقتصادية وغذته العملية الإعلامية كان سبباً في إجبار الحكومات عامة على إعطاء المزيد من الاهتمام للقضايا الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي وإرجاء البت في العديد من القضايا الدولية. وبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتي تراجعت الأهمية الاستراتيجية للدول الفقيرة وقليلة التطور كثيراً وأصبحت الكثير من القضايا الدولية العاجلة قضايا ثانوية مؤجلة. لذلك أصبحت السياسة الخارجية تدار على أساس كونها امتداداً فرعياً للسياسة الوطنية الأكثر تأثراً بالسياسة المحلية والقضايا الاجتماعية والمصالح الاقتصادية الخاصة ذات الأهداف والمشارب المتعددة. ولقد كان هذا التحول الهام في توازن القوى بين فروع العملية السياسية من العوامل البارزة التي عززت مواقع ودور العملية الإعلامية ـ المعلوماتية في المجتمع وأزالت الكثير من العراقيل التي اعترضت مسيرة العملية الاقتصادية نحو التدويل والهيمنة.

أحدثت تلك التطورات عامة انفراجاً سياسياً على المستوى الدولي وتأزماً

سياسياً واضحاً على المستوى الوطني كان من نتائجه وأسبابه في الوقت ذاته غياب التحديات المصيرية الخارجية وزيادة حدة المشاكل الداخلية. في ضوء ذلك وبسببه بدأت العملية السياسية عموماً تفقد قدرتها على التركيز وتتجه أكثر فأكثر نحو التجاوب مع مطالب وضغوط مجموعات منظمة وفئات اجتماعية معينة ذات مصالح وأهداف متباينة، وأحياناً متناقضة، قلما توافقت مع المصلحة الوطنية. وهذا جعل كل الدول، الكبرى والصغرى، الغنية والفقيرة، تفقد الثقة بالقدرة الذاتية على صياغة سياسة وطنية واضحة المعالم والأهداف، وتعجز عن تنفيذ ما لديها من سياسات دون تحديات داخلية وخارجية شديدة الصلة بالعمليات المجتمعية الأخرى. وفي الواقع، تسببت تلك التطورات في سلب دول العالم أجمع العنصر المنظم لسياساتها، خاصة الخارجية منها، وإدخالها مرحلة صعبة تتصف بضبابية الرؤية وغياب البوصلة واختفاء المنار خلف الضباب. وهذا فتح المجال لقيام العمليات المجتمعية الأخرى بالتوسع على حساب العملية السياسية بفروعها المختلفة والتأثير بفاعلية في مواقفها وتوجهاتها وأهدافها على حد سواء.

العملية الاقتصادية The Economic Process

تمثل العملية الاقتصادية القوى والمؤسسات والنشاطات والقرارات التي تقوم بصياغة السياسات الإنتاجية وإدارة الشؤون الاقتصادية للأمم. وتقوم تلك العملية بأداء مهامها عادة من خلال التجاوب مع تحركات وتوقعات قوى السوق التي تعكس بدورها تبدل أذواق المستهلكين وتطور تكنولوجيا الإنتاج وتنوع فرص الاستثمار وتزايد الاستعداد الفردي والمجتمعي لقبول فكرة وشرعية الربح المادي. وحيث أن الأرباح والثروات تتكون نتيجة لإنتاج وبيع بضائع وخدمات مرغوبة في ظل أوضاع مناسبة، فإن مجال عمل العملية الاقتصادية يشمل كل المستويات المحلية والوطنية والعالمية. في بعض الأحيان وفي الكثير من الدول تقوم العملية السياسية بتحديد قدرة العملية الاقتصادية على العمل بحرية مما يجعل التوتر، وأحياناً الصراع، يسود العلاقة بين العمليتين.

إن قدرة العملية الاقتصادية على تسويق منتجاتها والحصول على أرباح حيث تتوفر الرغبة والقدرة على الشراء جعل بإمكان تلك العلمية، ومن مصلحتها أيضاً، العمل على كل الساحات دون استثناء. وحيث أن دافع الربح كان ولا يزال العنصر المنظم، أو محور كل القرارات الاقتصادية غير الحكومية، فإن الاعتبارات الاقتصادية، وليس الاعتبارات السياسية أو العقائدية، أصبحت القوة الأكثر هيمنة على هذه العملية والهاجس الأكثر تأثيراً في تحديد توجهاتها وعلاقاتها بالعمليات المجتمعية الأخرى.

وبينما كانت العملية الاقتصادية تكتسب هوية ذاتية أساسها الربح المجرد، كانت العمليات المجتمعية الأخرى والثورات التكنولوجية المتتابعة تقوم بتدويل أسواق المال والاستثمار والعمل، خاصة المعرفي منه. ولقد تسبب ذلك في فتح المجال لتحرك رؤوس الأموال والكفاءات البشرية بحرية كبيرة عبر الحدود الدولية، وصبغ العملية الإعلامية والكثير من أوجه الحياة الثقافية صبغة تجارية. نتيجة لذلك اندفعت العملية الاقتصادية إلى التركيز على المستوى الوطني والمستوى العالمي حيث تتوفر فرص أفضل للربح، مهملة بذلك المستوى المحلي حيث يضيق مجال العمل وتصغر الأسواق وتقل الموارد المتاحة.

إن نجاح الثورات التكنولوجية المتتابعة والاتفاقات التجارية الدولية في تدويل أسواق الكثير من الصناعات والبضائع والخدمات جعل حجم السوق وظروفه غير الاقتصادية أهم حوافز الاستثمار في بعض الأماكن والأقطار، وأعتى العقبات التي تحول دون توجه رأس المال إلى أماكن وأقطار أخرى. ونعني بحجم وظروف السوق هنا أعداد السكان ومستويات الدخل ونوعية الموارد البشرية المتاحة تعليماً وتدريباً وقيماً، ومعطيات البيئة الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية، ومستوى الخدمات المتعلقة بالمواصلات والاتصالات، والقوانين والضرائب وظروف المعيشة بوجه عام.

ورغم استمرار البعض في الحديث خطأً «عن رأس المال الوطني»، فإن رأس المال عموماً أصبح، ومنذ بدء عصر المعرفة، عالمي المنابت والأبعاد، فاقد الهوية، هلامي الشكل، لا يمكن الإمساك به أو تحديد مكانه بدقة أو

التحكم في حركته. أنه رأس مال بلا وطن يستقر فيه، وبلا عقيدة يؤمن بها، وبلا قضية ينتمي إليها، وبلا هدف كبير يسعى لتحقيقه، سوى هدف الحصول على المزيد من المال. وهذا هدف أصبحت العملية الاقتصادية تلاحقه بلا هوادة دون اعتبار حقيقي لتبعاته السياسية أو الاجتماعية أو الأخلاقية.

ساد الاعتقاد في الماضي بأن «الحاجة أم الاختراع»، حيث أصبحت تلك المقولة من الحكم المعروفة والمقبولة التي لا تحتاج لجدل أو نقاش. وعلى الرغم من استمرار قيام الحاجة بدور مُحفّز على الاختراع، إلا أن الثورات التكنولوجية المتتابعة وما رافقها وترتب عليها من نشاطات علمية قامت بقلب تلك المعادلة رأساً على عقب حيث أصبح «الاختراع أبا الحاجة». ولقد كانت عمليات مأسسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والتراكم المعرفي ودخولها صلب العملية الاقتصادية أهم العوامل التي مكّنت الاختراع من خلق حاجات فردية ومجتمعية جديدة لم تكن معروفة من قبل. ولقد حدث ذلك لأن الكثير من المخترعات الجديدة والتحسينات على المخترعات القديمة أصبحت نتاجاً طبيعياً، وأحياناً جانبياً غير متوقع لمؤسسات البحث العلمي ونشاطات التطوير التكنولوجي التي لا تتوقف أبداً عن العمل.

ومما ساهم بفاعلية في جعل الاختراع أباً حقيقياً للحاجة تبلور دور وقدرات العملية الإعلاماتية كعملية مجتمعية كونية من ناحية، وقيامها بالتعاون مع العملية الاقتصادية والترويج لبضائع وخدمات جديدة، أحياناً قبل إنتاجها، من ناحية ثانية. ولقد أدى ذلك إلى خلق شعور عام لدى المستهلكين بوجود حاجات لديهم لم يتم إشباعها أو التنبه الواعي لوجودها وأهميتها من قبل. ويأتي التعاون بين العمليتين الاقتصادية والإعلامية في هذا المجال خدمة لأهداف مشتركة ومصالح متبادلة أساسها الهيمنة على المستهلك وتحقيق الربح.

وعلى سبيل المثال، أدى التركيز على خطر الجريمة في أمريكا إلى انتشار الخوف وترسخه في النفوس وبالتالي ساهم في خلق حاجة جديدة للخدمات الأمنية وأجهزة الإنذار والوقاية من الأخطار. ولقد أدى هذا إلى خلق صناعة جديدة ذات منتوجات تكنولوجية متنوعة تزايدت مبيعاتها بسرعة خلال عقدين

من الزمن حيث تجاوزت 2000 مليون دولار سنوياً في منتصف التسعينات من القرن العشرين. ومع حلول عام 1995 كان عدد العاملين في شركات الخدمات الأمنية الخاصة في أمريكا قد تجاوز عدد أفراد الشرطة الحكومية جميعاً. ورغم تواضع خطر الجريمة في غالبية الدول النامية، ومنها الدول العربية، إلاّ أن تقليد أغنياء العالم أدّى إلى خلق حاجة للحماية الشخصية، كما أصبح استخدام أجهزة الإنذار في السيارات وعلى أبواب البيوت جزءاً من معطيات حياة الأثرياء وثقافتهم السائدة في كل بقاع العالم تقريباً.

إن ارتباط الثراء والتقدم الاقتصادي بالمعرفة جعل المعرفيين من الأفراد قادرين على اكتساب المال وتكديس الثروات، كما جعل الأثرياء قادرين على الحصول على المزيد من المعرفة، خاصة في ضوء ارتفاع تكاليف العلوم المعرفية الحديثة. وهذا بدوره جعل الفقراء والجهلاء يدخلون حلقة مفرغة، يؤدي الجهل فيها إلى الفقر، ويتسبب الفقر في تكريس الجهل. وبسبب ضعف الحكومات عموماً أمام العملية الاقتصادية، واتجاه تلك العملية إلى تحقيق الربح بغض النظر عن الاعتبارات الأخرى غير الاقتصادية، فإن نسب الأثرياء والفقراء على السواء أخذت تتزايد على حساب الطبقة المتوسطة في كافة دول العالم.

وقد أدى هذا إلى تراجع نسبة تلك الطبقة إلى السكان وتضاؤل أهميتها واختزال دورها المجتمعي التقليدي، خاصة في قيادة الصناعة الوطنية وحماية الديمقراطية وتأمين توازن العملية الاجتماعية ـ الثقافية.

لذلك بدأت تظهر في كل مجتمع طبقة أو شريحة اجتماعية جمعت بين الثروة والمعرفة، ارتبطت مصالحها الأساسية بمكونات العملية الاقتصادية الكونية والعملية الإعلاماتية. وهذا يعني اتجاه المصالح الاقتصادية للفئات الثرية في العالم إلى الالتقاء حول محاور مشتركة أساسها تدويل النشاطات الاقتصادية وأسواق البضائع والخدمات الأساسية، والتقاء مصالح المعرفيين العلمية وطموحاتهم الشخصية حول محاور جوهرية أساسها تدويل المعرفة وربط المعرفيين بعضهم ببعض بروابط ثقافية ومؤسسات علمية وجمعيات مهنية. وحيث أن مصالح تلك النخب ومنابع ثقافاتها واحدة إلى حد كبير، وهي مصالح

ومنابع تختلف، وأحياناً تتعارض مع مصالح ومنابع ثقافات الفقراء حيث وجدوا، فإن لغة الانعزال والعزل أصبحت لغة الحوار بين النخب والفقراء. وهذا يؤدي اليوم إلى بلورة نخبة عالمية تملك القدر الأكبر من الثروة والمعرفة وتقوم بإدارة وتوجيه النشاطات الأساسية لأهم عمليتين مجتمعتين، العملية الاقتصادية والعملية الإعلامية ـ المعلوماتية، وبالتالي التأثير بفاعلية في مواقف ونشاطات وتوجهات العملية السياسية والعملية الاجتماعية ـ الثقافية.

العملية الإعلاماتية The Infomedia Process

تشمل العملية الإعلاماتية المؤسسات والنشاطات والقرارات والسياسات التي تقوم بجمع وتحليل ونشر المعلومات في المجتمع، خاصة الأخبار والبرامج الثقافية والترفيهية وصناعة الكتب والمجلات والجرائد وتوزيعها. وتقوم هذه العملية بأداء مهامها من خلال التجاوب مع الحدث ونقل وقائعه وتحليل أسبابه وأبعاده، وتتبع التطورات الهامة وتحديد هويتها ومسار حركتها، ونشر السياسات والقرارات الرسمية والتعليق عليها، وتحليل مواقف وتوجهات الرأي والقيام بإعادة صياغتها، وإعداد برامج التثقيف والترفيه وإيصالها إلى جمهور المستهلكين. وهذا يمنح العملية الإعلامية قدرة كبيرة على التحكم في نوعية الخبر وكيفية صياغته وطريقة عرضه على الجمهور وتوقيت عملية العرض وتحديد مقدار ما يستحقه من أولوية وأهمية. لذلك أصبح بإمكان هذه العملية التلاعب في ردود فعل الجمهور تجاه الحدث والتأثير في مواقف الرأي العام تجاه القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الداخلية والخارجية.

تخضع العملية الإعلامية ـ المعلوماتية في كل الدول لفئات اجتماعية معينة ذات مصالح ذاتية وفلسفة اجتماعية مميزة تتباين درجة اختلافها عن فلسفة العامة بين مجتمع وآخر. وحيث أن من الطبيعي أن تحاول كل فئة اجتماعية الدفاع عن مصالحها والترويج لأفكارها، فإن محتوى الرسالة الإعلامية في كل مجتمع تقريباً أصبحت تعكس وجهة نظر النخبة الإعلامية وتعمل على خدمة مصالحها. وهذا جعل الرسالة الإعلامية عموماً، سواء أكان ذلك في الدول النامية حيث

تتحكم الدولة في سياسة المؤسسات الإعلامية أو في الدول الديمقراطية حيث تخضع ملكية وسائل الإعلام وسياساتها وبرامجها لشركات تجارية خاصة، تُصبح رسالة غير حيادية وغير ملتزمة بنشر الحقائق على علاتها وغير مخلصة لهدف توعية الجمهور.

تتميز العملية الإعلامية ـ المعلوماتية في دول الغرب الصناعية عموماً بالاهتمام بالحدث والتركيز على نقل وقائعه ونشر الخبر بالسرعة الممكنة وذلك ضمن عملية تنافسية شديدة بين الشركات الإعلامية المتعددة. وحيث أن عنصر الإثارة كان ولا يزال من أهم عوامل جذب انتباه الجمهور وخلق ولاء جماهيري لبرامج ومؤسسات دون غيرها فإن طريقة عرض الرسالة الإعلامية، خاصة في ظل المنافسة الشديدة، أصبحت تطغى على فحوى الرسالة الإعلامية وتقوم أحياناً كثيرة بإخفاء حقيقتها وتزييف جوهرها ومراميها. كذلك أدت السرعة في نقل الخبر إلى تمكين العديد من الجهات من التلاعب في صياغة الخبر، والقيام أحياناً باختلاقه وتزييف محتوياته. وتشمل الجهات القادرة على التلاعب بالخبر كل من الحكومات التي تعتبر أهم مصادر الخبر، والشركات الكبيرة ومؤسسات البحث كبنوك التفكير والجامعات، والفئات المسيطرة على المؤسسة الإعلامية من ملاك ومدراء ومخرجي برامج وصحفيين ومحللين إخباريين وخبراء سياسيين واقتصاديين واجتماعيين مختصين.

أظهرت الحكومات عامةً اهتماماً كبيراً بنقل وجهة نظرها وإقناع الجمهور برأيها أكثر من اهتمامها بسرد الحقائق وتحليلها وشرح أسباب وأبعاد الحدث وما قد يترتب عليه من نتائج. نتيجة لذلك يلاحظ ميل المعلومات الصادرة عن الحكومات إلى المبالغة فيما يتعلق ببعض الحقائق، والتقليل من شأن بعضها الآخر، وإهمال حقائق أخرى إهمالاً تاماً. كذلك يلاحظ قيام بعض الحكومات، خاصة أثناء الأزمات، باختلاق بعض المعلومات ونشرها وتقديمها للجمهور كحقائق، وأحياناً تسريبها كمعلومات سرية كي تكون أكثر إثارة وذلك بهدف خداع الجمهور وتخديره أو إعداده لتقديم تنازلات أو تضحيات كبيرة كمتطلبات الحرب. وهذا يحدث في دول الغرب الديمقراطية وفي الدول غير

الديمقراطية على السواء، وإن كان هدف الاختلاق والتزييف في الحالة الأولى موجهاً أساساً وليس كلياً لخداع العدو، وفي الحالة الثانية موجهاً أساساً لخداع الشعب.

وعلى سبيل المثال، لجأت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أثناء القيام بحملتها العسكرية ضد العراق في عامي 1990 و1991 إلى الاختلاق والتزييف والتلاعب في حقائق وفحوى ومعنى الرسالة الإعلامية. ولقد استهدفت عمليات التزييف والتلاعب التي سبقت ورافقت الحملة العسكرية دفع المجتمعات الغربية عموماً إلى دعم الموقف الأمريكي تجاه العراق، وإضعاف أسباب تعاطف تلك المجتمعات مع وجهة نظر ومظالم العرب والمسلمين عامة والعراقيين خاصة.

ولذلك قام الإعلام الأمريكي برسم صورة للرئيس العراقي صدام حسين أكثر بشاعة وسوءاً من صورة الشيطان، وتحقير صورة ومكانة العرب والمسلمين من الناحيتين الثقافية والإنسانية بوجه عام. إلى جانب ذلك قام ذلك الإعلام بوصف عمليات القتل الجماعي التي قامت بها قوات الحلفاء للجنود والمدنيين العراقيين بالعمليات الجراحية، وذلك رغم استخدام أكثر أسلحة الدمار فتكاً بالإنسان وقسوة به. كذلك قام الإعلام الغربي عموماً بالحيلولة دون ظهور صور ضحايا الحرب من الأبرياء واعتبار قتلهم نتاجاً ثانوياً غير متعمد لحرب غير مقصودة. كما تم أيضاً المبالغة في قدرة الأسلحة الأمريكية على تحقيق الهدف بتكاليف بشرية واقتصادية متواضعة، مما أدى لاحقاً إلى تسابق بعض الدول، وفي مقدمتها دول الخليج العربية، على شراء الأسلحة التي تم الترويج لها والمبالغة في قدراتها، مؤدية بذلك إلى إهدار المزيد من الأموال الوطنية النادرة.

إن الملكية الخاصة لوسائل الإعلام في الغرب عامة، وتمتع الصحافة بحرية شبه تامة لممارسة نشاطاتها، ونجاح عدد محدود من الشركات الكبيرة في السيطرة على العملية الإعلامية، أدت إلى تبلور نخبة إعلامية عالمية. وتتصف تلك النخبة بهوية ثقافية وفلسفة اجتماعية مميزة تختلف كثيراً عن ثقافة وفلسفة غالبية الجماهير المستقبلة للرسالة الإعلامية. وتتصف تلك الهوية الثقافية بالميل نحو دعم قضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان، والترويج لمسلكيات وقيم

أكثر تحرراً ولبرالية تنبع أساساً من تجربة الطبقة الغنية في مجتمعات الغرب الاستهلاكية، ومن التفرقة ضد الأقليات والشعوب والحضارات غير الغربية.

إن تمتع العملية الإعلامية في الغرب بحرية عمل كبيرة، وغياب الرقابة المجتمعية الفاعلة عن نشاطاتها، وسيطرة نخبة مميزة ذات هوية ثقافية ونظرة فلسفية مختلفة عليها، وامتلاكها في الوقت ذاته لقدرة كبيرة على الوصول إلى الجمهور في كل مكان وفي كل وقت جعل بإمكانها التأثير في مواقف الجمهور والتلاعب في مشاعره وتغيير الكثير من مواقفه وقيمه. من ناحية أخرى، قادت الملكية الخاصة لوسائل الإعلام إلى تحويل المؤسسات الإعلامية عموماً إلى شركات تجارية ربحية لديها الاستعداد الكامل لتقديم كافة أنواع البرامج والمواد الإعلامية والترفيهية والثقافية ذات العائد المادي بغض النظر عن آثارها الاجتماعية وما قد يترتب عليها من ضرر بالنسبة للجمهور والمجتمع في المدى الطويل. ومن أمثلة ذلك التحيز ضد الأقليات، خاصة غير البيضاء وغير الأوروبية، والتركيز عن برامج العنف والإجرام والجنس، وإهمال قضايا الفقراء والمستضعفين بوجه عام.

أما في الدول غير الديمقراطية، فإن ملكية غالبية المؤسسات الإعلامية تعود إلى الحكومة التي تعين المسؤولين عنها والقائمين على إدارة برامجها. وتقوم الحكومات والفئات الحاكمة في تلك البلاد عموماً باستخدام العملية الإعلامية كوسيلة لشرح وجهة نظرها والتلاعب في مشاعر العامة وتوجيه مواقف الرأي العام بما يخدم مصالحها ويعزز مواقعها الاجتماعية وقدرتها على الحكم والتحكم. وهذا جعل العملية الإعلامية في تلك البلاد تُوجّه جل اهتمامها وتستثمر معظم مواردها المالية والبشرية في برامج دعائية وترفيهية وثقافية هدفها الأول الترويج لسياسات أنظمة الحكم القائمة والدعاية للحكام حتى ولو كان ذلك على حساب الحقائق التاريخية والمصالح الوطنية والحقوق الإنسانية.

وبسبب غياب الحريات العامة أو ضعفها وانبثاق النخبة الإعلامية عموماً عن الدولة والارتباط الوثيق بفلسفتها السياسية فإن تصرفات تلك النخبة أصبحت جزءاً من تصرفات البيروقراطية الحكومية، كما أصبحت مصالحها ذات ارتباط

وثيق بوجود الفئة الحاكمة وتكريس مواقعها. وهذا جعل النخبة الإعلامية امتداداً حقيقياً للفئات الحاكمة وأداة من أدواتها، وجهازاً من أجهزتها وظف قدراته للدفاع عن السياسات الحكومية وترديد دعاياتها، بما في ذلك الأكاذيب، دون نقد أو تحليل.

يتضح مما تقدم مدى تشابك المصالح وتصارع القوى الاجتماعية والمؤسسات المعنية داخل كل عملية من العمليات المجتمعية. كذلك يلاحظ أن تلك العمليات تتبادل المصالح والخدمات وترتبط بعضها ببعض بأهداف متقاربة توحّدها ومصالح متعارضة تفرقها مما يجعلها تقيم علاقات ثنائية ومتعددة فيما بينها تقوم على التكامل والتعاون والتنافس في آن واحد. ولذلك استمرت تلك العمليات في التطور والتغير تحت تأثير عدة عوامل وقوى داخلية وخارجية أهمها:

1 ـ ديناميكية ذاتية تقوم على تعاون وتنافس القوى الفرعية الداخلية وتسعى لتطوير الذات والإمكانات والفاعلية.

2 ـ حركة دفاعية أساسها ردود الفعل على تطور وتغير أدوات وأهداف العمليات المجتمعية الأخرى.

3 ـ حركة هجومية أساسها الإعداد لتعزيز المواقع الذاتية ومواجهة التحديات المتوقعة من الغير والعمل في الوقت ذاته على محاولة التأثير في مسار حركة التطور المجتمعية.

4 ـ واقع مجتمعي دائم التطور يحتم التفاعل مع الغير باستمرار، ويربط النجاح الذاتي بالقدرة على التكامل مع الآخرين ضمن إطار تعاوني ـ تنافسي لا يخضع لقواعد ثابتة.

العمليات المجتمعية وديناميكية التطور

كان التطور المجتمعي في الماضي البعيد نتاجاً لفعل عملية مجتمعية واحدة تقريباً مما جعل التطور بطيئاً ويسير في اتجاه واحد إلى حد كبير. وعلى سبيل المثال، قامت العملية الاجتماعية ـ الثقافية بالتحكم في مسيرة التطور

المجتمعي خلال عصر الصيد والرعي لعشرات الآلاف من السنين دون تغير يذكر، وذلك حتى اكتشاف الزراعة قبل حوالي عشرة آلاف سنة. بعد ذلك جاء دور العملية السياسية التي قامت بالسيطرة على العمليتين الاجتماعية ـ الثقافية والاقتصادية وتسخيرهما لبناء امبراطوريات كرست دور السياسة والدولة في الحياة المجتمعية لقرون وحالت دون تطور تلك العمليات إلا في أضيق الحدود. بعد قيام الثورة الصناعية، حصلت العملية الاقتصادية على قدر كبير من القوة والحرية مكنتها من منازعة العملية السياسية قيادة المجتمع وأرغمتها فيما بعد على الدخول في علاقة تعاونية متكافئة. وهذا ساهم تدريجياً في تحرير العملية الاجتماعية ـ الثقافية وظهور مؤسسات المجتمع المدني، واختصار مهام وسلطات ومجالات عمل العملية السياسية، وفتح المجال لقيام وتبلور العملية الإعلامية ـ المعلوماتية.

دخلت العلاقة بين العمليات المجتمعية مع اقتراب نهاية القرن العشرين مرحلة جديدة قامت على التعاون والتنافس والتكامل في آن واحد، مما فرض عليها جميعاً إقامة علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف والمستويات فيما بينها. ولقد كان هذا بداية لدخول عملية التطور المجتمعي بكاملها مرحلة من الفوضى شبه المنظمة تنبىء بحدوث تحولات اجتماعية عميقة، من الصعب تحديد هويتها بدقة، ومن الأصعب التكهن بنتائجها بثقة. وفي الواقع، وخلافاً لما كان عليه الحال في الماضي، كان لتحرر أهم العمليات المجتمعية من جبروت السلطة من ناحية، ولعدم تكافؤ ما تملكه تلك العمليات من أدوات تأثير مجتمعية من ناحية ثانية الفضل الأكبر في تحرير الإنسان من القيود الاجتماعية والسياسية القديمة وتمكينه في الوقت ذاته من تحقيق إنجازات علمية وتكنولوجية واقتصادية ـ معيشية كبيرة ولكن على حساب فقدان القدرة على التحكم في مسار وتوجهات وأهداف عملية التحول الاجتماعي.

إن من الأمثلة الهامة على خضوع عملية التطور المجتمعي لفعل أكثر من عملية مجتمعية واحدة ما يحدث اليوم بالنسبة لرأس المال، والثقافة الوطنية، والصراع العرقي، ومفاهيم السيادة، والمصلحة الوطنية، والثروة، وغيرها من

قضايا. وعلى سبيل المثال، كان للتقدم الهائل الذي أحدثته ثورة المواصلات الفصل الأول في تنشيط التجارة بين الدول واضطرار الدول المشاركة إلى تنظيم التجارة فيما بينها من خلال تشريعات داخلية ومعاهدات دولية. وبعد حدوث ثورة الاتصالات أصبح بالإمكان تدويل أسواق المال والاستثمار والإسراع في تدويل أسواق الكثير من البضائع والخدمات. وهذه تطورات أدت إلى أضعاف العملية السياسية عموماً واختزال قدرة كل الدول على التحكم في السياسات الاقتصادية والمالية داخل بلادها.

في أوائل العام 1995 تعرض الدولار الأمريكي لظروف غير عادية كانت حصيلة عقود من الصراع بين العمليتين السياسية والاقتصادية داخل أمريكا من ناحية، واتجاه الحكومة الأمريكية إلى إهمال العديد من المشاكل الاجتماعية لصالح أهداف فئوية من ناحية ثانية. ولقد كان من نتائج تلك الظروف اتجاه قيمة العملة الأمريكية إلى التراجع كثيراً أمام العملات الرئيسية، خاصة الين الياباني والمارك الألماني. وبسبب أهمية التغير في القيمة النسبية لتلك العملات، وأثر التغير على موازين التجارة الدولية بين تلك الدول وعلى نشاطاتها الاقتصادية الداخلية وقدرتها التنافسية في الأسواق الدولية فإن تلك الدول قامت باتخاذ إجراءات مالية استهدفت دعم الدولار واستقرار سعر صرفه مقابل العملات الرئيسية الأخرى. إلا أن جهود أمريكا واليابان وألمانيا وهي الدول التي تملك أكبر وأهم اقتصاديات العالم على الإطلاق، فشلت في وقف التراجع في قيمة الدولار في حينه، مما جعل تلك الدول تشعر بحدود سيادتها على اقتصادياتها وضعف قدراتها على التحكم في قيمة عملاتها. في عام 1997 انعكست الآية حيث أخذت قيمة الدولار في الارتفاع مؤدية بذلك إلى خفض العجز في الميزان التجاري الأمريكي، وإلى الضغط على الأسعار، ولكن على حساب الصادرات الأمريكية. ورغم محاولات التدخل الحكومية لوقف الارتفاع في قيمة الدولار إلا أن قوى السوق العالمية التي تعكس القوة النسبية لاقتصاديات الدول الأهم في العالم هزمت كل المحاولات الحكومية وفرضت منطق السوق وآلياته على سعر صرف الدولار وغيره من عملات رئيسية. وفي عام 1998 شهد الين الياباني

هبوطاً مقابل الدولار بلغ حوالي 20٪ خلال أشهر وذلك لسبب استمرار الركود الاقتصادي في اليابان، حيث لم تنفع محاولات التدخل الحكومية في أسواق المال العالمية في استقرار سعر صرف الين.

إن قيام أسواق المال العالمية بتحويل ما يعادل ألف مليار دولار يومياً من عملة لأخرى وذلك بغرض تمويل نشاطات استثمارية ومن أجل المضاربة في أسواق العملات والأسهم مكن العملية الاقتصادية من تجاوز نفوذ العملية السياسية والتحرر شبه التام من قبضتها. من ناحية ثانية، كان لتذبذب قيمة الدولار أثر بالغ، إيجابي أحياناً وسلبي أحياناً أخرى على الأوضاع المالية لملايين الأفراد وآلاف الشركات والكثير من الدول. إن انخفاض قيمة الدولار تؤثر سلباً على كل الدول التي تحتفظ بالدولار كعملة احتياط رئيسية، وتلك التي تُسعّر صادراتها بالدولار كالدول المصدرة للنفط والقهوة والشاي وغيرها من مواد أولية. أما التأثير إيجابياً فيكون على الدول المدينة التي اقترضت من الخارج بالدولار أو تعاقدت على شراء بضائع وخدمات بالعملة الأمريكية خاصة من غير أميركا. وهذا يعني تراجع قدرة كل الدول على التحكم في سياسات بلادها الاقتصادية والمالية، وضياع بعض ما كانت تملكه في الماضي من أدوات فاعلة لصنع وتنفيذ السياسات الاقتصادية، واختزال معنى وأبعاد السيادة الوطنية. وهذا يوضح أبعاد تحول العلاقة التعاونية بين العمليتين السياسية والاقتصادية إلى علاقة تنافسية تخدم البعض وتلحق الضرر بالبعض الآخر.

كانت العملية السياسية، وحتى النصف الأول من القرن العشرين هي العملية المجتمعية الأكثر هيمنة على المجتمع والقوة المسؤولة أساساً عن حدوث الاستعمار ووقوع الحروب المدمرة. أما العملية الاقتصادية، وبالرغم من أهميتها بالنسبة للاستعمار أداةً وهدفاً فقد كانت بحاجة لدعم وحماية العملية السياسية، خاصة بالنسبة لممرات التجارة الدولية واستغلال موارد الغير الطبيعية. وهذا قاد العملية الاقتصادية إلى التعاون مع العملية السياسية والسعي لكسب ودها، والعمل في الوقت ذاته على تسخير السياسة والسياسيين لخدمة رجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية.

في النصف الثاني من القرن العشرين، ونتيجة للتحولات العميقة التي أحدثتها ثورتا الاتصالات والمعلومات تم تدويل أسواق التجارة والمال والاستثمار وجزء متزايد من أسواق العمل المعرفي. وهذا أدى إلى انتهاء وصاية العملية السياسية على العملية الاقتصادية، وقيام الأخيرة بالتعاون مع العملية الإعلامية ـ المعلوماتية والعمل معاً على إضعاف العملية السياسية والسيطرة عليها، وهو تعاون جاء نتيجة لالتقاء المصالح وتداخل الملكية والإدارة بين العمليتين وليس انطلاقاً من عقلية تآمرية.

إن انطلاق العملية الاقتصادية من مبدأ الربح المجرد واتجاهها إلى العمل ضمن مفهوم «عالم بلا حدود» واتجاه العملية السياسية في المقابل إلى التفكير انطلاقاً من مفهوم «المصلحة الوطنية» أدخل العمليتين في صراع صامت انتهى بانتصار العملية الاقتصادية على العملية السياسية. ومن مظاهر ذلك الصراع ونتائجه نجاح العملية الاقتصادية في تعطيل الكثير من القوانين والتشريعات التي سنتها العملية السياسية للحد من حرية العملية الاقتصادية وتحديد بعض نشاطاتها، والتسبب في سن قوانين وتشريعات جديدة استهدفت تحرير التجارة الدولية وخفض الضرائب وضغط النفقات الحكومية. كذلك قامت العملية الاقتصادية بتوظيف دورها الاجتماعي لخدمة أهداف ذاتية، مما جعلها تقوم بنقل مراكز الإنتاج وبعض الصناعات من دولة لأخرى والتوجه نحو ابتزاز حكومات محلية ووطنية عديدة مقابل الرحيل إلى بلادها أو البقاء في كنفها. ومن أجل إحكام السيطرة على العملية السياسية اتجهت العملية الاقتصادية إلى التدخل في الانتخابات، حيث قامت بالمشاركة في تمويل الحملات الانتخابية والبرامج الدعائية الموجهة لصالح بعض المرشحين وضد البعض الآخر.

تسود العلاقة بين العملية الإعلامية ـ المعلوماتية والعملية الاجتماعية ـ الثقافية حالة من التنافس والتعاون والتأثير المتبادل، وذلك كما هو عليه الحال بين العملية السياسية والعملية الاقتصادية. في الماضي القريب كانت العملية الإعلامية مجرد أداة مجتمعية بسيطة ذات دور محدود في المجتمع اقتصر على خدمة العملية السياسية والعملية الثقافية، حيث قامت بإيصال آراء وأفكار

العمليتين للمعنيين والمستهدفين من أبناء الشعب. بعد وقوع ثورتي الاتصالات والمعلومات وانتشار استعمال قنوات الاتصال الفورية على نطاق واسع، خاصة التلفزيون والتلفون والكمبيوتر، أصبح بإمكان العملية الإعلامية الحصول على قدر كبير من الاستقلال، حيث أصبحت عملية مجتمعية هامة ومؤثرة في نشاط وأهداف العمليات المجتمعية الأخرى. وهذا جعلها تدخل مع تلك العمليات في علاقة معقدة متشابكة قامت على التنافس والتعاون والتكامل.

على سبيل المثال، شهدت فترة تراجع الأيديولوجية في المجتمعات الغربية وذلك بعد انهيار الشيوعية وتبلور بوادر مجتمع عصر المعرفة قيام العملية الإعلامية ـ المعلوماتية بالاستيلاء على دور الحزب التقليدي في المجتمع وتقليل هيبة كل المؤسسات السياسية. ولما كانت الأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية الرئيسية هي أهم أماكن تنشئة ورعاية القيادات السياسية، فقد أصبح من المتعذر جداً تبلور قيادات سياسية جديدة تملك من القوة والرؤية والهيبة ما يكفي للحصول على صفة «القيادات التاريخية». وفي الواقع، ودون شرح أو تفصيل، لا نعتقد إطلاقاً بأن البيئة الاجتماعية التي يقوم عصر المعرفة بتشكيلها تسمح بظهور قيادات تاريخية أو أفكار قيادية أو فلسفات شمولية في المستقبل.

من ناحية ثانية، قامت العملية الإعلامية بتمكين الأقليات القومية والثقافية والعرقية من إعادة اكتشاف وإحياء ثقافاتها التقليدية القديمة. إذ أصبح بإمكان تلك الأقليات، كالأقلية الجزائرية ـ المغربية في فرنسا والعربية في أمريكا والتركية في ألمانيا والهندية في إنجلترة، إقامة قنوات اتصال فوري دائم مع مراكز ثقافاتها الوطنية وتأسيس علاقة معها تقوم على التأثير المتبادل. كما أصبح أيضاً بإمكان الأقليات المستضعفة في مختلف دول العالم إحياء ثقافاتها التقليدية مستعينة بالعملية الإعلامية ـ المعلوماتية لنشر رسالتها والحصول على تعاطف عالمي كبير مع قضاياها. وهذا أدى إلى تبلور ثقافة الأقلية Minority Culture أو ثقافة تحتية Sub - Culture واحدة أو أكثر في كل دولة من دول العالم تقريباً، واتجاه تلك الثقافات إلى التنافس، وليس التكامل فيما بينها ومع الثقافات الوطنية السائدة. وحيث أن جوهر غالبية تلك الثقافات يعود إلى عصر الزراعة

وحضارتها التي تجاوزها الزمن، فإن الثقافات التي يعاد إحياؤها في الغرب اليوم، كالثقافة الإسلامية في أمريكا، لا تزيد كثيراً عن كونها ثقافة «جتو» (Ghetto)، وهذه من شأنها تعميق عزلة تلك الأقليات وتقليص قدرتها على التفاعل الواعي مع مجتمعها وعصرها.

في المقابل، قامت العملية الإعلامية ـ المعلوماتية أيضاً مستعينة بأحدث وسائل الاتصال العصرية، بنشر رسالتها الثقافية وإيصالها إلى مختلف بقاع الأرض. وبسبب جاذبية تلك الرسالة من النواحي الفنية ودعوتها عموماً إلى الحرية والتحرر الاجتماعي، وصياغتها المتقنة وعرضها الشيق، واحتوائها على معلومات هامة ومفيدة، فإن تلك العملية استطاعات خلق ثقافة عالمية Global Culture ذات أتباع كثيرين. ومما ساعد على نمو تلك الثقافة وزيادة أتباعها بسرعة ارتباطها بالعملية الاقتصادية من خلال الدعاية والإعلان وقيامها بتأسيس رسالتها على قيم ومسلكيات مجتمعات الغرب الاستهلاكية الأكثر جاذبية بالنسبة لغالبية سكان العالم. ويمكن القول اليوم أن كل المثقفين غير التقليديين من مفكرين وكتاب وفنانين، وغالبية المعرفيين من علماء وباحثين وتكنولوجيين، والسواد الأعظم من رجال الأعمال والمال ذوي النشاطات الدولية في العالم أصبحوا ينتمون إلى الثقافة العالمية الناشئة بشكل أو بآخر.

إن ارتباط أكثرية المعرفيين والأثرياء في العالم بثقافة واحدة يجعلهم أكثر قدرة على التأثير في تيارات التطور والتغير المجتمعية، وأقل ميلاً وحاجة للدخول في صراعات سياسية أو عقائدية. أما أتباع ثقافات الأقليات التي تعاني أصلاً من العزلة والتفرقة فيعتبرون أكثر ميلاً نحو الصراع، خاصة مع أتباع الثقافات الوطنية وأتباع الغير من ثقافات قومية ودينية أخرى.

وفي الواقع، نعتقد بأن الصراع في المستقبل سيتركز بين أتباع ثقافات الأقليات، وبينهم وبين أتباع الثقافات الوطنية في نزاعات أهلية لن تمس كثيراً أتباع الثقافة العالمية. وبسبب عودة ثقافات الأقليات إلى الظهور من ناحية، وتبلور ثقافة عالمية متنامية من ناحية ثانية، فإن الثقافات الوطنية أصبحت الحلقة

الأضعف والأكثر معاناة في عالم متطور باستمرار، حيث وجدت نفسها في موقف دفاعي صعب. ورغم أن بعض الثقافات الوطنية العريقة كالثقافة الفرنسية تحاول جاهدة الدفاع عن نفسها في وجه الثقافة العالمية التي تقودها العملية الإعلامية الأمريكية، وتقوم في الوقت ذاته بِشنّ حرب شرسة ضد ثقافات الأقليات القومية من بلادها، فإن الثقافة الفرنسية لن تنجح أبداً في تحقيق هدفها وستضطر عاجلاً أم آجلاً إلى الاعتراف بالتنوع الثقافي وقبول شرعيته، وبالتالي التنازل مرغمة عن مواقعها القيادية في المجتمع.

إن الوحدة الثقافية التي سادت في الماضي في كل دول العالم تقريباً وساهمت في تعضيد وحدة تلك الدول سياسياً قد دخلت اليوم عالم التآكل، وأنه ليس هناك إمكانية لإنعاشها من جديد. لذلك أصبح لزاماً على الثقافات الوطنية، بمن فيها الثقافة العربية، أن تقبل التنوع الثقافي، وأن تدرك انتهاء عصور التجانس، وأن تعمل على خلق ظروف اجتماعية وسياسية جديدة تسمح بتعايش الثقافات وتنوعها داخل الإطار السياسي للمجتمع الواحد. ودون ذلك سوف تكون سياسات الدفاع عن النفس الثقافية عاملاً آخر من عوامل النزاع والصراع الداخلية وأداة جديدة من أدوات تكريس التخلف وتعميق التجزئة السياسية على الأرض العربية.

لقد جاءت التحولات الاجتماعية عموماً نتيجة لفعل عوامل تغير طبيعية واجتماعية وعلمية ـ تكنولوجية كثيرة، كان من شأنها تعزيز المواقع المجتمعية لقوى التطور في المجتمع على حساب قوى الثبات والاستمرارية، والإسراع في حركة التحول الاجتماعي والتطور المجتمعي بوجه عام. ورغم تتابع الثورات المجتمعية التي قادت إلى حدوث ما نشهده اليوم من تغير مجتمعي كبير وعميق، إلا أن ميلاد كل ثورة لم يحدث إلا بعد نضوج الثورة السابقة حيث كان النضوج بمثابة حضن دافىء لميلاد ورعاية الثورة اللاحقة. وهذا جعل الثورات المجتمعية بمثابة سلسلة مترابطة من التطورات الاجتماعية والاكتشافات العملية والتكنولوجية والتحولات القيمية التي لا تنتهي أبداً مؤدية بذلك إلى تعقيد الحياة بوجه عام وإفراز عمليات مجتمعية هامة لا تخضع لسلطة أو قانون أو تقليد أو

منطق تاريخي محدد سوى منطق التطور المؤسس على العلم والمنطلق من المصلحة الذاتية. وهذا يجعل التقدم في عصر المعرفة نتاجاً لفعل العمليات المجتمعية، ويجعل عملية تحقيق الأهداف الذاتية والطبقية والوطنية على السواء مرتبطة بالقدرة على تحديد مسار تلك العمليات وإجراء التغيرات الاجتماعية والمجتمعية المطلوبة لاستيعاب منطقها والتجاوب مع متطلباتها.

- 4 -

نظرية في التاريخ

تميزت حياة عصري القبلية والزراعة بثقافات بسيطة غلب عليها طابع الثبات والجمود حيث قامت على عادات وتقاليد متوارثة ونظم إنتاج بدائية، وهذا جعل علاقات الإنتاج بسيطة وواضحة ومقتصرة على تنظيم علاقة الإنسان بالطبيعة إلى حد كبير. وبسبب بدائية أدوات وعلاقات الإنتاج واستمرارها دون تطور يذكر لآلاف السنين، فإن الأفكار الجديدة أصبحت أهم التحديات التي واجهت حياة الأقدمين وكان لها الفضل الأكبر في تطوير نظم القيم في المجتمع وتعديل النظرة الحياتية بأبعادها الشمولية. ولقد جاءت الديانات الرئيسية جميعاً، خاصة السماوية التوحيدية منها، في مرحلة متقدمة من مراحل حياة الزراعة، حيث قامت بتبرير بعض المواقف والمسلكيات، وتغيير بعضها الآخر، وإعادة تأسيس نظم القيم والمعرفة في المجتمع على قواعد فكرية ومعتقدات غيبية ذات قدر كبير من القدسية.

كان من أهم أهداف ومهام الدين في المجتمع ولا يزال إرساء مبدأ التسامح بين الناس، ومبدأ حماية المستضعفين ومساعدة الفقراء. ولقد استخدمت الديانات الوعد والوعيد لإقناع الأتباع بدعوتها، وحملهم على احترام المبادىء الجديدة التي أرستها، ودعوتهم للتضحية في سبيلها، وحثهم على نشرها والترويج لها بين الناس. ويعتبر الدين عموماً إطاراً فكرياً ونمطاً مسلكياً مميزاً، ومجموعة من المعتقدات والقيم والرموز والشعائر والطقوس غير القابلة للتغير، مما يجعله فلسفة حياتية شمولية ذات قيود معرفية. وهذه من شأنها إضعاف قدرة العقل المؤمن عموماً على التفكير خارج الإطار المعرفي الديني

والحيولة دون تحرك الفرد ضمن أنماط مسلكية غير تقليدية. وهذا يعني أن قدوم الدين وترسخ مبادئه وتقاليده في المجتمع جعل التحدي الفكري المؤهل للتأثير في حركة المجتمع هو الفكر الموجه أساساً لمقارعة الفكر الديني المهيمن. أما الفكر الذي يحمل شعار التحدي فيكون عادة إما مؤسساً على مبادىء دينية منافسة، أو على حقائق علمية جديدة متناقضة مع بعض أو كل عناصر المعرفة الدينية السائدة.

إن تأسيس نظم المعرفة والقيم والمسلكيات على مبادىء دينية ثابتة ومقدسة جعل التحول الاجتماعي في اتجاه الحرية الشخصية والتعددية الفكرية أمراً صعباً للغاية وذلك لأن الفكر والمسلك في ظل الهيمنة الدينية أصبح محكوماً عليه بالعيش في كنف مظلة اجتماعية من المبادىء والقيم والرموز والطقوس التقليدية الجامدة. وهذا جعل التجربة الإنسانية الحياتية بسيطة إلى أبعد الحدود، وقادها إلى السير على وتيرة واحدة لم تتبدل كثيراً لآلاف السنين، وجعل دور الفكر يقتصر على التبرير والتفسير وليس على النقض أو النقد والتحليل، وجعل الخروج على أطر الثبات والتقليد والقدسية عصياناً يستحق العقاب الشديد. لذلك أصبحت الحرية بأبعادها الشخصية والاجتماعية والفكرية رهناً بالتحرر من النظرة الفلسفية الدينية بأبعادها الشمولية، أي رهناً بالتخلص من هيمنة الفكر الديني والمؤسسة الدينية، ولا أقول الدين، على المجتمع.

خلال المرحلة الانتقالية التي عاشتها أوروبا بين عصري الزراعة والصناعة حدث تعاون تلقائي بين الفكر والعلم والاقتصاد كان من نتائجه تقويض أسس المعرفة الغيبية وإثارة الشك في صلاحية وسلامة القيم والمسلكيات المؤسسة على الثبات والقدسية. وبينما قامت النظريات والحقائق العلمية الجديدة بنقض أهم أسس المعرفة الدينية، قام الاقتصاد ببلورة المصلحية كعامل محرك وموجه للعلاقات الاجتماعية، وقام الفكر المستنير بطرح نظريات معرفية جديدة تقوم على البحث والاستقصاء والملاحظة والتجربة والاستنباط بعيداً عن الإلهام والغيب. وهذا أدى إلى مضاعفة النشاط العلمي والفكري والاقتصادي عدة مرات خلال عقود معدودة وتسبب في حدوث ردود فعل سلبية كثيرة كانت

المؤسسة الدينية المصدر الرئيس لها. ولقد اشتملت ردود الفعل تلك على اتهام الفكر الجديد وأصحابه بالكفر، والقيام بمعاقبة العديدين من المفكرين، وتضييق الخناق على المعاملات التجارية والمالية وغيرها.

نتيجة لذلك أصبح الشك فيما هو قائم، والارتباك، والخوف من المستقبل، وعدم وضوح الرؤية، عوامل مشتركة بين أغلبية الناس، خاصة بين المنشغلين منهم بقضايا الفكر والفلسفة والسياسة والاقتصاد والمال. ولقد تسبب هذا بدوره في دخول المجتمع الأوروبي حالة من الضياع الفكري والصراع الاجتماعي الحاد الذي دارت رحاه بين القديم والجديد من أطر التفكير، وأساليب التمويل والإنتاج الاقتصادي، وطرق التنظيم السياسي والاجتماعي. وهكذا دخل المجتمع الأوروبي مرحلة انتقالية صعبة ابتعد بسببها ومن خلالها تدريجياً عن العادة والتقليد والجمود وهيمنة النظريات الفلسفية الشمولية على الحياة، وقادته ببطء، ولكن بثبات نحو المزيد من الحرية الشخصية والاجتماعية والتعددية الفكرية والسياسية. وفي الواقع اتصفت كل مرحلة من مراحل التحول الاجتماعي عبر التاريخ بضياع المسؤولية وغياب المرجعية وتراجع مكانة المقدسات الفكرية.

الصراع والتغير Conflict and Change

إن دخول المجتمع الأوروبي حالة من الضياع والصراع جعله يفقد بوصلته التقليدية وتوازنه ويسير في اتجاهات عدة غلب عليها طابع التناقض. ويمكن تحديد الاتجاهات التي سارت عليها المجتمعات الأوروبية التي عاشت عمق وشمولية المرحلة الانتقالية في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

1 ـ اتجاه تراثي ديني رأى في الدين وفي الموروث من الأفكار والقيم والمعتقدات ملجأ واقياً وحصناً منيعاً يحميه من الجديد من الأفكار الداعية إلى الشك فيما هو قائم ومعروف من أجل مستقبل غامض ومجهول.

2 ـ اتجاه علمي ـ واقعي رأى الماضي بجل تركته الدينية والثقافية عبئاً على الحاضر وعقبة تحول دون تحرر الإنسان، وآمن بأن التغير والتقدم حتمية

تاريخية تستوجب إعادة النظر فيما هو قائم من أفكار وثقافات وعلاقات اجتماعية.

3 ـ اتجاه توفيقي حاول جاهداً الجمع بين العلم والدين، بين التقليد والتجديد، مستعيناً بفلسفة اجتماعية ـ سياسية جديدة هي الفلسفة القومية، حيث جاء التوفيق من خلال إعادة تفسير القديم باختصار مكانته في المجتمع والسماح للجديد بطرح نفسه وأفكاره بحرية أكبر وتأسيس منطقه كجزء من الفلسفة والثقافة السائدة.

إن السير في اتجاهات فكرية ـ اجتماعية متباعدة كان بمثابة إحداث تمزق في جسد المجتمع الواحد، وبدء مرحلة الصراع داخل الذات الثقافية. ولقد جاء حسم الصراع لصالح التيار التوفيقي الثالث حيث تم الاعتراف بشرعية الاختلاف في الرأي والتناقض في المواقف والمصالح، والقبول بالتعددية الفكرية والسياسية ضمن إطار دولة الوحدة الوطنية. ولقد كانت التعددية بأبعادها الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ولا تزال سبباً لحدوث النزاع في المجتمع، إلا أنه نزاع غدى بعد الاعتراف بشرعية الاختلاف وأحقية التعددية في الوجود، نزاعاً سلمياً إلى حد كبير. وهكذا كان النزاع سبباً في حدوث تغير مجتمعي، وكان التغير المجتمعي أو الاجتماعي الناتج سبباً في حدوث نزاع من نوع جديد وعلى مستوى آخر. وهذا جعل العلاقة بين النزاع والتغير علاقة جدلية وجعل المجتمع أسير تلك العلاقة، يتطور ويتحرك في ظلها، يتقدم غالباً ويتخلف أحياناً أخرى بسببها ومن خلالها.

بعد وصول عصر الصناعة وتبلور معطياته الأساسية أصبحت الاكتشافات العلمية والاختراعات التكنولوجية والنشاطات الاقتصادية والتجارية المتعددة أهم التحديات التي واجهت المجتمع الصناعي وفرضت عليه التحول والتغير. ولما كانت تلك التحديات هي من النوع القابل للتطوير والتحديث المستمر والمعرض دوماً للنقض والتغيير، فإن التحول الدائم أصبح أهم سمات المجتمع الصناعي الحديث. وحيث أن التحول أو التغير كان ولا يزال سبباً في إثارة الصراع في

المجتمع، فإن الصراع والتغير أصبحا أهم العوامل المحركة للتاريخ بشقيه الاقتصادي ـ المادي والاجتماعي ـ الثقافي.

في عهود ما قبل الزراعة والتي دامت عشرات الآلاف من السنين كانت ملكات الخلق والإبداع وحب الاستطلاع لدى الإنسان ضعيفة للغاية. لقد كان محكوماً لظروف البيئة الطبيعية، تابعاً لفصولها وتقلباتها، مما جعل حياته تميل إلى الثبات وتعيش تغيراً بسيطاً غلب عليه طابع رد الفعل المؤقت على التقلبات الطبيعية. إذ بينما كان البرد والخريف يدفعانه إلى البحث عن أماكن دافئة ومناطق جديدة توفر له ما كان يحتاجه للبقاء، كان الربيع والصيف يعيدانه إلى نفس الأماكن والمناطق القديمة. وهكذا كانت الحياة بالنسبة له دائرية تبدأ وتنتهي عند نقطة معينة، وتبحث عن شيء واحد تقريباً، تتحرك في المكان دون زمان ودون تحديات حقيقية تفرض التغير والتحول في اتجاه زمان جديد.

في عهود الزراعة بدأت ملكات الخلق والابتكار وحب الاستطلاع لدى الإنسان تتطور بشكل بطيء، حيث استهدفت فهم البيئة الطبيعية والتعامل معها بإيجابية وكفاءة والتحرر من الخضوع الكامل لسيطرتها. وهكذا بدأ الإنسان في التعرف على المواسم الزراعية وأنواع المحصولات الأكثر إنتاجاً وتطوير نظم الري وبناء نظم وعلاقات اجتماعية متوافقة مع حياة الزراعة والاستقرار، مما جعل الزراعة تصبح مهنة وطريقة في الحياة ذات فلسفة وقيم وتقاليد محددة. وكما أسلفنا جاء ظهور الدين في مرحلة متقدمة من حياة الزراعة ليضفي على الكثير من العادات والتقاليد والطقوس والقيم قدراً من الشرعية والقدسية غير القابلة للنقض أو التحريف.

إن ظروف البيئة الطبيعية وطبيعة العقيدة الدينية تعاونت معاً لتجعل طموحات الإنسان وتحولات مجتمعه محكومة عموماً لإطار فكري ـ عقائدي ـ قيمي ثابت. وفي ظل أوضاع حياتية تحد من قدرة الإنسان على التحرر والتطور أصبح الإنتاج الزراعي بدوره محكوماً لظروف طبيعية وتقلبات مناخية موسمية تتجاوز قدرة الإنسان ومعارفه على التحكم. وهذا جعل التاريخ بلا مفاجآت كبيرة، وجعل الحياة الزراعية بسيطة تتصف بالرتابة والتنقل في الزمان بين فصول

أربعة، والتحرك دائرياً ضمن إطار فكري ـ فلسفي واقتصادي ـ تكنولوجي واضح المعالم والحدود يكاد ألاّ يتغير أو يتبدل أو يتطور.

جاءت الإمبراطوريات القديمة جميعاً انطلاقاً من فكر ومعطيات البيئة الزراعية واستجابةً لمتطلبات حياة الإنسان فيها. ولقد كان أهم تلك المتطلبات تأهيل الذات المجتمعية للتعايش والتعامل بكفاءة أكبر مع حياة معرضة دوماً لتكرر الفيضانات وحدوث الجفاف والقحط والوقوع ضحية الغزو من الخارج. وهذا كان سبباً في حدوث هجرات إنسانية واسعة وكثيرة تسببت بدورها في وقوع الحروب والصراع وقيام بعض المجتمعات والدول بالاستيلاء على أراضي الغير واستعبادهم. إلى جانب ذلك، كان الفكر الديني ودوافع الانتصار له وعليه، والرغبة في نشر تعاليمه أو مقاومتها سبباً آخراً هاماً من أسباب وقوع واستفحال الصراع بين الناس والمجتمعات.

كان نجاح الإنسان في إنتاج فائض غذائي قابل للمقايضة بإنتاج الآخرين من غذاء أو حيوان أو أدوات إنتاج تكنولوجية تطوراً هاماً في حياة المجتمعات الزراعية نتج عنه ميلاد فكرة التقدم وتبلور أهمية التخصص في الإنتاج. ولقد تبع ذلك، الاتجاه نحو تقسيم العمل واضطرار الوحدات الإنتاجية الصغيرة، ومعظمها عائلية، إلى التكامل مع غيرها من الوحدات تلقائياً، حيث أصبح بإمكان الإنسان التمتع بثمار عمل الآخرين مقابل مشاركتهم في نتاج عمله من خلال المقايضة والمتاجرة. وتدريجياً أصبح العمل لا يقتصر فقط على إنتاج مواد غذائية بل يشمل أيضاً خدمات اقتصادية وغير اقتصادية هامة كالتسويق والتمويل ونقل البضائع وبناء أدوات الإنتاج وتربية الحيوانات. وهذا مكّن الإنسان من دخول عصر التحرر التدريجي من سيطرة بيئته الطبيعية بحدودها الجغرافية الضيقة وظروفها المتقلبة، وتعزيز قدراته على فهم معطياتها والالتفاف حول بعض ظروفها القاسية والتغلب على الكثير من عقباتها، وبالتالي الاستمرار في تحقيق التقدم وصولاً إلى عصر الصناعة.

جاء عصر الصناعة نتيجة لاكتشافات علمية مكّنت الإنسان من مواجهة الفكر القديم الذي قام على الثبات والقدسية والتغلب على الكثير من نظرياته.

ولقد ساهمت الاختراعات التكنولوجية في رفع الكفاءة الإنتاجية للإنسان، بل مضاعفتها عدة مرات خلال عقود، واستوجبت إعادة تنظيم العلاقات الاجتماعية، وعلى الأخص علاقات الإنتاج، على أسس جديدة. وهذا أدى إلى تعزيز قدرات الإنسان مجدداً على التعامل مع بيئته بعناصرها الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية وإضعاف قدرة البيئة في المقابل على التحكم بحياته، وإطلاق العنان لملكة الخلق والإبداع لديه لتمثر ثماراً فكرية وعلمية وتكنولوجية واقتصادية كبيرة جعلت التقدم جزءاً أساسياً من الحياة الإنسانية.

ولما كانت المعرفة ذات طبيعة تراكمية، فإن حصيلتها خلال سنوات قليلة كانت كافية لتجاوز القدرة الاستيعابية لدى الفرد، مما حتم التطور في اتجاه المؤسسية القائمة على التخصص والعمل الجماعي. ونعني بالعمل الجماعي مشاركة أعداد كبيرة نسبياً من الأفراد في إتمام المهام الإنتاجية وغير الإنتاجية، بما في ذلك قيادة المجتمع وتوجيهه في مجالات الفكر والعمل المختلفة. أما التخصص فنعني به بروز أفراد في كل مجال من مجالات الحياة ونشاطاتها التي لا تحصى يتخصصون في دراسة وإدارة وتطوير ذلك المجال ويتعاونون مع الغير ضمن نظم مجتمعية تستهدف تكامل الجهود وتسخير حصيلة ما لديها من معارف وقدرات ومواهب لخدمة موضوع التخصص.

ومع وصول عصر الصناعة إلى مرحلة النضوج كان المجتمع الصناعي قد دخل مرحلة تميزت بالسير بثبات وثقة وسرعة في اتجاهات جديدة عديدة وهامة، في مقدمتها:

1 ـ إعلاء شأن المؤسسة التي احتضنت نشاطات البحث والتطوير في المجالات العلمية والتكنولوجية والدراسات المستقبلية، وتبلور المنظمة ـ الجمعية كإطار عمل جماعي وتفاعل وتنسيق فردي ومؤسسي ومجتمعي.

2 ـ تبلور وتكاثر وتشعب مهام مؤسسات المجتمع المدني ودخولها مجالات عمل كانت في الماضي حكراً على الدولة، ومنها مساعدة الفقراء والاهتمام بالتعليم، وحماية البيئة والدفاع عن حقوق الإنسان، والانتصار لقضايا

الأقليات المضطهدة، والمشاركة الفاعلة في العملية السياسية ـ الديمقراطية.

3 ـ تبلور المؤسسة الاقتصادية الكبيرة التي تدار من قبل إداريين متخصصين لا علاقة لهم بالمالكين، وقيامها باتخاذ قرارات استثمارية مستقلة على أسس اقتصادية ـ ربحية بحتة، واتجاهها عموماً نحو التخلي عن مسؤولياتها الاجتماعية تجاه محيطها كبيئة وعقيدة ومجتمع.

4 ـ ظهور المؤسسة الإعلامية المستقلة ذات الإمكانيات الفنية والمالية الكبيرة، وتعدد نشاطاتها لتشمل الراديو والتلفزيون والفلم والإعلان ونشر الكتب والمجلات وغير ذلك من نشاطات ثقافية وإعلامية وترفيهية.

5 ـ سيطرة المعرفة العلمية والتكنولوجيا الصناعية دائمة التطور وتكنولوجيا الاتصالات على الإنسان فكراً وعملاً ونمطاً حياتياً إلى حد كبير، مما أضعف قدرته على التأثير الفاعل في تيارات التغيير أو حتى مقاومتها بنجاح وفهمها بدقة.

6 ـ إلغاء دور الفرد ـ القائد في كافة نواحي الحياة الاجتماعية والمجتمعية، بما في ذلك دور الزعيم في الحياة السياسية ودور رجل الدين في الحياة الاجتماعية.

7 ـ استيلاء الإعلام كعملية مجتمعية على دور الحزب التقليدي في المجتمع وعلى الجزء الأكبر من دور المؤسسات الثقافية ـ التعليمية والعملية الاجتماعية ـ الثقافية بوجه عام.

8 ـ خضوع المجتمع بأكمله لفعل العمليات المجتمعية واختصار دور الإنسان العادي إلى متفرج مسلوب الإرادة يفرح ويحزن، يصفق ويهتف، يعاني ويطمئن نتيجة لفعل وطموحات الآخرين من المؤسسات والدول والعمليات المجتمعية العاملة على مختلف المستويات وفي مختلف الساحات الوطنية والعالمية.

جاء التغير الأهم عبر التاريخ نتيجة لفعل البيئة الطبيعية وبسبب حدوث الجفاف أو الفيضانات أو الأوبئة، أو نتيجة لفعل البيئة التكنولوجية كاكتشاف أداة

إنتاجية جديدة أو أسلوب تنظيمي ـ إداري جديد، أو نتيجة لفعل البيئة الاجتماعية ـ الثقافية كميلاد دين جديد أو فكر جديد، أو نتيجة لانتقال السلطة في المجتمع من جيل لآخر. ولقد كان التغير في كل الحالات سبباً في حدوث نزاع جديد أو إحياء نزاع قديم أو تنشيط نزاع قديم خامل. فالقحط والفيضانات مثلاً كانت ولا تزال سبباً لحدوث هجرات إنسانية من شأنها وقوع تصادم بين المهاجرين الجدد والسكان الأصليين، كما وإن اكتشاف أداة أو وسيلة تكنولوجية جديدة كان ولا يزال سبباً في إعادة تنظيم العملية الإنتاجية والإخلال بالتوازن القائم وإفراز رابحين وخاسرين جدد والتسبب في وقوع النزاع فيما بينهم.

أما ميلاد فكر جديد أو استيلاء جيل جديد على زمام القيادة فقد كان دوماً سبباً لوقوع الصدام بين ما يمثله الفكر والجيل القديم من تراث وقيم محافظة وما يطمح الفكر والجيل الجديد لتحقيقه من قيم وإنجازات متطورة تتجاوز القديم وتضعف مواقعه المجتمعية. وهكذا كان التغير ولا يزال سبباً في إضعاف عوامل الاستقرار في المؤسسة أو المجتمع حيث يقع، والإخلال بالتوازن القائم بين القوى الفاعلة، ودفع الفئات المستفيدة والخاسرة على السواء إلى الصراع من أجل تعظيم مكاسبها أو الحفاظ على مواقعها أو تقليل خسائرها.

في المقابل، كان الصراع دائماً الوجه الآخر للتغير الذي يعكس عدم الرضا عن الواقع ويعمل بفاعلية لتغييره. وحيث أن عدم الرضا عن واقع معين، أو علاقات اجتماعية معينة، أو عن فكر معين لا يمكن أن ينتهي ألا بتغيير ذلك الواقع أو تلك العلاقات، فإن التغيير كان دوماً الحل الوحيد لإنهاء الصراع. لكن التغيير، كما أسلفنا، هو السبب الرئيس لوقوع الصراع، وذلك لأن حل صراع ما من خلال إحداث تغير ما من شأنه تقوية مركز البعض على حساب البعض الآخر، واتجاه الخاسر إلى الدفاع عن مواقعه وامتيازاته في وجه الرابح. وهذا يعني أن كل عملية تغيير هي بحد ذاتها عملية غرس بذور صراع جديد قابل للنمو والتطور والوصول أحياناً لمرحلة المواجهة الدموية، وأن كل صراع هو بحد ذاته دافع لإحداث تغيرات تعيد ترتيب التوازنات والعلاقات القائمة.

إن الصراع Conflict الذي نعنيه هنا لا يصل دوماً إلى حد المواجهة

الدموية، وقد يقتصر أحياناً على عدم الرضا المحبط للآمال أو التنافس البريء. أما التغير Change فقد يقتصر على تغيير بعض علاقات العمل أو تقنينها بشكل يعرّفها بدقة، وقد يصل إلى حد تغيير نظام الحياة من خلال تغيير النظام السياسي والفلسفة الاقتصادية وتقويض أسس ومقومات الثقافة السائدة وأسسها المعرفية.

إن تتابع التغير والصراع أدى في الماضي كما يؤدي في الحاضر إلى تطور الحياة الاجتماعية والمجتمعية في اتجاه أضعف مراكز القوى التقليدية والفلسفات الشمولية، وساهم في تعظيم الاستفادة من كل الاكتشافات العلمية والتكنولوجية، المادية منها وغير المادية. وهذا أدى بدوره إلى حدوث التقدم والتطور المجتمعي الذي شمل مختلف نواحي الحياة وجعل التغير والصراع عملية مجتمعية واحدة ذات وجهين متلازمين غير قابلة للتغير، أي دائمة الفعل والحركة والتأثير المتبادل. لذلك يلاحظ أن أكثر المجتمعات معايشة للتغير والصراع التنافسي كمجتمعات الغرب الرأسمالية هي أكثر المجتمعات تقدماً وأكثرها قابلية لاستيعاب الجديد من الأفكار وأقدرها على إنتاج الجديد من النظريات العلمية والفنون التكنولوجية والاستفادة منها. وإن أقل المجتمعات معايشة للتغير والصراع التنافسي كالمجتمعات العربية التقليدية وبعض المجتمعات القبلية والزراعية الآسيوية والأفريقية هي من أقل المجتمعات تقدماً ومن أضعفها قدرة على استيعاب الجديد من المعارف والعلوم والفنون والاستفادة منها. أما الصراع الذي يقود إلى حدوث مواجهات دموية والتغير الذي يتبعه عادةً فهي عمليات مجتمعية مدمرة تعيق تقدم المجتمع وتسلبه الكثير من الفرص والموارد المتاحة وتجعله أكثر عرضة للمعاناة والتخلف.

العملية التاريخية

جاء التطور الإنساني عبر مراحل عديدة ومتتابعة من الفعل ورد الفعل التي لم تنقطع أبداً. ولقد لعبت الأحداث التاريخية، خاصة السياسية والتكنولوجية الهامة منها، وما ترتب على تلك الأحداث من تبعات متراكمة عبر التاريخ الدور الأساس في حدوث التغيرات الاجتماعية والمجتمعية التي عاشها الإنسان على

مدى آلاف السنين، وهي تغيرات شملت الفكر والمسلك والواقع البيئي وكيفية التعامل معه. كانت بداية التحول المجتمعي أحياناً تتمثل في حدوث تغير على مستوى الواقع، كاكتشاف علمي أو تكنولوجي هام، ترتّب عليه حدوث تغير مساو على مستوى الفكر. وأحياناً أخرى جاءت البداية كتغير في الفكر تجاه الواقع ترتب عليه إعادة ترتيب العلاقات، بما في ذلك علاقات الإنتاج للتجاوب مع متطلبات الفكر الجديد. وفي الحقيقة كان التحول الاجتماعي عبارة عن سلسلة من الفعل ورد الفعل الذي شكل عملية مجتمعية ديناميكية ذات وجهين، الصراع والتغير، وقادها الفكر المتبدل والواقع المتطور معاً.

رغم أهمية الفكر في التسبب في تغيير الواقع والإسهام في حدوث تحولات اجتماعية واسعة، كان التغير على أرض الواقع عبر التاريخ، خاصة الحديث منه، العامل الأكثر أهمية وحسماً في تحديد نوعية ومقدار واتجاه التحول الاجتماعي. وعلى سبيل المثال، كان اكتشاف الزراعة وكذلك وقوع الثورة الصناعية سبباً في تغيير علاقات الإنتاج في المجتمع، مما فرض على الفكر أن يتغير محاولاً فهم ما حدث وأهمية ما حدث والرد عليه إيجاباً وسلباً. وإذا كان التحول الاجتماعي في الماضي قد جاء نتيجة لأحداث كبيرة، كحدوث تغير أساسي في نمط الإنتاج، فإن التحول الاجتماعي الذي يحدث اليوم هو نتاج لآلاف، إن لم يكن مئات الآلاف من الأحداث الصغيرة المتعلقة بنواحي الحياة المختلفة. وتشمل تلك الأحداث النشاطات العلمية والاقتصادية المتعددة، وتطبيقات التكنولوجيا الحديثة في الطب والاتصالات والإعلام وغير ذلك من مجالات عمل وحياة متنوعة، والأعمال الفكرية والفنية ذات العلاقات بالواقع والمستقبل.

إن انتقال زمام قيادة عملية التحول الاجتماعي من يد الحدث الكبير أو الفرد أو الفكر القائد إلى الأحداث والأفكار الصغيرة جعل الفوضى تسيطر على تلك العملية لفترات طويلة وتقودها بالتالي للسير في اتجاهات عدة غير متوافقة وأحياناً متناقضة. كذلك أدى تعدد الأحداث والأفكار والمخترعات الصغيرة وتكاثرها باستمرار وعدم توقفها عن الحركة إلى تعقيد الحياة الإنسانية ومتطلباتها

بوجه عام، وعملية التحول الاجتماعي بوجه خاص، حيث لم يعد بالإمكان تحديد الفعل ورد الفعل بدقة، أو معرفة سبب التحول وتشخيصه بوضوح. إلا أنه عبر العملية التاريخية ومسيرتها المتواصلة تبلورت أربع عمليات مجتمعية هامة، كما تم إيضاحه في الفصل السابق، تشمل كل منها عدداً آخر من العلميات الفرعية التي تتعاون وتتنافس فيما بينها وتقود من خلال أفعالها وردود أفعالها وديناميكية تطورها الذاتي كافة عمليات التحول الاجتماعي في المجتمع وعملية التطور الإنساني بأكملها. ولقد جاء تبلور تلك العمليات نتيجة لفعل وبسبب خاصية التنظيم الذاتي التي تتمتع بها الأشياء والتي تقود حالات الفوضى مهما طالت وتعقدت إلى تنظيم نفسها والسير تبعاً لقواعد واضحة تجعل بالإمكان رصد حركتها وتحديد اتجاهات سيرها والنتائج الرئيسية المترتبة عليها أو المتوقعة منها. وتشرح نظرية الفوضى Chaos Theory هذه الخاصية وكيفية عملها، وهي إحدى النظريات العلمية الحديثة التي أفرزها عصر المعرفة.

يقول الفيلسوف البريطاني R.G. Colling Wood إن فهم الماضي من منظور تاريخي سليم يحتاج إلى قيام المؤرخ أما بإعادة تمثيل التجربة الماضية التي يراد دراستها أو إعادة التفكير في فكر الماضي الذي قاد إلى وقوع الحدث المعني. ورغم بساطة هذه الفكرة من الناحية النظرية البحتة ألا إنها صعبة جداً من حيث التطبيق مما يجعلها فكرة غير عملية. لذلك تعرضت تلك النظرية للنقد الشديد من قبل العديد من المؤرخين والفلاسفة، ومنهم تشارلز بيرد (Charles Beard) الذي قال بأن معرفة المؤرخ بما يدرس هي معرفة غير مباشرة وغير كاملة لأنه لم يعش الحدث التاريخي بنفسه، وإن تحليلاته مهما توخت من علمية تكون مشبعة بأحكام قيمية ـ ثقافية تضعف ما يمكن أن تدعيه من حيادية. إلى جانب ذلك، قيل بأن تلك الفكرة، وإن أمكن تطبيقها كأداة تحليل، تهمل دور البيئة الطبيعية في الحدث وفي الأوضاع الاجتماعية، وأنها عندما تتعامل مع الإنسان ـ الفرد لا تملك إلا أن تركز على الجانب الخاضع للوعي الذاتي والتفكير العقلاني دون غيره.

إن أهمية مقولة كولنجوود تعود أساساً لقوله بأن المؤرخ عندما يعرف ما

حدث يكون باستطاعته معرفة سبب وقوع الحدث. إلا أن تعقيدات الحياة الحديثة، خاصة بعد قيام الثورة الصناعية جعلت من الصعب جداً، إن لم يكن من المستحيل، معرفة سبب الحدث وتحديد العوامل التي أدت إلى وقوعه حتى عندما يكون بالإمكان فهم الحدث. ولما كانت معرفة المؤرخ بالحدث التاريخي هي معرفة غير مباشرة وغير كاملة ومن الصعب التفكير فيها بحيادية تامة فإن مقولة كولنجوود أصبحت قليلة الفائدة، من الناحيتين العملية والعلمية.

إن دراسة التاريخ هي محاولة لمعرفة شيء ليس له وجود يعتقد بأنه وجد أو حدث في الماضي، وإن له أهمية بالنسبة للحاضر. وإذا كانت دراسة التاريخ ليست مشكلة بحد ذاتها فإن ادعاء المؤرخ بمعرفة ما حدث وسبب ما حدث وتبعات ما حدث هي مشكلة كبيرة وخطيرة لأنه يترتب على ذلك أشياء هامة قد تؤدي إلى تزييف وعي الجماهير والأضرار بمسيرة التحول والتقدم الاجتماعية بوجه عام. إن المؤرخ، أي مؤرخ، لا بد وأن يعكس في فهمه للتاريخ العوامل التي أثرت في تركيبه الثقافي وصاغت اهتماماته العلمية، وهي عوامل محكومة باستمرار للبيئة الطبيعية والاجتماعية والزمان الذي يعيشه، والمصلحة الذاتية، والمعرفة العلمية والنظرة الفلسفية التي يؤمن بها وغير ذلك من عوامل ومؤثرات. ورغم أنه من الصعب جداً معرفة ما حدث في الماضي، ولماذا وقعت أحداث الماضي، إلا أنه يبدو أن من الممكن معرفة اتجاهات التحول الاجتماعي عبر التاريخ، وذلك من خلال التعرف على طبيعة عمل ومكونات العمليات المجتمعية. وهذا يجعل بالإمكان تكوين صورة عامة للمسار التاريخي ووضع الحدث المستهدف تحليله وفهمه ضمن سياق تاريخي مناسب يجعل بالإمكان دراسته وتحديد أهميته ودوره في عملية التحول الاجتماعي بشكل عام.

يقول المؤرخ واتكنز G.W.N Watkins إن التاريخ معنيّ أساساً بالتبعات غير المتوقعة لأعمال قام بها أفراد عن وعي وسابق إصرار، كما يقول أيضاً بأن الرجال والنساء هم أهم العملاء الذين يحركون التاريخ. وبناء على ذلك يضيف المؤرخ بأن الأحداث التاريخية والتحولات الاجتماعية تعكس ما يفكر به ويقوم به الناس من أعمال، وأن الظواهر الاجتماعية لا تفعل شيئاً بحد ذاتها لأنها من

صنع أفراد يخلقونها بفكرهم وعملهم. وحتى عندما يكون بالإمكان التنبؤ بتبعات ظواهر وأحداث اجتماعية معينة فإنه لن يكون بالإمكان فهم حقيقة ما حدث قبل الوصول إلى مستوى من التحليل يجعل بالإمكان فهم أسباب قيام الأفراد بما فعلوا. وحيث أنه من غير الممكن مشاهدة الظاهرة الكبيرة ومتابعتها، وأن من الممكن مشاهدة الأفراد ومتابعتهم، وإنهم يشكلون أهم عملاء التغير التاريخي وصانعي الظواهر بفكرهم وعملهم، فإن الأسباب الحقيقية للتغير أصبحت، كما يدعي واتكنز، موجودة لدى الأفراد دون غيرهم.

إن وصول واتكنز إلى هذا الاستنتاج يجعله يقترب كثيراً من فكر كولنجوود الذي يقول بأن فهم الماضي من منظور تاريخي سليم يتطلب إعادة التفكير في فكر الماضي الذي قاد الحدث التاريخي. لكن، وحتى إذا سلمنا بأهمية الفرد في صنع الحدث، هل يتصرف الفرد بحرية كاملة وبشكل عشوائي وتبعاً لفكر ليس له جذور؟ أم أن أفعاله هي ردود فعل لظواهر معينة وأنها محكومة لظروف بيئية وقيم اجتماعية وخلفية ثقافية ونظرة فلسفية يصعب عليه الانعتاق منها.

إن تفسير الظاهرة التاريخية من خلال فكر وعمل الفرد فقط يلغي دور البيئة الطبيعية والبيئة التكنولوجية والعامل الاقتصادي وغيرها من عوامل أخرى كالدين والثقافة والإرث التاريخي نفسه. إذ يلغي مثلاً دور بعض العوامل الاقتصادية الهامة كالفقر والحاجة والاستغلال والتي تعمل عادة من تحت سطح الظاهرة وتشارك في بلورة الحدث وتوجيهه، كما يلغي أيضاً دور العامل الاجتماعي ـ الثقافي والذي يعمل من فوق سطح الظاهرة على شكل قيم ومعتقدات وفلسفات غير خاضعة لرغبات الفرد وقليلة التأثر بأقواله وأفعاله.

لقد كان من الممكن في الماضي تفسير بعض الأحداث التاريخية من خلال فهم السلوك الفردي لبعض القادة الذين تصرفوا بناء على نظرة فلسفية تكونت بسبب سيطرة عقيدة اجتماعية ـ سياسية شمولية معينة على المجتمع. وهذا جعل القائد يستخدم المجموعة التي أصبحت وحدة العمل وأداته الرئيسية تحت شعار خدمة أو حماية الأيديولوجية للتحرك في اتجاه معين كان من شأنه

جعل الحدث التاريخي أو الظاهرة التاريخية ممكنة الحدوث. وهذا يعني أن فعل القائد وتعاون المجموعة معه كانا ردود فعل لتغير أحدثته العقيدة على مستوى الذهن. أما اليوم، وبعد تعقد الحياة ومشاركة أعداد لا تحصى من الفاعلين والناشطين والقادة على مختلف المستويات وفي كافة المجالات في أحداثها، أصبح تفسير الحدث يكمن في العملية المجتمعية وليس في الأفراد أو الجماعات أو حتى في العقائد والفلسفات الشمولية.

وعلى سبيل المثال، تقوم اليوم العديد من الدول النامية بمحاولة تنشيط اقتصادياتها والعودة إلى النمو مستخدمة سياسات اقتصادية تقوم على خفض الضرائب وخفض العجز في الميزانيات الحكومية ووقف كل أو غالبية برامج الدعم الغذائي وتشجيع الاستثمار الأجنبي والخصخصة، أي بيع الوحدات الإنتاجية للشعب. وتأتي تلك الإجراءات من خلال قرارات حكومية، مما يوحي بأن تبعات تلك القرارات، وهي كثيرة ومعقدة، هي من نتاج فكر أو عمل أفراد معينين. إلا أن الواقع يشير إلى غير ذلك تماماً، حيث تأتي تلك القرارات والإجراءات تحت ضغوط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تأتي بدورها نتيجة لسيادة فلسفة اقتصادية محافظة في الدول الرأسمالية، خاصة أمريكا، وانسجاماً مع فعل العملية الاقتصادية السائرة بثبات وسرعة نحو العولمة.

كان من تبعات سياسات التقشف وإعادة الهيكلة الاقتصادية التي طبقتها العديد من دول العالم الثالث خفض الدعم الغذائي الذي حمى نسبة كبيرة من الفقراء من السقوط تحت خط الفقر، وخفض ميزانيات التربية والتعليم والخدمات الصحية وغير ذلك. ولقد جاء رد الفعل على تلك الإجراءات في صورة إضرابات عمالية أحياناً وفي صورة شغب ومظاهرات شعبية أحياناً أخرى أجبرت الحكومات المعنية على الرجوع عن بعض قراراتها. إلا أن المسيرة التاريخية استمرت، رغم النكسات ورغم السير في منحيات شبه فوضوية، تسير نحو الأمام بهدف التكامل مع الاقتصاد العالمي ومن أجل التجاوب مع حتميات العملية الاقتصادية العالمية.

إن العملية الاقتصادية، شأنها شأن العمليات المجتمعية الأخرى، هي من صنع فكر وأفعال أفراد ومؤسسات وجماعات لا تحصى عدداً وذات مصالح وأهداف ودوافع متباينة ومتناقضة، مما يجعلها عملية فوضوية إلى حد كبير. إلا أنها، كأي عملية فوضوية أخرى تسير تبعاً لمنطق معين يحكم مسيرتها ويؤدي في النهاية إلى توحيدها وبلورة اتجاه محدد لحركتها. ولهذا يقول مورس جنزبيرج (Morris Ginsberg) بأن هناك منطقاً للتحول الاجتماعي وللعلاقة التي تربط المجموعات الإنسانية بعضها ببعض، وأن المجتمع، على ما يبدو، يملك عقلاً إدارياً جماعياً، أو جانباً عقلانياً داخلياً يتجاوز عقل الأفراد. وهذا ما أشار إليه الفيلسوف الألماني هيجل (Georg Wilhelm Friendrich Hegel) من قبل عندما قال بأن لكل مجموعة إنسانية أسبابها التي تدفعها للتطور الذاتي وتحدد اتجاهات تطورها، وأنه ليس بالإمكان إيجاد تلك الأسباب في أي شخص أو فرد من أفراد المجموعة.

كما أشرنا سابقاً، يبدأ التغيير في المجتمع إما على مستوى الذهن، أي الوعي، أو على مستوى الواقع، أي طبيعة ومكونات البيئة المحيطة بالإنسان. أحياناً تكون البيئة أو الظرف المحيط بالإنسان هو العامل الأهم في صنع الحدث، لكن الظرف يكون دوماً بحاجة لمن يفهمه ويلاحظ تغيراته ولديه الوعي المناسب والقدرة الكافية للتعامل معه سلباً من خلال محاولة السيطرة عليه، وإيجاباً من خلال محاولة استغلاله والاستفادة منه. وأحياناً أخرى يكون الفرد ـ القائد هو العامل المباشر في صنع الحدث، لكن الفرد ـ القائد مهما بلغت أهميته وعبقريته وشرعيته لا يستطيع وحده صنع الحدث الهام ما لم تكن الظروف الاجتماعية مناسبة والعوامل المساعدة مهيأة للمشاركة الفاعلة في صنع الحدث، أي ما لم تكن الإمكانيات متوفرة وأفكار وأهداف القائد جزء من فلسفة المجتمع ومنسجمة مع أهدافه العامة. وحيث أن الفرد هو من صنع الظروف البيئية المحيطة به بعناصرها الاجتماعية والتكنولوجية والطبيعية، ونتيجة واحدة من نتائجها الكثيرة المعقدة، فإن تلك الظروف أصبحت هي العامل الأكثر أهمية في صنع الحدث. وبسبب اعتقادنا، كما أوضحنا سابقاً، بأن زمن الفرد ـ القائد

والفكر ـ القائد قد انتهى، فإن الحدث التاريخي يبدو وقد أصبح محكوماً لظروف البيئة التي أصبحت خاضعة بدورها لفعل العمليات المجتمعية، الاجتماعية ـ الثقافية، والسياسية، والاقتصادية، والإعلامية ـ المعلوماتية.

اتجهت أهم النظريات التي حاولت دراسة وفهم التاريخ إلى التركيز على الاتجاه العام أو المسار الرئيس للعملية التاريخية. وبناءً على ذلك صُنّفت النظريات التاريخية إلى ثلاثة أصناف رئيسية:

1 ـ دائرية Cyclical.

2 ـ مستقيمة Linear.

3 ـ فوضوية Chaotic.

إن البحث عن نظرية تفسر المسار التاريخي، أي تحدد الاتجاه العام للمسيرة التاريخية، هو محاولة لمعرفة مسار التغير، أو مسار التحول الاجتماعي عبر التاريخ. وهذا يجعل الأحداث والتحولات التاريخية الصغيرة والكبيرة على السواء جزءاً من سياق تاريخي أوسع تصب فيه وتساهم في تحديد معالمه، لكن لا تصوغه بمفردها أو تسيطر عليه وحدها.

تقول النظريات الدائرية إن صعود بعض الأمم يتبعه هبوط، وإن نقطة البداية هي في الغالب نقطة النهاية، ولهذا قيل بأن التاريخ يعيد نفسه. ويعتبر هذا المفهوم للتاريخ أكثر المفاهيم شيوعاً وشعبية، خاصة بين الشعوب التي كانت لها أمجاد تاريخية في الماضي، وتلك التي تنظر بحسد لإنجازات الغرب الحضارية. إن الإيمان بأن التاريخ يعيد نفسه يعطي للشعوب المتخلفة ذات الأمجاد القديمة كالعرب أملاً كبيراً في المستقبل وقناعة بالنهوض لاستعادة المجد الذي اندثر، كما يعطيهم أيضاً أملاً في حتمية هبوط دول الغرب الصناعية التي مارست الاستعمار ولو بعد حين. ويتبع القول بأن التاريخ يعيد نفسه القول أيضاً بأن «من لا ماضي له لا مستقبل له»، وهي مقولات مغلوطة لا تمت للواقع بصلة ولا تخدم هدفاً نبيلاً أو إيجابياً.

أما النظريات التي تقول بتحرك التاريخ على طول خطوط مستقيمة فتتخذ

الإنسان أساساً، وليس الدول أو الشعوب، مركزاً لاهتمامها، وترى من خلال حركته أن المسار التاريخي كان يتجه باستمرار تقريباً في خط تصاعدي نحو تحقيق المزيد من الحرية والرفاهية. فالإنسان، كما تثبت الأحداث التاريخية والتحولات الاجتماعية والمستويات المعيشية كان يسير باستمرار نحو تحقيق المزيد من الحرية والحصول على المزيد من الحقوق وتخصيص جزء متناقص من وقته وجهده لتوفير متطلبات الحياة الأساسية. وهذا مكّنه عبر السنين والأجيال من الحصول على المزيد من المعارف العلمية والخبرات العملية وتوظيفها للاستمتاع بحياة أكثر إنتاجاً وعطاءً.

أما النظريات الفوضوية فترى التاريخ يسير في حركة غير منتظمة لا تحكمها قواعد معينة تحدد اتجاه المسار أو نوعية أو حجم التحول الاجتماعي. وهذا يجعل من الصعب فهم الحدث وتحديد أسبابه أو التنبؤ بتبعاته، مما يجعل دراسة التاريخ نوعاً من العبث الذي لا يحمل الكثير من الأمل أو الفائدة.

لكن نظرية الفوضى العلمية استطاعت، خلافاً لأقوال نظرية الفوضى التاريخية، أن تثبت أن التغيرات الفوضوية، بغض النظر عن عمقها ونوعها، تتجه دائماً إلى تنظيم نفسها من الداخل وتتبلور في النهاية كعملية تغير ذات اتجاه ومجرى واضح. وهذا يجعل التغيرات والتحولات الاجتماعية، بما في ذلك الصراع، وإن بدت فوضوية، ليست إلا جزءاً من عملية مخاض مجتمعية صعبة نتيجتها المحتومة مولوداً ذا صفات وخصائص يمكن التعرف عليها وتحديد هويتها وأهميتها. وكما أشرنا سابقاً، أصبحت عمليات التحول الاجتماعي والتطور التكنولوجي في عصر المعرفة خاضعة لعشرات الآلاف من الأحداث والاكتشافات والأفعال الصغيرة والكبيرة مما جعل العملية التاريخية تبدو فوضوية إلى حد كبير.

إن النظرية الدائرية هي نظرة متفائلة ولكن سلبية، تكرّس الاعتقاد بحتمية التغير في اتجاه الماضي دون قيام الإنسان بدور فاعل فيها. أما النظرية الفوضوية فهي نظرة متشائمة تجعل الإنسان أداة وليست هدفاً لعملية تاريخية قد تعزز وقد تضعف دور تلك الأداة. أما النظرية المستقيمة فهي نظرة تفاؤلية تجعل الإنسان

هدفاً والتاريخ إطاراً لتعزيز مكانة الإنسان وتحريره ورفع مستوى حياته.

وفي اعتقادنا تعتبر النظريات المنبثقة عن الاتجاهات الثلاثة أجزاء متكاملة من نظرية جامعة لتفسير العملية التاريخية A Universal Theory of Historical Interpretation. وتشير استنتاجاتنا في هذا المجال إلى أن العملية التاريخية تميل خلال مراحل نضوج الحضارات، كالزراعة مثلاً، إلى السير في اتجاه دائري، وتميل خلال المراحل الانتقالية من حضارة لأخرى للسير في منحى فوضوي، والسير في المدى الطويل عبر الحضارات على موازاة خط مستقيم إلى الأمام محققة المزيد من الحرية والكرامة والمتعة للإنسان.

رغم تعدد النظريات التي حاولت تفسير التاريخ وتصنيفها عموماً إلى نظريات دائرية ومستقيمة وفوضوية، فإن الهدف من تلك النظريات جميعاً كان ولا يزال هو محاولة فهم طبيعة العملية التاريخية. إنها محاولات لاكتشاف القوانين وتعريف القواعد التي تحكم اتجاهات ووتيرة المسيرة التاريخية وتحدد ملامحها العامة وخط سيرها العام، وذلك لاستخدامها كأدوات في فهم الماضي وتشخيص معضلات الحاضر والتنبؤ بتطورات المستقبل. إن فهما كهذا في حالة حدوثه، من شأنه تمكين الباحث من التعرف على أسباب ومكونات التغير وتحديد أهم العوامل والقوى المحركة للتاريخ.

النظرية الدائرية

كان المفكر الألماني أوزوالد شبنجلر Oswald Spengler أكثر مفكري عصره اهتماماً بفلسفة التاريخ حيث كان له الفضل الأكبر في إرساء قواعد النظرية الدائرية. ولقد تبعه على نفس الخط الفكري بعد حين المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي Arnold Toynbee الذي قام بتهذيب نظرية شبنجلر وصياغتها بشكل دائري متكامل.

قام شبنجلر بنقد الطرق التقليدية في دراسة التاريخ، وهي الطرق التي تقوم عادة بتجزئته إلى مراحل متتابعة، مرحلة قديمة وأخرى وسطى وثالثة حديثة، لأن ذلك التقسيم، كما يقول شبنجلر، يعتمد على وجود مركز معين لحركة

التاريخ قد لا يكون له وجود. لذلك دعا شبنجلر إلى إعادة النظر في الطرق التقليدية القديمة ودراسة الماضي دون الاعتماد على مركز أو محور محدد، ودون استخدام نقطة مرجعية واحدة.

قال شبنجلر إن دراسة أحداث التاريخ الإنساني لا بد وأن تجيب على عدة أسئلة هامة تتعلق بنمط التغير المتكرر، وآلية تكوين ذلك النمط من التغير، والأسباب المسؤولة عن تشكيله، والمعنى الذي يمكن أن يُعزى للماضي بوجه عام. أما نمط التغير الذي عناه شبنجلر فهو، على حد تعبيره، قصة الوحدات الاجتماعية الكبيرة التي تُدعى ثقافات، ومنها الثقافة الغربية. إنها ثقافات تولد وتنمو وتنضج وتشيخ وتموت دون أن يكون لحياتها هدف محدد. وهذا يجعلها أزهاراً برية في حقل كبير لها دورة حياة محددة، لكن، خلافاً للأزهار، ليست لها علاقة بالنباتات التي أنتجتها أو بالنباتات التي تبعتها.

إن نظرية شبنجلر هذه تكاد أن تقول إن وجود الثقافات شيء عبثي بلا معنى، وأن حياتها محكومة بمصير يقودها إلى الاندثار دون هدف يجذبها أو عوامل تطور تحركها. ورغم القول بأن الثقافات جميعاً تتغير تبعاً لدورة حياة ذاتية مصيرها الزوال، إلا أنه قال بأن لكل ثقافة نمطاً حياتياً معنياً يحكم حركتها بناء على خاصية ذاتية أو عقلاً داخلياً منظماً غير قابل للتأثر بالعوامل الخارجية. أما دورة الحياة فيمكن التعرف عليها وتحديد معالمها من خلال التعرف على نمط التغير الذاتي، وذلك لأن لكل ثقافة نمطها الخاص بها. وما دامت كل ثقافة محكومة بعقل داخلي ولها دور حياة معينة، وتتغير تبعاً لخاصية ذاتية مختلفة، فإن الثقافات، كما يقول شينجلر، لا تؤثر في بعضها البعض، أي لا تعيش تجارب لقاح ثقافي قد يغيرها أو يطيل عمرها أو يعكس مسار دورتها ولو مؤقتاً. قد يتسبب الغزو أو السيطرة الأجنبية في خدش سطح الثقافة، إلا أن ذلك لا يغير طبيعتها ولا يعكس اتجاه تغيرها، أي لا يؤثر في سرعة واتجاه دورة حياتها. رغم ذلك يعترف شينجلر أن بإمكان بعض الثقافات الاستمرار في العيش بعد الوصول إلى مرحلة الشيخوخة دون امتلاك القدرة الذاتية على تجديد نفسها مما يجعلها عبارة عن نفايات تاريخية أو بقايا ثقافة دون شكل أو دور أو معنى.

دورة حياة الثقافة، أية ثقافة، هي في حدود الألف عام، تبدأ بفترة تاريخية (الربيع) تتصف باتساع الخيال وامتلاك ديانة سحرية وإنتاج شعري عظيم ونظرة للحياة عميقة الجذور. أما نمط الإنتاج الاقتصادي فهو زراعي ذا علاقات إنتاج تجعل المجتمع طبقياً وخاضعاً لحكم طبقة نشطة ذات طموح ورغبة قوية في السيطرة والتوسع على حساب الغير. بعد الوصول إلى مرحلة النضوج (الصيف) يكون العلم والفن والفلسفة محور الإنتاج الثقافي بدلاً من الشعر والخيال وسحر الدين. وفي الواقع يعتبر شبنجلر، كما يعتبر توينبي، أن كل ثقافة بحاجة لدين فتي نشط في مرحلة الصعود، وهو دين وفكر ديني يصبح عرضة للنقد والتحدي في مرحلة النضوج. وهذا يجعل الثقافة في مرحلة النضوج تعيش صراعاً حاداً بين الحقيقة والخيال، بين العلم والدين، أو بين العقلانية والغيبية. أما موقف المثقف التقليدي خلال هذه المرحلة فيتجه عموماً نحو دعم روح الثقافة السائدة، مما يجعل ظروف عمل العلم صعبة، وفكر المثقف غير التقليدي يُواجه بالتحدي ولا يحظى بالقبول.

في المرحلة التالية (الخريف) تدخل الثقافة مرحلة الإرهاق حيث تصبح السلطة في المجتمع مركزية ويتراجع موقع ودور الدين ويبدأ عهد سيطرة العسكر على زمام الأمور، إلا أن الفن والعلم والفلسفة تصل إلى حدود راقية. في المرحلة الأخيرة (الشتاء) يتوقف الخلق والإبداع بسرعة وتصبح الثقافة مجرد مدينة كبيرة أو عدة مدن بلا روح، حيث يقوم المال بتدمير العلاقات الشخصية ويتسبب في ميلاد طبقة جديدة تتصف بالفقر وانعدام الجذور. وهذا يتسبب بدوره في عودة الناس إلى الدين بحثاً عن أشياء روحية تملأ الفراغ الذي خلقته المادة، مما يجعل الثقافة تموت كما بدأت في حضن دين كان له في البداية دور إيجابي ساعد على النهوض والرقي، وكان له في النهاية دور سلبي هروبي سهّل عملية القبول بالوضع المتخلف والاستسلام له.

إن عدم تأثر الثقافات ببعضها البعض يعود إلى عدم قدرة أية ثقافة على فهم الثقافة الأخرى، وإن ما لا يستطيع الإنسان أن يفهمه، كما يقول شبنجلر، لا يستطيع أن يتعلمه، وما لا يستطيع الإنسان أن يتعلمه لا يستطيع أن يتأثر به.

وهذا يجعل نظرة شبنجلر تشاؤمية إلى حد ما، لا ترى معنى أو أهمية خاصة لتاريخ البشرية السابق، ولا هدفاً معيناً لعملية التطور الإنساني. ولذا يقول شبنجلر بأن التاريخ الإنساني ليس إلا نمواً شاسعاً في حياة هلامية بلا شكل، يولد في داخلها من وقت لآخر مراكز وثقافات هامة يكون مصيرها الزوال المحتوم بعد حين.

رغم تصنيف نظرية شبنجلر كنظرية دائرية في تفسير التاريخ، إلا أنها لا تقول بتجدد الثقافات أو ميلادها من جديد بعد الاندثار، وذلك كما يقول توينبي. إذ يقول توينبي الذي تأثر كثيراً بأفكار شبنجلر ونظريته بأن لكل ثقافة جذور تصل إلى ثلاثة أجيال، وذلك طبعاً على عكس شبنجلر الذي لا يرى للثقافة أصولاً أو فروعاً، وأن الثقافات تعيد تجديد نفسها بعد الوصول إلى مرحلة الشيخوخة. وفي الواقع استخدم توينبي الشعوب بدل الثقافات ليقول بأن الشعوب والأمم تعيش دورة حياتية متكاملة تبدأ حيث تنتهي، مما جعل نظرته، على عكس نظرة شبنجلر، ذات طابع لبرالي متفائل. وقد يعود تفاؤل توينبي إلى اعتقاده بتفاعل الثقافات وتلاقحها مما يساعد على تجديد شبابها باستمرار، خاصة عندما تكون عوامل الضعف الداخلية قد أنهكت الجسم الثقافي للأمة وأضعفت قدرته على مقاومة عوامل التأثير الخارجية.

وعلى سبيل المثال، بينما يتوقع شبنجلر انحطاط الغرب وأفول نجمه دون تحفظ، لا يرى توينبي أن اندثار الثقافة الغربية أمراً محتوما. وفي الواقع اتجه توينبي في أول حياته للاتفاق التام مع نظرة شبنجلر لمستقبل الغرب، إلا أنه عاد فغير رأيه حيث قال بأن التلاقح بين الثقافات سيقود إلى تبلور ديانة عالمية جديدة تجمع بين أفضل ما في الديانات الشرقية والغربية وتقوم بتأسيس نظام ثقافي جديد. وهكذا يعود توينبي إلى التركيز على الدور الإيجابي المبادر للدين في تهذيب الثقافة وتقدم المجتمعات. أما فيما يتعلق بانهيار الثقافات فيقول بأن التفسخ أو التفكك يحدث عندما تفشل الأقليات الخلاقة في الارتفاع لمستوى التحديات التي تواجه الأمة وتترك المجال لقيام أقليات أخرى غير خلاقة باستخدام القوة والسيطرة على العامة التي تكون قد تحولت إلى طبقة عمالية

فقيرة. وهذا يجعل توينبي نخبوياً يرى قيادة المجتمع من مسؤوليات النخبة ومهامها، ويرى التخلف نتيجة لقيام تلك النخبة بالتخلي عن مسؤولياتها والسماح بانتقال السلطة إلى أقلية عسكرية بعد استغلال العامة من أبناء الشعب وتحويلهم إلى طبقة عمالية فقيرة.

النظرية المستقيمة

يُعتبر الفيلسوف الألماني هيجل صاحب النظرية المستقيمة Linear Theory of History في تفسير التاريخ، وهي النظرية التي تقول باستمرار عملية التطور والتقدم الإنساني والسير قدماً إلى الأمام نحو نقطة نهائية محددة. ولقد رأى هيجل أن التقدم المعنيّ لا يأتي من خلال حدوث تطور متواصل في العقل والمنطق، وإنما من خلال التصادم الأعمى بين العواطف والمشاعر الإنسانية وما يسببه ذلك التصادم من صراع وثورات وحروب.

يقول هيجل إن التقدم في التاريخ يحدث من خلال عملية صراع مستمرة تتصادم داخلها المنظومات الفكرية والنظم السياسية، مما يجعلها تنهار وتتساقط بسبب ما تحويه داخلها من تناقضات. وهذا يفتح المجال لظهور نظم جديدة بديلة تكون أقل تناقضاً، وبالتالي أكثر رقياً من سابقتها. إلا أن النظم الجديدة تعطي ميلاداً لتناقضات جديدة تعيش في داخلها وتتسبب بدورها في استمرار عملية التصادم والسقوط وبالتالي استبدال تلك النظم بنظم جديدة أقل تناقضاً، أي أكثر رقياً. وهكذا تستمر العملية التاريخية وتتقدم نحو نظام بلا تناقضات تتحقق فيه الحرية على هذه الأرض. وهذا يجعل التاريخ ـ كما يقول هيجل ـ هو تقدم الوعي الإنساني نحو الحرية.

قام هيجل بدراسة التاريخ الوطني لشعوب عديدة واستنتج بناءً على ذلك أن التقدم في حياة الإنسانية حصل عبر التاريخ بدءاً بالامبراطوريات الشرقية القديمة، ومروراً بالامبراطوريات اليونانية والفارسية، وانتهاءً بالغرب. وهذا قاده إلى الاعتقاد بأن دولة القانون التي تبلورت في أيامه، وهي الدولة المؤسسة على دستور وتشريعات واضحة هي النموذج الذي يحقق ويحمي حرية الإنسان.

لذلك قال هيجل بأن التاريخ يجب ألا يُفهم كتتابع حضارات ومستويات أعلى من الإنجازات المادية، ولكن كتتابع في نماذج الوعي التي جعلت الإنسان يتغير على مدى الزمن بشكل جذري. ولما كانت تلك النماذج متناقضة، فإن أغلبها كان وعياً مزيفاً تكفل التاريخ في كشفه. وهذا قاده إلى القول بأن الديانات العظيمة لا تملك الحقيقة في داخلها ولكنها تبلورت كعقائد للتجاوب مع حاجات تاريخية معينة للشعوب التي آمنت بها. ورغم اعتراف هيجل بأثر الظروف الثقافية والاجتماعية في تكوين الوعي الإنساني واشتراك كل الناس في غرائز معينة كحاجة الجسم للأكل والنوم، إلا أنه قال بأن أهم خصائص الإنسان هي أنه غير مسيّر، وبالتالي يملك الحرية لصنع طبيعته بنفسه.

إن فهم هيجل للتاريخ باعتباره عملية تقدم الإنسان نحو مستويات عليا من العقلانية والحرية جعله يتوقع نهاية التاريخ باعتبار النهاية هي الوصول إلى تلك المستويات، وليس توقف الأحداث والتفاعل الإنساني والتطور العلمي. وعندما أعلن هيجل أن التاريخ انتهى في عام 1806 بعد معركة جينا التي هُزِمت فيها جيوش بروسيا الألمانية كان يعني أن مبادىء الحرية والمساواة كانت قد تم اكتشافها وتطبيقها في أكثر الدول تقدماً وليس في العالم ككل. ولذلك قال بأن النظم الاجتماعية و السياسية البديلة للنظام اللبرالي والتي تملك القدرة للتفوق عليه في مجال تحقيق الحرية ليس لها وجود. وهذا يعني أن هيجل كان يتصور أن طبيعة الدولة اللبرالية بقيمها الثقافية الغربية هي التنظيم المجتمعي القادر على وضع حد للتناقض الداخلي وتحقيق الحرية والمساواة والذي ينتهي به وعنده التاريخ.

كان كارل ماركس (Karl Marx) على ما يبدو أفضل تلامذة هيجل وأكثرهم اقتباساً من أفكاره واستخداماً لمقومات نظريته في تفسير التاريخ. لقد انطلق ماركس من القبول بتحليل واستنتاجات هيجل التي تقول بأن المجتمعات الإنسانية تطورت عبر الزمن من بنيان اجتماعي بدائي إلى بنيان اجتماعي معقد أكثر تطوراً ورقياً، وأن كل النظم الاجتماعية والسياسية احتوت في داخلها تناقضات كانت سبباً في سقوطها واستبدالها بنظم أقل تناقضاً وأكثر رقياً. إلى

جانب ذلك، اتفق ماركس مع هيجل في القول بأن التاريخ يسير نحو محطة نهائية يجسدها مجتمع بلا تناقضات تتوقف عندها ومعها المسيرة التاريخية.

إن خلاف ماركس مع هيجل كان حول دوافع الصراع وطبيعة المحطة النهائية، إذ قال ماركس بأن الدولة اللبرالية لم تستطع حل أحد التناقضات الأساسية في داخلها، وهو التناقض المؤسس على الطبقية والصراع بين الطبقة البرجوازية والطبقة العمالية (البروليتاريا). وهذا يعني حسب ادعاءات ماركس أن الصراع الطبقي هو التناقض الأساس، وأن الدولة اللبرالية لم تحقق ولن تحقق الحرية للجميع، بل لطبقة اجتماعية واحدة معينة دون غيرها من طبقات، هي الطبقة البرجوازية. ويضيف ماركس بأن رأس المال في ظل الدولة الليبرالية أصبح سيد الإنسان، وأن البيروقراطية هي طبقة لا تعمل لصالح الشعب، كما قال هيجل، بل تعمل لصالح مالكي رأس المال الذين يسيطرون عليها. ولهذا قال ماركس بأن الدولة اللبرالية والفكرة الديمقراطية ليست إلا أدوات في يد الطبقة البرجوازية تستخدمها للحفاظ على مصالحها الذاتية وتعزيز مواقعها الاجتماعية على حساب الغير. ويضيف ماركس بأن التناقض في المجتمع ووصول التاريخ إلى محطته النهائية لن يحدث إلا عندما تنتصر الطبقة العمالية، وهي الطبقة العالمية الوحيدة، على الطبقة البرجوازية وإقامة نظام شيوعي ينهي الصراع الطبقي إلى الأبد.

يبدو من الواضح أن ماركس، خلافاً لهيجل، يرى أن التناقض الأساس في المجتمع ذا جذور مادية طبقية وليس عاطفية، وأن التقدم، أي حل التناقض، لا يأتي بسبب نمو الوعي الإنساني، بل بسبب السعي لإزالة الطبقية. وهذا جعل المصلحة المادية وعلاقات الإنتاج في نظر ماركس، وليس النزعة نحو الحرية، أهم العوامل المحركة للتاريخ.

بعد مرور حوالي 140 سنة على صدور البيان الشيوعي، وحوالي 70 سنة على قيام أول نظام اشتراكي بدأت النظم الشيوعية تتساقط الواحد تلو الآخر، حيث انتهت مسيرتها التاريخية بهزيمة ساحقة أمام النظام الغربي اللبرالي المؤسس على الرأسمالية والديمقراطية. ولقد تسبب هذا التطور والحدث

التاريخي الكبير في قيام بعض مفكري الغرب بإعلان النصر النهائي، وبالتالي نهاية التاريخ مجدداً. ومن أبرز هؤلاء المفكرين المفكر الأمريكي الياباني الأصل فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama الذي قال بأن انتصار النموذج الرأسمالي الديمقراطي على النموذج الماركسي قد يعني نهاية التاريخ والوصول إلى المحطة النهائية التي بشر بها هيجل. إلا أن فوكوياما استدرك قائلاً بأن الجزم بكون الديمقراطية هي المحطة النهائية للتاريخ يستدعي دراسة تلك التجربة بعمق والتعرف على جوانبها السلبية، وإن هناك شكاً فيما إذا كنا حقاً قد وصلنا إلى المحطة النهائية للتاريخ. ويضيف فوكوياما القول بأن وصول أغلبية دول العالم إلى تلك المحطة لا يعني أن الشعور بالسعادة والرضا سوف يعم الجميع، ولذا فإن من الممكن أن يجد البعض بعد تمعن أن الظروف الديمقراطية الجديدة غير مرضية تماماً، مما يدفعهم إلى تصويب أنظارهم نحو محطة أخرى ويقودهم بالتالي إلى بدء رحلة تاريخية جديدة.

إن تحليلات فوكوياما تشير بوضوح إلى انحيازه لصالح هيجل وليس لجانب ماركس، وأن النزعة نحو الحرية لديه تتجاوز في أهميتها النزعة المادية. إلا أن استنتاجاته تؤكد أهمية العامل المادي وعلاقات الإنتاج في تحريك التاريخ، مما جعله يتصور المحطة النهائية للتاريخ مكونة من عنصرين أساسين هما الديمقراطية والرأسمالية. ورغم تأكيده على سلبيات كل من الرأسمالية والديمقراطية، إلا أنه لم يجد للنظام اللبرالي المؤسس عليهما بديلاً، وبالتالي مال إلى الاعتقاد بأن ذلك النظام يمثل المحطة النهائية للتاريخ، وأن الوصول إلى تلك المحطة أصبح اليوم الهاجس الأول والأهم لكل الشعوب.

لقد كان من جملة استنتاجات ماركس القول بأن الدولة الأكثر تقدماً من الناحية الصناعية تعطي للدول الأقل تصنيعاً ونمواً صورة حية لمستقبلها المنشود. ولقد كان هذا الاستنتاج نقطة البداية لمحاولة وضع نظرية شاملة في تفسير التاريخ، هي «نظرية الحداثة» Modernization Theory. ولقد جاءت تلك النظرية نتيجة لأبحاث وأفكار مجموعة من العلماء وأغلبهم من الأمريكيين وتبلورت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وتقول تلك النظرية باختصار

بأن التنمية الصناعية تسير تبعاً لنمط تنموي متناسق، وأنها تقود بعد حين إلى بناء هياكل اجتماعية وسياسية واحدة تقريباً في كل الدول التي تعيش تجربة الصناعة، وإن دراسة تجربة إحدى الدول التي كانت سباقة في الوصول إلى مرحلة الصناعة كبريطانيا أو أمريكا مثلاً ستكون كفيلة بكشف النمط التنموي العالمي الذي سيحكم المسيرة التنموية لبقية دول العالم. ولما كانت الدول الصناعية لا تزال تعيش حالة من التقدم وتراكم الإنجازات في مختلف الميادين، فإن نظرية الحداثة لا ترى نهاية للتاريخ. وهذا جعلها تبدو أكثر تفاؤلاً من غيرها من نظريات سابقة وأكثر جاذبية بالنسبة للكثيرين من مفكري ومخططي العالم الثالث.

رغم تفاؤلها وجاذبيتها، وربما بسبب ذلك أيضاً، تعرضت نظرية الحداثة للنقد والتمحيص الذي تعرضت له النظريات الأخرى، مما أدى إلى كشف تناقضاتها وإضعاف منطقها وأهميتها كثيراً. ولقد تركز النقد الموجه لتلك النظرية حول ثلاثة محاور رئيسية هي:

1 ـ التركيز على تجربة تنموية واحدة هي تجربة الغرب ذات الجذور الثقافية والأثنية الخاصة باعتبارها الحقيقة العالمية الوحيدة.

2 ـ عدم الأخذ بعين الاعتبار إمكانية وجود نماذج تنموية بديلة قد تكون مناسبة أو أفضل من النموذج الغربي بالنسبة لبعض الشعوب ذات الثقافات غير الغربية.

3 ـ إهمال دور الثقافة الوطنية والتركة الثقافية التاريخية في عمليات التنمية المجتمعية ذات الأوجه والمجالات المتعددة.

وفي الواقع، كان نجاح التجربة الآسيوية في تحقيق التنمية الصناعية في ظل أنظمة حكم غير ديمقراطية من أهم العوامل التي ساهمت بفاعلية في تقويض أسس ومقومات نظرية الحداثة. إلى جانب ذلك، كان لنظرية التبعية Dependency Theory دور كبير في إثارة الشكوك، ليس فقط حول صلاحية تلك النظرية، بل وأيضاً حول أهداف ومرامي الفكر الذي يكمن وراءها. وتقول نظرية التبعية، بين أشياء أخرى، بأن علاقات التبعية الاقتصادية والثقافية التي

خلقتها التجربة الاستعمارية وربطت من خلالها دول العالم الثالث بالرأسمالية العالمية كانت سبباً في استغلال موارد الدول الفقيرة وإضعاف فرص نموها وتقدمها. وهذا يجعل ظروف تلك الدول مختلفة كثيراً عن ظروف الدول الصناعية حيث ولدت الثورة الصناعية، ويجعل قدرة الدول الفقيرة على النمو مرتبطة بقدرتها على التحرر من روابط وتبعات التبعية. وهكذا كانت نظرية الحداثة أقصر النظريات التاريخية عمراً، وإن كانت استنتاجاتها المتعلقة بتشابه الهياكل الاجتماعية والسياسية للمجتمعات الصناعية صحيحة إلى حد كبير.

نظرية في التاريخ

قادت المسيرة التاريخية عبر العصور الطويلة إلى حدوث تقدم كبير ونوعي في الحياة الإنسانية كان له الفضل الأول في نقل الإنسان فكراً وتنظيماً وواقعاً وثقافة من حياة بدائية بسيطة غير مستقرة وخاضعة خضوعاً كاملاً للبيئة الطبيعية، إلى حياة مستقرة ومعقدة ومهيمنة على بيئتها الطبيعية هيمنة شبه كاملة. ولقد بدأت المجتمعات القديمة بحياة الصيد والرعي والترحال متنقلة من مكان لآخر بحثاً عن متطلبات البقاء الأساسية وهرباً من ظروف وتقلبات البيئة الطبيعية، وانتقلت منها بعد عشرات الآلاف من السنين إلى حياة الزراعة المستقرة الأكثر أمناً وعطاءً. وفي عصر الزراعة تم استنباط نظم اجتماعية وسياسية واقتصادية لم تكن معروفة من قبل استخدمت أساساً لاستغلال معطيات البيئة الطبيعية بشكل أفضل وتقليل الأخطار والأضرار التي كانت تسببها التقلبات في الظروف البيئية. بعد ذلك انتقلت المجتمعات الإنسانية خطوة كبيرة ونوعية إلى الأمام أوصلتها إلى حياة الصناعة الأكثر تعقيداً ورقياً حيث ظهرت النظم المجتمعية لتنسيق العلاقات بين الناس والمؤسسات، كما ظهرت العمليات المجتمعية التي استولت على زمام قيادة عملية التطور وتوجيه العملية التاريخية ومسيرتها الحضارية.

كان الحديث في الماضي عن البيئة، خاصة البيئة المحيطة بحياة الصيد والرعي، ينحصر عادة في البيئة الطبيعية دون غيرها، وهي بيئة كان لها الأثر الأكبر في تحديد نوعية الحياة وتعريف مشاكلها وتحدياتها الرئيسية في ذلك

العصر. في عهد الزراعة ونظراً لاستقرار الإنسان في مكان معين وظهور الديانات، تم بناء مجتمعات إنسانية ذات نظم اجتماعية وقيم وعلاقات مختلفة اختلافاً كبيراً ونوعياً عن علاقات وقيم المجتمعات القبلية التي سبقتها. ورغم استمرار خضوع الإنسان لظروف بيئته الطبيعية إلا أن الأنظمة الاجتماعية الجديدة والأدوات التكنولوجية البسيطة التي تطورت لخدمة هدف استغلال الأرض كانت قد أوصلت الإنسان إلى وضع سمح له بمصارعة البيئة الطبيعية وظروفها المتقلبة عموماً والحد من مخاطرها وتحقيق النصر عليها جزئياً. وهذا جعل البيئة الاجتماعية، في ظل ظروف الاستقرار النسبي الذي وفرته حياة الزراعة، العامل الأكثر أهمية في التأثير في مسار وتوجهات العملية التاريخية، وبالتالي تحديد نوعية الحياة وتعريف أهم مشاكلها وتحدياتها الرئيسية.

في عصر الصناعة انتقل الإنسان إلى العيش في ظل ظروف اختلفت كثيراً ونوعياً عن حياة الزراعة، مما جعله يطور نظماً وقيماً وعلاقات إنتاجية وإنسانية بعيدة كل البعد عن قيم وعلاقات ونظم الحياة الزراعية والحياة القبلية. ولقد كانت الاكتشافات العلمية والأدوات التكنولوجية وأساليب تنظيم العملية الإنتاجية أهم العوامل التي قادت المسيرة التاريخية نحو عصر الصناعة ومكّنت الإنسان من مضاعفة قدرته على السيطرة على مكونات بيئته الطبيعية والاجتماعية. نتيجة لذلك أصبحت البيئة التكنولوجية ذات العلاقة الوثيقة والاعتماد المتبادل مع العلم والاقتصاد، من أهم العوامل المؤثرة في حياة الإنسان عامة وفي المسيرة الحضارية الحديثة خاصة. وفي عصر المعرفة الذي أطل برأسه على العالم في أواخر القرن العشرين تبلورت بيئة جديدة جمعت بين التكنولوجيا والعلم والفن والثقافة، هي البيئة الإعلامية ـ المعلوماتية، حيث دخلت تلك البيئة حلبة النزاع على قيادة المجتمع، وبدأت تشارك بفاعلية متزايدة في تحديد مسار وتوجهات العملية التاريخية.

كان الإنسان في عصور ما قبل الزراعة محكوماً لظروف بيئته الطبيعية، ومضطراً للترحال والتنقل بحثاً عن الغذاء والماء، ومعرضاً دائماً لأخطار تلك البيئة وغزوات الغير من التجمعات القبلية. إن ثبات وقسوة معطيات البيئة

الطبيعية وتسلطها على الحياة الإنسانية عامة جعل التغير الذي أحدثه الصراع في الحياة القبلية طفيفاً للغاية. لقد كان الصراع عبارة عن عملية مجتمعية مستمرة تمارسها كل القبائل دون أن يكون لتلك العملية بداية أو نهاية، ودون أن يكون الصراع المحرك لها نابعاً من تناقض داخلي يستهدف تغيير العلاقات الاجتماعية أو علاقات الإنتاج القائمة. وهذا بدوره جعل العملية التاريخية تسير في مسار دائري داخل حلقة مفرغة، وجعل القبائل المختلفة، خاصة المتجاورة منها، تتبادل أدوار القيادة باستمرار ضمن مسار دائري عبثي غير هادف إلى حد بعيد. رغم ذلك كانت حدة الصراع القبلي في المناطق الأكثر خصوبة وعطاء أقل عنفاً وحدة، مما جعل بالإمكان التوجه تدريجياً وببطء شديد نحو إقامة علاقات تعاون لتقاسم المراعي والتحول نحو الإقامة شبه المستقرة في بعض المناطق. وهذا قلل الأخطار والمخاطر والتهديدات الخارجية وأدى إلى تحسين نوعية الحياة بوجه عام، ومهد فيما بعد لاكتشاف الزراعة والانتقال إلى حياتها المستقرة.

كان اكتشاف الزراعة وممارستها ثورة كبيرة وعميقة وشاملة لكل نواحي الحياة أدت إلى تغيير نظم القيم والعلاقات الاجتماعية والنظرة للحياة بوجه عام. ومع الاستقرار وبسببه تم استبدال القبيلة كوحدة اجتماعية بالعائلة المركبة وتم تقسيم الأراضي الزراعية بين عائلات سكنت في أماكن متجاورة واستقرت مكونة قرى صغيرة اشتركت أحياناً في مورد مائي واحد. وبسبب الطبيعة الموسمية للزراعة فإن علاقات العداوة وقيم الغزو والسلب القبلية استبدلت بعلاقات التعاون وقيم التكافل الاجتماعي واحترام حقوق الغير ومساعدتهم عند الحاجة. أما المشاركة في الموارد المائية فقد فرضت على المجتمعات الزراعية المتجاورة تطوير نظم جديدة لتوزيع المياه وقيام سلطة عليا مركزية للإشراف على عمليات التوزيع وضمان العدالة. وهذا أدى بدوره إلى ظهور الدولة، وقيامها فيما بعد بتوفير الأمن لمجتمع الدولة الواحدة ضد الغير من الدول والقبائل وتقديم بعض الخدمات للناس كبناء الجسور وحماية الطرق من اللصوص وشق قنوات الرأي، وذلك مقابل ضرائب دفعها المزارعون للدولة ورجالها.

إن بساطة الحياة الزراعية ورتابتها، وذلك رغم التقلبات المناخية التي تتخللها عادة، جعل تلك الحياة لا تختلف كثيراً عن حياة ما قبل الزراعة فيما يتعلق بالتغير. أما فيما يتعلق بالصراع فإن حدته خفت كثيراً حيث أصبح متقطعاً وخاضعاً لطموحات القادة السياسيين واستجابة لنداء عقائد وأفكار غلب عليها الطابع الديني. ولما كانت حياة الزراعة قد دامت حوالي عشرة آلاف سنة دون تطور يذكر قبل الانتقال إلى حياة الصناعة، فإن تاريخ تلك الحقبة من الزمن أفرز ثقافات متشابهة إلى حد كبير. فالدراسات التاريخية والأنثروبولوجية تشير إلى أن حياة الفلاح الصيني لم تختلف كثيراً عن حياة الفلاح الهندي، وهذه كانت مشابهة لحياة الفلاح المصري والمكسيكي وحتى اليوناني والإيطالي.

إن اختلاف الحياة الزراعية عن الحياة القبلية كثيراً واستمرارها لآلاف السنين دون تطور نوعي يذكر جعل لتاريخها منطقه الخاص به، وجعل نقطة البداية بالنسبة لغالبية الشعوب هي نقطة النهاية أيضاً، مما جعل المسيرة التاريخية تسير أيضاً في خط دائري مكونة حلقة مفرغة إلى حد كبير. فعمليات التوسع على حساب الغير التي مارستها بعض الدول وأدت إلى قيام امبراطوريات كبيرة كانت سبباً في ميلاد التناقضات داخل جسم الامبراطورية الجديدية وأدت إلى إثارة حسد الغير وعدائهم مما جعلها تتعرض للغزو الخارجي ولاضطرابات داخلية تسببت في انهيارها، وأحياناً اندثارها. ولقد جاء الانهيار في كل الحالات تقريباً نتيجة لتغلغل عوامل الضعف والوهن الداخلية مؤدية بذلك إلى فشل الامبراطورية في حماية حدودها من الغزو الخارجي وعجزها عن الحفاظ على وحدتها وتماسك مجتمعها في وجه التحديات السياسية والثقافية التي مارستها الشعوب والأقليات المضطهدة داخلياً.

إن تضاؤل حدة الصراع بين المجتمعات الزراعية، خاصة داخل الدولة الواحدة، وخضوعه في غالبية الأحيان لأعراف وتقاليد أبعدته عن الكثير من مظاهر الوحشية أدى إلى إضعاف قدرته على إحداث تغيرات اجتماعية جذرية، وساعد في الوقت ذاته على تقوية عوامل الاستقرار والأمن والثبات في الحياة المجتمعية. أما طبيعة الزراعة كمهنة وطريقة في الحياة فقد أدت إلى تأسيس قيم

التكافل الاجتماعية وتقاليد التعاون لمواجهة التقلبات المناخية والكوارث البيئية، ومن أجل جني المحاصيل الزراعية في الوقت المحدد وتعظيم الفوائد المتوقعة منها. ولقد تكاتفت تلك التطورات مع بعضها البعض لتخلق بيئة اجتماعية ـ ثقافية جديدة مناسبة لحدوث بعض التقدم في نوعية الحياة من النواحي المادية والمعنوية.

إن نجاح الإنسان خلال هذه الحقبة من الزمن في إنتاج فائض زراعي كان قد أدى إلى ميلاد فكرة التقدم في الحياة المجتمعية، وهي فكرة ديناميكية ذات طبيعة تراكمية. ولقد كان من نتاج ذلك، حدوث نمو في السكان، وقيام تبادل تجاري بين المجتمعات المختلفة، وتطوير أدوات الإنتاج والنقل والتنقل من مكان لآخر، وظهور التخصص وتقسيم العمل في صوره الأولى، وحدوث تطور ملموس في الفنون كالرسم والنحت والبناء، وفي العلوم كاللغات والكتابة والحساب والفلك، وظهور الدولة المهيمنة على المجتمع ذات السلطة المركزية. وهذه كانت أفعالاً وظواهر وترتيبات اجتماعية ومجتمعية تسببت في ظهور الطبقية وما يرافقها عادة من امتيازات موروثة واستغلال للضعفاء والفقراء، وخلقت في الوقت ذاته حاجات جديدة لدى الإنسان لم تكن موجودة أو حادة من قبل. ولقد ترتب على ذلك حدوث ردود فعل تخللها الصراع وكان من نتائجها ظهور الدين كفلسفة حياتية للإجابة على أهم التساؤلات التي طرحتها الحياة الجديدة، وكأداة لتخفيف حدة التناقض في المجتمع وتوحيده تحت مظلة ثقافية أساسها العقيدة الدينية.

إن تأسيس الدين في المجتمع كفلسفة حياتية شمولية، وقيامه بإعادة ترتيب بعض العلاقات الاجتماعية جعله أساس الثقافة والعنصر المنظم لها والموجه لحركتها. وبسبب بساطة ورتابة الحياة الزراعية وعدم تطورها لآلاف السنين، فإن العملية الاجتماعية ـ الثقافية المؤسسة على شرعية التقليد والدين أصبحت أهم القوى المؤثرة في حياة المجتمع الزراعي على الإطلاق.

نتيجة لذلك أصبح مجال التغير ضيقاً للغاية ومحصوراً أساساً ضمن نطاق الفكر وليس الواقع الاقتصادي أو التكنولوجي. وهذا بدوره جعل التطور على

مستوى الفكر يتطلب إما إنهاء سيطرة الفكر الديني على الثقافة أو حدوث تغيرات كثيرة وتطورات تكنولوجية متراكمة على أرض الواقع تشكل بحد ذاتها تحدياً حقيقياً لما هو قائم من نظم اجتماعية وثقافات وعلاقات إنتاج. ولقد كان التطور والتغير الذي عاشته أوروبا خلال عصر النهضة هو ذلك التحدي الذي أفرزته الحياة الزراعية وقاد فيما بعد إلى إضعاف منطقية وشرعية وثقة الناس بمنظومة الفكر المهيمنة وبالقيم والعلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة.

لقد شمل التطور على أرض الواقع أدوات الإنتاج وعلاقات الإنتاج وطرق تنظيم الحياة السياسية والعلاقات الاجتماعية، خاصة في المدن التجارية. وحيث أن الصراع كان ولا يزال سبباً لحدوث التغير، وأن التغير يعتبر السبب الرئيس لوقوع الصراع، فإن صراع الفكر التحرري والعلمي مع الكنيسة وتغير الظروف والعلاقات على أرض الواقع خلال تلك الفترة جعلت الصراع حاداً والتغير عميقاً، وجعلت الصراع والتغير عملية مستمرة غير خاضعة لقوانين، مما جعلها تسير بشكل عشوائي فوضوي وتمر بالعديد من المنعطفات الخطرة. وبعد هدوء عملية الصراع وتبلور مدى التغير الذي حدث على أرض الواقع وعلى مستوى الفكر كانت أوروبا قد انتقلت من حياة الزراعة لحياة الصناعة ودخلت بذلك عصراً حضارياً جديداً تميز بديناميكية التطور والتغير، وإعلاء شأن الفكر والعلم، وتعزيز حرية الإنسان، وقيام الآلة بدور هام في الحياة الإنسانية بوجه عام.

إن أهم الأسباب التي تجعل الفترات الانتقالية تبدو وكأنها حالة من الصراع والارتباك والضياع الكامل هي نفس الأسباب التي تجعل تلك الفترات نقاط انطلاق أساسية نحو عالم أفضل وأكثر حرية وعطاء. ومن خلال عملية مجتمعية يسيطر عليها الصراع ويقودها التغير يتم أولاً التشكيك في صلاحية ما هو قائم من نظم وقيم وفلسفات وأنماط إنتاج وعلاقات إنتاج، ويتم ثانياً تغيير أو تعديل المشكوك في صحته وصلاحيته من تلك النظم والقيم والعلاقات، وبالتالي ميلاد مجتمع جديد بثقافة جديدة يعيش عصراً حضارياً جديداً. إنها فترات صراع بين القديم والجديد يتم من خلاله وبه تقويض أعمدة الفكر والمجتمع القديم وإقامة أعمدة جديدة تختلف كماً ونوعاً وأسساً عن الأعمدة

القديمة. وهذا يجعلها أيضاً فترات انقطاع تاريخي تحول دون استمرار الماضي وتقوّض منطقه التاريخي، وتمهد الطريق لبزوغ فجر جديد وتاريخ جديد بمنطق مميّز.

في عهود ما قبل الزراعة كانت البيئة الطبيعية هي العامل الأكثر أهمية في حياة الإنسان، وهذا جعل حدوث تغير جذري وتحول اجتماعي حقيقي في الحياة الإنسانية بحاجة لكسر هيمنة تلك البيئة على الحياة المجتمعية. وهذا ما فعلته الثورة الزراعية التي رافقت وتلت اكتشاف الزراعة وقامت بتطوير أساليب الإنتاج الزراعي واستغلال الأراضي ومصادر المياه بكفاءة أكبر بكثير من السابق.

في عهود الزراعة كانت البيئة الاجتماعية ـ الثقافية المؤسسة على تقاليد ثابتة وعادات موروثة وعقيدة دينية مقدسة هي العامل الأكثر أهمية في حياة الإنسان والأكثر تحكماً في قيمه ونظرته الحياتية. وهذا جعل حدوث تغير جذري في معطيات الحياة بحاجة لكسر هيمنة الثقافة الدينية وإضعاف دور العادة والتقاليد المتمركزة في أعماق المجتمع وبيئته الاجتماعية. وهذا ما فعلته الثورة الفكرية والنشاطات التجارية التي وقعت إبان عصر النهضة في أوروبا وشملت العلوم والفلسفة والدين والتكنولوجيا وأثارت صراعاً حاداً في المجتمع كان من نتائجه حروب الإصلاح الديني وقيام الدولة القومية.

ولقد ترتب على ذلك تحرير الفكر وتحرير الاقتصاد وإطلاق العنان لقدرات الإنسان الخلاقة لتعمل وتبدع وصولاً إلى قيام الثورة الصناعية، وتبلور البيئة التكنولوجية واكتمال مقومات ومؤسسات الدولة القومية الحديثة. ولقد كانت تلك الدولة هي التنظيم المجتمعي الجديد الذي وفر لأبناء المجتمع الواحد، أو الشعب الواحد، أرضاً، أو مساحة جغرافية معروفة، وإطاراً سياسياً ـ ثقافياً للتعاون والتفاهم والتميز عن الغير، ومكنهم بالتالي من الحصول على قدر كبير من الأمن والاستقرار وحرية العمل والإحساس بالانتماء. ولقد نتج عن ذلك تعزيز دور ومكانة العملية السياسية في الحياة الاجتماعية، وتبلور الفكرة القومية كأيديولوجيا اجتماعية ـ سياسية ساهمت في ربط أبناء الشعب الواحد والبلد الواحد بروابط معنوية وثقافية قوية. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن اكتشاف

فن الطباعة في القرن الخامس عشر كان من أهم الأدوات التي ساهمت في نشر الفكر الجديد وإحياء الثقافات الوطنية، وبالتالي الإسهام في نشر الأفكار المناوئة للكنيسة الكاثوليكية وبناء الدولة القومية وهويتها الثقافية.

جاءت الثورة الصناعية في حوالي منتصف القرن الثامن عشر نتيجة ومظهراً لحدوث اكتشافات علمية وتكنولوجية كثيرة وهامة، وتوسع النشاطات التجارية والمعاملات المالية بين الدول، وإعادة تنظيم العملية الإنتاجية على أسس جديدة اختلفت اختلافاً نوعياً كبيراً عن نظم إنتاج العملية الزراعية. ولقد كان لهذا التطور الفضل الأكبر في تقدم وبلورة الجانب الاقتصادي للحياة الإنسانية كعملية اجتماعية ومجتمعية هامة استطاعت، بعد نضوج عصر الصناعة، أن تصبح العملية المجتمعية الأكثر أهمية وتأثيراً في حياة المجتمع ككل.

في بداية عصر المعرفة ظهرت العملية الإعلاماتية كعملية مجتمعية هامة ذات علاقة بغيرها من عمليات مجتمعية أخرى، وهي علاقة تقوم على التعاون والتنافس والتأثير المتبادل. ويمتاز عصر المعرفة الذي لم تتضح معالمه الكاملة بعد بكون نشاطات جمع المعلومات وتحليلها وتخزينها ونشرها وتوصيف عمليات الاستفادة منها قد أصبحت أهم صناعاته على الإطلاق وأكثرها ربحية ومكانة اجتماعية. وهذا من شأنه أن يجعل العملية الإعلامية ـ المعلوماتية التي تتعامل بالمعلومات وتستخدم تكنولوجيا الاتصالات الحديثة العملية المجتمعية الأكثر أهمية وتأثيراً في حياة المجتمعات المعرفية، وبالتالي في مسيرة العملية التاريخية. ومما يؤكد أهمية هذه العملية نجاحها، كما أوضحنا سابقاً، في الاستيلاء على بعض مهام كل من العملية السياسية والعملية الاجتماعية ـ الثقافية واتجاهها إلى إقامة تحالف قوي مع العملية الاقتصادية.

بعد تبلور معالم عصر المعرفة واتجاهه نحو النضوج، والذي سيحدث على الأغلب في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، سيكون ذلك العصر قد بلور منظومة جديدة من القيم، ونظماً اجتماعية جديدة، وعلاقات عمل وإنتاج وإنماطاً إنتاجية مختلفة نوعياً عن مثيلاتها التي سادت في عصر الصناعة وقامت بإدارة شؤون الحياة الصناعية. وهذا من شأنه إنهاء منطق وحكمة تاريخ

عصر الصناعة وإضعاف قدرته على التأثير في حياة عصر المعرفة والتنبؤ بتطوراته المستقبلية. وحيث أن الدولة القومية كانت ولا تزال أهم دعائم الحياة الصناعية ومن القوى الرئيسية التي شاركت في صنع تاريخها، فإن تبلور عصر المعرفة سيؤدي بالتأكيد إلى إضعاف دور وشرعية الدولة القومية وتقليل أهميتها كإطار انتماء سياسي ـ اجتماعي في المجتمع الواحد، وأداة عمل سياسي ـ أمني واقتصادي على الساحة الدولية.

إن الاعتراف بالدولة القومية وتعريف حقوقها وامتيازاتها تم الاتفاق عليه رسمياً في صلح وستفاليا الذي أنهى ثلاثين سنة من الحروب المتواصلة في أوروبا. ولقد أرست نصوص تلك الاتفاقية والتي وقعت في عام 1648 في مدينة وستفاليا الألمانية، مبادىء ما أطلق عليه فيما بعد «النظام العالمي الجديد». أما تلك المبادىء فقد نصت أساساً على:

1 ـ الاعتراف بحدود ساسية لكل دولة واحترام تلك الحدود.

2 ـ الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، أي الالتزام بعدم الاعتداء عليها.

3 ـ فصل الدين عن السياسية وإعطاء كل حاكم أو ملك حق تحديد الديانة الرسمية لدولته وشعبه.

لقد بدأت حرب الثلاثين سنة الأوربية في ولاية بوهيميا في عام 1618، وذلك نتيجة لخلاف ديني أدى إلى خلع ملكها وتعيين ملك آخر. وتقع ولاية بوهيميا اليوم ضمن أراضي الجمهورية التشيكية رغم أنها خضعت ولفترات مختلفة من الزمن لسيادة ألمانيا وكان الألمان، وحتى هزيمة هتلر في الحرب العالمية الثانية، يشكلون غالبية سكانها. كانت عملية تغيير الحاكم سبباً في قيام الملك المخلوع بإعداد الجيوش وخلق التحالفات السياسية والدينية مع ملوك دول أوروبية أخرى لبدء حرب طاحنة شملت غالبية الدول الأوروبية الحديثة التي نعرفها اليوم. ولقد كانت الحرب، والتي دارت أبشع معاركها وأكثرها على أراضي ألمانيا، من أكثر الحروب قسوة ووحشية ودماراً في تاريخ الإنسانية.

قال الفيلسوف توماس هوبس Thomas Hobbes إن تلك الحرب وما

تخللها من عنف كانت النتيجة الطبيعية لقيام بعض الدول الأوروبية بمحاولة السيطرة على غيرها من دول أوروبية أخرى، وخوف البعض الآخر من التعرض للغزو الخارجي من قبل دول مجاورة. وفي الواقع كانت كل دول أوروبا في النصف الأول من القرن السابع عشر إما غازية، أو معرضة للغزو، أو غازية ومعرضة للغزو في آن واحد. وهذا يفسر أهمية الاستقرار السياسي وعلاقات الجوار المؤسسة على الطمأنينة والتعاون، ويكشف مخاطر وعواقب التعامل مع الغير من مواقع الشك أو الاستعلاء أو الرغبة في السيطرة.

بعد صلح وستفاليا أخذت الأمور تستقر تدريجياً، حيث خفت حدة الصراع بين الدول وتراجعت أهمية الخلافات الدينية، خاصة بعد قيام الحكام انطلاقاً من مبادىء ذلك الصلح بإجبار غالبية مواطني دولهم على اعتناق الدين الرسمي المعلن للدولة أو الهجرة إلى الخارج. وهكذا تبلورت المعالم السياسية للدولة القومية وتم تعريف حقوقها وامتيازاتها والتزاماتها، بينما كانت تتم في الداخل عملية فصل الدين عن السياسة. وهذا أدى بدوره إلى تزايد دور السياسة على حساب الدين، وتبلور ثقافة وطنية على أسس لغوية وتقاليد محلية وعقيدة دينية واحدة.

في عهود ما قبل الزراعة لم يكن هناك ما يُسمّى اليوم «حق تقرير المصير» وذلك لتساوي القبائل في الحقوق داخل إطار المجتمع القبلي الذي خضع لظروف بيئة طبيعية قاسية لم يكن بالإمكان السيطرة عليها. في عهود الزراعة استمر غياب مفهوم حق تقرير المصير كإطار عمل سياسي ورؤية فلسفية إلى حد كبير، وذلك بسبب سيطرة الثقافة الدينية على المجتمع واتجاهها عموماً إلى القول بأن المصير يتحقق في العالم الآخر بعد الحياة. في عهود الصناعة تبلور مفهوم حق تقرير المصير كموقف سياسي وإطار عمل اجتماعي ساهمت الفكرة القومية والثقافة الوطنية في تشكيله وتحديد معالمه وقامت الدولة القومية بالتعبير عنه وتجسيده على أرض الواقع. في عصر المعرفة، وبسبب تراجع أهمية ودور كل من الدولة القومية والثقافة الوطنية، فإن من المتوقع أن يصبح حق تقير المصير فردياً، وليس جماعياً أو مجتمعياً، مما سيمنح الإنسان ـ الفرد المزيد من

الحرية ويساعده على التملص من المسؤولية الاجتماعية. وهذا من شأنه الإسراع في تقويض دعائم الدولة القومية، وإضعاف الثقافة الوطنية، وجعل مفهوم المجتمع القومي الواحد مفهوماً ضبابياً يعكس حقيقة وجود تجمع إنساني بلا روابط مصلحية أو ثقافية حقيقية، وبلا مخاوف أمنية أو مصيرية مشتركة.

إن انتهاء تاريخ القبلية عند محطة الزراعة لم يتسبب في توقف العملية التاريخية ونهاية التاريخ ككل، وذلك لأن الإنسان والمجتمع الجديد الذي عاش عصر الزراعة استمر في البحث عن وسائل جديدة لزيادة قدرته على السيطرة على الجزء الأكبر من عناصر بيئته الطبيعية وتطوير بيئته الاجتماعية وتحسين نوعية حياته. وهذا تسبب بدوره في استمرار المسيرة التاريخية، ولكن تبعاً لمنطق جديد وتحت تأثير قوى جديدة لم تكن معروفة أو بذات الفاعلية والوضوح من قبل.

كذلك، لم يكن انتهاء تاريخ حضارة الزراعة عند محطة الصناعة سبباً لشعور الإنسان والمجتمع الصناعي بالرضا التام عن الواقع الجديد وتوقف المسيرة التاريخية وإعلان نهاية التاريخ. لقد استمر الإنسان في البحث عن وسائل تكنولوجية وترتيبات اجتماعية ومجتمعية جديدة تحرره من ضغوط وسلبيات البيئة المحيطة بحياته، خاصة ما تعلق منها بالدور الاستغلالي لرأس المال والدور التسلطي للآلة والمصنع والدور المهيمن للسلطة السياسية. وهذا ما سيحدث بالتأكيد بعد نضوج عصر المعرفة وانتهاء تاريخ حضارة الصناعة، حيث من المتوقع أن يستمر الإنسان والمجتمع المعرفي في البحث عن وسائل تكنولوجية وترتيبات مجتمعية ونشاطات ثقافية ـ ترفيهية جديدة لتحسين نوعية الحياة بوجه عام.

وفي الواقع من المؤكد أن تقود الظروف الجديدة التي بدأت تتبلور تدريجياً مع بدايات عصر المعرفة، والتي أخذت تسمح بتعايش أكثر من حضارة واحدة جنباً إلى جنب في دولة واحدة إلى شعور غالبية الناس بالقلق والخوف والتعرض لخطر الجريمة حتى مع ارتفاع مستويات الدخل والمعيشة مما سيحفز الهمم والعقول للبحث عن ترتيبات اجتماعية وإنتاجية أفضل تحقق قدراً أكبر من المساواة والعدالة. وهذا يعني باختصار أن العملية التاريخية مستمرة، وإن توقفها

عند محطة ما لا يعني أكثر من انتهاء قصة عهد من عهودها، والاسترخاء قليلاً لالتقاط الأنفاس والاستعداد لبدء قصة عهد جديد على طول مسيرة لا تنتهي أبداً.

يبدو من الواضح أن نظريتنا في التاريخ تشير إلى تقدم المسيرة التاريخية نحو الأمام في حركة غير منتظمة، تتسارع أحياناً وتتباطأ أحياناً أخرى لدرجة تقارب التوقف، وأن خط سيرها العام تصاعدي يمر أثناء صعوده في منحنيات ومنعطفات خطرة كثيرة. وهذا يجعل العملية التاريخية تبدو مجزأة، وأن مسيرتها ليست متناسقة، بل مكونة من أجزاء ترتبط مع بعضها البعض بروابط واهية، مما يجعل التواصل بين تلك الأجزاء صعباً وأحياناً ضعيفاً. وتقوم الحضارة الأكثر تقدماً، وأنماط الحياة الأكثر رقياً، بقيادة المسيرة وجرها إلى الأمام في حركة تصاعدية تجعل الأجزاء الخلفية، أي الحضارات الأقل تقدماً، وأنماط الحياة الأقل رقياً، غير قادرة على التحرك إلى الأمام ذاتياً، ومعرضة دوماً للسقوط عندما ينفك رباطها بما يتقدمها من حضارات وأنماط حياتية. أما جهة المسيرة التاريخية فهي تحقيق المزيد من الحرية للإنسان والرخاء الاقتصادي والتمتع بالحياة، وذلك من خلال تعزيز قدرة الإنسان ممثلاً بنظمه ومؤسساته على السيطرة على بيئته الطبيعية، وتحريره من تسلط الفلسفات الشمولية وتقويض قدسية القيم والتقاليد الموروثة، وإضعاف قبضة وشهوة العملية السياسية، وتسليحه بالعلم والوعي والخبرة للانتصار على الآلة وتسخيرها لخدمة أهدافه وحماية مصالحه.

لذلك، يمكن أن نطلق على نظريتنا هذه اسم «نظرية القاطرة» The Locomotive Theory وهي عبارة عن آلية اجتماعية تتحرك ذاتياً وتجر من خلفها مجموعة من العربات المرتبطة بها ومع بعضها البعض بسلاسل كثيرة الالتواء، وهي سلاسل تبدو قوية عندما تقترب منها ومزعجة عندما تتحرك لثقلها وبطء حركتها، وتبدو واهية وضعيفة من الصعب رؤيتها عندما تبتعد عنها. أما حمولة تلك العربات المتتابعة فهي أناس وثقافات وإنجازات مادية وغير مادية وتطلعات إنسانية متباينة ومتضاربة، تمثل كل عربة منها حضارة معينة بشعوبها وثقافاتها وإنجازاتها ومظاهرها. وبسبب ارتباط كل عربة بما يتقدمها وما يتبعها من عربات

بسلاسل مزعجة، فإن الحركة داخل كل عربة، بما في ذلك الصراع، أصبحت حركة ذاتية دائرية إلى حد كبير.

العربة الأكثر قرباً من رأس القاطرة هي العربة الأكثر تأثراً بالقيادة والأقدر على فهم طبيعة ومغزى حركتها، أي الأقدر على التفاعل والتواصل معها. أما العربة الأكثر بعداً عن رأس القاطرة فهي العربة الأكثر عزلة وانعزالاً، والأقل قدرة على التأثر بالقيادة وفهم طبيعة ومغزى حركتها وبالتالي التفاعل والتواصل معها. وهذا يجعل كل عربة تسير في الخط ذاته صعوداً نحو الأمام، مقتفية أثر العربة التي تسبقها، ترتبط بها وتعتمد عليها وغير قادرة على تجاوزها. وهذا يجعل كل عربة أو حضارة أكثر تأثراً بالحضارة المتقدمة عليها وأكثر تأثيراً في الحضارة التابعة لها مباشرة، ويجعل قيادة المسيرة الحضارية تؤثر في كل ما يتبعها من حضارات بشكل كبير ومباشر أو بشكل صغير غير مباشر.

وإذا كانت المسيرة التاريخية بدءاً بحياة الترحال والتجول وانتهاءً بعصر المعرفة تشير بوضوح بالغ إلى تحرك الإنسانية نحو الأمام، إلا أن فترات النضوج والاستقرار الحضاري، خاصة فترات ما قبل نضوج حضارة الصناعة، تشير إلى أن المنحى التاريخي سار بشكل دائري إلى حد كبير. أما خلال الفترات الانتقالية الصعبة، خاصة تلك التي عبرتها المجتمعات الإنسانية من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة ومن عصر الصناعة إلى عصر المعرفة، فتشير إلى أن المنحى التاريخي سار بشكل عشوائي فوضوي إلى حد كبير. وهذا يعني باختصار أن النظرية الدائرية هي الأقدر على تفسير تاريخ المجتمعات الإنسانية، شعوباً وثقافات ودول، خلال مراحل الاستقرار والنضوج الحضاري، وأن النظرية الفوضوية هي الأقدر على وصف وتفسير ذلك التاريخ أثناء المراحل الانتقالية من حضارة لأخرى، أو من عصر لآخر، وأن النظرية المستقيمة هي الأقدر على تفسير مسيرة الحضارة الإنسانية الشاملة، وهذا بالتالي يجعل تلك النظريات الثلاثة أجزاء متكاملة لنظرية عامة واحدة في قراءة وتفسير التاريخ، ألا وهي نظرية القاطرة، (The Locomotive Theory of Human History).

- 5 -

التحول الاجتماعي والمتغيرات الدولية

يأتي التحول الاجتماعي نتيجة لعمليات تطور مجتمعية تقودها الحقائق الاقتصادية والتكنولوجية التي يفرزها الواقع باستمرار، أو نتيجة لحدوث تغير نوعي في ذهنية النخبة المسيطرة على المجتمع. ويأتي النوع الأول عادة تلقائياً للتجاوب مع احتياجات المجتمع المتغيرة والمتزايدة باضطراد، ومن أجل مواجهة ما يتعرض له المجتمع من تحديات داخلية وخارجية. أما النوع الثاني من التحول فيأتي انطلاقاً من رؤية فلسفية اجتماعية جديدة للواقع والمستقبل، تؤمن بعجز الواقع ومؤسساته وثقافته السائدة عن تحقيق التقدم المنشود وتضع إطاراً فكرياً لرؤيتها الجديدة. وبناء على ذلك تقوم النخبة بخلق المؤسسات الاجتماعية وبناء النظم المجتمعية وإعادة النظر جذرياً في القيم والمواقف القيمية كي تتوافق مع الفلسفة الجديدة وتجسد رؤيتها على أرض الواقع. وبينما يتم التحول الاجتماعي في الحالة الأولى عادة بشكل تدريجي وعبر سنوات طويلة ودون عنف يذكر، يتم التحول في الحالة الثانية عادة بسرعة من خلال عملية قسرية كثيراً ما تتسبب في حدوث العنف.

إن التحول من خلال التطور على أرض الواقع يتبعه عادة حدوث تغير في الحالة الذهنية لقيادة المجتمع السياسية والثقافية. إذ بعد تبلور حقائق وأبعاد التغير واقتناع المجتمع بوجودها وأهميتها تقوم نخبة فكرية بتفسير أسباب التغير وبناء نظريات وأطر تحليل نظرية لإيضاح أبعاد التغير وتحديد مساراته المستقبلية. وعلى سبيل المثال، جاءت النظرية الرأسمالية التي أرسى الفيلسوف البريطاني آدم سميث (Adam Smith) أساسها في عام 1776 لتفسير معنى

التغيرات التي أحدثتها الثورة الصناعية وتبرر نتائجها وتصف اتجاهات ونوعية التغير المتوقع منها والمطلوب في المستقبل للتعامل معها والاستفادة منها.

نادى آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم» بالاعتماد على آلية السوق وقوى العرض والطلب لتوزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات الممكنة باعتبارها أفضل الوسائل لتنمية ثروات الأمم. إلى جانب ذلك، دافع سميث بشدة عن الملكية الخاصة وحرية العمل الاقتصادي وطالب بتحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بوجه عام، مدعياً أن تحقيق المصالح الخاصة يضمن تحقيق المصلحة العامة. ولقد قوبلت أفكار ونظريات آدم سميث بالترحاب من قبل الطبقة الاجتماعية الأكثر ثروة ونفوذاً في المجتمع، مما أدى إلى ترسخها تدريجياً على شكل ذهنية قيادية وفلسفة اجتماعية جديدة في المجتمعات الرأسمالية.

وهذا يعني أن من الممكن أن يسبق التغير في الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي تطور الفكر، وأن يفرض الواقع الجديد نفسه على الفكر مؤدياً بذلك إلى قيام الأخير بالتنظير للواقع في محاولة لمنح معطياته المستجدة شرعية فكرية ومجتمعية. وهذا يقود في حالة نجاحه إلى دمج أدوات التطور وتبعاته من تكنولوجيا صناعية وتنظيمية ونظم مجتمعية وعلاقات اجتماعية ضمن نظم المعرفة والقيم السائدة كجزء أساسي منها. بناء عليه تصبح النظريات المنبثقة عن واقع متغير ومرتبطة به محاولات لوصف التجارب المجتمعية الناجحة وإكسابها شرعية مجتمعية وتقنينها كأساس لفكر فلسفي شامل.

وإذا كان التحول المجتمعي في إنجلترا قد بدأ من القاعدة محدثاً تغيرات جذرية في الواقع الاقتصادي والواقع الاجتماعي ـ السياسي، فإن التغير الذي رافق الثورة الاشتراكية في روسيا بدأ من القمة محدثاً أولاً تغيرات نوعية وجذرية في فكر النخبة وحالتها الذهنية. في الحالة الأولى اضطر الفكر إلى التطور في اتجاه القبول بالواقع الجديد وإنتاج حالة ذهنية متوافقة مع التغير على أرض الواقع، بينما أجبر الواقع الاقتصادي والواقع الاجتماعي ـ السياسي في الحالة الثانية على التغير لتجسيد الفكر الجديد والانسجام مع الحالة الذهنية المستجدة.

مسار التحول الاجتماعي وأدواته

بعد ظهور الثورة الصناعية وتبلور أبعادها الاجتماعية، خاصة استغلال العمال من قبل أصحاب رأس المال، قام كارل ماركس بنقد المجتمع الرأسمالي وتعرية العديد من عيوب الرأسمالية والتحذير من مظالمها. وحيث أن العمل الإنساني في مراحل الثورة الصناعية الأولى كان أهم عناصر الإنتاج، فإن ماركس دعا أولئك العمال إلى الاتحاد والوقوف أمام رأس المال والعمل معاً للإحاطة بالنظام الرأسمالي وإقامة نظام اشتراكي بديل على أنقاضه يحقق العدالة للجميع. وفي الواقع، تنبأ ماركس بانهيار النظام الرأسمالي بسبب ما يعانيه من مساوىء وما يتضمنه من تناقضات أساسية تجعل من المستحيل استمراره وتؤدي بالحتمية إلى انهياره.

جاءت انتقادات ماركس للرأسمالية ضمن سياق تحليلي نظري انطلق من فلسفة مجتمعية شمولية حاولت بناء نظرية اجتماعية ـ اقتصادية على أسس اشتراكية. ولقد جاءت الثورة الروسية في عام 1917 والتحولات الاشتراكية في الدول التي خضعت للنفوذ السوفيتي فيما بعد لتعيد تنظيم الواقع الاقتصادي والواقع الاجتماعي ـ السياسي بناء على المنطلقات الفكرية والرؤية الفلسفية للاشتراكية ـ الماركسية. ولقد كان من أبرز التحولات الاجتماعية التي تلت ذلك، إلغاء الملكية الخاصة للأرض ورأس المال، واتباع أسلوب التخطيط المركزي في توزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات الممكنة، وسيطرة الدولة على عناصر الإنتاج وغالبية النشاطات الاقتصادية الأخرى، وإلغاء التعددية السياسية، وتسليم مهام القيادة لحزب عمالي واسع القاعدة نسبياً.

وهذا يعني أن تغير الحالة الذهنية للنخبة في البلاد التي أقامت نظماً اشتراكية كانت قد سبقت التحولات المجتمعية والاقتصادية على أرض الواقع وقامت في الحقيقة بقيادة تلك التحولات وتوجيهها لتتوافق مع الفكر السائد وتجسد طموحاته.

في ضوء كتابات ماركس، وكرد فعل على ثورية وجاذبية الفكرة

الاشتراكية، قامت دول أوروبا الرأسمالية بتعديل نظم حياتها الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على بعض أسباب ومظاهر الظلم الاجتماعي في بلادها. ولقد جاءت تلك التغيرات بهدف احتواء الفكر الاشتراكي من ناحية، وتحقيق قدر أكبر من العدالة في توزيع الدخل والثروة بين الناس من ناحية ثانية. لذلك قامت كل الدول الرأسمالية بسن قوانين وتشريعات جديدة وإقامة مؤسسات اجتماعية وحكومية لم تكن موجودة من قبل، وذلك من أجل حماية العمال من الاستغلال وتوفير الخدمات والتأمينات الاجتماعية لهم وتحسين مستوى معيشتهم بوجه عام. إلى جانب ذلك، قامت الدولة في المجتمعات الرأسمالية عموماً بزيادة الضرائب على الأغنياء والشركات، وتعزيز دور الدولة في رقابة النشاطات الاقتصادية، ومنح العمال حق التننظيم والإضراب والتفاوض الجماعي مع القائمين على ملكية وإدارة العملية الإنتاجية. ومما ساعد تلك الدول على تحقيق أهدافها، استمرار عملية التقدم التكنولوجي والنمو الاقتصادي، وارتفاع إنتاجية العامل الصناعي والزراعي باضطراد، ونمو الأسواق الاستهلاكية في الداخل والخارج، والتحول نحو الديمقراطية، وتأسيس مؤسسات مجتمع مدني فاعل.

إن التحول الاجتماعي الذي يبدأ من القاعدة صعوداً إلى القمة، أي من الواقع إلى الذهن، يكون عادة تدريجياً وتلقائياً ويفرض على الفكر أن يسير على خطى الواقع، مما يجعل التطور، وليس الثورة، أداة التحول الرئيسية في المجتمع. أما التحول الاجتماعي الذي يبدأ من القمة نزولاً إلى القاعدة، أي من الفكر إلى الواقع، فيكون عادة سريعاً وقسرياً حيث يقوم الفكر من خلاله بفرض وجهة نظره على الواقع، وهذا يجعل الثورة، وليس التطور، أداة التحول الرئيسية.

بعد انهيار الماركسية وتحول كل دول أوروبا الاشتراكية إلى الرأسمالية في العقد الأخير من القرن العشرين تكشفت حقائق الفشل الذريع الذي منيت به التجارب الاشتراكية، خاصة تجارب العالم الثالث الثورية. وهذا جعل «الثورة» تفقد مصداقيتها كأداة لإحداث تحولات اجتماعية ـ اقتصادية إيجابية قادرة على

الوفاء بالمطلوب منها، وعزز في المقابل مصادقية وجاذبية «التطور» كأداة للتحول والتغيير الإيجابي الهادف.

بعد قيام الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر اضطر الإنسان إلى التكيف مع طبيعة ومتطلبات العملية الإنتاجية الحديثة، مما حتم إعادة تشكيل وتنظيم حياة الفرد والمجتمع على أسس جديدة. ولقد كان للآلة والمصنع وأسلوب تنظيم وإدارة العملية الإنتاجية في حينه الأثر الأكبر في توجيه عملية التحول والتطور المجتمعي، خاصة فيما يتعلق بالنظام الاجتماعي المرتبط بحياة المدينة، والنظام الاقتصادي القائم على قوى السوق، ونظام توزيع الموارد المتاحة على الاستخدامات البديلة. ومنذ قيام تلك الثورة وحتى الآن مرت المجتمعات الإنسانية، خاصة الصناعية منها، في عدة مراحل من التحول الاجتماعي والتطور المجتمعي، مما جعلها تعيش واقعاً ذا معطيات ومتطلبات متغيرة باستمرار. وبينما كان التغير في تلك المعطيات والمتطلبات بطيئاً في البداية فإن العقود والأعوام اللاحقة شهدت تسارعه واتجاهه نحو العمق والشمولية. وهذا جعل التحول الاجتماعي المستمر في حياة المجتمعات المتقدمة هو الحقيقة الوحيدة الأكثر ثباتاً وشمولية.

إن ترابط العالم وتواصل ثقافاته أدى بسرعة إلى جعل التحول الاجتماعي شاملاً لكل المجتمعات الإنسانية على اختلاف ثقافاتها ومراحل تطورها، وإن كان ذلك التطور قد حدث بدرجات متفاوتة. ولقد أدت الثورات العلمية والتكنولوجية المتداخلة إلى إنتاج نماذج حياتية جديدة لم تكن معروفة من قبل. ويتفق المعنيون بقضايا التطور المجتمعي والتقدم العلمي والتكنولوجي على أن أهم الثورات التي عاشتها المجتمعات الإنسانية منذ قيام الثورة الصناعية كانت ثورة المواصلات وثورة الاتصالات وثورة المعلومات. أما أبرز العوامل وقوى التغيير الاجتماعية التي ساعدت على حدوث تلك الثورات وساهمت بفاعلية في إنضاجها في مجتمعات معينة دون غيرها فيمكن تحديدها في تحرير الإنسان ـ الفرد جسدياً من العبودية، وعقلياً من الكبت والخوف، واجتماعياً من التقليد، وسياسياً من البطش والإرهاب، وذلك إلى جانب توافر بيئة اجتماعية ـ ثقافية

ملائمة لتنمية ملكاته العقلية واستغلال إمكانياته الجسدية وتراكم معارفه العلمية والتكنولوجية المتطورة باستمرار.

تشير تصريحات المسؤولين وكتابات عامة المثقفين في الدول الأقل تطوراً إلى أنها ترى المستقبل فيما حققته المجتمعات الرأسمالية من تقدم علمي وتكنولوجي ونمو اقتصادي ومستويات معيشية. رغم ذلك، تتمنى القلة من أولئك المثقفين، خاصة التقليديين منهم، اللحاق بركاب العصر مادياً وعلمياً وتكنولوجياً ولكن دون التنازل عن قيمها وتقاليدها الراسخة وعاداتها الموروثة. إلى جانب ذلك، تتردد النخب الحاكمة في الدول الأقل تطوراً في اتخاذ القرارات الضرورية للإسراع بعملية التحول الاجتماعي، وذلك خوفاً من حدوث ردود فعل شعبية سلبية تضعفها كثيراً أو تطيح بها، خاصة إذا تعثرت عمليات التنمية الوطنية وعجزت عن التجاوب مع التطلعات الجماهيرية بالقدر الكافي وبالسرعة المطلوبة. وهذا يجعل عملية التحول الاجتماعي في تلك المجتمعات عموماً، بمن فيها كل المجتمعات العربية والإسلامية، تسير ببطء وتحاول الجمع بين نقيضين، القديم من القيم دون نقده أو تعديله والحديث من المظاهر الحضارية دون تعديله وملاءمته للواقع.

وفي ضوء تجارب التنمية السابقة في العالم الثالث، يمكن الجزم بأن السياسة الجديدة لا تمتلك عناصر النجاح، لأنها لا تختلف من حيث الجوهر كثيراً عن التجارب السابقة الفاشلة، ولا تعي حقيقة وأبعاد العلاقة الجدلية بين التحول الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. وهذا يجعل من الضروري التعرف على حقيقة وأبعاد ما عاشته المجتمعات الرأسمالية الصناعية من تغيرات هامة منذ قيام الثورة الصناعية خاصة في القرن العشرين، وشرح العلاقة الجدلية بين التحولات الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والتقدم العلمي، وتوعية الجماهير في الدول المتطلعة نحو التقدم بحقيقة تلك العلاقة وأبعادها على الفكر والواقع معاً، بما في ذلك القيم والعادات والتقاليد المتوارثة.

قال الرئيس الإيراني محمد خاتمي وذلك كما جاء في جريدة الواشنطن بوست يوم 4/ 9/ 1999 «إن من المستحيل حدوث تنمية اقتصادية في مجتمع لا

زال متخلفاً من النواحي الاجتماعية والسياسية». ولقد جاء قول الرئيس الإيراني في معرض إجابته على سؤال خاص بتعثر عملية التنمية الاقتصادية في إيران. وبهذا القول، اعترف الرئيس خاتمي أولاً بالعلاقة الجدلية بين التنمية الاجتماعية والسياسية من ناحية، والتنمية الاقتصادية من ناحية ثانية، واعتماد الثانية على الأولى. واعترف ثانياً بأن بلاده متخلفة اجتماعياً وسياسياً وأن هذا التخلف هو من أسباب التخلف الاقتصادي. ولما كانت التجربة الإسلامية الإيرانية في الحكم والإدارة السياسية والاجتماعية قد تجاوز عمرها 20 سنة، فإن معنى ذلك أن تلك التجربة كانت عاجزة عن تحقيق أهدافها.

التحول الاجتماعي والتقدم

بدأت عملية التحول الاجتماعي بعد اكتشاف الزراعة قبل أكثر من عشرة آلاف سنة وسارت ببطء شديد حتى اكتشاف الصناعة في القرن الثامن عشر، حيث أخذت وتيرة التحول تتسارع تدريجياً وصولاً إلى عصر المعرفة الأكثر تحولاً من الناحيتين الكمية والنوعية. ولقد تسببت تلك العملية في تغيير الكثير من القيم الاجتماعية وتعديل العديد من المواقف والمسلكيات وإعادة تشكيل كل النظم الاجتماعية. ولقد تم التغيير والتعديل وإعادة التشكيل، ليس بسبب سوء القيم والمواقف والنظم القديمة، ولكن لكونها نتاج وأدوات عصور تجاوزها الزمن ولم تعد صالحة للقيام بالمهام المنوطة بها في العصر الجديد.

يتميز العصر الجديد، عصر المعرفة، بخصائص محددة تجعله الأكثر تنوعاً، والأسرع تغيراً، والأقل عدالة اجتماعية، والأضعف قدرة حكومية على التحكم والإدارة. ومن أبرز مظاهر العصر الجديد:

1 ـ ظهور نظام اقتصادي يعتمد أساساً على المعرفة، وليس على العمل أو المواد الخام أو رأس المال، واتجاهه إلى التكامل مع النظم الاقتصادية الأخرى ضمن مسار عملية اقتصادية عالمية.

2 ـ ظهور نظام اجتماعي جديد تسوده عدم المساواة بين الناس بسبب تفاوت درجة المعرفة أساساً وتباين نظم القيم، وليس نتيجة للاستغلال، أو للظلم

والاستبداد، أو لسيطرة أجنبية، واتجاهه نحو تجزئة المجتمع الواحد إلى مجتمعات وأقليات اجتماعية ـ ثقافية.

3 ـ تراجع قدرة نظام الحكم عموماً على السيطرة على مجريات الأمور وحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، واتجاه ذلك النظام تدريجياً إلى الانطواء على النفس بعيداً عن المشاكل الخارجية.

4 ـ تبلور علاقة جدلية ـ تكاملية بين المعرفة والثروة والنفوذ، وانتقال زمام القيادة المجتمعية تدريجياً من أيدي السياسيين ورجال الأعمال إلى أيدي المعرفيين.

كان العاملون في المزارع وفي الخدمة المنزلية في الدول الصناعية في أوائل القرن العشرين يشكلون أكثر من 70٪ من المجموع العام للأيدي العاملة. إلا أن طبيعة عمل هؤلاء وتواجدهم ضمن مجموعات صغيرة في أماكن معزولة، وأحياناً متباعدة، حالت دون تعاونهم وتنظيمهم في اتحادات ونقابات عمالية. إذ بينما عاش المزارعون عموماً في قرى صغيرة وفي مزارع متفرقة، عاش خدم المنازل في بيوت منعزلة عن بعضها البعض. وهكذا كان من الصعب جداً تنظيم أكبر فئتين من الأيدي العاملة في المجتمع، هما فئة المزارعين وفئة خدم المنازل، وذلك بعكس ما كان عليه الحال بالنسبة لعمال المصانع. إذ حتمت طبيعة العمل على هؤلاء التواجد معاً بأعداد كبيرة في مصانع معينة والعيش سوياً في أماكن سكن محددة مما جعلهم يواجهون مشاكل مشتركة ويعانون مظالم متشابهة.

ولما كان خدم المنازل كفئة اجتماعية خاصة قد شكلوا طبقة كبيرة في المجتمع الأوروبي الصناعي في بداية القرن العشرين، فإن أعداد الخدم العاملين في كل منزل أُستخدم كمؤشر أساسي لتحديد الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها أصحاب المنزل. وعلى سبيل المثال، كانت الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة تُعرّف بأنها تلك الشريحة من العائلات التي تستخدم أقل من ثلاثة أشخاص من الخدم في منازلها. نتيجة لذلك كانت الفئة الاجتماعية العاملة في خدمة المنازل

في أوروبا في بداية القرن العشرين أكبر بكثير من الفئات الاجتماعية المنتمية للطبقة المتوسطة والطبقة العليا معاً.

إن صعوبة تنظيم فئتي العمال الزراعيين وخدم المنازل للمطالبة بحقوقهم وتشكيل شريحة اجتماعية متماسكة وقوة سياسية واعية جعل بإمكان الفئات الصغيرة التحكم في مجريات الأمور في المجتمع. وبالفعل استطاع السياسيون والقائمون على ملكية وإدارة عمليات الإنتاج الصناعية السيطرة على المجتمع والتحكم في مسيرة التطور واتجاهات التحول الاجتماعي فيه بوجه عام. رغم ذلك كان للعمال دور هام في إيجاد ضوابط اجتماعية ـ سياسية حالت دون انفراد النخبة السياسية والنخبة الاقتصادية في قيادة المجتمع وقيامها باستغلال الغير من الفئات الاجتماعية الأخرى لصالحها. ومع استمرار عمليات النمو والتصنيع زاد عدد العمال الصناعيين وزاد وعيهم ودورهم في إحداث وتوجيه العديد من التحولات الاجتماعية. ومما ساعدهم على ذلك تبلور فكر تقدمي جديد اتجه إلى نقد التجاوزات السياسية والاقتصادية للنخبة ورأس المال، ونادى بوقف الاستغلال، خاصة استغلال رأس المال للعمال، وطالب بإقامة أنظمة اجتماعية ـ اقتصادية أكثر عدالة وأنظمة سياسية أكثر حرية وانفتاحاً.

إن تواجد الأعداد الكبيرة من العمال للعمل معاً تحت سقف واحد في مصنع واحد وتحت إدارة واحدة، واضطرار هؤلاء للعيش في تجمعات سكنية متقاربة وأحياء فقيرة مكتظة بالسكان جعل بالإمكان، بل من الطبيعي تنظيمهم. وهذا منحهم فرصة إقامة التحالفات فيما بينهم والقيام بالتالي بتشكيل شريحة اجتماعية متماسكة وقوة اجتماعية ـ سياسية كبيرة وفاعلة. ومع تقدم ثورتي المواصلات والاتصالات في النصف الأول من القرن العشرين نما حجم تلك الطبقة بسرعة حيث تجاوز 40٪ من مجموع الأيدي العاملة في الدول الصناعية مع حلول الخمسينات. وهذا مكن تلك الطبقة من القيام بدور أكبر في حياة المجتمعات الصناعية، خاصة في الحياة السياسية وسن التشريعات والقوانين المتعلقة بحقوق العمال وتوفير الخدمات الاجتماعية للمحتاجين.

أما بالنسبة لسكان الريف في الدول الصناعية فإن نسبتهم إلى المجموع

العام للسكان بقيت مرتفعة، حيث بلغت في أواخر الثلاثينات من القرن العشرين حوالي 50٪ إلا أن دخول تلك المجتمعات أتون الحرب العالمية الثانية واشتداد الحاجة خلال سنوات الحرب للكثير من المنتوجات الصناعية استوجب التحول بسرعة نحو الصناعة، مؤدياً بذلك إلى تقلص نسبة سكان الريف. ومع تقدم التكنولوجيا الصناعية وتركز أهم الخدمات والنشاطات في المدن تحولت الزراعة إلى صناعة وتراجع حجم سكان الريف كثيراً وبسرعة، حيث بلغ في منتصف الثمانينات من القرن العشرين حوالي 5٪ فقط في المجموع العام للسكان.

وبينما كان حجم طبقة الصناعة يتزايد والنشاطات الصناعية والخدمات الإنتاجية تتنوع وتتكاثر كان حجم طبقة خدم المنازل يتقلص بسرعة، حيث اختفى تقريباً مع حلول السبعينات. وفي الواقع شهد عقدا السبعينات والثمانينات من القرن العشرين ليس فقط تقلص حجم المزارعين وخدم المنازل، بل وأيضاً حجم طبقة العمال وذلك لحساب العاملين في قطاع الخدمات.

كان لثورة المعلومات التي تلت ثورة الاتصالات أثر كبير وسلبي على اتجاهات نمو ونفوذ طبقة العمال الصناعيين بوجه عام، خاصة في أمريكا. ولقد جاء ذلك بسبب نمو قطاع الخدمات كثيراً، واتجاه حجم الوحدات الإنتاجية في ذلك القطاع إلى الصغر، وحصول العمال على حقوق وامتيازات كثيرة لم تعد موضع خلاف أو سبباً لحدوث الصراع في المجتمع، وتورط العديد من القيادات العمالية في نشاطات غير مشروعة. ولقد نتج عن ذلك، بين أشياء أخرى، انخفاض نسبة عمال الصناعة إلى النصف تقريباً فيما بين عامي 1950 و1990، وتراجع نسبة المنتمين منهم لاتحادات عمالية، وتردد عامة الشعب في دعم قضاياهم والتعاطف مع مطالبهم كما كان عليه الحال في الماضي القريب. لذلك يمكن القول أن طبقة عمال الصناعة في المجتمعات الصناعية كانت الفئة الاجتماعية الأسرع نمواً وتراجعاً في التاريخ، ليس فقط فيما يتعلق بالحجم السكاني، وإنما أيضاً فيما يتعلق بالنفوذ والدور المجتمعي.

كان التحول من العمل في المزارع وفي خدمة المنازل إلى العمل في المصانع الفرصة التاريخية الأولى التي سنحت للفقراء والمعدمين للتحرر من

القيود الاجتماعية والمعيشية السيئة التي سادت في ظلل النظام الإقطاعي حينئذ والانتقال إلى حياة جديدة أكثر عطاءاً. ورغم قيام رأس المال في المراحل الأولى من الثورة الصناعية باستغلال العمال الصناعيين وحدوث اضطرابات عمالية واسعة، إلا أن اتجاه إنتاجية العامل وأرباح صاحب العمل إلى الارتفاع المستمر جعل بالإمكان حدوث تحسن ملموس في حياة كل جيل من عمال الصناعة. وفي الواقع، تشير الأرقام المتعلقة بالإنتاجية إلى زيادة إنتاجية العامل الصناعي حوالي 50 مرة خلال قرن واحد فيما بين سنتي 1880 و1980. ولقد نتج عن ذلك تمكين المجتمع الصناعي عموماً من تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان دون عناء كبير، وتوفير ما يكفي من الفائض الاجتماعي للاستثمار في بناء بنية اجتماعية واقتصادية ومؤسسية عريضة ومتطورة، وإنفاق الكثير من المال على شؤون البحث العلمي والتطور التكنولوجي والنشاط العسكري. وهذا ساهم بدوره في تنشيط قطاع الخدمات ككل، وأدى تدريجياً إلى تبلور فئة اجتماعية نخبوية جديدة غير سياسية وغير اقتصادية تتعامل أساساً بالمعلومات وتعمل ضمن مجموعات صغيرة ترتبط مع بعضها البعض بروابط ثقافية ومصالح مشتركة. وهذا يعني أن تراجع نسبة ونفوذ طبقة العمال الصناعيين في المجتمع في النصف الثاني من القرن العشرين رافقه حدوث تزايد في حجم ونفوذ العاملين في الخدمات والنشاطات المؤسسة على المعرفة.

إن أفضلية ظروف العمل في قطاع الخدمات عموماً وارتفاع عوائد العمل المعرفي والاستثماري بالنسبة للعمل الصناعي والزراعي خصوصاً جعل التحول من الصناعة إلى الخدمات مريحاً وسلمياً إلى حد كبير. ولقد أدى ذلك التحول مع حلول الربع الأخير من القرن العشرين إلى اختزال حجم طبقة المزارعين إلى أقل من العشر، وتقليص حجم طبقة عمال الصناعة إلى أقل من النصف، واضمحلال طبقة خدم المنازل تقريباً. وإذا كان التحسن في ظروف العمل وزيادة عوائده عامة وخلق فرص عمل جديدة في قطاع الخدمات خاصة قد ساعد على جعل التحول الاجتماعي في المجتمع الصناعي سلمياً، فإن ظهور طبقة متوسطة عريضة كان من أبرز نتائجه. ولقد كان لتلك الطبقة الفضل الأكبر في الحفاظ

على توازن المجتمع الصناعي والحيلولة دون التطرف والاستغلال وترسيخ الديمقراطية كنظام حكم وقيمة اجتماعية. إلا أن العقدين الأخيرين من القرن العشرين شهدا تراجع أهمية ونفوذ وحجم الطبقة المتوسطة في المجتمعات الصناعية عموماً وفي أمريكا خصوصاً، وانقسام العاملين في قطاع الخدمات إلى عمال معرفيين يحاولون تجاوز الطبقة المتوسطة وعمال غير معرفيين ينحدرون بثبات واستمرار نحو الطبقة الفقيرة.

تشير حقائق العصر الذي نعيشه اليوم إلى اعتماد التقدم في الصناعة والزراعة والتجارة والمال والاتصالات وإدارة الحروب وغيرها على المعرفة. وهذا جعل المعرفيين قادة المجتمعات الصناعية الحديثة دون منازع، وجعل بإمكانهم، بل من صلب عملهم، السيطرة على العلوم النظرية والتطبيقية والاتصال الإلكتروني والبنية التحتية للنشاطات المعرفية بوجه عام. وبسبب قدرتهم الكبيرة والمتنامية على خلق المعلومات وجمعها وتحليلها واستخدامها، واحتياج المعرفيين أنفسهم لمواهب شخصية ومؤهلات علمية وخبرات علمية غير عادية، أصبح من الصعب نمو الفئات المعرفية كثيراً. وهذا جعل أغلبية الأيدي العاملة تتجه مضطرة إلى العمل في قطاع الخدمات غير المعرفي بأجور متواضعة وفرص تقدم محدودة. وهذا من شأنه، خاصة في ضوء زيادة كفاءة الآلة والنظم المؤسسة على المعرفة واستمرار التراجع في نفوذ وحجم طبقة عمال الصناعة، حدوث فجوة كبيرة في الدخل بين المعرفين وغير المعرفيين، وذلك إلى جانب تقلص حجم ونفوذ الطبقة المتوسطة في المجتمع.

تشير اتجاهات التحول الاجتماعي في المجتمع الأمريكي على سبيل المثال إلى تضارب أهداف واهتمامات المعرفيين واتجاه مجاميعهم المتعددة إلى العمل في تخصصات أكثر دقة وضمن مجموعات أقل عدداً. وهذا سيجعل من الصعب جداً تنظيمهم في أحزاب سياسية عقائدية أو مصلحية، ويتطلب مجهوداً أكبر لتعزيز العمل الجماعي المؤسسي في المجتمع. وفي الواقع، أصبح المجتمع الأمريكي في نهاية القرن العشرين أول المجتمعات الإنسانية التي دخلت عصر المعرفة وتركت للمعرفيين مهام تحديد سمات المجتمع الجديد

وتعريف مصادر قوته وصفات قيادته الاقتصادية والسياسية، محدثة بذلك أثراً سلبياً كبيراً على العملية السياسية والحركة العمالية. وهذا جعل النخبة القيادية السياسية تتحول إلى أداة في يد المعرفيين، وجعل بإمكان بعض المجموعات والمؤسسات ذات المصالح والأهداف المتعارضة توجيه عمليات صنع القرار وتنفيذه، وفتح مجالاً واسعاً للعملية الإعلامية لتقوم بدور قيادي في توجيه عملية التحول الاجتماعي وتحديد مواقف المجتمع ونظرته الفلسفية بوجه عام. وهذا أنهى إلى غير رجعة، على الأقل في الزمن المنظور، احتمالات بروز قيادات «تاريخية»، يكون بمقدورها تغيير مجرى التحولات الاجتماعية الراهنة أو تبلور أفكار عقائدية ثورية يكون بمقدورها تغيير الفلسفة الاجتماعية ـ الاقتصادية السائدة بشكل جذري.

إن هذا التحول هو أكثر بكثير من مجرد حدوث تغير في العلاقات الاجتماعية أو تبدل في القيم والعادات، إنه ثورة مجتمعية سلمية أعادت بناء المقومات المجتمعية على أسس جديدة من القيم والمواقف القيمية والنظم الاجتماعية والعلاقات الطبقية والتوجهات المستقبلية غير المألوفة أو المتوقعة من قبل. وهذا جعل المجتمعات المعرفية المجتمعات الأكثر قدرة على التعامل مع المستقبل، والأقل ارتباطاً بالماضي، كما جعل المعرفة أساس التقدم والثراء، وجعل الجهل السبب الرئيسي للتخلف والفقر، وجعل بالإمكان تعايش المعرفة مع الجهل، والثراء الفاحش مع الفقر المدقع، وحكم على الفجوة القائمة بين الاثنين بالتوسع المستمر.

إن زيادة أهمية المعرفة في الحياة المجتمعية بوجه عام، واعتماد العملية الإنتاجية الحديثة على المعرفة بوجه خاص، جعل العامل المعرفي، بما في ذلك العامل الصناعي، مختلفاً نوعياً من حيث القيم والمواقف القيمية وأكثر إنتاجية من أي عامل آخر في التاريخ. وهذا جعل الدول الأقل تطوراً تفقد معظم ما كان لديها من ميزات نسْبية في مجالي العمل والموارد الطبيعية عامة، وذلك لأن رخص العمل ووفرة المواد الأولية لم تعد كافية وحدها للتعويض عن ارتفاع إنتاجية العامل المعرفي. وفي الواقع، أصبح بإمكان العامل الصناعي في ألمانيا

والسويد واليابان وغيرها من دول صناعية متقدمة التنافس مع العامل في بلاد مثل مصر والهند والمكسيك رغم حصوله على أجور ومكافآت عمل مرتفعة للغاية، وذلك بسبب ارتفاع إنتاجيته وإيمانه بأخلاقيات عمل ومواقف قيمية تضمن جودة الإنتاج وإتقانه وانتظامه.

وهذا يعني أنه مهما تدنّت الأجور في الدول الأقل تطوراً فإنه لن يكون بإمكان العامل الصناعي أو الزراعي فيها التنافس مع مثيله في الدول الأكثر تطوراً إلا إذا طوّر معارفه ومواقفه القيمية من العمل والعملية الإنتاجية. وفي الواقع، أدى التقدم الكبير والمتواصل في العلوم المختلفة والتطبيقات التكنولوجية ونظم الإدارة وفنون التسويق وغيرها إلى جعل الميزة النسبية تنحصر ضمن نطاق تطبيق المعرفة وتسخيرها لإنتاج ما يحتاجه السوق من بضائع وخدمات دون غيرها من عناصر إنتاجية أخرى. وهذا يعني أن قدرة الفرد والمؤسسة والصناعة والمجتمع والدولة على اكتساب المعرفة وتنميتها وتراكمها واستخدامها سوف تحدد عملياً قدرة هؤلاء على التنافس مع الغير، كما ستحدد الميزة النسبية لكل مجتمع من المجتمعات دون اعتبار كبير للمواد الأولية والوفرة العمالية.

في المقابل، ساهم التقدم في وسائل الاتصالات الحديثة، وبرامج جمع وتحليل المعلومات في ربط مصادرها مع بعضها البعض في أنظمة اتصال عالمية مثل الأنترنيت (Internet) تسمح لكل المعرفيين وطلاب العلم بالوصول إليها والاستفادة منها. وهذا قاد إلى توفير الكثير من عناصر ومصادر المعرفة الحديثة وتمكين الملايين من الناس من الحصول عليها بغض النظر عن تباعد أماكن تواجدهم. وبناء عليه أصبح من الصعب إيجاد الأعذار المقنعة للفشل، وأصبح بإمكان المجتمعات المعرفية تحقيق النجاح والحصول على الثروة، وحكم على المجتمعات الجاهلة بالفشل والفقر.

وفي ضوء محدودية الموارد الطبيعية المتاحة للدول الأقل تطوراً وضعف قدرة قطاع الزراعة عامة على إنتاج فائض غذائي قابل للتصدير، أصبح اكتساب المعرفة وإنتاج عمال معرفيين وشبه معرفيين قادرين على بيع خدماتهم عالمياً بأسعار اقتصادية الخيار الأهم، وربما الخيار الوحيد أمام الدول والمجتمعات

الفقيرة للتغلب على مشاكل الفقر والبطالة والتخلف والتبعية. وهنا لا بد من التأكيد مجدداً على أن المعرفة المعنية تشمل القيم المتعايشة مع العصر، والمواقف القيمية المتجاوبة مع احتياجات العملية الإنتاجية الحديثة، والمسلكيات والأخلاقيات ذات القدرة على التكامل مع النظم المجتمعية في حياة إنسانية كثيرة التشعب والتعقيد، وذلك إلى جانب المعارف العلمية والمهارات الفنية.

إن توفر مواد أولية بكثرة لدى مجتمع من المجتمعات لا يؤدي بالضرورة إلى حدوث تنمية وتقدم في ذلك المجتمع. إن تصدير تلك المواد واستغلال الأموال الناتجة عن ذلك لاستيراد احتياجات المجتمع الغذائية والاستهلاكية والترفيهية من الخارج، وذلك كما فعلت غالبية الدول المصدرة للنفط، من شأنه تثبيط عملية التنمية وليس دفعها إلى الأمام. أما استخدام تلك الموارد لبناء صناعات تحويلية وإنتاج بضائع قابلة للتصدير فقد يؤدي إلى الإسهام في عملية التنمية.

المتغيرات العالمية

نعني بالمتغيرات العالمية تلك التطورات الاستراتيجية الحديثة التي أفرزتها عملية التفاعل المستمر بين العمليات المجتمعية في سعيها الدائب نحو التطور الذاتي ومن أجل زيادة نفوذها داخل المجتمع. وبسبب الطبيعة المعقدة لعملية التفاعل بين تلك العمليات من ناحية، واستمرار عملية التطور الذاتي من ناحية ثانية، فإن المتغيرات العالمية التي أفرزتها عملية التفاعل أصبحت بمثابة حقائق متطورة واتجاهات تغير دائمة التبدل والتحول وغير قابلة للسيطرة من قبل الغير. وهذا يعني أن مسار حركة تلك المتغيرات لا يخضع، وليس من المتوقع أن يخضع لفعل عملية مجتمعية واحدة أو لسيطرة دولة أو مجموعة من الدول دون غيرها، وإن من الصعب تحديد شكل إفرازاتها المجتمعية بدقة، خاصة المستقبلية والمركبة منها. وهذا بدوره يجعل قدرة المجتمعات المختلفة على الاستفادة من تلك المتغيرات رهناً بقدرتها على فهم ديناميكية التفاعل بين

العمليات المجتمعية، وتحديد مسارات واتجاهات التغير الكائنة والمحتملة، وتكييف المعطيات الذاتية لحقائق تلك التحولات.

إن بالإمكان تحديد العديد من الإفرازات المجتمعية الهامة ذات العلاقة الوطيدة بالمستقبل والتأثير الكبير في الفلسفات الاجتماعية ـ السياسية التي سادت معظم سنوات القرن العشرين. ولقد جاءت غالبية تلك الإفرازات لتثبت خطأ تنبؤات الفلسفات التقليدية القديمة، وأدت نتيجة لذلك إلى تعرية قصور العديد من النظريات السياسية ـ الأمنية، والاقتصادية والاجتماعية والتنموية التي عرفها العالم واقتنع بها واستخدمها لعقود طويلة.

وسوف يقتصر الحديث هنا على مجموعة رئيسية من تلك المتغيرات، حيث سنركز على المتغيرات ذات الدلالة والأهمية بالنسبة لواقع الوطن العربي ومستقبله.

1 ـ **تبلور حدود القوة العسكرية**: أدى التطور المتسارع في تكنولوجيا السلاح وفي نظم إدارة الحروب، خاصة أسلحة الدمار الشامل وأساليب المقاومة الشعبية، إلى تبلور حدود القوة العسكرية التقليدية وقدرتها على تحقيق أهداف سياسية ـ استراتيجية بعيدة المدى. ولقد كانت الهزيمة الأمريكية في ڤيتنام بمثابة الإشارة الأولى إلى تبلور تلك الحقيقة، حيث فشلت القوة العظمى الأمريكية، رغم لجوئها إلى استخدام أشد الأسلحة فتكاً ودماراً، في تحقيق أهدافها على الساحة الڤيتنامية. وبعد سنوات من الهزيمة الأمريكية تكررت التجربة في أفغانستان، حيث فشلت القوة العسكرية السوڤييتية في تحقيق أهدافها السياسية ـ الاستراتيجية على الساحة الأفغانية. ورغم تبلور حدود القوة العسكرية بوضوح، إلا أن إسرائيل قامت في عام 1982 بغزو لبنان متوخية القضاء على المقاومة الفلسطينية وفرض معاهدة سلام على الحكومة اللبنانية. وبالرغم من النجاح الإسرائيلي العسكري والقيام بمحاصرة بيروت واقتحامها فإن القوات الإسرائيلية اضطرت إلى الخروج من لبنان دون تحقيق أهدافها الاستراتيجية. ولقد تسبب ذلك في ميلاد نوع جديد من المقاومة الشعبية الصلبة لإسرائيل تطور مع الأيام

والسنين ليصبح من أكبر العقبات وأهم الحقائق التي حالت دون استمرار التوسع الإسرائيلي. وحتى ڤييتنام التي نجحت في هزيمة قوات الامبراطورية الفرنسية والقوة العظمى الأمريكية، فشلت في تحقيق أهدافها السياسية ـ الاستراتيجية في كمبوديا رغم القيام باحتلالها لعدة سنوات. وتشير تجربة القوة العسكرية العراقية مع إيران خلال عقد الثمانينات ومع الكويت خلال عامي 1990 ـ 1991 إلى تأكيد نفس النتيجة.

بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوڤييتي وانهيار الماركسية أصبحت القوة العسكرية الأمريكية أكثر حرية للتحرك من السابق وبلا منافس حقيقي. وهذا جعل من الصعب جداً نجاح أية قوة عسكرية في تحقيق أهداف استراتيجية تلحق الضرر بالمصالح الأمريكية على الساحة الدولية أو تتعارض مع رؤيتها الاستراتيجية. وحتى القوة العسكرية الأمريكية التي لا تضاهى أصبحت مقيدة بقيود سياسية ـ دولية واقتصادية ـ اجتماعية داخلية تحول دون قدرتها على التحرك بحرية. إذ أصبح من المتعذر قيام أي رئيس أمريكي بشن حرب واسعة أو إرسال جيش كبير إلى بلاد أخرى دون موافقة الكونغرس بعد عملية نقاش وجدل عويصة وطويلة يشارك الرأي العام والإعلام في مداولاتها.

وهذا يعني أن الاستثمار المكثف في القوة العسكرية أصبح استثماراً في أداة لم تعد قادرة على القيام بالدور المنوط بها بكفاءة، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تطمح أن تكون قوى إقليمية. إذ تشير التجربة إلى أن استخدام القوة العسكرية في الخليج وفي يوغوسلافيا، بالرغم من الفشل في الحالة الأولى والنجاح الجزئي في الحالة الثانية، كلف القوى التي بادرت باستخدام السلاح ثمناً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً عالياً، أعاق حركة التقدم والنمو في بلادها بوجه عام لعشرات السنين.

من ناحية أخرى، تشير تجربة ما بعد الحرب العالمية الثانية في التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي إلى أن أقل الدولة إنفاقاً على الجيوش واستثماراً في السلاح كانت الأكثر نمواً والأسرع تقدماً. وليس أدل على

ذلك من تجربة اليابان التي أنفقت 1٪ فقط من ناتجها القومي الإجمالي على شؤون الدفاع، وتجربة ألمانيا التي أنفقت حوالي 3٪ من ناتجها القومي الإجمالي على الشؤون العسكرية، حيث حققت الدولتان أعلى معدلات النمو والتقدم بالنسبة لكل دول الغرب الصناعية. أما الدول التي أنفقت ما يزيد عن 6٪ من ناتجها القومي الإجمالي على شؤون الدفاع كغالبية الدول العربية واللاتينية، فإن الفشل كان حليفها جميعاً، حيث عجزت كل تلك الدول، الصناعية منها وغير الصناعية، عن تحقيق التقدم والنمو المطلوب، بما في ذلك الاتحاد السوفييتي الذي نجح خلال عقدي الخمسينات والستينات في تحقيق معدلات نمو اقتصادي وتطور علمي كبيرة.

مع حلول عقد التسعينات أدركت العديد من دول العالم حقيقة تبلور حدود القوة العسكرية، مما قادها إلى خفض الإنفاق على النشاطات العسكرية والأمنية بوجه عام وإعادة تعريف فحوى ومهام تلك النشاطات. ولقد كانت غالبية الدول التي تحررت حديثاً من السيطرة السوفييتية والماركسية والعديد من دول أمريكا اللاتينية في مقدمة تلك الدول، حيث أقرت سياسات عسكرية ـ أمنية جديدة تقوم على خفض الإنفاق العسكري وتحديد دور الجيش والمؤسسات الأمنية في الحياة المجتمعية.

2 ـ **تبلور أهمية التجمعات الاقتصادية**: كان شعار «الاستقلال الاقتصادي» أحد أبرز الشعارات التي رفعتها الشعوب المستضعفة بعد تحررها من الاستعمار والسيطرة الأجنبية، وذلك إلى جانب شعار «الاستقلال السياسي». ولقد جاء ذلك بسبب الإيمان بأن الاستقلال السياسي لا يتم دون تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وإن السيادة الوطنية والتنمية الاقتصادية لا تستكمل دون تواجد وتلازم الاثنين معاً.

جاءت تجارب التنمية والنمو الحديثة في الدول المتقدمة والمتخلفة، الغنية والفقيرة دون استثناء لتثبت أن شعارات الاستقلال السياسي والاستقلال الاقتصادي والسيادة الوطنية كانت شعارات غير قابلة للتطبيق الفعلي على أرض الواقع، ومُضرّة بأهداف وتطلعات كل الشعوب، ومتضاربة فيما بينها

إلى حدٍ ما. إذ اتضح أنه لم يعد بإمكان أية دولة، بغض النظر عن حجمها وثرائها وتقدمها مواصلة النمو، أو حتى الحصول على متطلبات الحياة الأساسية، دون التعاون والتكامل مع الغير. كما أثبتت تلك التجارب أيضاً أن التكامل الاقتصادي قد أصبح حتمية وحقيقة حياتية ذات أثر إيجابي بالنسبة لمتطلبات النمو من ناحية، وذات أثر سلبي بالنسبة لمفهومي الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية من ناحية ثانية.

إن دخول عشرات الدول الفقيرة والمتخلفة عصر المديونية، وفشل معظمها في خدمة الديون الخارجية فتح الباب لتدخل الدول الأجنبية الدائنة والمؤسسات والمنظمات الدولية في الشؤون الداخلية، الاقتصادية والسياسية لتلك الدول. وهذا جعل من الصعب على الدول التي رفعت شعارات الاستقلال الاقتصادي والسياسي والسيادة الوطنية اتخاذ القرارات المنسجمة مع تلك الشعارات، حيث أُجبرت على رسم وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية أقرب إلى فلسفة حياة المجتمعات الصناعية. من ناحية ثانية، جاءت التطورات المتسارعة في مجال الإعلام وقدرته على اختراق الحدود السياسية وقطع المسافات الكبيرة في لحظات لتضعف مفهومي الاستقلال الاقتصادي والسيادة الوطنية، ليس فقط بالنسبة للدول الضعيفة والفقيرة، بل وأيضاً بالنسبة للدول القوية والغنية. وفي الواقع، تبدو التطورات التي عاشها العالم منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الماركسية وكأنها تقود الدولة القومية عموماً إلى الدخول في أزمة هوية سياسية، وتُغرق في الوقت ذاته كل الشعوب في أزمة هوية ثقافية.

إن من المفاهيم السائدة ذات العلاقة بالاقتصاد مفهوم «الحيوية الاقتصادية» (Economic Viability)، الذي يرمز إلى قدرة الاقتصاد الذاتية على البقاء والاستمرار. وبسبب الأهمية التي التصقت بهذا المفهوم فقد استخدم كسلاح ضد مشاريع الاستقلال وحق تقرير المصير بالنسبة للعديد من الشعوب المستضعفة والأقليات القومية. ورغم سلامة هذا المفهوم من الناحية النظرية إلا أنه كان، ومنذ ميلاده، مفهوماً خاطئاً من الناحية

العملية. ويعود السبب في ذلك إلى امتلاك كل الاقتصاديات، حتى غير المنتجة منها قدراً من الحيوية الكافية للعيش والاستمرارية. وعلى سبيل المثال، استطاع الاقتصاد القبلي الذي يقوم أساساً على جمع واستهلاك ما تنتجه الطبيعة دون مشاركة فعلية في العملية الإنتاجية العيش والبقاء لعشرات الآلاف من السنين. إلى جانب ذلك، استطاعت اقتصاديات بعض الدول الفقيرة مثل بنغلاديش وأفغانستان وتشاد وموزامبيق وهايتي أن تستمر محافظة على حيويتها رغم أن قيمة نصيب الفرد فيها من الناتج القومي الإجمالي قد لا يتجاوز 1٪ من قيمة نصيب الفرد في الدول الصناعية المتقدمة مثل اليابان والسويد وأمريكا وألمانيا.

كان مفهوم الحيوية الاقتصادية قد استخدم بفاعلية للتشكيك في قدرة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة على البقاء وتوفير احتياجات شعبها. لذلك قمت بتحليل هذا المفهوم وتعرية أهدافه السياسية وأُسسه غير العلمية في مؤتمر في جامعة هارفارد في أواخر العام 1989 شارك فيه عدة اقتصاديين عالميين من امريكا وأوروبا وإسرائيل والدول العربية. كما قمت بفعل الشيء نفسه في كلية الاقتصاد في لندن London School of Economics في العام 1991. وهذا أدى ـ كما تشير الحقائق اليوم ـ إلى توقف الحديث عن هذا المفهوم المغلوط والتراجع عن استخدامه للتشكيك في عقلانية أو شرعية قيام دولة فلسطينية.

كان لتبلور أهمية التجارة الدولية والتكامل الاقتصادي من ناحية، وإفلاس مفهوم الاستقلال الاقتصادي من ناحية ثانية، أثرهما في دفع العديد من الدول إلى إقامة التجمعات الاقتصادية والمناطق التجارية الحرة كأطر لتنظيم الاعتماد المتبادل وتحقيق التنمية والتقدم على أسس جماعية تكاملية. وهذا ساهم بدوره في الإسراع في عملية تدويل الكثير من الأسواق والصناعات وتمكين بعض المجموعات الاقتصادية دون غيرها من تحقيق التقدم وقدر كبير من الاحتكار بالنسبة لبعض الصناعات والمعارف التكنولوجية. ولقد

نتج عن ذلك أن أصبحت القضية الاقتصادية الأهم في عالم اليوم هي قضية التكامل والتعامل المتكافىء مع الاقتصاد العالمي وليست قضية الاستقلال الاقتصادي. وهذا يجعل السؤال الاقتصادي الأول والأهم بالنسبة لمختلف الدول والشعوب هو السؤال المتعلق بالقدرة التنافسية (Economic Competitiveness) وليس اختبار الحيوية الاقتصادية.

تشير تجربة دول الاتحاد الأوروبي، والتي بدأت على شكل تجمع اقتصادي لمجموعة صغيرة من الدول في عام 1957، إلى أن الأسواق المشتركة والتجمعات الاقتصادية أصبحت السبيل الأهم لتحقيق التقدم في المجالات الاقتصادية المختلفة، والإطار الإقليمي الأنسب لتحقيق التنسيق السياسي والأمن الجماعي للدول الأعضاء. ونعتقد بأن هذا الإطار بأبعاده الاقتصادية والسياسية والأمنية سيكون أيضاً قادراً على التعامل مع مشاكل الأقليات الثقافية والقومية وتخفيف حدة الظلم الاجتماعي والتفاوت الطبقي داخل المجتمع الواحد وبين الدول الأعضاء.

3 ـ **تبلور أهمية الحرية والديمقراطية**: يشير تاريخ مختلف الحضارات القديمة والعريقة إلى أن فترات الحرية والتسامح كانت أكثر الفترات استقراراً من النواحي السياسية وأكثرها إخصاباً من النواحي الفكرية والعلمية وأكثرها إنتاجاً من الناحية الاقتصادية. أما التاريخ الحديث فيشير إلى أن أكثر المجتمعات الإنسانية تقدماً من النواحي العلمية والتكنولوجية والاقتصادية هي تلك التي كانت ولا تزال الأكثر تمتعاً بالحرية واحتراماً لحقوق الإنسان. ورغم تمكن بعض المجتمعات من تحقيق تقدم صناعي وتكنولوجي ملموس في ظل أنظمة حكم غير ديمقراطية وفي أجواء لم تتوفر فيها الحرية الفردية الكافية والحماية المناسبة للحقوق الإنسانية الأساسية، فإن قدرة تلك المجتمعات على مواصلة التقدم تعثرت في غياب الحرية. وبينما أدى غياب الحرية والديمقراطية إلى انهيار النظم الحياتية في بعض المجتمعات كما حدث في أوروبا الشرقية، فإن متطلبات وإنجازات التقدم الاقتصادي والتكنولوجي فرضت على بعض المجتمعات الأخرى

مثل كوريا الجنوبية وتايوان وأسبانيا التوجه نحو المزيد من الحرية وتأسيس الديمقراطية.

بعد انهيار الماركسية وتفكك الاتحاد السوفييتي تكشفت أبعاد ومخاطر الدكتاتورية وعلاقة فكرة التقدم بفكرة الحرية. إذ على الرغم من الإنجازات العلمية والصناعية الكبيرة التي تحققت في ظل الماركسية خاصة بالنسبة لتكنولوجيا السلاح، فإن فوائد تلك الإنجازات بقيت محصورة ضمن نطاق ضيق حال دون رفع مستوى معيشة الفرد واحترام كرامته. ولقد كانت المخاوف الأمنية وما ارتبط بها من سياسات رسمية توخت السرية سبباً مباشراً في الحيلولة دون انتقال التكنولوجيا العسكرية إلى مجال الصناعات الاستهلاكية والخدمات. أما في أمريكا، وبسبب الحرية الفردية والاقتصادية وسيادة الفكرة الديمقراطية، فإن إنجازات تكنولوجيا السلاح ونتائج البحوث المتعلقة بشؤون الدفاع تم تطويرها بسرعة وتوظيفها لرفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين في كافة المجالات وإنتاج الكثير من المعدات والأجهزة التي ساهمت بفاعلية في تقدم كافة الصناعات والخدمات ووسائل الاتصال والمواصلات في المجتمع. ومن تلك الإفرازات التكنولوجية جاء الأنترنيت الذي يقود عملية عولمة المعرفة ونشر ثقافة العولمة في مختلف أجزاء العالم.

وهذا يعني باختصار أن الحرية والديمقراطية أصبحتا من الشروط الأساسية لتحقيق التقدم، وأن غياب الحرية والديمقراطية هو الضمانة الأكيدة لاستمرار التخلف، وأن مقاومة تيارات الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هي محاولات ظالمة ويائسة هدفها الإبحار ضد التيار التاريخي وضد فكرة التقدم. إن الوقوف في وجه الحركة الديمقراطية العالمية لا يقتصر على الفئات والنخب الحاكمة وحدها، بل يشمل أيضاً المتطرفين من حملة الأفكار القومية والدينية ذات النظرة الضيقة. ورغم أن مصير تلك المحاولات هو الفشل مهما طال الزمن، إلا أن الفشل قد لا يصبح جلياً للعيان قبل فوات الأوان، وقبل تعميق أسباب التخلف بحيث يصبح

الخلاص من الكبت صعباً، والتقدم حلماً، واللحاق بركاب العصر مستحيلاً.

وإذا كانت الدول المتقدمة، أو بالأحرى الفئات الغنية والمعرفية فيها، قد أصبحت تسير في حركة متوازنة ومتوافقة نحو الأمام بفعل توقعات مستقبلية وأهداف ذاتية مشتركة، فإن غالبية الدول والشعوب الفقيرة والمتخلفة لا تزال تسير نحو الخلف تحت تأثير تيارات فكرية ونظم سياسية معادية لفكرتي الحرية والديمقراطية. وهذا من شأنه زيادة حجم الفجوة الاقتصادية والفجوة العلمية ـ التكنولوجية التي تفصل الأغنياء والأكثر معرفة وحرية عن الفقراء وعن أولئك الأقل علماً وتحرراً من الأفراد والجماعات والشعوب والدول. وفي ضوء الانفجار السكاني الذي تعيشه المجتمعات الفقيرة عموماً، والذي يُحدث ضغطاً متزايداً على الموارد الوطنية المتاحة، ستصبح احتمالات غلق الفجوة واللحاق بالعصر، عندما يتضح الفشل، احتمالات ضعيفة للغاية. ومما يزيد من ضعف تلك الاحتمالات فقدان رؤوس الأموال لهويتها الوطنية وتدويل أسواق المال والاستثمار من ناحية، وتضعضع الروابط المجتمعية واتجاه الفئات الغنية والمثقفة للتكامل مع غيرها ضمن مجتمعات مهنية ومصلحية عالمية من ناحية ثانية، وتراجع أهمية العقائدية كفلسفة مجتمعية وإرادة وطنية جماعية قادرة على التغيير.

4 ـ **تزايد أهمية المصلحية وتراجع مكانة العقائدية**: جاء وقوع الحرب العالمية الثانية في عام 1939 نتيجة لتطرف القومية الألمانية واتجاهها إلى التوسع على حساب الغير من الدول المجاورة والإعتقاد بتفوق الجنس الألماني على غيره من الشعوب والأجناس. ولقد جاءت هزيمة ألمانيا النازية في عام 1945 وما تبعها من نشاطات ومعاهدات دولية لتعلن نهاية الفكرة القومية العنصرية الاستعلائية خاصة في أوروبا الغربية واليابان، وبداية مرحلة جديدة من العلاقات الدولية على أسس مصلحية. ولقد كان من إفرازات تلك النشاطات والقناعات إقامة هيئة الأمم المتحدة وإنشاء البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واتفاقية التجارة والتعرفة الجمركية. ومما

ساهم في إقناع مختلف الدول الأوروبية واليابان بالاتجاه نحو المصلحية وبعيداً عن العقائدية الحاجة لإعادة بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب وإدراك مدى أهمية القوة الاقتصادية والمعرفة التكنولوجية في تحقيق النصر. وتشير الأرقام المتعلقة بقدرات أمريكا في ذلك المجال، والتي لم يكن بالإمكان هزيمة ألمانيا بدونها، إلى أن حجم الاقتصاد الأمريكي مع انتهاء الحرب العالمية الثانية كان يزيد عن نصف حجم الاقتصاد العالمي وأن الصناعة الأمريكية أنتجت خلال الفترة 1943 ـ 1944 سفينة حربية كل يوم وطائرة مقاتلة كل 5 دقائق.

إن القضاء على شرعية القومية العنصرية واتجاه أمريكا إلى فرض فلسفتها الرأسمالية على العالم أجمع ساهما عن غير قصد في تدعيم الفكرة الاشتراكية وذلك لمناداتها بتجاوز القومية وإقامة سلام عالمي. ولما كان الاتحاد السوفييتي قد خرج من الحرب العالمية الثانية ثاني أهم قوة عالمية بعد أمريكا فإن فلسفة حياته الاجتماعية ـ السياسية المتناقضة مع الفلسفة الديمقراطية ـ الرأسمالية دفعته إلى منافسة أمريكا على الساحة الدولية. وهذا أدى تدريجياً إلى دخول العالم أجمع مرحلة الحرب الباردة التي قادتها القوتان العظمتان دفاعاً عن عقائد سياسية ـ اجتماعية ومصالح اقتصادية كانت في معظمها بعيدة عن هموم واهتمامات الشعوب الفقيرة والدول الصغيرة. ولقد استمرت الحرب الباردة حتى منتصف الثمانينات من القرن العشرين وانتهت تماماً في بداية التسعينات حيث جاءت النهاية لتعلن إفلاس العقيدة الماركسية وانتصار المصلحية على الأيديولوجية كعنصر أساسي مُنظِّم لحياة المجتمع الحديث والعلاقات الدولية بين الأمم.

إن كبح جماح القومية في كل من ألمانيا واليابان من ناحية، وحرمان الدولتين من فرص إعادة بناء وتطوير قواتها العسكرية من ناحية ثانية دفعاها إلى التركيز على النواحي الاقتصادية والتكنولوجية وإعادة تعريف المفاهيم الثقافية. ولقد جاءت تلك الحركة لتبعد المجتمعين عن العقائدية وفي اتجاه

المفاهيم المصلحية والديمقراطية التي كانت تتبناها وتروج لها الولايات المتحدة الأمريكية. وبسبب محدودية الأسواق الوطنية بالنسبة للدولة الرأسمالية الحديثة، خاصة في أعقاب تحرر غالبية شعوب العالم من الاستعمار، فإن تلك الدولة وجدت نفسها مضطرة للاهتمام بالأسواق الأجنبية وتطوير إمكانياتها التجارية. ومما ساهم في تعزيز تلك الاتجاهات قيام رؤوس الأموال الأمريكية بالاستثمار في أوروبا الغربية واليابان وفي غيرها من دول شرق أوسطية وآسيوية وقيام أمريكا بفتح أسواقها أمام المنتجات الأجنبية.

ولقد جاء كل ذلك ضمن استراتيجية أمريكية دولية قامت على أساس تقوية عرى التماسك والتحالف بين دول المعسكر الغربي ومساعدة بعض الدول الأجنبية على تحقيق التنمية الاقتصادية والتقدم في ظل تجارب تنموية رأسمالية تؤكد تفوق النظام الرأسمالي على النظام الاشتراكي. ومما ساعد أيضاً على تدعيم تلك الاتجاهات نجاح الاتفاقات الدولية الخاصة بتحرير التجارة وحدوث تقدم كبير في وسائل المواصلات والاتصال العالمية، وتوفر الطاقة بأسعار رخيصة، وتدويل أسواق المال والاستثمار.

إن الاهتمام المتزايد بالاقتصاد والتجارة، وتبلور دور العلم والتكنولوجيا والمال في تحقيق التقدم والرفاهية أديا تدريجياً إلى إحلال المصلحية محل العقائدية في تحديد العلاقات الدولية. ولقد تسبب ذلك بدوره في إعادة تعريف مهام وأهداف الدولة الرأسمالية الحديثة، مما جعل بالإمكان تسميتها «الدولة التجارية» واختلافها نوعياً عن الدولة القومية التي سبقتها وقادت الحروب العقائدية. وإذا كانت الدولة القومية التقليدية قد قامت أساساً على التوسع واستخدمت القوة العسكرية أداة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية على الساحة الدولية، فإن الدولة التجارية الجديدة تقوم اليوم على المصلحة وتعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة والتصدير أداة لتحقيق التقدم الاقتصادي والاستحواذ على مواقع نفوذ عالمية. لذلك اتجهت تلك الدولة إلى العمل على تحقيق أهدافها من خلال إنتاج بضائع

تتميز بالجودة العالية ورخص الثمن والمظهر الجذاب من ناحية، والاهتمام بأذواق المستهلكين وعاداتهم وتقاليدهم وثقافاتهم من ناحية ثانية، وإتقان فن التسويق والتمويل من ناحية أخرى.

وتبدو الدولة التجارية في أبرز صورها في كل من اليابان وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وهي دول ذات رسالة بسيطة وواضحة قوامها تحقيق الفائدة المادية من خلال العملية التجارية دون الارتباط بعقيدة معينة أو مراعاة قيم اجتماعية محددة. وفي الواقع، أصبحت المصلحة بالنسبة للدولة التجارية الحديثة عقيدة مجتمعية تميزت عن العقائد السابقة بقدرة كبيرة على التطور المستمر والتجاوب الكبير مع الاحتياجات الحياتية اليومية للناس.

جاء انهيار الماركسية كنظام حكم سياسي وفلسفة حياة اجتماعية ـ اقتصادية بعد تبلور فشل الاقتصاد السوفييتي الذي أنهكته الحرب الباردة واستنفذت ميزانيات الدفاع الكبيرة الجزء الأكبر من موارده الطبيعية والبشرية. إلى جانب ذلك أدى غياب الحرية والديمقراطية إلى الحيلولة دون استفادة الشعب من إنجازاته العلمية والتكنولوجية وبالتالي فقدان الثقة بالنظام الاشتراكي والعقيدة الماركسية. ومع انتهاء الحرب الباردة انتهى عصر التنافس العقائدي ودخل العالم عصر التنافس الاقتصادي، ولا أقول الصراع لأن المستقبل يشير إلى تنافس المؤسسات الاقتصادية ضمن إطار من التكامل الاقتصادي العالمي.

وفي ضوء انتشار أسلحة الدمار غير التقليدية وضعف احتمالات نشوب حرب عالمية جديدة بسبب تكاليفها الباهظة وعواقبها الوخيمة، فإن من المؤكد أن يصبح الاقتصاد في المستقبل القريب العنصر المنظم لمفهوم الأمن القومي وأساس العلاقات الدولية والقوة الحقيقية التي تحدد المكانة النسبية لكل دول العالم على الساحة الدولية.

5 ـ **تراجع الأهمية الاستراتيجية للأرض**: ساهم التقدم التكنولوجي والعلمي

بعد حدوث ثورة المعلومات في انتشار استخدام الكمبيوتر وأنظمة وأجهزة التحكم البعيد. وهذه ساهمت بدورها في إضعاف الأهمية الاستراتيجية للأرض من الناحيتين العسكرية ـ الأمنية والاقتصادية على السواء. إذ بينما قادت صناعة الصواريخ عابرة القارات وأنظمة التحكم والتوجيه الإلكترونية عن بعد إلى إعادة النظر في أهمية الأرض كعمق إستراتيجي، قادت أنظمة الإنتاج القائمة على المعرفة والعلم والتخصص إلى إضعاف أهمية الأرض كثروة طبيعية وعنصر من عناصر الإنتاج الرئيسية.

وعلى سبيل المثال، قامت العراق أثناء حرب الخليج الثانية في عام 1991 بضرب مواقع محددة في إسرائيل عبر مئات الأميال مروراً بالأجواء الأردنية دون الحاجة للتواجد العسكري العراقي على حدود الدولة اليهودية. كذلك قامت أمريكا وسفن الحلفاء بضرب العديد من المواقع العسكرية والمدن في العراق مستخدمة صواريخ موجهة عن بعد. إلى جانب ذلك قامت طائرات الحلفاء منطلقة من قواعد قريبة وبعيدة، إقليمية وأوروبية، بضرب العراق والعودة إلى قواعدها دون عناء كبير. وهذا جعل الأرض تفقد الكثير من أهميتها الاستراتيجية كنقاط انطلاق ضد الأعداء وحواجز طبيعية تحول دون نجاح الجيوش في ضرب وتدمير أهداف محددة دون الاقتراب منها. وفي البوسنة وكوزوفو أمكن لدول حلف الناتو القيام بعمليات عسكرية ناجحة باستخدام أسلحة الطيران فقط ضد قوة عسكرية حربية متوسطة الحجم.

من ناحية أخرى، أدى الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الصناعية وتدويل الأسواق المالية وتبلور دور المعلومات والمعرفة في العملية الإنتاجية إلى تراجع أهمية الأرض كعنصر من عناصر الإنتاج الرئيسية. ورغم الاعتراف بدور المعرفة الإيجابي منذ الخمسينات من القرن العشرين، واتجاه البعض إلى اعتبارها عنصراً إنتاجياً إضافياً إلى جانب الأرض والعمل ورأس المال، فإن ثورة المعلومات التي نضجت في الثمانينات جعلت بالإمكان إحلال المعرفة جزئياً محل واحد أو أكثر من تلك العناصر في العملية الإنتاجية.

إن قيام المعرفة، أو التكنولوجيا الحديثة برفع كفاءة العملية الإنتاجية يعني زيادة القدرة على الإنتاج دون استخدام كميات إضافية من عناصر الإنتاج بنفس النسب السابقة.

وإذا كان بإمكان المعرفة القيام بدور العمل ورأس المال جزئياً فإن بإمكانها القيام بدور الأرض كلياً تقريباً، وذلك كما يحدث عند إنتاج بعض المحاصيل الزراعية في بيوت زجاجية. ومما يثبت تراجع أهمية الأرض الاقتصادية تمكن بعض المجتمعات مثل هونج كونج وسنغافورة من بناء اقتصاديات حديثة متقدمة وتحقيق مستويات معيشية مرتفعة جداً دون قطاع زراعي يذكر وفوق مساحات صغيرة من الأرض. إن تراجع أهمية الأرض من النواحي الاقتصادية رافقه أيضاً حدوث تراجع في قيمة غالبية الموارد الطبيعية والمنتوجات الزراعية الأساسية، حيث أصبح بالإمكان إنتاج بدائل صناعية لها. ولقد نتج عن ذلك تراجع القوة الشرائية لغالبية المواد الأولية والمنتوجات الزراعية والطاقة، خاصة تلك المواد والمنتوجات التي تخصصت الدول النامية في إنتاجها وتصديرها، مما أدى إلى زيادة فقر تلك الدول وتعميق أسباب تخلفها عن ركاب العصر.

وعلى سبيل المثال، بينما كان ثمن أفضل السيارت الأمريكية (كاديلاك) يعادل في منتصف السبعينات قيمة 500 برميل من النفط تقريباً، أصبح ثمن نفس السيارة بعد عقد من الزمن يساوي ثمن 1000 برميل من النفط، ومع حلول عام 2000 زادت تلك النسبة بحوالي50٪ لتصبح القيمة السوقية للسيارة معادلة لقيمة 1500 برميل نفط. ولقد كان من نتائج انخفاض الأسعار النسبية للمواد الأولية تراجع قدرة كل الدول الفقيرة والمتخلفة صناعياً وعلمياً عن الحصول على حاجتها من العملات الصعبة لشراء المعدات والآلات والمعارف التكنولوجية والبشرية الضرورية لمواصلة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا تسبب بدوره في فشل بعض الدول في خدمة ديونها الخارجية، وعجز بعضها الآخر عن سداد تلك الديون كلياً، وتوقف نمو الاقتصاديات الوطنية في بعض الدول، وانخفاض

معدلات الدخل الفردي في عدد كبير آخر من الدول النامية بشكل عام. وتشير اتجاهات التقدم العلمي والتكنولوجي عموماً، خاصة في مجال الهندسة البيولوجية والصناعات البلاستيكية إلى استمرار تراجع الأهمية الاقتصادية النسبية للأرض، وذلك لصالح المعرفة التي أصبحت أهم عناصر الإنتاج على الإطلاق وأكثرها تأثيراً في التحولات الاجتماعية ونشاط العمليات المجتمعية.

6 ـ **انهيار الأهمية الاستراتيجية للعالم الثالث:** كان من النتائج البارزة لانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوڤييتي انتهاء التنافس بين الدول العظمى للحصول على مناطق نفوذ خارجية. وبانهيار الماركسية أصبحت الرأسمالية النظام الاقتصادي الأهم والأكثر جاذبية في العالم رغم كثرة مشاكله الداخلية. وهذا أضعف حاجة الدول الرأسمالية الغنية لمحاربة الاشتراكية وتقديم العون الاقتصادي والعسكري للعديد من الدول الفقيرة والمتخلفة. إلى جانب ذلك، كان التقدم في مجالات المعرفة المختلفة يضعف الأهمية الاقتصادية والقيمة النسبية لغالبية المنتوجات الزراعية والمواد الأولية ومصادر الطاقة التي تخصصت الدول النامية في إنتاجها وتصديرها. نتيجة لذلك تراجعت الأهمية الاستراتيجية لتلك الدول من الناحيتين العسكرية ـ الأمنية والاقتصادية، وهي الدول التي يُطلق عليها اسم دول العالم الثالث، مما جعل مشاكلها وهمومها وتطلعاتها أقل أهمية وإلحاحاً بالنسبة للدول القادرة على تقديم العون والمساعدة.

إن تراجع الأهمية النسبية للدول ضعيفة التطور أدى إلى تعرية قصور إدارتها السياسية، ومضاعفة ما كانت تواجهه من تحديات داخلية، خاصة في ضوء الأزمات الاقتصادية وتراجع المعونات الخارجية. وهذا ساهم في تغذية التطرف داخلياً وانقسام بعض المجتمعات على نفسها وانفجار الصراع العرقي والديني في بعضها الآخر. وهذه قضايا تزيد الصعوبات التي حالت ولا تزال تحول دون نهضة تلك الدول، وتضعف إمكانيات حفاظها على مكانتها النسبية اقتصادياً وسياسياً، وتنتقص استقلالها السياسي وسيادتها

الوطنية كثيراً. وهذا يفرض إعادة نظر جذرية في الترتيبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة وما يحكمها ويحركها من فلسفة اجتماعية ـ اقتصادية ونظرة مجتمعية ـ حياتية. ودون ذلك سوف يكون من العصب، إن لم يكن من شبه المستحيل نجاح أي من تلك الدول في تحقيق أهداف تنموية حقيقية تتجاوب مع التطلعات الشعبية والاحتياجات الوطنية تُمكّنها من البدء في غلق الفجوة الحضارية التي تفصلها عن العصر والغير من مجتمعات معرفية.

7 ـ **انفجار الصراع العرقي**: جاءت عودة القومية والعرقية، خاصة المتطرفة منها، خلافاً لتنبؤات الفلسفات الاجتماعية الأهم في العالم، وهي الفلسفة الدينية والفلسفة الاشتراكية والفلسفة الرأسمالية. إذ بينما قالت الرأسمالية بأنها تبني «الإنسان الاقتصادي» الذي يحركه العائد المادي وتصوغ مواقفه المصالح دون غيرها، قالت الاشتراكية بأنها كانت تبني «الإنسان الاشتراكي» الذي تتحدد مصالحه من خلال انتماء طبقي ويتحرك بناء على أيديولوجية عالمية مستقبلية. أما الفكر الديني فقد قال بأنه يبني «الإنسان الأممي» الذي يؤمن بمبادىء وقيم إنسانية واحدة ذات جذور دينية أزلية تعلو وتتجاوز كل الارتباطات المصحلية والقومية المؤقتة.

لقد أثبتت الأحداث أن الإنسان الفرد يرتبط بعدة روابط تجعله يعيش داخل الأصغر فالأكبر، وأن انتماءه يضعف أكثر فأكثر كلما خرج من الدائرة الصغيرة إلى الدائرة الكبيرة فالأكبر. وهذا يعني تفوق الرابطة الأسرية على الرابطة العشائرية، وتفوق هذه على الرابطة الوطنية، وتفوق الأخيرة على الرابطة القومية والدينية بوجه عام. وكلما صغرت الحلقة كلما زاد الولاء لها وذلك على حساب الدائرة الأكبر التي قد تكون الأهم بالنسبة للوطن أو العقيدة أو المستقبل. وفي غياب الروابط الكبيرة ذات المشروعية والوضوح، يصبح الصراع والتطرف بين الحلقات الصغيرة قوياً ومستشرياً ومن الصعب الحيلولة دون وقوعه، وذلك كما حدث في البوسنة وكوزوفو وجورجيا والصومال والسودان ورواندا وغيرها.

كان الفشل الاقتصادي والأيديولوجي من أهم الأسباب التي أدت إلى عودة القومية والعرقية وقادت إلى انفجار صراع الأقليات في العديد من دول العالم. ولقد كان الفشل الاقتصادي والأيديولوجي وليد ظروف داخلية وعالمية تتعلق بفعل العمليات المجتعية التي لم يعد بالإمكان السيطرة عليها أو التنبؤ بدقة بنتائج تفاعلاتها.

حاولت الدولة الوطنية ولا تزال تحاول فرض أكبر قدر من التجانس الثقافي على الشعب أو الشعوب الخاضعة لسيطرتها والعمل على ربط أعضاء المجتمع بعضه ببعض بروابط أيديولوجية وطنية تجعل الولاء للرابطة الاجتماعية الصغيرة يتعارض مع الولاء للرابطة الوطنية الكبيرة. إلى جانب ذلك، خضعت الدولة القومية عموماً، خاصة في أغلبية دول العالم التي تتصف بالبعد عن الديمقراطية لفئات صغيرة أو أقليات مارست التسلط والإرهاب والتفرقة ضد أغلبية الأقليات القومية والدينية والثقافية الأخرى.

في أعقاب انتهاء الحرب الباردة تكشفت عيوب كل الأيديولوجيات والنظم الأيديولوجية مما أدى إلى انهيار بعضها وإلى إضعاف السلطة السياسية في كل دولة وفي كل مكان. ولذلك قامت الأقليات المضطهدة بالمطالبة بحقوقها مستخدمة الثقافة أو العرق أو التاريخ أو الدين أداة لتعزيز الروابط فيما بين أعضائها ولوم الأقليات الأخرى أو الأغلبية التي كانت لها السيطرة أو الغلبة في الماضي. ولما كان من الطبيعي أن تقوم السلطة أو بقاياها بالدفاع عن نفسها وعن مواقعها ومصالحها، فإن الصراع بين الأقليات وبين بعض الأقليات والأغلبية أصبح لغة الحوار الأهم والأكثر تأثيراً على مجمل عملية التطور في المجتمعات الأقل تطوراً والأبعد عن الديمقراطية. وفي غياب الحلول الناجحة والعادلة لمشاكل الأقليات، وهي حلول لن تكون عادلة وناجحة إلاّ إذا اعترفت بأحقية وشرعية التنوع الثقافي، فإن الصراع سيستمر وستكون نتائجه أكثر دماراً بالنسبة للدول التي تعاني منه.

للمزيد من البحث في مشاكل الأقليات وكيفية التعامل معها، نرجو مراجعة أحد كتبنا:

1 - Conflict Resolution and Ethenicity, (New York & London: praeger Publishers, 1994).

2 - The New World Order (New York; Vantage Poess, 1992).

إلى جانب هذه التطورات الهامة هناك تطورات أخرى لا تقل أهمية، لكن الحديث عنها سيكون مختصراً وذلك لأنها ستعالج في أماكن أخرى من هذا الكتاب.

8 ـ **دخول الديمقراطية في أزمة**: ظهرت الديمقراطية أساساً كنظام حكم سياسي ثم تطورت إلى قيمة اجتماعية. وهذا جعل من الصعب تحقيق الأولى دون الثانية وخلق نوعاً من التناقض بين المسؤولين عن النظام السياسي والعاملين على تأسيس الديمقراطية في المجتمع، أي بين السلطة السياسية من ناحية ومؤسسات المجتمع المدني من ناحية أخرى. ويبدو هذا التناقض أكثر وضوحاً في المجتمعات التي تحاول الانتقال من الفردية والمركزية إلى المشاركة واللامركزية، وكلها مجتمعات تقع خارج مجموعة دول الغرب الرأسمالية.

من ناحية ثانية، قام النظام الديمقراطي في الغرب وازدهر بسبب قبول المجتمعات الغربية لمبدأ التعددية السياسية (الأحزاب) ووجود طبقة متوسطة قوية تعرف دورها المجتمعي وتثق بنفسها. وكما أشرنا سابقاً، تقوم العملية الإعلامية ـ المعلوماتية أو الإعلاماتية اليوم بالاستيلاء على دور الحزب التقليدي في المجتمع، ويقوم عصر المعرفة ومسار العملية الاقتصادية بإضعاف الطبقة المتوسطة في كل مكان. ولذلك دخلت الديمقراطية الغربية أزمة حقيقية لن يكون بالإمكان التغلب عليها دون إعادة هيكلة العملية الديمقراطية من حيث الأسس والمؤسسات والأهداف.

9 ـ **تصاعد حدة العنف والإرهاب**: من المتوقع أن تشهد العقود القليلة القادمة حدوث المزيد من العنف والإرهاب والتطرف، وأن يكون الفقراء والمستضعفون أهم أدواته وأكثر ضحاياه تضرراً. ويعود السبب في ذلك لفعل 6 عوامل رئيسية:

أ - غياب الحلول الناجحة والعادلة لمشاكل الأقليات، والفشل في تطوير بنيان الدولة الوطنية وتعديل رؤيتها لنفسها في ضوء حقائق عصر المعرفة وقيام التجمعات الاقتصادية.

ب - زيادة الفقر وانتشار الجريمة ورواج سوق وتعاطي المخدرات.

ج - سهولة الحصول على الأسلحة وعلى المعرفة الكافية لصناعة المتفجرات، وسهولة انتقال المجرمين وتنظيمهم واتصالهم مع بعضهم البعض.

د - اتساع حجم الفجوة بين الفقراء والأغنياء في كل مكان، وتكرار الأزمات الاقتصادية.

هـ - انهيار الأهمية الاستراتيجية للدول الفقيرة والضعيفة والمتخلفة على السواء.

و - اتساع نطاق التطرف والعنف في ضوء عودة النعرات القومية والدينية الضيقة.

10 - **دخول مفهومي التاريخ والحضارة في أزمة**: إن مرور العالم ككل بمرحلة انتقالية تحاول نقله من عصر الصناعة إلى عصر المعرفة جعل التاريخ يفقد منطقه السابق دون بلورة منطق جديد يُعبّر عن روح العصر الجديد ويعكس مسارات التطور فيه. كذلك أدى التطور الكبير في مجالي الاتصالات والمعلومات إلى بلورة دور مجتمعي جديد للعملية الإعلاماتية، جعلها تقوم بإعادة صياغة المكونات الثقافية لكل الشعوب والأمم وإحياء ثقافة الأقليات. وفي الوقت ذاته تقوم العملية الاقتصادية بربط اقتصاديات العالم بروابط تكاملية مصلحية جعلت الأثرياء ورجال الأعمال والمال يرتبطون معاً بروابط مصلحية وثقافية واحدة ويعيشون نمطاً حياتياً واحداً تقريباً. وهذا يضعف مفهوم الحضارة التقليدي ويخلق شريحة اجتماعية عالمية، كبيرة في بعض المجتمعات وصغيرة جداً في مجتمعات أخرى، ذات أسلوب حياتي واحد تقريباً وثقافة مميزة ومصالح مشتركة بعيدة عن مصالح الفقراء والجهلاء في بلادها.

وهذا يعني تبلور حضارة جديدة هي حضارة المعرفة تربط النخب المجتمعية في كل مكان وتجعل الحضارات الأخرى، خاصة حضارة الزراعة وحضارة الصناعة خاضعة لها. وهذا جعل الحضارة والتاريخ يدخلان في أزمة هوية تختلف عما ادعاه فرانسيس فوكوياما في كتابه «نهاية التاريخ»، وعمّا ادعاه ساموئيل هنتجتون في كتابه «صراع الحضارات». فالتاريخ لم ولن ينتهي وإنما انتهى دوره في صنع المستقبل، وإن الصراع الأهم في المستقبل لن يكون بين حضارات جديدة قوية ومعرفية وحضارات قديمة متهالكة أو أمم شرقية وغربية، بل بين أقليات ثقافية ـ اجتماعية ناشئة وغاضبة داخل إطار مجتمع الدولة الواحدة.

القسم الثاني

الواقع العربي وصنع المستقبل

6 ـ أزمة الواقع العربي المعاصر
7 ـ المرجعية التاريخية والمستقبل
8 ـ الدين والقومية
9 ـ تطور الفكرة الديمقراطية
10 ـ نحو نظام ديمقراطي عربي
11 ـ العمل الاقتصادي المشترك
12 ـ التفكير العلمي والعمل المؤسسي
13 ـ المجتمع العربي والعولمة
14 ـ وقفة مراجعة تأملية

ـ 6 ـ

أزمة الواقع العربي المعاصر

تتفق آراء الفئات المثقفة العربية والقوى المعنية بالقضايا المجتمعية عموماً على أن الواقع العربي يعيش، ومنذ عدة سنوات، أزمة مجتمعية شاملة ذات جذور حضارية وتاريخية وسياسية عميقة وأبعاد مستقبلية مصيرية. إلا أن أغلبية تلك الفئات، خاصة غير المتطرفة منها من أتباع التيارين الديني والقومي، تميل إلى الاعتقاد بحتمية النهوض العربي وتجاوز الأزمة الراهنة عاجلاً أم آجلاً. وتعتمد تلك الفئات في تنبؤاتها على مرجعية معرفية ماضوية ذات أبعاد فكرية وسياسية أساسها التاريخ وتركته الحضارية الغنية بتجارب مختلف الشعوب والأمم، وأيضاً على بعض النظريات الفلسفية في التطور التاريخي التي عفا عليها الزمن منذ زمن. ولذلك، ورغم ظلام الواقع الراهن، تبدي تلك الفئات مواقف مجتمعية يغلب عليها طابع التفاؤل الحذر، مما يجعلها تميل إلى الانتظار الواثق وتبتعد عن الخوض بجدية في مشاكل الواقع والتعامل مع تحدياته المصيرية بجرأة وأمانة مع النفس والغير وإحساس بالخطر. وتشمل تلك الفئات بعض الأثرياء وغالبية الفئات الحاكمة وغالبية المثقفين التقليديين وكبار رجال الدولة المستفيدين من الترتيبات الاقتصادية والسياسية القائمة.

في المقابل، تقاتل قلة من المغامرين المتطرفين من أجل التغيير داعية لتدمير ما هو قائم من ترتيبات مجتمعية ومسلكيات نخبوية وأنظمة سياسية. وتشمل تلك الفئات بعض المثقفين التقليديين الخائفين على القيم الاجتماعية من التدهور والانحلال، والفئات الغاضبة جداً على الترتيبات المجتمعية التي تسمح بالفساد السياسي والاستغلال الاقتصادي، والفئات التي تعاني أزمة هوية ثقافية

اجتماعية ـ سياسية حادة. وتعتمد تلك الفئات عموماً على مرجعية معرفية دينية تقوم على تعاليم الإسلام وتجربته الماضوية في الحكم والعدل والحرية. أما بقية أبناء الأمة العربية فيشكلون أغلبية مغلوبة على أمرها مستكينة لأوضاعها المتردية، غائبة غياباً شبه كلي عن زمانها ومعطيات عصرها.

إنها أغلبية ذات فكر ومسلكيات وأساليب عمل عتيقة، تلهث وراء قافلة الحكم دون وعي ودون اهتمام حقيقي بمعرفة أهدافها أو اتجاه سيرها. وهذا يجعل المجتمع العربي ينقسم عموماً إلى ثلاثة معسكرات: معسكر القلة القليلة من المغامرين، ومعسكر قلة أكبر من المنتفعين القنوعين، ومعسكر الأغلبية الشعبية من المستسلمين المستكينين. وبذلك تبدو المعسكرات جميعاً دون هدف يجمعها، ودون برنامج عمل يوحدها، ودون رؤية علمية واقعية لتجاوز الأزمة وتحديد أفق المستقبل العربي المنشود. بل وأكثر من ذلك، تبدو تلك الفئات غير قادرة على تعريف الأزمة وتحديد معطياتها، وذلك لأن البعض يراها دينية ـ أخلاقية، والبعض الآخر يراها سياسية، بينما تراها الأغلبية أساساً اقتصادية.

يشير التاريخ العربي إلى أنه كان بإمكان الأمة العربية في الماضي البعيد تجاوز العديد من الأزمات والتحديات التي واجهتها، وإلى أنها امتلكت حينئذ قدرة كبيرة على التجدد واستعادة الحيوية. كذلك يشير التاريخ نفسه إلى أن الأمة العربية، ومنذ عشرات السنين، سارت ولا تزال تسير على طريق انحدارية بعيداً عن أهدافها الرئيسية المعلنة في الوحدة والتحرر والتقدم واستعادة مكانتها بين الأمم. ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى اختلاف مشاكل الواقع الراهن وظروفه كماً ونوعاً عن مشاكل وظروف الماضي من ناحية، واتجاه الأمة العربية عموماً إلى التمسك بالمرجعية المعرفية التاريخية وأدواتها الماضوية من ناحية ثانية، والفشل في تطوير أدوات عمل حضارية عصرية من ناحية أخرى.

إن تبدل الكثير من الظروف الداخلية والخارجية، وحدوث تطورات كبيرة وجذرية في طبيعة عمل وأهداف العمليات المجتمعية على المستويات الوطنية

والدولية أدت إلى تقويض قدرة وفاعلية أدوات العمل الماضوية على القيادة المجتمعية. وهذا يعني اختلاف ظروف وأسباب الأزمات الماضية عن ظروف وأسباب الأزمة الراهنة، وبالتالي احتياج الأزمة الراهنة لأدوات عمل غير ماضوية للتعامل مع أسبابها والتغلب على ظروفها.

ويمكن تحديد أهم أوجه الاختلاف بين عثرات الماضي البعيد وأزمة الحاضر في النقاط الرئيسية التالية:

1 ـ إن الهوية الجماعية للأمة العربية لم تكن، وحتى منتصف القرن العشرين، موضع شك أو تساؤل. أما اليوم، فنلاحظ أن الأمة العربية وشعوبها المتعددة وجزءاً كبيراً ومتزايداً من فئاتها الغنية والمثقفة والفقيرة البائسة على السواء أصبحت تعاني أزمة هوية ثقافية وسياسية حقيقية.

2 ـ إن التحديات المصيرية الأهم التي واجهت الأمة العربية في الماضي كانت في معظمهاتحديات خارجية، وهذه تقود بطبيعتها إلى تعزيز عرى التماسك والوحدة الداخلية بين أبناء الأمة الواحدة والمصير المشترك، وتدفع الناس عامة نحو التشبث بالهوية الجماعية. أما اليوم، فنلاحظ أن أهم التحديات التي تواجه الأمة العربية هي تحديات داخلية، وهذه تقود بطبيعتها إلى تعميق أسباب التشتت والتمزق الداخلية وتوفر المبررات الكافية للتشكيك في القيم السائدة ومضامين الهوية الجماعية الجامعة.

3 ـ إن تحديات الماضي الخارجية جاءت عموماً من قبل شعوب ودول كانت أقل تقدماً من العرب، أو على مستوى حضاري متقارب من المستوى العربي، وهذا جعل بالإمكان استخدام آليات العمل المتوفرة حينئذ والتغلب على تلك التحديات. أما اليوم، فإن تحديات الحاضر الخارجية تأتي من قبل شعوب ودول أكثر تقدماً من العرب بكثير، وهذا يجعل إمكانية التغلب على تلك التحديات باستخدام آليات العمل الماضوية أمراً صعب المنال.

4 ـ حدوث تفاوت كبير في الدخل ومستوى المعيشة بين الدول العربية، وفي الثروة والتعليم بين الفئات المختلفة داخل القطر الواحد، وارتباط بعض

الدول والفئات الحاكمة والغنية بروابط تبعية بقوى اقتصادية وسياسية خارجية.

5 ـ إن التطورات الدولية التي عاشها العالم ككل خلال نصف القرن الأخير أحدثت تغيرات تراكمية كبيرة في المعارف العلمية والفنون التكنولوجية والفلسفات الاجتماعية والمواقف القيمية، وخلقت عملية كونية شاملة ذات آليات وأهداف اقتصادية ـ سياسية ـ اجتماعية ـ ثقافية ـ إعلامية متشابكة. وهذه ضيّقت هامش الحرية المتاح أمام كل الشعوب والأمم لبناء تجارب ثقافية وتنموية ذاتية، حيث قامت تلك العملية الشاملة بربط القدرة على التجدد والحيوية عموماً بالمقدرة على التكيف مع حقائق العصر المستجدة والمتجددة باستمرار، وبالتالي بالرغبة في التعايش معها والانخراط في نظمها الكونية ذات الجذور المتأصلة في التجربة والفلسفة الغربية.

الأزمة والمرجعية

دأب المؤرخون منذ قديم الزمن على القول بأن الحاضر هو امتداد للماضي، وأن المستقبل هو امتداد للحاضر، وهذا يجعل الماضي ذا أهمية بالغة بالنسبة للحاضر والمستقبل على السواء. وبينما يقال بأن الماضي يقوم بتشكيل أهم مقومات الحاضر، يقال أيضاً أن الحاضر يحدد وجهة سير المستقبل، وذلك لأن حاضر اليوم هو مستقبل الأمس الفائت وماضي الغد المنتظر. ورغم أهمية هذا القول وكون عبر الماضي، خاصة القريبة منها، تُمثل دروساً لا غنى عنها لقادة الحاضر ومفكري المستقبل، إلا أن التجربة الإنسانية الحديثة تشير بوضوح بالغ إلى أن الماضي فقد معظم ما كان له من دور ريادي في صياغة المكونات الفكرية والمادية للحاضر والمستقبل معاً.

في الحقيقة، نعتقد بأن ثورة المعلومات التي انطلقت في أواسط السبعينات ونضجت مع حلول التسعينات أحدثت انقطاعاً في مسلسل التطور التاريخي بحيث لم يعد للسلاسل اللاحقة ارتباطاً حقيقياً بالسلاسل السابقة، وهذا أنهى دور الماضي كعامل فاعل حقاً في صياغة مكونات الحاضر

والمستقبل. ومن مظاهر ذلك الانقطاع فقدان القدرة على السيطرة على المستقبل، والسماح لذلك المستقبل بالاستيلاء على دور الماضي وأخذ موقعه من حركة ومكونات الحاضر. وفي الواقع، نلاحظ أن القرارات الحياتية والتوجهات المستقبلية للأفراد والجماعات والشعوب والدول على السواء أصبحت أكثر خضوعاً لتوقعات المستقبل وأقل اهتماماً بذكريات الماضي وقيمه وأحداثه البائدة. وكما أوضحنا في فصول سابقة يمر عالم نهاية القرن العشرين بفترة انتقالية بين عصري الصناعة والمعرفة مما يجعل الماضي يفقد صلته بالمستقبل وبالتالي أهميته كعبر تاريخية ومنطق تطور.

إن انفجار الصراع القومي بشكل دموي مفاجىء منذ بداية التسعينات يعد شاهداً آخر على حدوث انقطاع في المسلسل التاريخي لحركة التطور الإنساني. ومن جملة ما حمله الصراع العرقي من مفاجآت غير سارة إثبات فشل الفلسفات الاجتماعية الأهم في العالم في التنبؤ بأحداث المستقبل وتحديد توجهاته الرئيسية وذلك كما تم إيضاحه سابقاً. أما الفلسفات المعنية فهي الفلسفة الرأسمالية وتجربتها السياسية في الديمقراطية، والفلسفة الماركسية وتجربتها الحياتية الاشتراكية، والفلسفة الدينية وتجربتها الاجتماعية الأممية.

يعيش عالم آخر سنوات القرن العشرين تطورات علمية وتكنولوجية كبيرة متسارعة، وتسوده أفكار ثقافية ومواقف اجتماعية ومجتمعية كثيرة التبدل والتقلب. وهذاجعل ذلك العالم يخضع لقوى مجتمعية غير محددة الهوية ويسير نحو أهداف أقل تحديداً. وفي الواقع تبدو كل الأنظمة الحياتية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والثقافية وما نتج عنها وما يرتبط بها من مؤسسات، وكأنها ترزخ تحت تأثير عملية تغير معقدة، أقرب إلى الفوضى وأبعد ما تكون عن النظام. ويمكن القول أن جذور تلك العملية ذات طبيعة تكنولوجية يساهم في تكوينها وتوجيهها ملايين العلماء والباحثين والمهندسين والمخترعين المتواجدين في العديد من دول العالم القريبة والنائية.

وخلافاً لمقولة «النظام العالمي الجديد» الذي أفرزته ظروف انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، فإن النظام العالمي الذي تبلور في أعقاب تلك

التطورات هو نظام اللانظام. إنه نظام الفترة الانتقالية بين عصر حضاري وآخر بكل ما يسوده من فوضى، ويتحكم في مسيرته من قوى مجتمعية متضاربة المنابت والأهداف.

إن عدم القدرة على تحديد هوية قوى التغيير المجتمعية والتعرف على أهدافها وأدوات عملها بدقة لا يعني عدم القدرة على التعرف على مصدرها ودوافعها الرئيسية، فالمصدر عامة رأسمالي غربي، والدافع أساساً اقتصادي مادي. وبينما تنشط العملية الاقتصادية محاولة دمج اقتصاديات مختلف الدول في نظام اقتصادي عالمي واحد تتكامل أجزاؤه في علاقة تنافسية ـ تعاونية ـ تكاملية، تنشط العملية الإعلاماتية الكونية محاولة إعادة صياغة ثقافات مختلف الشعوب وخلق ثقافة عالمية فوقية تخدم العملية الاقتصادية. وهذا يجعل كل الشعوب والأمم، على اختلاف ثقافاتها وتباين مواردها وتفاوت قدراتها وثرائها، ترزخ تحت أعباء عملية اقتصادية عالمية لا تعترف بالحدود السياسية أو المصالح القومية، وتترنح تحت تأثير عملية إعلاماتية كونية لا تعترف بالثقافات الوطنية أو الانتماءات الطائفية أو الدينية. وبسبب الطبيعة التراكمية لنتاج تلك العمليات من علوم وتكنولوجيا وثقافة وقيم ومواقف اجتماعية جديدة، أصبح بإمكانها التأثير سلباً وإيجاباً في حياة كل الطبقات والمجتمعات دون استثناء.

إن عدم القدرة على إيقاف المد الطاغي للعمليات المجتمعية الكونية ضيق مجال الخيار أمام كل الشعوب والأمم، حيث أصبحت الخيارات تنحصر في خيارين لا ثالث لهما: ركوب ذلك المد والاستفادة من إنجازاته وما يُتيحه للناس من فرص جديدة، أو السماح له بالسير فوق مصالحها وثقافاتها وحرمانها من الفرص الجديدة والقديمة على السواء. إن محاولات المقاومة والانزواء التي تلجأ إليها بعض الأمم والعديد من الأقليات العرقية والدينية هي محاولات فاشلة وقاصرة في آن واحد، إنها محاولات للهروب من العصر دون وعي حقائقه الطاغية، ودون امتلاك القدرة على مواصلة المسيرة السابقة في معزل عنه.

ويلاحظ أن المجتمعات والأقليات والطبقات الأكثر علماً وثقافة وثراء هي الأكثر انفتاحاً على العصر وإدراكاً لحقائقه، وبالتالي هي الأكثر استفادة من

إنجازاته وإسهاماً في توجيه عملياته الكونية. أما الشعوب والمجتمعات والأقليات والطبقات الأكثر انغلاقاً على النفس والأشد تمسكاً بالماضي وتركته التراثية فقد أصبحت ضعيفة القدرة على التعايش مع العصر وضحية من ضحايا عملياته الكونية. وفي الواقع، بينما كان يتم تصنيف الأمم والشعوب والطبقات في الماضي إلى غنية وفقيرة، فإن المستقبل سيشهد تصنيفها إلى معرفية وجاهلة، حيث يرتبط الغنى بالمعرفة ويرتبط الفقر بالجهل، وحيث يتقدم المتعلم ويتخلف الجاهل.

الثقافة وفجوة الجيل

شهدت العصور الحديثة ميلاد فجوة ثقافية ـ اجتماعية بين جيل الأبناء والبنات من ناحية، وجيل الآباء والأمهات من ناحية ثانية، أو للتبسيط، بين جيل الشباب وجيل الكهول. وتعكس تلك الفجوة اختلاف مواقف الشباب عن مواقف الكهول ثقافياً وفكرياً وتباعد مسلكيات الأبناء والبنات عن مسلكيات الآباء والأمهات اجتماعياً وقيمياً. ورغم الطبيعة الثقافية ـ الاجتماعية لفجوة الجيل، فإن مصدرها الأساس هو علمي ـ تكنولوجي ـ معلوماتي ـ جاء نتيجة لمكونات وفعل العمليتين الاقتصادية والإعلامية وجزءاً منهما. وتعكس تلك الفجوة عموماً تفوق واختلاف معارف وقدرات الأجيال الفتية على معارف وقدرات الأجيال السابقة في حقول التعامل والتكامل مع نتاج العصر من أفكار وثقافات ومسلكيات وقيم وأدوات تكنولوجية وتنظيمات مجتمعية دائمة التغير والتطور. وهذه في مجموعها إفرازات أنتجتها عملية التطور في المجتمعات الصناعية المتقدمة في الغرب، وتم تسخيرها لتعزيز نفوذ ورفاهية الطبقات والأقليات، ولا أقول الدول والشعوب، الأكثر ثراء وعلماً وثقافة في العالم وانفتاحاً على حقائقه المتغيرة.

إن فجوة الجيل المعنية أصبحت اليوم حقيقة من حقائق الحياة الأكثر أثراً على الأوضاع الاجتماعية والمواقف السلوكية وعناصر تكوين الهوية الثقافية لجيل الشباب في كل المجتمعات، خاصة المجتمعات الأكثر تعرضاً لفعل

العملية الإعلاماتية الكونية. وبينما تساهم تلك الفجوة في زيادة حدة المشاكل الاجتماعية في الغرب، ومنها مشاكل الجريمة والمخدرات وتفكك الأسرة، تساهم في المجتمعات النامية كالبلاد العربية في تقويض العلاقات الاجتماعية التقليدية وتشويش الهوية الثقافية وإضعاف الانتماءات الوطنية. وهذا يعني أن الثقافة العالمية الفوقية أصبحت المسؤول الأول عن وجود واستمرار فجوة الجيل التي أصبحت بدورها التجسيد الواقعي للفجوة بين الثقافات الوطنية التقليدية والثقافة العالمية دائمة التطور والتغير. وبناء عليه أصبح من غير الممكن احتفاظ الهوية الجماعية بمكانتها التقليدية، وجعل من الطبيعي استمرار تراجع الثقافة الوطنية وتقلص دورها في الحياة المجتمعية.

إن اتجاه أغنياء ومثقفي وعلماء عالم اليوم إلى التفاعل والتكامل مع بعضهم البعض وتكوين جمعيات مهنية وأدوات اتصال مكتوبة وإلكترونية لتواصلهم أدى إلى تقوية عرى التماسك فيما بينهم، وفي المقابل إضعاف روابطهم بالمجتمعات التي يعيشون فيها وينتمون نظرياً إلى ثقافاتها. ولقد نتج عن ذلك انسلاخ غالبية المثقفين، خاصة مثقفي العالم الثالث غير التقليديين، عن ثقافات بلادهم التقليدية وابتعادهم تدريجياً عن جذورهم الاجتماعية. وهذا أدى بدوره إلى تعميق عزلتهم عن مجتمعاتهم الأصلية وثقافاتهم الوطنية، مما أضعف قدرة تلك الثقافات على التطور، وتركها بالتالي ضحية قيادات تقليدية همها الأول والأخير الحفاظ على مواقعها وامتيازاتها المجتمعية.

وتبعاً لذلك تراجعت إسهامات هؤلاء في إثراء الثقافات الوطنية عموماً حيث أصبح جل إنتاجهم جزءاً من ثقافة عالمية متنامية، وموجهاً أساساً لسوق عالمي للعلم والثقافة والترفيه سريع النمو، كثير التنوع. ومما ساهم أيضاً في تعميق عزلة مثقفي العالم الثالث وإجبارهم على التوجه عالمياً حالة الإرهاب الفكري والاضطهاد السياسي التي تعم بلادهم عموماً وتحول دون تفاعلهم مع ظروف بيئتهم الاجتماعية إلى حد كبير. لمعرفة المزيد حول هذه النقطة يمكن الرجوع إلى كتابنا «الوجه الآخر للهزيمة العربية، الفصل التاسع، والذي صدر عن دار نجيب الريس عام 1987.

وبينما كانت العملية الإعلاماتية تساندها العملية الاقتصادية تعطي ميلاداً لثقافة عالمية مهيمنة، كانت حركة تحرر الشعوب والأقليات المظلومة تعيد إحياء الثقافات المحلية التقليدية أو الثقافات التحتية (Subcultures). وهي ثقافات قديمة تمركزت أساساً حول عادات وتقاليد ومعتقدات وقيم الأقليات العرقية والدينية وقامت الدولة القومية الحديثة والفلسفات الاجتماعية العالمية بطمسها وكبتها لأجيال. ولقد استطاعت تلك الثقافات بسبب عدالة قضيتها واندحار ظروف وأدوات كبتها، جذب بعض المثقفين لنصرتها والإسهام في عمليات إحيائها وتحديثها وتجديد شرعيتها. ولقد تسبب هذا بدوره في حرمان الثقافات الوطنية من إسهامات مثقفي الأقليات، وبالتالي إرباك تلك الثقافات وتراجعها عموماً. ولقد كان التراجع أكثر عمقاً بين الثقافات الوطنية التي اتجهت إلى مقاومة التيارين الثقافيين الجديدين، المحلي التحتي، والعالمي الفوقي، والانغماس في عملية ثقافية ـ سياسية هدفها الانغلاق على النفس لا الانفتاح على العصر والغير.

ولما كانت الثقافات الوطنية قد لعبت تاريخياً الدور الرئيس في تعزيز الوحدة الفكرية والفلسفية في المجتمع، فإن تراجع تلك الثقافات ودخولها في صراع مع الثقافات التحتية والفوقية أدياً إلى تصدع الوحدة الثقافية. وهذا ساعد بدوره تيار التنوع والتجديد، لا التجانس والجمود، على الشيوع والسيطرة على التوجهات الثقافية الجديدة بوجه عام. ولقد ترتب على ذلك اهتزاز الهوية الوطنية التي كانت ولا تزال أهم عوامل الوحدة السياسية وأبرز أسباب التضامن والتآزر في المجتمع. ورغم محاولات كل الثقافات الوطنية الحفاظ على وحدتها وتعزيز مواقعها ومقاومة التيارات الثقافية التحتية والفوقية وما تحمله تلك الثقافات من قيم ومسلكيات ومواقف اجتماعية ومجتمعية وافدة غير تقليدية، فإن الفشل والإحباط والتراجع كان حليفها جميعاً.

وفي ضوء استمرار تقدم وسائل الاتصال الإلكتروني عبر الأقمار الصناعية والأنترنيت وانتشارها في الدول النامية من ناحية، ونمو حركة الدفاع عن حقوق الإنسان وتأسيس الديمقراطية وازدياد زخمها من ناحية ثانية، أصبح من

المستحيل أن تنجح أية ثقافة وطنية، عربية أو إسلامية، آسيوية أو غربية في صيانة وحدتها وتكاملها وأصالتها. ولذلك، من المتوقع أن يزداد فشل كل الثقافات الوطنية وضوحاً مع الأيام، ويزداد تراجعها عمقاً وتزداد حالة الإحباط التي يعاني منها دعاة حماية الثقافة الوطنية ترسخاً. وهذا يعني ببساطة أن نجاح الثقافة الوطنية، أية ثقافة وطنية، في الحفاظ على وجودها وحيويتها أصبح مشروطاً بامتلاكها القدرة على استيعاب حقائق العصر، والاستعداد للتفاعل البناء مع الثقافات التحتية والفوقية على السواء، والإقرار بوجود وشرعية التنوع الثقافي في المجتمع الواحد.

إن مفهوم الثقافة التحتية لا يقتصر على الأقليات العرقية أو الدينية فقط بل يشمل أيضاً ثقافة الأقليات الاجتماعية ـ الاقتصادية. إن ثقافة الأغنياء في كل مجتمع من المجتمعات تختلف كثيراً عن ثقافة الفقراء، كما أن ثقافة المحافظين اجتماعياً تختلف عن ثقافة اللبراليين. وفي الواقع أصبح من الصعب الحديث عن مجتمع واحد في أية دولة، إذ أصبح مجتمع الدولة الواحدة يتكون من عدة مجتمعات لكل ثقافته التي تميزه عن غيره من مجتمعات أو أقليات أخرى.

إن اتجاه الثقافة العربية إلى مقاومة التيارات التحتية والفوقية على السواء كان من الأسباب الرئيسة لتضعضع الهوية الوطنية والقومية. وهذا يساهم بدوره في إفشال محاولات الوحدة العربية ويؤكد تراجع الحماس للعمل العربي الوحدوي المشترك ويضعف الإحساس بالانتماء للوطن، خاصة بين أبناء الفئات الأكثر انفتاحاً على الثقافة العالمية، ويؤدي أيضاً إلى تكريس فجوة الجيل، خاصة في صفوف أبناء الشرائح الاجتماعية الأكثرتعرضاً لفعل العملية الإعلاماتية والبرامج التلفزيونية التي تبثها الأقمار الصناعية.

البعد الفكري للأزمة

إن انعدام الحرية الفكرية والسياسية، وأحياناً الاجتماعية أيضاً، وفشل كافة تجارب التنمية القطرية، تسبب في دخول الوطن العربي بكافة شعوبه وأقطاره أزمة شاملة ذات أبعاد ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية جعلت من الصعب

تحديد الصواب من الخطأ، وما يجوز عملَهُ وما لا يجوز فعله تجاه الذات والآخر. وهذا بدوره أضعف ثقة البعض بالماضي، وأضعف ثقة البعض الآخر بالمستقبل، ودمر ثقة الكل بالحاضر، ودفع في اتجاه قيام تيارات سياسية ـ اجتماعية متطرفة جديدة. ويأتي في مقدمة تلك التيارات التيار السلفي بشقيه الديني والقومي، والتيار المُستغرب المتجه نحو الارتباط بالغرب واقتباس تجربته الحياتية.

إن محاولة كل من التيارين السيطرة على المجتمع وتحديد مسار حركته المستقبلية دفعهما، كل على حدة، إلى إعلان إفلاس الفكر السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد وما انبثق عنه من نظم ومؤسسات. وبينما يرى التيار السلفي أن مهمته الأساسية تنحصر في إحياء التراث العربي والإسلامي وإعادة بناء المجتمع العربي على أسس تركة الماضي وتجربته الحضارية، يرى التيار المُستغرب إن مهمته الرئيسية تنحصر في اقتباس تجربة الغرب الحياتية، خاصة الاقتصادية والسياسية، وإعادة بناء المجتمع العربي على أسس رأسمالية ديمقراطية. وهذا يجعل التيار الأول يسير إلى الوراء في طريق واضح يتمتع بشرعية تاريخية غير منقوصة، ويجعل التيار الثاني يسير إلى الأمام على طريق متعرج تنقصه الشرعية العربية، ويجعل التيارين يسيران في اتجاهين متعاكسين متباعدين لا يلتقيان. ورغم اتجاه التيار الأول نحو الوراء في اتجاه مخالف تماماً للعصر، إلا أنه ما زال يكسب المزيد من المؤيدين والأتباع مما جعل التيار الثاني ثانوياً ومحاصراً إلى حد بعيد.

إن النظرة الفلسفية للتيار السلفي تجعله أقل قدرة على استيعاب أهمية وأبعاد العملية الاقتصادية ـ التكنولوجية العصرية، وأقل قابلية للتأثر بفحوى الرسالة الثقافية ـ الاجتماعية للعملية الإعلاماتية الكونية، ولكن أكثر قدرة على قيادة المجتمع بوضعه الراهن. أما التيار التبعي المستغرب فإن نظرته الفلسفية تجعله أكثر قدرة على استيعاب أسباب وأبعاد أزمة الواقع العربي، ولكن أقل أهلية لتولي مهام قيادة مجتمع تقليدي محافظ نحو تحقيق أهدافه من منظور عصري تقدمي. وفي الواقع، حتم الاختلاف في النظرة الفلسفية بين التيارين

عدم الاتفاق على تحديد أسباب الأزمة والتضارب في تحديد الأهداف المرجوة ووسائل تحقيقها.

ودون الدخول في تحليل مفاهيم كل تيار وشرح فهمه لأسباب وعناصر الأزمة وأساليب تجاوزها، نلاحظ أن أدبيات كل من التيارين تفتقد الوعي بأهمية بعض القضايا الهامة ودورها المحوري في صنع المستقبل العربي. ومن تلك القضايا: دور المواقف القيمية في العملية التنموية وتحديد المواقف المطلوبة لتحقيق التقدم، كيفية بناء نظم مجتمعية وإدارية حديثة قادرة على تنفيذ الخطط التنموية، معنى ودور العمليات المجتمعية الكونية وأهميتها بالنسبة للطموحات العربية. كذلك يلاحظ أيضاً اتجاه أتباع كل تيار إلى إهمال التيار الآخر وعدم حمله على محمل الجد من ناحية، وطرح فكره بشكل مبسط يجعله سهل الفهم عديم الواقعية من ناحية ثانية. فالتيار السلفي يقول شقه الديني «الإسلام هو الحل»، ويقول شقه القومي «الوحدة العربية هي الحل»، بينما يقول التيار المُستغرب ما معناه أن «السوق هو الحل». ويكاد كل تيار أن يقف عند تلك الحدود لا يتجاوزها مما يجعل تلك المقولات الفلسفية جميعاً شعارات تفتقد العلمية والواقعية والخاصية العملية في آن واحد. إن النخبة العربية التي تضم السياسيين والمثقفين التقليديين وغالبية الإعلاميين تنشغل اليوم بقضايا كلامية، بينما يتم إهمال الثورة العلمية الحديثة وأهمية الأبعاد الاجتماعية للثورة التكنولوجية.

وحيث أن الماضي ـ كما أسلفنا ـ لم يعد ذو أهمية بالنسبة للحاضر أو المستقبل، فإن التمسك بالتاريخ وتركته الحضارية إطاراً مرجعياً ـ معرفياً دون غيره من مراجع جعل التيار السلفي والذي يشمل دعاة الوحدة العربية بمفهومها التقليدي، حركة فكرية ـ اجتماعية ـ سياسية ذات صلة ضعيفة بالعصر ومتطلباته. إن تمسك هؤلاء بمقولاتهم يجعل دورهم لا يزيد كثيراً عن دور «حراس القبور»، يبكون فقيداً عز عليهم فراقه، يسترجعون ذكريات زمن فات ومات دون إنجاز، ينظّمون الزيارات لضريح فقيدهم الغالي، ويعيشون على ذكراه الطيبة وما تدره زيارات الفقراء والجهلاء لمقامه الطاهر من جاه وأموال.

ويمكن للقارىء إذا أراد أن يطلع على وصف للأزمة ودور حراس القبور فيها أن يقرأ القصّة الشعرية التي كتبناها بعنوان «قطار الزمن».

أما التيار المستغرب، فإن دعوته للرأسمالية والديمقراطية الغربية ينقصها النقد والتحليل لادعاءات تلك الأفكار الفلسفية وما أفرزته من تجربة حياتية. إن تشبث هذا التيار بتلك الأفكار دون غيرها وقبل تمحيصها يجعله حركة فكرية ـ سياسية ـ اجتماعية لا علاقة لها بالواقع العربي ولا صلة لها بماضي الأمة العربية وما تعانيه شعوبها حقاً من أزمة هوية ومشاكل مجتمعية مستعصية. إنه تيار تبعي مستغرب، يلهث وراء فكر غريب وتجربة تكشّفت حدودها وعيوبها وأصبحت نفسها بحاجة للإصلاح والترميم. إن ابتعاد أتباع هذا التيار ودعاته عن جذورهم الثقافية اضطرهم إلى التنازل عن دورهم الفاعل في تشخيص أمراض المجتمع العربي وقيادته نحو المستقبل.

إن النظرة الفلسفية وأطر العمل الفكرية لاتباع التيارين تجعلهم، بوعي ودون وعي، يهملون الواقع ويأخذون من مظاهر أزمته ذلك الجانب الضيق الذي يبرر رؤيتهم الضيقة ويعزز قناعاتهم الذاتية غير الواقعية. وهذا بدوره يجعل التيار الأول يسير نحو الأمام في سياق حركة تراجعية تغوص في أعماق التاريخ وتمر من تحت الواقع دون المساس به، بينما يجعل التيار الثاني يسير نحو الأمام في سياق حركة انفصامية تمر فوق الواقع محاولة تجاوزه دون المساس به والسير في طرقاته.

إن الادعاء بقدرة أدوات العمل الماضوية على تمكين الأمة العربية من استعادة هويتها الوطنية وتجميع قدراتها والتغلب على أزمتها ومعايشة عصرها هو ادعاء قاصر وجاهل في آن واحد، يهمل الماضي والمستقبل معاً. فالتاريخ العربي يشير بوضوح بالغ إلى فشل تلك الأدوات إبان عظمة الدولة العربية ـ الإسلامية ووضوح هويتها الثقافية وتماسك أقطارها وشعوبها في مواجهة تحديات عصرها، مما جعلها تقع فريسة للطامعين في الداخل والخارج على السواء. لقد جاءت تلك التحديات والفشل الذي رافقها وتبعها في حينه في صورة حركات شعوبية انفصالية وخلافات سياسية ـ عقائدية وهجمات استعمارية

خارجية تسببت في انهيار الدولة العربية ـ الإسلامية وتمزق وحدتها وتقطع أوصالها وتجزئتها إلى دويلات منقسمة على نفسها وعلى بعضها البعض. إن ذلك الانهيار والفشل كان نتيجة وسبباً لتخلف أدوات العمل الماضوية ذاتها، وهي أدوات شملت النظم السياسية والاقتصادية والعلاقات الاجتماعية والترتيبات المجتمعية والوسائل التكنولوجية والجوانب الثقافية والعلمية وطرق التفكير التقليدية. كذلك يشير تاريخ العرب وغيرهم من الشعوب خلال القرنين الأخيرين إلى تعقد متطلبات الحياة وتشابك جوانبها وتضارب أهدافها وتقاطع تلك الأهداف، وهذا أدى إلى تبدل البيئة الاجتماعية والتكنولوجية بحيث لم يعد لأدوات الماضي قدرة على التعامل معها أو حتى فهمها وإدراك أبعادها.

لذلك، يبدو واضحاً أن الأزمة العربية الراهنة لن تحل باستخدام أدوات عمل جديدة مستوردة بكاملها من الخارج، كما يحلو لدعاة التيار المستغرب القول، وإن التغلب على تلك الأزمة لا يمكن أن يتم بإحياء أدوات عمل ماضوية فقدت منذ قرون قدرتها على الفعل، كما يحلو لدعاة الفكر السلفي التبشير به.

إن الفشل في تحقيق هدف مجتمعي معين يعتبر انتكاسة للشعب وهزيمة للنظام القائم لا يمكن التغلب عليها وتحاشي تكرارها مستقبلاً إلا من خلال إعادة النظر في أدوات العمل وأطر التنظيم والتفكير المستخدمة. أما الأزمة فهي الفشل في تحديد معطيات الواقع والهدف معاً، والعجز الشامل أمام التحديات، وليس العجز في تحسين أداء أدوات المواجهة السابقة فقط. الأزمة المجتمعية هي حالة ذهنية ـ فكرية، وبيئة اجتماعية ـ تكنولوجية قائمة، وترتيبات اقتصادية ـ سياسية تعكس إحساساً عارماً بالفشل والقصور والإحباط وخيبة الأمل، وتقود بالتالي إلى فقدان الثقة بالأفكار والنظريات والنظم والقيم السائدة إلى جانب اهتزاز الثقة بالذات.

في ظل الأزمات المجتمعية يصبح من المستحيل تحقيق الأهداف لأنه يكون من غير الممكن تحديدها بدقة وتحديد متطلباتها بعلمية وحصول إجماع عليها. وهذا يجعل الخروج من الحالة النفسية للأزمة وإعادة الثقة بالذات أول وأهم الأهداف التي لا يمكن تحقيق أي هدف آخر بدونه. وهذا يستوجب، أولاً

وقبل كل شيء، تحديد أسباب الأزمة وتعداد ظواهرها وتعريف عناصرها. وهذا بدوره يتطلب إعادة النظر في المرجعية المعرفية السائدة، وتشكيل مرجعية جديدة قادرة على فهم الواقع واستيعاب الماضي والتعايش مع العصر والإسهام في إنجازاته.

مظاهر الأزمة

بدأت أزمة الأمة العربية منذ زمن بعيد، وتعمقت في ظل الحكم العثماني الذي غذّى قوى الفساد والتمزق والتخلف الثقافي والسياسي. وبعد انهيار الامبراطورية العثمانية إبان الحرب العالمية الأولى، جاء الاستعمار الأوروبي ليساهم في تعميق التجزئة السياسية العربية ويقوم بإنشاء ودعم الدولة القطرية التي أصبحت فيما بعد من أبرز مظاهر التعثر والتشتت في الحياة السياسية العربية. وبعد تكرار الهزائم العسكرية على يد إسرائيل، وفشل جميع محاولات الوحدة العربية والتنمية القطرية على كثرتها، واتجاه أنظمة الحكم القطرية على اختلاف ألوانها العقائدية وأشكالها التنظيمية إلى كبت الحريات والابتعاد عن الديمقراطية، تعمق إحساس الأمة بالتخلف والقصور والإحباط.

وإذا كان الاستعمار الغربي قد ساهم في تكريس التجزئة السياسية على أرض الأمة العربية، فإن وجود الدولة القطرية وفشلها في إنجاز مهامها الوطنية ساهم في إضعاف الهوية السياسية والثقافية على السواء. أما الخلافات المذهبية، والتشنجات العقائدية، وغياب روح التسامح، وصراعات الأنظمة وحروبها العربية ـ العربية فقد أعطت نماذج حية لزيف شعارات الوحدة العربية وغياب التضامن ووحدة الصف بين أنظمة الحكم القطرية، إضافة إلى قيامها بكشف سذاجة أدوات العمل الوحدوية والنظريات التنموية. وبعد انهيار الماركسية وانتهاء الحرب الباردة وصعود نجم الفكرة الديمقراطية، وتزايد الحماس العالمي للدفاع عن حقوق الإنسان، اتضح للعيان مدى سوء وفساد نظم الحياة العربية، الاقتصادية والسياسية والثقافية والإعلامية. ولقد كان التخلف عاماً وشاملاً وجامعاً أبى أن يستثني أي جانب من جوانب الحياة العربية، جاعلاً أزمتها أزمة حضارية غاية في العمق والشمولية والتعقيد.

للأزمة العربية مظاهر كثيرة وأسباب عديدة وعميقة، ألمحنا إلى بعضها دون الخوض فيها. وفي الواقع، وفي ضوء الهدف المحدد لهذا الكتاب، لن ندخل في تعداد وتحليل أسباب وأبعاد ومظاهر الأزمة العربية بل سنحاول الحديث عن كيفية الخروج منها ورسم تصور لمستقبل عربي واعد. رغم ذلك سنحاول إعطاء فكرة سريعة عن مظاهر الأزمة بهدف التوعية وخلق إحساس بضرورة واتجاهات العمل لتجاوزها. وعلى المهتمين أكثر بمعرفة رأينا في أسباب التخلف العربي ومظاهره مراجعة كتابنا «الوجه الآخر للهزيمة العربية»، الذي أشرنا إليه سابقاً.

تشمل الأزمة العربية الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والإعلامية والتكنولوجية دون استثناء. وفي الواقع، تبدو الأمة العربية التي تخلفت كثيراً وطويلاً عن قطار التقدم والتحرر، عاجزة عن الإسهام المتميز في أي مجال من مجالات العلم والحياة والثقافة في هذا العصر. وهذا يجعلها عاجزة عن الإسهام في تشكيل عناصر العمليات المجتمعية الكونية التي أصبحت تتحكم في مصير كل الشعوب والدول، أو حتى الاستفادة الواعية من بعض الفرص التي أتاحتها.

إن الاعتراف بالأزمة والتسليم بوجودها لا يعني، ولا يجوز أن يعني الاستسلام لها، بل يستوجب الاعتراف بأهميتها وأهمية التعرف على أسبابها وأبعادها. ورغم اعتقاد أغلبية المفكرين والمثقفين العرب بحداثة وجود الأزمة وإلقاء جزء كبير من مسؤوليتها على عاتق الغير من قوى استعمارية، فإن الأزمة ولدت قبل خمسة قرون على الأقل وفي رحم الأمة العربية ودولتها الإسلامية. إذ منذ خروج العرب من أسبانيا في السنين الأخيرة من القرن الخامس عشر لم تقدم الأمة العربية إنجازاً حضارياً يذكر في أي مجال من مجالات العلم أو الفن أو الاقتصاد أو الأدب. وفي الواقع كان خروج العرب من أسبانيا بمثابة خروج من التاريخ الحضاري العالمي، إذ جعل العرب مجرد متفرجين مبهورين تابعين لا مساهمين مبتكرين.

إن العجز الفكري والثقافي والعلمي والتكنولوجي العربي يكاد أن يصل

درجة العقم، وإن التمحور السياسي على المستويين القطري والقومي يكاد أن يصل مرحلة انفصام الشخصية. وبينما يزداد اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء قطرياً وبين الأقطار العربية، يتجه المجتمع العربي عموماً إلى الانقسام إلى فئات اجتماعية ـ ثقافية تدين بولاءات وتنتمي لفلسفات مختلفة ذات أهداف متناقضة. إضافة إلى ذلك، تبدو الهوية الثقافية العربية الجامعة في طريقها إلى الزوال، وثقة الجماهير بالعمل الجماعي المنظم ودوره في الحياة المجتمعية وقد تبددت، كما يبدو الإيمان بالقدرة الذاتية على التغيير الإيجابي الهادف قد انهار تماماً.

وفي الوقت ذاته، يلاحظ انتشار الفقر على نطاق واسع في معظم الأقطار العربية، وتوطن الأمية والحروب الأهلية المدمرة في بعضها، وتجاوز معدلات الزيادة السنوية في السكان معدلات النمو في الإنتاج الاقتصادي عامة. ولقد كان هذا سبباً، خاصة في ضوء التضامن العالمي في مجال الرعاية الصحية، في تضاعف تعداد الأمة العربية كل ربع قرن تقريباً، واتجاه معدلات الدخل الفردي إلى الانخفاض وتعقيد عمليات وخطط التنمية بوجه عام. إلى جانب ذلك، ساهمت الأمّية ونظم الحكم الفردية والتبعية الاقتصادية في ازدياد سوء توزيع الدخل قطرياً وعربياً، وارتفاع أعداد العاطلين عن العمل.

إن التخلف العربي واشتداد الواقع تأزماً لم يمنع العمليات المجتمعية الكونية من التأثير في القيم والمسلكيات الاجتماعية العربية. لذلك نمت وتبلورت في كل الدول العربية، وبدرجات متفاوتة، قيم ومسلكيات المجتمعات الاستهلاكية الغربية دون أن يرافقها نمو مماثل في قيم ومسلكيات العمل والإنتاج. ولقد ساهم هذا بدوره، خاصة في ضوء فشل التجارب التنموية الاشتراكية وغير الاشتراكية وتعثر محاولات التغيير السياسية، في تعزيز قدرة الأغنياء على الانعزال عن حياة مجتمعاتهم والتكامل مع مجتمعات وثقافات أندادهم من أغنياء العالم في الغرب، وفي الوقت ذاته، تكريس عزلة الفقراء وفقرهم وتدني مكانتهم الاجتماعية بوجه عام.

جاءت الأزمة العربية أساساً نتيجة لتخلف أطر العمل السياسية والاقتصادية، واستمرار التمسك بقيم وعادات وتقاليد بالية محبطة، وقيام السلطة

العربية وغير العربية باضطهاد الحرية الفكرية والثقافية، وغياب الرؤية العلمية بعيدة المدى عن الحكم، وإلقاء مسؤولية الفشل والعجز على الغير، خاصة قوى الغرب الاستعمارية. وعلى الرغم من مساهمة الغرب الاستعماري وعهود الانحطاط العثمانية في تكريس التجزئة والتخلف على الأرض العربية، إلا أن قوى التخلف العاتية ولدت ونمت وترعرعت في بيوتٍ ومدارس وسجونٍ وقصورٍ وعقولٍ عربية. ودون إدراك هذه الحقيقة والاعتراف بها لن تنجح أية محاولة نهضوية أو تحررية أو وحدوية.

كانت إسرائيل ولا تزال إحدى أهم التحديات الخارجية التي واجهت الأمة العربية واستنفذت قدراً كبيراً من طاقاتها البشرية وإمكانياتها المالية وتسببت بالتالي في ضياع فرص ثمينة ونادرة كان من الممكن استغلالها. وبينما كان من المفروض أن يدفع التحدي الإسرائيلي إلى تعضيد عرى التماسك العربية والاتجاه نحو الوحدة والنهضة على أسس علمية ـ تكنولوجية ـ معلوماتية، فإن تكريس التجزئة والإقليمية والتخلف كان النتيجة الأهم لذلك التحدي. وبعد توقيع معاهدات وبروتوكولات السلام مع إسرائيل ارتفعت الكثير من الأصوات مبشرة بقدوم الرخاء وزوال أهم أسباب التخلف وقوى الاستنزاف في الحياة العربية، إلاّ أن التجربة أثبتت أن تلك الأصوات كانت بمثابة موسيقى جنائزية بدلاً من أن تكون طبول فرح احتفالية.

ورغم أنه من المتوقع خفض الإنفاق على المؤسسة العسكرية، فإن تلك المؤسسة ستدوم طويلاً لأن مهمتها الرئيسية هي حماية النظام السياسي القائم وليس تحرير الوطن، كما وأن زوال التحديات الإسرائيلية لا يغير شيئاً في مكامن التخلف العربية الذاتية. وفي الواقع، سيؤدي السلام مع إسرائيل إلى انتهاء دور القضية الفلسطينية كعامل موحّد ومنظّم في الحياة الفكرية والثقافية والسياسية العربية. وهذا من شأنه إزالة واحد من أهم دوافع الوحدة العربية، وإلحاق المزيد من الوهن بالهوية الثقافية الجامعة، خاصة في ضوء ردود فعل المثقفين العرب السلبية والإيجابية تجاه قضية «التطبيع الثقافي» مع الدولة اليهودية.

إن الثروات الطبيعية المتوفرة بكثرة في العديد من الأقطار العربية لم تكن

كافية لتحقيق نهضة اقتصادية أو محو الأمية أو إزالة الفقر أو حتى شراء الأمان والاستقرار لأنظمة الحكم العربية الغنية. رغم ذلك، شهدت غالبية الأقطار العربية حدوث تحسن ملموس في نوعية الخدمات العامة ومستوى المعيشة والبنية التحتية خلال عقد السبعينات وأوائل الثمانينات، وذلك بسبب الثروة النفطية واعتماد الدول الغنية على العمالة الوافدة من الدول الفقيرة. وهذا جعل التحسن في المستويات المعيشية والنمو المتواضع في معدلات الإنتاج الاقتصادية مرتبطاً ارتباطاً مباشراً بالأوضاع النفطية. وبسبب عوامل التخلف المتوطنة في البنية المجتمعية وطرق التفكير والعمل العربية لم تستطع أي دولة غنية أو فقيرة بناء قاعدة إنتاجية ذاتية تمنحها الاستمرار بعد انتهاء الطفرة النفطية، بينما نجحت جميعها في تبديد الجزء الأكبر من مواردها المالية.

لذلك أدّى انهيار أسعار النفط في أوائل الثمانينات إلى تراجع معدلات النمو الاقتصادية، وتقلص حجم بعض الاقتصاديات الوطنية، وانخفاض معدلات الدخل الفردية، وحدوث تفاوت كبير في الدخل والثروة في كل المجتمعات العربية. ومع حلول عقد التسعينات ووقوع أزمة الخليج وحربها العربية ـ العربية المدمرة دخلت الاقتصاديات العربية عموماً مرحلة الانكماش، وانشغلت الحكومات العربية في محاولات ترقيع الثغرات وتبرير الأخطاء. ولما كانت تلك الفترة قد شهدت أيضاً استفحال خطر بعض الحروب الأهلية والمشاكل الحدودية والاضطرابات السياسية والاجتماعية الداخلية، فإن القدرة العربية على تكوين رؤية علمية تضاءلت. وهذا أدى بدوره إلى دفع الأمة العربية نحو الدوران في فلك التبعية لبعض الحكومات الغربية والعمليات المجتمعية الكونية. وفي ضوء تراجع القيمة النسبية لعوائد النفط، تبدو الثروة النفطية وقد فقدت قدرتها على الإسهام في تمويل نهضة تنموية عربية، خاصة في ضوء استمرار معدلات الزيادة السكانية على حالها من الارتفاع، وتزايد التوقعات الشعبية والتطلعات الاستهلاكية.

كانت الأزمة العربية الحالية رغم جذورها التاريخية النتيجة الطبيعية لأخطاء عدة ارتبكت خلال النصف الثاني من القرن العشرين واستمرت تبعاتها

تراكم دون توقف. ولقد جاءت تلك الأخطاء في صورة سياسات حكومية ومواقف قيمية اجتماعية ومجتمعية، فردية وجماعية، جسدت فيما بينهما مكونات الأزمة ومظاهرها الرئيسية. ويمكن تحديد أهم تلك الأخطار وتوضيحها بشكل مبسط في النقاط التالية:

1 ـ الاهتمام المكثف، وأحياناً المتزايد بالتاريخ القديم واعتبار أحداثه سجلات مقدسة وأقواله وأمثاله حكم لا تقبل الشك. وهذا ساعد على الهروب من فوضى الواقع المتغير إلى أحضان الماضي الدافئة، وعيش الحاضر والتخطيط للمستقبل بعقل ماضوي تجاوزه الزمن منذ قرون.

2 ـ إلقاء مسؤولية الفشل على الغير، خاصة الاستعمار الغربي وعهود التخلف التركي، واعتبار التنديد بتلك العهود والانتقام من الاستعمار الحجر الأول في البناء النهضوي العربي. وهذا ساعد على بلورة وترسخ ذاكرة قومية جماعية تقوم على المبالغة في عظمة الماضي وجرائم الاستعمار، وحال بدوره دون نجاح الأمة في تجاوز الماضي وتركته الثقافية السياسية بشقيها الإيجابي والسلبي، العادل والظالم على السواء. كما جعل تلك الذاكرة تقوم بتحديد العدو وتدعو إلى الانتقام منه، وتعجز عن تحديد الصديق وكيفية الاستفادة منه. وهذا جعل العرب عموماً يركزون على ما يجب رفضه، ويهملون ما يجب فعله.

3 ـ إهمال الديمقراطية واستخدام الدين والتاريخ والفكر الماركسي لتبرير الفردية واحتكار السلطة. وهذا مهد الطريق لكبت الحريات واضطهاد المثقفين وعزل المخلصين واعتبار الولاء الشخصي والاستزلام أهم مؤهلات كبار المسؤولين في الدولة.

4 ـ ضعف الاهتمام بقضايا التنمية بمفهومها المجتمعي الشامل، والتركيز على مشاريع كبيرة وصغيرة استهدفت محاكاة الغير من الدول المتقدمة واستكمال بناء مؤسسات الحكم الفردي الدكتاتوري أو الحزبي الضيق. وهذا مهد الطريق للاستثمار المكثف في أجهزة الجيش والبوليس والمخابرات والبيروقراطية، وإضاعة الكثير من الفرص الاستثمارية ذات

الصفة الإنتاجية، وإهمال متطلبات الاستثمار في البحوث العلمية والتكنولوجية.

5 ـ إهمال العمل المؤسسي والابتعاد عن تطوير العقلية المؤسسية وذلك لتعارضها مع العقلية الفردية. وهذا جعل المحسوبية والشللية والفئوية والعشائرية مؤسسات مجتمعية مشروعة ووسائل هامة للتعامل بين الناس وتنظيم علاقتهم بالدولة، كما جعل من الطبيعي تغلب اللامسؤولية على تصرفات كبار المسؤولين في الدولة ونسبة كبيرة من المثقفين وكل الأثرياء تقريباً وانعزالهم جميعاً عن عامة الشعب.

6 ـ إهمال متطلبات قيام سلام واستقرار وتعاون سياسي واقتصادي بين الأقطار العربية وبينها وبين جيرانها من الأصدقاء في المنطقة، وسلام اجتماعي بين الفئات الاجتماعية وأتباع العقائد المختلفة داخل القطر الواحد، وتأسيس التسامح والديمقراطية كقيمة اجتماعية.

7 ـ التمادي في ارتكاب الأخطاء، وتجنب النقد والنقد الذاتي، واستخدام الإعلام الرسمي لتزييف وعي الجماهير وتعميق الفكر التآمري في المجتمع من ناحية، وقيادته نحو الانشغال بقضايا وأعداء وخوض معارك لا تمت لواقعه ومستقبله بصلة من ناحية ثانية.

إن ارتكاب تلك الأخطاء والسماح لتبعاتها بالتراكم عبر نصف قرن من الزمن دون توقف أدى إلى اتجاه حركة التقدم والتحضر في الوطن العربي إلى السير في الاتجاه المعاكس لحركة التطور والتقدم العالمية. إن إلقاء نظرة متفحصة على مسار حركة الشعوب التي حققت قدراً كبيراً من التطور والتقدم والعزة والقوة خلال تلك الفترة، ومنها اليابان وألمانيا وإيطاليا وأسبانيا، تثبت أن تلك الحركة كانت ولا تزال تسير نحو المزيد من الديمقراطية والحرية، والمزيد من الاستثمار في البحوث العلمية والتطبيقات التكنولوجية، والاهتمام المكثف بالتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة الأكثر تركيزاً على النوعية، وخفض الإنفاق على المؤسسة العسكرية، وإقامة المزيد من المؤسسات التشريعية والتنفيذية والرقابية الأقدر على المحاسبة وتحمل المسؤولية، والمزيد

من فصل الدين عن الحكم، والتركيز غير العادي على الدراسات المستقبلية بعيداً عن عبء الذكريات الجماعية ووهم قدسية التقاليد العتيقة والعادات البالية.

إن ارتكاب تلك الأخطاء وتراكمها أدّى بعد حين إلى تكريسها كواقع نفسي وثقافي واجتماعي وسياسي واقتصادي. وهذا جعل الفرق بين العرب، دولاً وشعوباً، وبين الدول والشعوب المتقدمة الأوروبية والآسيوية كالفرق بين الواحات والصحارى القاحلة. وبالرغم من قدرة الواحات على تخفيف كربة الصحارى المحيطة بها، إلا أنه ليس باستطاعتها وحدها انتشال تلك الصحارى من كربتها وقحلها ورفع مكانتها إلى مصاف الواحات وفيرة الخضرة والماء. إن الصحارى العربية بحاجة ماسة لماء غزير لا يستطيع تفجير ينابيعه سوى العلم والعمل المؤسسي، وبحاجة لهواء نقي لا تستطيع توفيره سوى الحرية والديمقراطية، وبحاجة لإنسان جديد يساهم المستقبل لا الماضي في إلهاب خيالاته وتساهم أجواء الحرية والديمقراطية والمؤسسية في تفجير طاقاته، وبحاجة لنظم إدارية ومجتمعية وقيمية حديثة في مقدروها تقنين وتنظيم وتفعيل الطاقات القطرية والقومية، الظاهرة والكامنة على السواء.

إن ارتباط جذور الأزمة العربية بالنفس والعقلية والمواقف القيمية والنظرة الفلسفية للتاريخ والمسقبل يجعل الخروج من تلك الأزمة ممكناً فقط في حال التعامل بأمانة وعلمية مع البيئة العربية حيث تتأصل الجذور وتنبت الفروع. وهذا يفرض بدوره ـ كما أسلفنا ـ إعادة النظر في المرجعية المعرفية، خاصة المرجعية التاريخية الماضوية الأكثر أصالة وتأصلاً في البنية الفكرية العربية، والأكثر أهمية بالنسبة للواقع والمستقبل على السواء. إن المرجعية المعرفية الأوفر حظاً في انتشال الأمة العربية من أزمتها وتخلفها هي مرجعية تعترف بالماضي وتستوعب تجربته التاريخية وتركته الحضارية، وتدرك أبعاد الحاضر وأزمته المصيرية، وتطور أطر تفكير وعمل عصرية ووسائل ونظم مجتمعية وإدارية حديثة، وتؤسس قيماً اجتماعية قادرة على التعايش مع العصر والتعامل مع عملياته المجتمعية الكونية.

ـ 7 ـ

المرجعية التاريخية والمستقبل

يقود العمل السياسي ـ الاجتماعي في الوطن العربي اليوم تياران فكريان سياسيان رئيسيان، هما التيار الديني والتيار القومي. ويعتمد التياران أساساً على التاريخ والتركة الحضارية العربية كمنطلق لتحليل الواقع العربي المتأزم وكإطار مرجعي أساسي لصنع المستقبل المنشود. وهذا يجعل التيارين أصوليين ماضويين من حيث المنطلق وإن اختلفا من حيث الهدف العام ومكوناته السياسية والاجتماعية. ويعود الاختلاف بالنسبة للهدف ومكوناته الرئيسية إلى تباين نظرة كل من التيارين للتركة الحضارية العربية وأهمية الدين والثقافة والسياسة في تشكيلها والحفاظ عليها.

اتجه التيار الديني إلى التركيز على الدين ودوره الشمولي في حياة المجتمع كأساس لنظام القيم وإطار عام لتنظيم العلاقات الاجتماعية والمجتمعية بما في ذلك نظم التشريع والإدارة والحكم. وبسبب قصر فترة سيادة الفكر الديني الشمولي في الحياة العربية من ناحية، وتعرض ذلك الفكر في الماضي لاختلافات مذهبية وأنماط مسلكية فردية وجماعية ومؤسسية متناقضة من ناحية ثانية، فإن التيار الديني السياسي الحديث لجأ إلى الانتقائية من حيث الزمان والمكان والمذهب الفكري. وهذا جعله يعتمد في منطلقاته وتصوراته على تجربة محدودة، هي تجربة فترة الخلافة، مهملاً بذلك متطلبات وأهمية فهم دواعي نجاح تلك التجربة عند انطلاقها واستيعاب أسباب تراجعها وفشلها في الحفاظ على أصالتها وحيويتها فيما بعد.

أما التيار القومي فقد اتجه إلى التركيز على الثقافة والسياسة والإنجازات

الحضارية القديمة كإطار لتحديد المنطلق وتعريف الهدف. وبسبب طول فترة وحدة التراب العربي، على الأقل من النواحي الشكلية، وديمومة وحدة اللغة والثقافة رغم الطائفية والشعوبية والحروب الأهلية التي لا تحصى، فإن التيار القومي لجأ هو الآخر إلى الانتقائية ذات البعد الواحد. وهذا جعل ذلك التيار يعتمد في منطلقاته وتصوراته على تجربة محدودة أيضاً مهملاً بذلك أسباب وأبعاد التجزئة السياسية والفرقة الاجتماعية والصراعات العرقية التي سيطرت على حياة المجتمع العربي طول حياته وقادت فيما بعد إلى انهيار الدولة العربية ـ الإسلامية.

وحيث أن الدين هو فكر أممي لا قومي يعتبر جميع المسلمين أمة واحدة، فإن الفكر القومي بالنسبة له هو فكر شعوبي يخدم هدف تجزئة الأمة لا وحدتها. وفي المقابل، ينظر الفكر القومي إلى الدين باعتباره جزءاً من الإنجازات الحضارية للأمة العربية، وبالتالي لا يعترف بالتيار الديني إلا بالقدر الذي يؤديه في خدمة هدف وحدة تلك الأمة. وهذا يجعل الفكر العربي السائد بشقيه الديني والقومي تياراً فكرياً وسياسياً يقوم على الانتقائية والتضارب وتباين الهدف رغم وحدة المنطلق، ويعتمد التاريخ، أو تلك الأجزاء التي اختارها منه إطاراً مرجعياً للتعامل مع الواقع العربي المتأزم وصنع المستقبل المنشود.

تعتبر الانتقائية في حد ذاتها مغالطة تاريخية قد تكون مقصودة، وقد يكون الحماس الشديد للدفاع عن العقيدة بشقيها الديني والقومي وتبرير شرعية منطلقاتها قد جعل من البديهي التضحية ببعض الحقيقة لحساب البعض الآخر دون الإحساس بأهمية وأخلاقية الحفاظ على تكاملها. فأتباع الفكر الديني يعلمون تماماً أن الإسلام قام على أكتاف الأمة العربية وأنه أمكن الحفاظ على تكامله وأصالته من خلال الحفاظ على تكامل وديمومة اللغة العربية. كما أنهم يعلمون أيضاً أن الدولة الإسلامية دخلت عصر التخلف والوهن والتفتت عندما تم عزل العرب عن قيادتها وسمحت بتسلل الشعوبية إلى صفوفها. وفي المقابل، يعلم أتباع الفكر القومي أن الإسلام لم يكن جزءاً من الإنجازات

الحضارية للأمة العربية فحسب، بل كان أساس وحدتها ومصدر عزتها وقوتها وأهم مكونات هويتها الثقافية على السواء.

إن استخدام التاريخ كإطار مرجعي يعني استخدام الفكر الأصولي كمنطلق فلسفي، واستخدام الوقائع التاريخية الموغلة في القدم والتحريف كبرامج عمل قابلة لإعادة الإحياء والتطبيق. وهذا يعني النظر إلى الواقع وتحدياته المستقبلية بمنظار حياتي وفلسفي استخدمه الأقدمون للتعامل مع معطيات وظروف حياتهم البسيطة الخاصة، وهي حياة افتقدت كل مقومات ومظاهر الحياة العصرية الحديثة من وسائل مواصلات واتصال وترفيه ومؤسسات علمية ووسائل تربوية وثقافية وإعلامية واقتصادية ـ إنتاجية واستهلاكية وأدوات صناعية ومنتجات تكنولوجية وغيره. وفي الواقع، قد تتجاوز الفجوة في كمية ونوعية ظروف ومعطيات وقيم وتطلعات الحياة المجتمعية التي تفصل حياة الأقدمين عن حياة المعاصرين من العرب والمسلمين عشرات المرات حجم تلك الفجوة التي تفصل حياة سكان قرية نوبية في أعالي النيل عن حياة نجوم السينما في هولوود.

وهذا يعني أن التعامل مع الواقع من منظار الماضي البعيد يفترض اختصار تجربة الحاضر لتكون بحجم تجربة ذلك الماضي، واختصار أحلام الغد لتكون في حدود إنجازات السلف، والتصرف فكرياً وعملياً على أساس أن العالم لم يتغير فعلياً منذ مئات السنين. إن الاعتقاد بإمكانية تطبيق تجربة حياة العرب الأقدمين على المجتمعات العربية والإسلامية المعاصرة يقل واقعية عن إمكانية استخدام تجربة حياة قرية يمنية هادئة مسالمة لإعادة تنظيم حياة مدينة القاهرة التي تعج بالسكان والسيارات والبارات والهواء الملوّث.

سقوط المرجعية التاريخية

كُتب تاريخ الشعوب ككل من قبل القوى المنتصرة والقوى التي سيطرت على مجريات الأمور وملكت المعرفة الكافية بأصول وأهمية كتابة التاريخ. ولقد قامت تلك القوى عموماً بتدوين الأحداث التاريخية وتبرير القرارات السياسية والعسكرية المتعلقة بها بشكل استهدف إبراز عظمة وحكمة القادة والتركيز على

إنجازاتهم وإخفاء أخطائهم والتستر على جرائمهم. وهذا جعل التاريخ عموماً سجلاً لحقائق مشوهة، وإنصاف حقائق، وأحداث مختلقة، وقضايا مزيفة صلتها بالواقع وبحقيقة ما حدث في الماضي ضعيفة على أحسن الفروض.

وفي الحالات القليلة التي سمح فيها للضحية بإعادة كتابة التاريخ للتعبير عن وجهة نظرها وسرد الأحداث التي لعبت الدور الرئيس في تشكيل ذاكرتها الجماعية، وذلك كما حدث بالنسبة للسود في أمريكا والعرب والهنود والأفارقة عموماً، فإن كتبة التاريخ من الضحايا وجدوا أنفسهم مندفعين بدوافع عاطفية وشعور بالكراهية تجاه الخصم. وهذا جعلهم يتخذون مواقف دفاعية استوجبت إلقاء عبء مسؤولية الفشل الذاتي على المنتصر وإعفاء أنفسهم من مسؤولية نقد الذات وتقييم الأخطاء. وهذا يعني أن التاريخ بمجمله هو سجل لأحداث وتحليل لقرارات وتقييم لانتصارات وهزائم يغلب عليه طابع المبالغة أو التحريف أو التزييف أو الاختلاق والانتقائية. ولذلك لا يمكن، كما أنه لا يجوز اعتبار التاريخ سجلا لحقائق تاريخية وإنجازات وهزائم حقيقية وأوضاع حياتية عاشتها الشعوب في الماضي كواقع حي.

لذلك، يمكن القول أنه رغم أهمية التاريخ في حياة مختلف الأمم والشعوب وعدم قدرة أية أمة على بلورة هوية وطنية مميزة دون الاعتماد على الثقافة التقليدية والتراث التاريخي والتجربة الحضارية، فإن التاريخ لا يصلح للاستخدام كإطار مرجعي للتعامل مع الواقع أو صنع المستقبل. ويعود ذلك لأسباب عديدة، أهمها:

1 ـ اتجاه المؤرخين عموماً إلى المبالغة أو التحريف أو التزييف فيما يتعلق بالأحداث والوقائع التاريخية وأسبابها ونتائجها، مما جعل سجل التاريخ سجلاً لمعطيات حياتية وأفعال وإنجازات لم تحدث في أي وقت مضى، واتجاه المحللين إلى الانتقائية لاستخلاص عبر ودروس لا تعكس حقيقة ما حدث.

2 ـ اتجاه الجماعات والمؤسسات والدول اليوم إلى اعتماد التوقعات المستقبلية وليس الذكريات التاريخية والارتباطات العاطفية بالماضي أساساً لقراراتها

وخططها وعلاقاتها بالبيئة المحيطة بها بعناصرها الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية والإعلامية، واتجاه الأفراد والعائلات عامة إلى العلوم والحِرف والصناعات وممارسة النشاطات الأقدر على الاستفادة من التطورات المستقبلية المتوقعة، وليس إلى التجارب الماضوية.

3 ـ إن سرعة التطور في عناصر البيئة، خاصة الاجتماعية والتكنولوجية منها، جعل معطيات الحياة ونظمها تختلف اختلافاً نوعياً وكبيراً عن معطيات ونظم حياة الأجيال السابقة، وبالتالي جعل عبر التاريخ محدودة بظروف زمان ومكان حدوثها وغير صالحة للاستخدام كعبر في ظل ظروف زمانية ومكانية مختلفة كمياً ونوعياً.

4 ـ إن لكل عصر تاريخ، وإن صلاحية ومنطق كل تاريخ ينتهي بانتهاء عصره، وإن العصر الحالي هو عصر ما بعد الصناعة أو عصر المعرفة، بينما يستند منطق التاريخ العربي على عصور ما قبل الصناعة التي سادتها ثقافات وعلاقات وأساليب إنتاج حياة القبيلة والقرية المختلفة كثيراً عن الحاضر المعاش والمستقبل المنشود على السواء.

5 ـ إن كون التاريخ سجلاً غير كامل لأحداث ماضوية مشكوك في صحتها جعل التاريخ برُمته عرضة لإعادة الكتابة وللحذف والإضافة، مما يعني عدم وجود سجل موثوق وكامل يمكن الأخذ به والاعتماد عليه حتى في حال صلاحيته.

ويمكن للقارىء المطلع أن يلاحظ مدى قدرة المنتصر على تزييف التاريخ من قراءة تاريخ فلسطين المتداول في الغرب، وهو التاريخ الذي قام اليهود بكتابته والترويج له. ففلسطين كانت أرضاً بلا شعب وأن اليهود كانوا شعباً بلا أرض، مما جعل رحيلهم إلى فلسطين أمراً حتمياً لتعميرها وتحويلها من صحراء إلى جنة. كذلك كانت القدس، رغم توطن العرب فيها منذ الأزل، مدينة يهودية عبر كافة مراحل التاريخ، وذلك لأن أغلبية سكانها كانت من اليهود باستمرار. أما أهل فلسطين الذين شردوا من مدنهم وقراهم تحت وطأة الإرهاب اليهودي في عام 1948، فإن خروجهم جاء نتيجة لدعوة قادة الدول العربية الذين طلبوا

إليهم الرحيل. وبالنسبة لحرب عام 1947/ 1948 فهي حرب تحرير قام اليهود خلالها بتحرير بلادهم من المستعمرين البريطانيين والأعداء العرب. أما إسحاق رابين الذي قام بأول عملية «تطهير عرقي» في الشرق الأوسط عندما أصدر أوامره بجمع سكان مدينتي اللد والرملة وسلبهم ممتلكاتهم الشخصية واستخدام القوة لطردهم من وطنهم فقد أصبح بطلاً وزعيماً عالمياً ورجل سلام. ولذلك أصبحت منظمة التحرير الفلسطينية من وجهة نظر غالبية الرأي العام في الغرب منظمة إرهابية هدفها تدمير إسرائيل لأنها دولة يهودية وكيان ديمقراطي مسالم.

إن هذا التزييف جعل الأجيال الفتية من اليهود، خاصة يهود أوروبا وأمريكا يشعرون بالكراهية والحقد تجاه العرب عموماً وتجاه الفلسطينيين خصوصاً، كما جعل أيضاً من الصعب على غالبية الأوروبيين والأمريكيين التعاطف مع قضية الشعب الفلسطيني أو الإحساس بالذنب تجاههم بسبب الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل ودول الغرب بحقهم. ولذلك يمكن القول أن مواقف الدول والشعوب الغربية عموماً تجاه قضية وشعب فلسطين هي مواقف منسجمة تماماً مع التاريخ المتداول، ومتعارضة كلياً مع الواقع التاريخي الذي حُرّف وزُيّف وقُدم لطلابه كحقائق ثابتة.

من ناحية أخرى، يلاحظ المراقب لتحركات وقرارات وطموحات وخطط معظم الأفراد والجماعات والدول إنها أصبحت محكومة للمستقبل وليس للماضي. فتعليم الأبناء والبنات مثلاً لا يستهدف تربيتهم وتدريبهم ليكونوا كالآباء والأجداد يعيشون حياتهم ويحترفون حرفهم، بل يستهدف تربيتهم وتدريبهم ليكونوا أقدر على التعايش مع الواقع وأكثر تأهيلاً للتعامل مع المستقبل والاستفادة من إنجازاته. وهذا يجعل التوقعات المستقبلية المعيار الأهم، وأحياناً المعيار الوحيد لتحديد طبيعة القرارات الموجهة للتعامل مع الواقع والمستقبل على السواء.

ورغم اتجاه البعض إلى المكابرة والادعاء بالحنين للماضي والبكاء على أطلاله فإن التاريخ الحديث لحركة التطور الإنساني في كافة دول العالم يشير بوضوح بالغ إلى سيطرة فكرة الحداثة والتغيير على الحياة بوجه عام. وفي الواقع

يمكن اعتبار الهجرة من الأرياف إلى المدن، والتطلع نحو تعلم العلوم الحديثة والمهن ذات المكانة الاجتماعية المرموقة، والهجرة من الدول النامية إلى الدول الصناعية المتقدمة، والمطالبة بالحريات والديمقراطية جزءاً هاماً من حركة إنسانية ومجتمعية عامة تتجه نحو الابتعاد عن الماضي وتستهدف استشراف آفاق المستقبل الرحبة، وهو مستقبل غريب عن تجربة حياة معظم شعوب العالم الثالث، وذلك لأن تجربة الغرب قامت بتشكيله وتحديد مكوناته الرئيسية.

إن نجاح بعض الدول والشعوب في تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي جعلها تقوم بتطوير قيمها وأنماط حياتها وعلاقاتها الاجتماعية ونظم حياتها السياسية والاقتصادية بشكل جعل واقع حياتها الجديد عديم الصلة بالواقع الحياتي القديم. وفي الوقت ذاته، كان من نتائج نجاح بعض المجتمعات في تحقيق التقدم وفشل الغالبية الأخرى في تحقيق التقدم المطلوب حدوث تفاوت كبير في مستويات المعيشة بين المجتمعات الصناعية والمجتمعات النامية، واتجاه الشعوب الفقيرة والمضطهدة بوجه عام إلى التطلع نحو تقليد أو اقتباس تجارب الغير من الشعوب الغنية والمحررة. وهذا جعل تلك التجارب، خاصة إنجازاتها التكنولوجية والمعيشية ونظمها المجتمعية والإنتاجية وقيم الحرية والديمقراطية والحقوق الفردية، الأداة الأهم لتعريف المستقبل والوعاء الذي يحدد مكوناته وعناصره الرئيسية. وهذا يعني أن التوقعات المستقبلية والطموحات المجتمعية بالنسبة لكافة الشعوب المتطلعة نحو التقدم أصبحت من صنع الغير ونتيجة لتجاربه الحياتية الخاصة.

مهما قيل عن التاريخ وضعف صلته بالحاضر ومعاناته من المبالغة والتزييف فإن البعض يعتقد بأن أحداث التاريخ تشكل عبراً ودروساً يمكن الاستفادة منها ولا يجوز إهمالها. ورغم أهمية هذه المقولة وصحتها في بعض الأحيان، إلا أن تسارع التطور الإنساني وتغير معطيات ومتطلبات الحياة بشكل جذري في عصر الصناعة وما بعدها جعل أحداث التاريخ قضايا محكومة لظروف زمانها ومعطيات مكانها. وهذا يعني أن استمرار تواجد العوامل التي تسببت في وقوع الحدث في الماضي وتواصل فعل الظروف البيئية والنظم

المجتمعية والمواقف الفكرية التي حكمت القرار الخاص بإدارته أصبحا ضرورة للاستفادة من عبر التاريخ. ولذلك لم تعد أحداث التاريخ قادرة على إمداد الحاضر بعبر ودروس مفيدة إلا بقدر تشابه معطيات المكان وظروف الزمان بين الماضي والحاضر، وهو تشابه لم يعد موجوداً إلاً في حدود ضيقة للغاية وبين جماعات إنسانية لم تدخل التاريخ الحديث بعد.

وعلى سبيل المثال، كان الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي حقيقة جاثمة على صدر الأمة العربية قبل عقود قليلة، إلا أن ذلك الاستعمار وتجربته القاسية غير الإنسانية لم يعد بالإمكان استخدامها كمرجعية لتوجيه القرار السياسي أو الاقتصادي الخاص بالتعامل مع أي من الدولتين. ويعود السبب في ذلك إلى تغيّر ظروف الحياة وتبدل الفكر الذي حكم القرار الخاص بالاستعمار والقرار الخاص بالرد عليه لدى الطرفين. فالدولتان الأوروبيتان تحاولان اليوم التخلص من إثم الاستعمار وأعبائه وإقامة علاقات تعاون مع الدول التي استعمرتها في الماضي على أساس المنفعة المتبادلة. كذلك يحاول الجيل الحالي من الحكام العرب تجاوز الماضي والاستفادة من المعونات والإمكانيات التي توفرها فرص التعامل مع الدول الاستعمارية القديمة. وفي الواقع، يعني استخدام تجارب الماضي الظالمة والعادلة، السيئة والجيدة على السواء، محاولة لإعادة عقارب الزمن إلى الوراء وإسقاط تجربة الماضي المشكوك في صحتها على الحاضر والمستقبل معاً. وهذا يعني بحد ذاته حرمان الفكر الجديد من حقه في التحرر من الفكر القديم، والحيلولة دون تخلص الحاضر من أخطاء الماضي وتجاربه المحدودة، وجعل المستقبل برمته سلسلة من ردود الفعل الخاضعة لذكريات قديمة مشوهة.

من ناحية أخرى، اتجه بعض دعاة التيار السلفي المتمسكون بالمرجعية التاريخية من أتباع التيار الديني إلى القول «أن من لا تاريخ له لا مستقبل له»، وذلك من أجل التركيز على الماضي ومنحه شرعية غير منقوصة. ورغم بساطة وجاذبية هذه المقولة إلا أنها تشكل مغالطة تاريخية كبيرة ولا تعني في حقيقة الأمر شيئاً أكثر من التمسك العاطفي بماض انتهى وانتهت حكمته ودوره. فبعض

الشعوب العريقة مثل اليونان والهنود والأثيوبيون أصبحوا اليوم أقل إنجازاً وعطاءاً وقدرةً على صنع المستقبل من شعوب لا تاريخ لها بالمعنى المعروف مثل الكنديين والأستراليين والأمريكيين. وفي الواقع، تبدو الشعوب التي لا تتمتع بذاكرة تاريخية طويلة ولا تعيش على ذكرى إنجازات حضارية قديمة وقد أصبحت اليوم أكثر الشعوب أهلية لتحقيق التقدم وصنع المستقبل.

وما ينطبق على أحداث الماضي ينطبق أيضاً على الاجتهاد في الإسلام الذي قام أساساً على تفسير القرآن والسنة، وذلك لأن الاجتهاد كان محكوماً لمعطيات المكان وظروف الزمان والفكر الفلسفي السائد في حينه. وحيث أن تلك القضايا عاشت فترة تغير وتحول عميقة وكبيرة على مدى أكثر من 1000 عام، فإن على فكرة الاجتهاد أن تعيد النظر في التفسيرات والتعليلات القديمة وتحديثها لتصبح قادرة على التعايش مع العصر. ودون ذلك يصبح التراث الديني المتعلق بالاجتهاد والتشريع جزءاً من تجربة حياتية قديمة تجاوزها الزمن قيماً ونظماً ومعطيات وتطلعات.

إن اختلاف كبار الأئمة والمجتهدين القدامى الأقرب إلى منابع الفكر الديني فيما بينهم وقيامهم بإفراز عدة مذاهب شرعية يعني وجود هامش كبير للاختلاف في الرأي دون الخروج عن الدين. وهذا يجعل فتح باب الاجتهاد مجدداً قضية أساسية يجيزها الدين وحتمية تاريخية لا يمكن الهروب منها إلا بالهروب من الواقع وإلغاء المستقبل معاً. حتى نتاج ذلك الاجتهاد في الدين جاء في ظل ظروف سياسية انعدمت فيها حرية الرأي وقام خلالها الحاكم باستخدام الدين لإضفاء شرعية على أنظمة فردية استبدادية، وغابت عن المجتمع النظرة العلمية المستقبلية في حينه، مما يجعلها نتائج بحاجة إلى نقد ومراجعة.

إن القبول الأعمى بالتجربة التاريخية القديمة هو قبول بسجل قام على المبالغة والتحريف والتزييف، وقبول بالتعايش مع تجربة محدودة بظروف حياتية تجاوزها الزمن منذ قرون، والرضوخ لإطار فكري وعاطفي عديم الصلة بالواقع إلى حد كبير. إلا أن هذا لا يعني وجوب إهمال التاريخ كلياً وإلقاء تجربته في سلة المهملات، وذلك لأن للتاريخ دوراً هاماً ولتجربته تأثيراً كبيراً في تشكيل

الذاكرة الجماعية للأمم والشعوب، وهي ذاكرة لا غنى عنها ولا يمكن بلورة هوية وطنية بدونها.

وهذا يعني أنه لا يجوز استخدام التاريخ وتجربته الخاصة كإطار مرجعي للتعامل مع الواقع أو المستقبل، وأن دور التاريخ لا بد وأن ينحصر في استخدامات لا تتعامل مع أسس بناء النظم المجتمعية والعلاقات الاجتماعية والهياكل السياسية والاقتصادية ومنطلقات الفكر والعلم الرئيسية. وبناء عليه يمكن استخدام التاريخ كحافز لشحذ الهمم وتعزيز الثقة بالنفس، والنظر إليه كتجربة تثبت قدرة المجتمع العربي على تحقيق أهدافه في حالة توفر الظروف الموضوعية القادرة على التعامل مع معطيات المكان وظروف الزمان. وباختصار، لا بد وأن ينحصر الأخذ من التاريخ بالقدر الذي يخدم المستقبل، والاعتراف بإن جُلّ التركة التاريخية مشكوك في صحتها وأن وجودها لا يعني إطلاقاً واجب الأخذ بها أو اجترارها كلما ضاق بنا الحاضر، وواجهتنا تحديات جديدة.

وفي الحقيقة، يعتبر استخدام التاريخ كإطار مرجعي عملاً من شأنه الهروب من الواقع والتراجع الواعي أمام التحديات المصيرية، والعيش في أوهام وأحلام لم تكن حقائق في أي يوم من الأيام، واعتبار تلك التجارب بخيرها وشرها، بسذاجتها وعمقها، حقائق حياتية قابلة لإعادة الإحياء. أما استخدامه كحافز للعمل ومصدر اعتزاز قومي لا غير، فمن شأنه تعزيز الثقة بالنفس وتسليح المجتمع بسلاح نفسي جماعي قادر على التعامل مع الغير ومع التحديات المصيرية واستعادة الإيمان بالقدرة الذاتية على تحقيق النصر.

إن من الممكن استخدام التاريخ كمبرر للتغيير، ومن المؤكد استخدامه كحافز لشحذ الهمم، ولكن لا يمكن صنع التقدم أو تحقيق النهضة والتحرر دون رؤية مستقبلية، رؤية تعي العصر وتؤمن بحتمية التعايش معه. فالتاريخ يفيد في تحليل عمليات التغير المجتمعية ولكن لا يملك خطة عمل واقعية أو رؤية مستقبلية. إن الاعتماد على التاريخ كأداة تفعيل هو فعل مشروع، ولكن الاعتماد عليه كبرنامج عمل لبناء المستقبل هو فعل خاطىء من شأنه إفراغ حركات التغيير

الجادة من محتواها النهضوي وحرمان الحاضر من بدائل العمل القادرة على انتشاله من حالة العجز والتأزم. وفي الواقع، نعتقد أن الاعتماد على التاريخ كإطار مرجعي لفكر حركة التغيير العربية الحديثة هو بمثابة كارثة فكرية وثقافية قد تتجاوز أبعادها كل الكوارث السابقة.

وعلى سبيل المثال، قام العرب في الماضي القريب بالتعامل مع القضية الفلسطينية من منظور تاريخي بحت استخدم التاريخ وتجاربه القديمة والحديثة كإطار مرجعي وأساس لرؤية استراتيجية مستقبلية. ولذلك قام العرب برفض كل مشاريع الحلول التي دعت إلى تقسيم أرض فلسطين وتأسيس حقوق لليهود فيها. ولقد كان موقف الرفض العربي موقفاً سليماً من المنظور التاريخي ومنسجماً تماماً مع حقائق التاريخ العربي المتداولة، وذلك لأن الحق العربي في فلسظين كان حقاً مطلقاً. إلا أن العرب بذلك أهملوا الواقع والمستقبل معاً حيث تغاضوا عن تحليل العلاقة العضوية بين إسرائيل والقوى الاستعمارية الغربية التي سيطرت في حينه على المنطقة العربية. وعندما فشل العرب في إيقاف المد الصهيوني وأصبحت إسرائيل حقيقة ظالمة وراسخة على الأرض الفلسطينية اتجه العرب عموماً إلى الاعتقاد بأن الوجود الصهيوني في فلسطين هو وجود مؤقت ارتبط برغبة وقدرة أمريكا على دعمه وتوفير مقومات البقاء له. ولذلك اعتقدت الأغلبية بأن قيام إنجلترة بالتخلي عن روديسيا وقيام أمريكا بالتخلي عن تايوان يعني حتمية قيام الغرب عموماً بالتخلي عن إسرائيل بعد أداء دورها وتأكد الغرب من أن مصالحه الحقيقية تكمن في البلاد العربية.

ولقد أدّى ذلك الاعتقاد بدوره إلى إهمال دور اليهود في حياة دول الغرب الرأسمالية، خاصة أمريكا، وإهمال دور الإعلام في صياغة مواقف الرأي العام الغربي وتوجيه السياسات الحكومية، وهو إعلام خاضع أساساً لسيطرة يهودية ـ صهيونية. كذلك أهمل العرب، أو تناسوا الموقف العدائي الذي تبناه الغرب منذ قرون تجاه العرب والمسلمين والذي بقي حياً في أذهان وثقافات الأجيال المتعاقبة في أوروبا وأمريكا بوجه عام.

إن تقييم الموقف العربي من قضية فلسطين، وبالتالي تقييم عملية استخدام التاريخ كإطار مرجعي للتعامل مع تلك القضية ومع غيرها من قضايا حياتية، لا يمكن أن يقود إلا إلى نتيجة واحدة ساطعة كعين الشمس: فشل سياسي بلا حدود، وإقليمية قاصرة أصبحت عبئاً على نفسها وعلى محيطها، وتخلف اقتصادي وعلمي وتكنولوجي كبير قوض قدرة الأمة على التعايش مع العصر وعلى استغلال مواردها المتاحة لتحقيق نهضة حضارية تليق بها، وانهيار فكري دمر أسس الفكرة القومية والتطلعات الوحدوية والتحررية للشعوب العربية. وعندما حاول العرب إدراك حدود صلاحية التجربة التاريخية وحاجتهم الماسة للتعامل مع الواقع كما تمليه موازين القوى الدولية القائمة، كانت النتيجة حدوث انهيارات خلقية وقيمية ومرجعية واسعة النطاق جعلت التقرب من العدو مصدر فخر واعتزاز، وتطبيع العلاقات معه دون شروط هي واقعية فكرية وحاجة مجتمعية، بينما هي في حقيقتها جهل وقصور وانحراف وخطأ يقارب مرتبة الخطيئة. وهذا جعل بدوره موقف الرفض المتشنج وموقف التخاذل والاستكانة وجهان لحالة سياسية مجتمعية واحدة دون بدائل أو مواقف وسط عقلانية.

وفي يوغوسلافيا أدى انهيار الشيوعية إلى انهيار الفكرة الاشتراكية وتمزق الرباط الذي وحد الأقليات القومية والدينية ضمن أطر سياسية وفكرية وأمنية. وبدلاً من التعامل مع الواقع من خلال إدراك معطياته والتلاؤم مع التحديات المستقبلية اتجهت معظم تلك الأقليات، خاصة الكروات والصرب، إلى التعامل مع الواقع والمستقبل معاً من خلال منظور تاريخي بحت. ولذلك أصر الكروات والصرب على إقامة دول خاصة بهم تتطابق حدودها مع حدود دولهم القديمة إبان عظمتها وسيطرتها على مساحات واسعة من أراضي الغير المحيطة بها. وبسبب تداخل الحدود القديمة أصبح من المستحيل تلبية رغبات أي طرف دون تنازل الطرف الآخر عن جل مطالبه التاريخية، مما جعل التاريخ يتحول بسرعة من إطار لتعريف الحقوق وحل مشاكل الواقع إلى فكرة عدوانية لتبرير المجازر والاعتداء على حقوق الغير وتدمير الروابط الاجتماعية والمصالح الاقتصادية المتبادلة. ولقد نتج عن ذلك قتل وجرح أكثر من مليون شخص وتهجير حوالي

6 ملايين آخرين وتدمير مدن بكاملها وجزء كبير من القاعدة الاقتصادية لكل الشعوب والأقليات اليوغسلافية، وانتشار الفقر والمجاعة والجريمة على نطاق واسع.

الهروب إلى التاريخ

كان للهزيمة العربية أمام إسرائيل في عام 1967 أثر الصدمة على الشعوب والأنظمة العربية والفكر القائد في حينه، وذلك لأنها كانت هزيمة حضارية شاملة ولم تكن هزيمة عسكرية فقط. ولقد عرّت تلك الهزيمة مدى تخلف العمل والفكر الوحدوي، ومدى تخلف العقلية التي سيطرت على صنع القرار السياسي والعسكري والإعلامي العربي، ومدى تخلف التنظيمات الشعبية والسياسية، خاصة الأحزاب اليسارية العقائدية. ولقد تبع ذلك مباشرة هزيمة الفكرة القومية، وتراجع الإيمان بالعمل الحزبي والجماعي المنظم، وفقدان الأمل في الأنظمة الإقليمية القائمة، وتسلل اليأس والإحباط إلى قلوب أبناء الأمة العربية وعقول أبنائها بوجه عام.

لقد كان من المفروض حينئذٍ أن تبدأ عملية الإصلاح بتقييم الهزيمة وتحديد أسبابها وأسس علاجها. إلا أن قيام الأنظمة العربية في حينه بتزييف التاريخ والتقليل من أهمية الهزيمة من ناحية، وانعدام حرية الرأي من ناحية ثانية، وخضوع الإعلام القاصر لسيطرة الدولة من ناحية أخرى أدى إلى إجهاض كل المحاولات التي استهدفت تقييم الهزيمة والتعرف على أسبابها. وبسبب مسؤولية الأنظمة القائمة والنخب الحاكمة عن الهزيمة، فإن محاولات الإصلاح الجادة ما كان من الممكن أن تتم دون تغيير معظم الأنظمة والتخلص من معظم الفئات الحاكمة. ولذلك اتجهت تلك الأنظمة إلى كبت الحريات العامة وإحكام السيطرة على الإعلام والتمادي في عملية تزييف التاريخ، وإرغام نسبة كبيرة من المثقفين والعلماء على الهجرة إلى أوروبا وأمريكا وبعض دول الخليج العربية. وهذا أدى بدوره إلى إضعاف المعارضة الداخلية وجعل عمليات الإصلاح أقل إلحاحاً وأكثر صعوبة في آن واحد. أقل إلحاحاً من وجهة نظر الأنظمة والفئات

الحاكمة، وأكثر صعوبة بعد تفريغ البلاد من جزء كبير من ثرواتها البشرية الأكثر وعياً بمشاكل الواقع والأكثر تأهيلاً للتعامل مع تحديات المستقبل.

في ضوء ذلك وبسببه اتجهت غالبية الشعوب العربية إلى التاريخ كوسيلة للهروب من الواقع وإيجاد الأدوات الكفيلة بإصلاحه، أو على الأقل لتفسير الهزيمة وإيجاد المبررات الكافية للقبول بحتميتها ونتائجها. ولقد وجد العرب في التاريخ ديناً عظيماً كان أهم إنجازات الأمة العربية خلال تاريخها الطويل وأكفأ الأدوات التي توفرت لديها وساهمت بفاعلية في صنع مجدها والحفاظ على وحدتها الثقافية. ولهذا اتجه العرب عموماً إلى الارتماء في أحضان التاريخ والعمل على إعادة إحياء الإسلام السياسي وتعليق الآمال على حركات سياسية اعتمدت التاريخ مرجعية أساسية لإصلاح عيوب الحاضر وإرساء أسس المستقبل. وهذا يعني أن العودة العربية إلى التاريخ وإعادة اكتشاف وتنشيط الإسلام السياسي كانت حركة رد فعل انفعالية للهروب من الواقع المعتم، ولم تكن في حقيقتها وأهدافها برنامجاً عملياً للتعامل مع الأزمة تم وضعه بناء على تقييم أمين لأسباب وأبعاد الهزيمة وتحديد علمي لحجم وطبيعة التحديات المستقبلية.

رغم اعتقاد أغلبية المؤمنين بالإسلام السياسي وبالقومية العربية على السواء بأن في التاريخ ما يكفي من العبر والدروس لتجاوز الواقع وبناء مستقبل مشرق، إلا أن التجربة التاريخية على علاتها تشير إلى عكس ذلك تماماً. إذ بينما فشلت كل محاولات الوحدة الحديثة ونجحت الإقليمية في تعميق جذورها لتصبح أهم حقيقة في الحياة السياسية العربية لم يستطع الإسلام السياسي قديماً الحفاظ على الوحدة السياسية للأمة الإسلامية أو العربية عندما كانت له السلطة والغلبة. وفي الواقع، وقبل انتهاء عصر الخلفاء الراشدين، سقط مبدأ الشورى من الحياة السياسية حيث أصبحت الخلافة وراثية، وأصبح الانحراف السياسي والاجتماعي حقيقة مجتمعية وتسخير الدين لخدمة الحكم سياسة رسمية. إلى جانب ذلك، يشير التاريخ العربي القديم أيضاً إلى فشل الدولة العربية ـ الإسلامية في بناء مؤسسات مجتمعية ونظم إدارية قادرة على تجديد نفسها

وحماية وحدة الأمة العربية. ولذلك كثرت الانقسامات السياسية والاجتماعية، وتعددت الحركات الانفصالية والشعوبية، وتراجعت هيبة الدولة والخلافة، ودخل العرب تدريجياً عصور الظلام والتخلف. وهذا يعني أن الدولة العربية ـ الإسلامية فشلت، وهي في أوج عظمتها، في مواجهة تحديات عصرها مما جعلها تتراجع وتضعف وتتخلف وتفتح المجال لقيام قوى أجنبية معادية أكثر تخلفاً بالسيطرة عليها واستغلالها.

وحيث أن تحديات العصر الحديث تزيد عن تحديات عصر تراجع الدولة الإسلامية مئات المرات فإن من المستحيل نجاح فكرة الدولة الإسلامية في مواجهة تحديات العصر المعرفي والتعامل مع أزمة الواقع العربي المعاصرة. وحتى مع افتراض سلامة الفكرة والدعوة، فإن التجربة القديمة التي يراد تكرارها اليوم هي تجربة تفتقد الدقة في التعريف، ويصعب التأكد من صحتها، ولا تشكل إلا نقطة صغيرة جداً ومحدودة جداً ـ رغم رونقها وعظمتها ـ من تاريخ عربي ـ إسلامي طويل مليء بالاضطرابات والانحرافات والخلل.

إلى جانب ذلك، يكاد التياران المتنافسان على قيادة حركة التطور العربية اليوم، وهما التيار الديني والتيار القومي، أن يسقطا من حساباتهما أهمية البعد الاقتصادي في تكوين أزمة الواقع العربي، ودور ذلك البعد في تجاوز الأزمة وتعضيد عُرى التماسك العربية. فالتيار الديني يعتبر التجارة أساس العملية الاقتصادية ويقف عموماً موقف الرفض من التنظيمات والمعاملات المالية القائمة على البنوك والإقراض التجاري، ويقاوم مفهوم وآلية تكوين وعمل الشركات المساهمة. ولما كانت البنوك والمعاملات المالية والشركات المساهمة هي صلب العملية الاقتصادية المعاصرة وأهم أدوات وآليات الاستثمار الوطني والتكوين الرأسمالي والإنتاج والتوزيع على السواء، فإن موقف التيار الديني من تلك القضايا جعله يهمل دور الاقتصاد الحقيقي في حياة المجتمعات العربية بل جعله غير قادر أصلاً على فهم طبيعة الاقتصاد الحديث ودوره في عملية التطور المجتمعي.

أما التيار القومي فيبدو أنه اضطر إلى إهمال البعد الاقتصادي بسبب فشل

تجربته الذاتية التي قامت على الاشتراكية العربية ورأسمالية الدولة من ناحية، وانهيار الاشتراكية العلمية من ناحية ثانية، وتعذر قبوله بالفكرة الرأسمالية الغربية من ناحية أخرى. ولذلك فإن فكر التيارين أصبح في معظمه شعارات دون برامج عمل، وتخيلات لنظم وعلاقات مجتمعية مستمدة إما من تاريخ قديم مشكوك في صحته، أو من فكر يغلب عليه طابع العاطفة والاستجداء والتمني، وبالتالي فهو فكر قاصر غير قابل للتطبيق على أرض الواقع.

الذاكرة الجماعية والتاريخ

إن أية محاولة واقعية وعلمية للتعامل مع أزمة الواقع العربي لا بد وأن تدرك بأنه لا يمكن العمل في غياب التاريخ أو التخطيط بعيداً عن الواقع والمستقبل. كما أن عليها أن تدرك أيضاً بأن الذاكرة العربية هي ذاكرة فردية وجماعية وليست ذاكرة مؤسسية. وهذا يجعلها تفضل اجترار الماضي، وتميل إلى الإيمان بالخرافات والأكاذيب والفكر التآمري، وتُقبل على الاهتمام بقضايا الثأر والعرض والكرامة الفردية أكثر من اهتمامها بقضايا التسامح والوحدة المجتمعية والكرامة الوطنية والقومية.

إن اعتماد الذاكرة الفردية والذاكرة الجماعية مرجعاً في غياب الذاكرة المؤسسية يجعل من الصعب وضع الوقائع التاريخية في إطارها المجتمعي والحضاري والدولي السليم، ويحول دون النجاح في تحليلها بأسلوب عقلاني وعلمي قادر على تحديد أسبابها وتعريف أبعادها واستخلاص عبرها. ويعود السبب في ذلك إلى أن غياب الذاكرة المؤسسية يجعل من المستحيل بناء جسم معرفي قائم على النقد والتحليل وتراكم الحقائق الموثوقة. ولذلك أصبح التعامل مع التاريخ في الوطن العربي عبارة عن نزعة فردية وجماعية، تقوم عموماً على ذاكرات وذكريات أكثر تأثراً بالخرافات القديمة والبطولات الفردية، والأنساب العشائرية، ومظالم الآباء والأجداد، ومفاخر الشعراء الأقدمين الذين اتفقوا على «أن أعذب الشعر أكذبه». وهذا جعل التاريخ العربي في مجمله سجلاً للآلام، ومقبرة للطموحات والأحلام، وملجأ لتطمين النفس الحائرة

الضائعة، وإطاراً شرعياً لتمجيد الذات والمغالاة في تعداد الإنجازات، ومدعاة للإيمان بالخرافات والأوهام، ومسرحاً لشطحات فكرية ومغامرات نفسية لا عقلانية. وفي ضوء أوضاع كهذه أصبحت مواقف الحسد والغيرة، ومشاعر الحقد والكراهية، ونداءات الأخذ بالثأر من التاريخ ومن الغير هي أهم القوى القادرة على إثارة الأفراد والجماعات وأبرز أسباب التغير المجتمعي بشقيه السلبي والإيجابي.

إن معاناة التاريخ العربي الحديث من الاستعمار وظلم الحكام والهزائم المتتابعة والفشل المروع أمام التحديات الداخلية والخارجية، خلق حالة نفسية جماعية تتصف اليوم بالانحراف والإحساس بالعجز. وهذا جعل مجمل الذاكرة الجماعية للأمة تتجه نحو النظر إلى الماضي القريب الذي يمتد عبر هذا الحاضر نظرة سلبية مؤكدة كراهيتها له وعجزها حياله وإصرارها على الانتقام منه. ولذلك سيطر الفكر الماضوي والتاريخ المأساوي على العقل العربي، وسيطر الإحساس بضرورة الثأر من الغير على النفس العربية، وأصبح التفكير في المستقبل أسير فكر ومواقع ومشاعر سلبية قاتلة. وفي ظل أنظمة حكم لا تحترم حرية الفرد ولا تقدر الفكر الخلاق أصبح التفكير الإيجابي في المجتمع العربي بلا أرضية تاريخية أو سياسية أو واقعية يقف عليها وينطلق منها. وهكذا تكاثفت أحداث الماضي القريب وحقائق الواقع المرير لخلق أجواء عامة ملبدة بغيوم الظلم والكراهية والعجز، مما ألغى قيمة التفكير الإيجابي وأسهم في إعلاء شأن التفكير السلبي. إن أمة تهمل المستقبل وتبتعد عن التفكير الإيجابي من ناحية، وتخضع لتفكير سلبي وأفكار انتقامية من ناحية ثاينة هي أمة سائرة نحو التمزق الداخلي والانحطاط القيمي والانهيار الذاتي.

إن غياب الذاكرة المؤسسية جعل التاريخ العربي في معظمه تاريخ أفراد وقبائل، وسجلاً لنزوات شخصية وقصص حياة حكام وفلاسفة غلب عليها طابع المبالغة والتزييف. ولذلك لم يعترف التاريخ العربي بدور العوامل الاقتصادية والاجتماعية في عملية التغيير السياسي والمجتمعي إلا ما ندر وفي حالات قليلة

اعتبرت قيام تلك العوامل بدور تحريضي في المجتمع أمراً شاذاً وخروجاً على المألوف. ورغم حدوث تطور كبير ونوعي في تركيب المجتمعات العربية، وتراجع أهمية القبيلة والعشيرة كوحدة تنظيمية، وتشابك المصالح وتعقد الحياة بوجه عام، فإن التجربة التاريخية القديمة لا تزال تلقي بظلالها على فكر ومواقف وذاكرة الأفراد والجماعات. ولذلك أصبح قادة الأحزاب السياسية أهم من الأحزاب ذاتها، وأصبحت مواقف وأقوال تلك القادة أكثر تعبيراً عن برامج عمل تلك الأحزاب ومبادئها، وأصبحت النزاعات والتحالفات الفردية، الشخصية منها والسياسية، أهم حقائق الحياة العربية. وهذا جعل الاقتصاد أسير السياسة، وجعل الفكر أسير التقليد، وجعل التغير المجتمعي أسير نزوات ورغبات وشطحات السلطة الفردية الحاكمة.

إن قيام أمة باعتماد تاريخها إطاراً مرجعياً للتعامل مع الواقع هو بمثابة قرار جماعي بالدخول طواعية في نفق طويل معتم ملىء بالتعرجات والاختناقات والحفرات، لكنه نفق يعد القادرين على اجتيازه بنور هادىء وهواء نقي وراحة نفسية في نهاية المطاف. وهذا يجعل الرحلة ـ رغم وعودها الوردية ـ شاقة وطويلة ومؤلمة وخطرة في آن واحد، رحلة تعد بسقوط الكثير من الضحايا على الطريق وخروج الفائزين مثقلين بذكريات مؤلمة وعاهات جسدية ونفسية تحول دون تكاملهم عقلياً وتصرفهم عقلانياً.

إن فشل الأمة العربية بعد هزيمة عام 1967 في القيام بتحليل أسباب الهزيمة وتعريف أبعادها وتحديد مسؤوليتها ورسم برامج إصلاحية لتجاوزها كان قد أدى إلى دخول تلك الأمة نفق التاريخ المظلم. ومنذ عام 1967 بدأت آثار الآلام والمعاناة تظهر على جسد ونفسية وفكر الأمة العربية، كما بدأت أعداد الضحايا تتزايد باستمرار وذلك دون رؤية بصيص النور الخافت في نهاية النفق. ولقد جاءت آلام المعاناة وسقوط الضحايا على شكل صراع طبقي وحرب أهلية في لبنان، وحرب عشائرية ذات أهداف فردية لا وطنية ولا تقدمية ومجاعات مخيفة في الصومال، وصراع أعمى على قيادة القافلة داخل النفق المعتم في كل من الجزائر والسودان، وحرب عربية ـ عربية مأساوية في منطقة الخليج تبعها

ونتج عنها دمار كبير ومعاناة إنسانية مروعة في العراق، وانهيار كامل لأطر العمل العربي المشترك.

إضافة إلى ذلك تشير الإحصاءات المتعلقة بالنواحي الاقتصادية بأن 17 بلداً عربياً دخلوا منتصف التسعينات وهم يعانون من تناقص ناتجهم القومي الإجمالي، وذلك رغم توفر المال لدى البعض، وتوفر مصادر الثروة الطبيعية لدى البعض الآخر، وتمتع دول أخرى باستقرار سياسي نسبي أو بمعونات أجنبية كبيرة. وفي ضوء ارتفاع معدلات النمو في السكان، وتصدع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول العربية، وسوء توزيع الثروة المالية والطبيعية والسكانية بين تلك الدول، فإن من المتوقع أن تشهد السنوات القادمة اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء، وانتشار الفقر وسوء التغذية على نطاق واسع، وتكرار المجاعات في بعض البلدان، وحدوث المزيد من الصراع داخل النفق المعتم.

وحيث انتصر دعاة العودة إلى التاريخ في كل من إيران والسودان وأفغانستان فإن النتيجة كانت التخلف ومصادرة الحريات السياسية و الفكرية وغياب الرؤية المستقبلية بوجه عام. ومن مظاهر ذلك التخلف العزلة شبه الكاملة عن العصر في الدولة الأولى، والتمزق السياسي والاجتماعي والانهيار الاقتصادي وحدوث مجاعات ومعاناة إنسانية مروعة في الثانية، وقيام القادة بارتكاب جريمة وطنية وإنسانية لا تغتفر بحق الشعب والوطن والعقيدة في الثالثة. وكما أشرنا سابقاً اعترف الرئيس الإيراني محمد خاتمي في شهر أيلول 1999 بأنه بعد مرور أكثر من عشرين سنة على قيام نظام حكم إسلامي في بلاده، فإن الشعب لا زال متخلفاً من النواحي الاجتماعية والسياسية، وأنه لذلك غير قادر على تحقيق التنمية الاقتصادية.

نحو إطار مرجعي عصري

إن الإنسان هو نتاج لتجربة تاريخية تلعب فيها التربية في البيت وفي المدرسة والعلاقة بالسلطة دوراً أساسياً، وتقوم عادات المجتمع وتقاليده وقيمه

والأحداث السياسية الهامة بصقلها وتهذيبها وتعريفها. لكن الإنسان الذي يعيش حياته في صراع وتنافس وتعاون مع عناصر بيئته الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية يحاول باستمرار التزود بالعلم والتعلم من تجاربه وتجارب الآخرين لتعزيز قدراته على التغلب على عناصر بيئته وتوظيفها لخدمة أهدافه وآماله. وهذا يعني أن الإنسان يرفض أن يكون أسيراً للتاريخ ويحاول بوعي وبدون وعي أن يتجاوز التاريخ، ويلجأ للتاريخ فقط عندما يفشل في تجاوزه وينهار أمام الواقع.

إن قيام الأفراد والجماعات والأمم بالدخول في نفق التاريخ عن وعي وإصرار يعني القيام بتسخير المعارف العلمية والأدوات والتكنولوجية المتاحة لبدء رحلة دافعها اليأس، ومعايشتها ألم وعذاب، وحصيلتها المزيد من التخلف والدمار. ولما كانت التجربة التاريخية العربية التي يراد لها الإحياء اليوم هي تجربة بسيطة ومحدودة وبدائية ومن غير الممكن التأكد من صحتها وفرز حقائقها عن زيفها، فإن الدخول في نفق التاريخ بحثاً عن تلك التجارب أصبح كمغامرات البحث عن الكنوز المدفونة في قاع البحار، كنوز من الصعب تحديد موقعها أو قيمتها أو تكاليف وإمكانية العثور عليها، أو عدد سنوات المعاناة والتضحيات المتوقعة حتى الوصول إليها. إنها كنوز دورها حتى في حالة العثور عليها لن يكون سوى ثراء قلة قليلة ووأد أحلام وآمال أعداد غفيرة.

لذلك، ومن أجل تطوير فكر عصري يعترف بالتاريخ ويقرأه قراءة نقدية تستهدف تجاوزه، ومن أجل حركة مجتمعية تعي حقائق العصر وتستهدف التعايش معه، نقترح التخلي عن المرجعية الماضوية بشقيها الديني والقومي واستبدالها بمرجعية معقدة تقوم على 6 مبادىء أساسية تشمل الدين والقومية. ورغم الإشكالات والتساؤلات التي قد تثيرها المبادىء المقترحة، إلا أنها تقوم على افتراض يعترف بتكامل التجربة التاريخية العربية، ويرى ضرورة الاستفادة من تجارب الغير، ويؤمن بحق الفرد والشعب والأمة في الكرامة والحرية وبقدرتها على الارتقاء إلى مستوى التعامل مع العصر والغير بندية. أما عناصر تلك المرجعية وكيفية استخدامها فهي كما يلي:

1 ـ الدين الإسلامي كإطار اجتماعي لتحديد أسس نظام القيم في الحياة العربية، وتشكيل قوة ضغط أخلاقية لإقامة العدل بين الناس ومساعدة الفقراء وحماية المجتمع من الانحراف والفساد، دون التدخل في الحرية الاجتماعية أو السلطة السياسية.

2 ـ القومية العربية كإطار سياسي للعمل الوحدوي بين الأقطار العربية على أسس تعترف بالقطرية، وتعمل معها ومن خلالها لخلق أطر وحدوية قادرة على تعريف وصيانة الأمن والمصالح العربية المشتركة، بالتركيز على بُعدها الاقتصادي. وهذا يعني التعامل مع مفهوم الوحدة ليس باعتباره قدر الأمة أو حتمية تاريخية، بل باعتباره مفهوماً حديثاً وحاجة حيوية تمليها حقائق العصر وموازين القوى الدولية القائمة والعمليات المجتمعية الكونية.

3 ـ الحرية والديمقراطية كقيمة اجتماعة مجتمعية ونظام حكم لتعريف وتطبيق حق تقرير المصير الفردي والجماعي على السواء. وهذا يعني احترام الحريات الفردية وحق الجماهير في المشاركة في الحكم وفي تحديد أطر وطبيعة العملية الوحدوية، وذلك إلى جانب تأسيس الفكرة الديمقراطية كقيمة اجتماعية تدعو إلى التسامح وتطالب بحل المشاكل على المستويات الفردية والجماعية والمؤسسية والدولية بالحوار العقلاني وبالطرق السلمية.

4 ـ التجمع الاقتصادي كإطار لإقامة سوق عربية مشتركة، وتحقيق تكامل الاقتصاديات القطرية العربية وذلك إدراكاً لحقائق العصر وتجاوباً مع تحدياته، وهي حقائق وتحديات جعلت التجمعات الاقتصادية الوسيلة الأهم لحدوث التنمية الذاتية، والأداة الأكفأ لاكتساب القدرة على التنافس في السوق العالمي، والإطار العصري لتحقيق التفاهم والتنسيق السياسي وضمان الأمن الفردي والجماعي للدول الأعضاء، والتعامل مع مشاكل الأقليات ومطالبها بإيجابية.

5 ـ العمل المؤسسي كإطار لتحديث الدولة ومأسسة السلطة وبناء مجتمع مدني عصري قادر على تنظيم مختلف قطاعات الشعب في مؤسسات وجمعيات

وروابط ذات اهتمامات سياسية عامة واجتماعية واقتصادية ومهنية خاصة، بعيداً عن الأطر العشائرية والقبلية والفئوية.

6 ـ البحث العلمي والتفاعل الثقافي مع الغير كإطار فكري لتعريف مشاكل الواقع وتحديد إمكاناته من ناحية، والمساعدة على مواجهة تحديات المستقبل المتزايدة من ناحية ثانية، وكأداة لتقييم موقع الذات والإنجازات بصفة مستمرة في عالم متغير باستمرار، وذلك إلى جانب تكوين نظرة عربية تجاه الغير والبيئة والمستقبل تقوم على الواقعية والعقلانية والإيمان بقدرة الإنسان على تحقيق التقدم وتوفير أسباب السعادة.

إن منطلقاً كهذا من شأنه أن يجعل البحث العلمي والمنطق النقدي والعقلانية الواقعية أساس الفكر، ويجعل الحرية والديمقراطية ومشاركة الشعب في الحكم أساس النظام السياسي، ويجعل الحرية الاقتصادية وتكافؤ الفرص وتوحيد الطاقات الإنتاجية والأسواق الاستهلاكية أساس النظام الاقتصادي، ويجعل الدين والتراث أساس نظام القيم والثقافة والتكافل الاجتماعي، ويجعل القومية أساس الهوية الجماعية ومبرر خلق نظام أمن عربي مشترك، ويجعل المؤسسية أساس تنظيم وإدارة نظم المجتمع المختلفة، وبؤر إخصاب للعلم والتكنولوجيا، ومخازن مجتمعية لإيداع المعارف وتنقيحها وتراكمها وتوظيفها لخدمة المجتمع، وتكوين ذاكرة مؤسسية ـ علمية تضعف أثر الذاكرة الجماعية ـ الغوغائية.

ـ 8 ـ

الدين والقومية

الفكرة القومية والدينية هي نظريات أيديولوجية مطلقة تخاطب العاطفة أكثر من العقل والواقع، وتحاول بناء نظم اجتماعية ومجتمعية على أسس فلسفية مستمدة من الماضي أو الغيب أو الوجدان. وهذا يجعل تلك الأيديولوجيا بعيدة عن الواقع المعاش، وضعيفة القدرة على التعامل معه ومع مشكلاته المتغيرة باستمرار.

إن الانطلاق من أسس فلسفية ذات جذور تاريخية يضفي على كلا الفكرتين، القومية والدينية، قدراً كبيراً من الشرعية. إلا أنها شرعية تستند إلى الذاكرة الجامعة للشعوب المؤمنة بصلاحية الماضي إطاراً مرجعياً لحياتها وليس استناداً لخيار عقلاني حر، وتستخدم التاريخ أداة نفسية لتحفيز الهمم وإثارة العواطف. وحيث أن البناء الصالح والقادر على الصمود هو البناء الذي يقوم على الواقع، وليس على أنقاض واقع ماضوي، أو على خيال نفترض أنه كان واقعاً، فإن متطلبات التعامل مع الواقع الحياتي بهدف بناء مستقبل أفضل أصبحت بحاجة لنظرة فلسفية تتجاوز التركة الدينية والقومية في التنظيم والإدارة على السواء. وفي الواقع تعتبر محاولات البناء المستقبلي على أسس دينية وقومية ماضوية محاولات لتحقيق ما يجب أن يكون عاطفياً دون اعتبار حقيقي لما هو كائن فعلياً، أو ما يمكن أن يكون علمياً.

من ناحية أخرى، تعتبر الشرعية التاريخية التي اكتسبتها الفكرتان عنصراً هاماً من عناصر ما هو كائن فعلاً على أرض الواقع النفسي، وهذا عامل لا يمكن إهماله ولا يجوز التغاضي عن دوره الإيجابي والسلبي في التعامل مع معضلات

الواقع وطموحات المستقبل. وهذا يعني أن التعامل الواعي مع الفكرتين والتوظيف الإيجابي لدورهما الاجتماعي يحتم احترام ما لديهما من شرعية، واستخدامها كإطار فضفاض يوحّد ولا يفرّق، ويساهم في تعبئة الجهود والموارد المتاحة لبناء ما يجب أن يكون. أما تعريف ما يجب أن يكون، أي تعريف الأهداف المستقبلية للمجتمع فلا يمكن ولا يجوز أن يتم خارج إطار العصر الذي تعيشه المجتمعات الأكثر حضارة والأقدر على التحكم في مسار التحولات الاجتماعية، وهي مجتمعات أصبحت تحدد مقاييس التقدم وتعرف معايير التخلف وتشكل صورة المستقبل، خاصة بالنسبة للشعوب والدول والجماعات التي لا تزال تعيش عصر ما قبل الصناعة.

جاء ظهور الأيديولوجيات قبل قرون، وفي مقدمتها الدين والقومية نتيجة لحدوث تحول هام في الحالة الذهنية لأفراد وجماعات أحست بحاجة لفلسفة جامعة جديدة. ولقد قامت تلك الفلسفات بعد اتساع دائرة المؤمنين بها بتحريض الناس على العمل ضمن أطر وحدوية حققت نتائج هامة وأحدثت تغيرات على أرض الواقع لم تكن ممكنة إطلاقاً في غياب الأيديولوجية. لكن قيام الدين والقومية بتوحيد الأفراد وتجميع القبائل لتشكيل الشعوب والأمم وتقوية عرى الترابط والتواصل فيما بينها كان قد تسبب أيضاً بتوسعة الفجوة التي تفصل الأمم والشعوب المختلفة عن بعضها البعض، وتعميق الفوارق بين الجماعات ذات الثقافات والانتماءات العقائدية المتباينة. وهذا تسبب في بذر بذور التفرقة العنصرية، وأدّى إلى إرساء أسس الصراع العقائدي بين أتباع الديانات والقوميات المختلفة، وقام بالتالي بتمهيد الطريق لحدوث النزاع ووقوع ما لا يحصى من حروب بين الشعوب والدول المختلفة.

الدين

جاء ميلاد الفكرة الدينية نتيجة لافتتان الإنسان بظواهر الطبيعة الطاغية وعجزه الكامل عن تفسيرها أو التحكم في حركتها ونتائجها. لذلك قال المفكرون القدامى بأن الظواهر الخارقة هي من صنع قوى ذات قدرات عظيمة

تقوم بالتحكم بالكون وبحياة الإنسان، وذلك إلى جانب التحكم بالظواهر الطبيعية نفسها. ولقد اقتصرت الديانات التي ظهرت في عصور ما قبل الزراعة وخلال مراحلها البدائية الأولى على الإيمان بوجود آلهة ذات اختصاصات محددة، وبالتالي لم يتطور الدين إلى فلسفة اجتماعية شمولية إلا بعد تقدم عصر الزراعة وظهور المجتمعات الإنسانية الكبيرة المستقرة.

أفرزت حضارة الزراعة كل الديانات الرئيسية المتواجدة في عالم اليوم والتي لا تزال تستحوذ على ولاء البلايين من الناس. ولما كانت الزراعة هي نمط إنتاجي وطريقة في الحياة فإن الديانات الرئيسية التي ولدت في كنفها كانت ديانات شمولية حاولت عموماً تنظيم علاقة الفرد بالغير وبالمجتمع وبالأرض وبالآلهة. لذلك استوجب الإيمان بتلك الديانات إطاعة أوامر الآلهة من خلال إتباع مسلكيات معينة وتبني مواقف محددة واسترضاء الآلهة طلباً للجزاء والغفران. ورغم أن الديانات تفاوتت في درجة شموليتها ونوعية الطقوس الدينية التي طورتها، خاصة ما تعلق منها بالتقرب من الآلهة وإطاعة أوامرها وتقديم القرابين لاسترضائها ورؤيتها لما بعد الحياة، إلا أنها اشتملت جميعاً على نصائح وإرشادات وأوامر ونواهي تتعلق بالصحة ونوعية الغذاء وإدارة الثروة والتعامل بين الناس وتنظيم العلاقات في المجتمع.

إن الإيمان بقوى غيبية مهيمنة وقادرة على صنع المعجزات من ناحية، وشمولية التعاليم الدينية لمعظم نواحي الحياة من ناحية ثانية، قاد إلى تطور النظام الديني وظهور رجال الدين كوسطاء بين الآلهة والاتباع من الناس. إلى جانب ذلك أصبح رجال الدين يتحملون مسؤولية نشر التعاليم الدينية وتوضيحها للناس والإشراف على عملية تطبيقها وترؤس الاحتفالات المتعقلة بتأدية الشعائر والطقوس الدينية. وهذا مكّن طبقة رجال الدين عموماً من الاستحواذ على سلطة دنيوية كبيرة ومكانة اجتماعية مميزة فرضت على العامة الإطاعة والتبعية. نتيجة لذلك أخذت أقوال وتصرفات رجال الدين تكتسب مع مرور الزمن احتراماً وقدسية، مما جعلها تحفظ وتردد وتحتذي، وبالتالي جعلها عوامل مؤثرة في حياة الناس وتطور المجتمع. ولقد أسهمت التعاليم الدينية خلال مراحل تطورها

الأولى في تنظيم واستقرار المجتمعات الإنسانية القديمة، وتأسيس العلاقات بين الناس على مبادىء استهدفت تحقيق قدر أكبر من العدالة والمساواة في المجتمع. إلا أن استمرار عملية التطور عبر الزمن، ومرور أنماط الإنتاج وطرق الحياة عبر مراحل عدة جعلتها أكثر تعقيداً من السابق، كان من شأنه تحول التعاليم الدينية عموماً ونصوصها الجامدة خصوصاً إلى عوائق حالت دون حدوث التحولات الاجتماعية التي أملتها طبيعة وظروف الإنتاج المتغيرة بالقدر الممكن وبالسرعة المطلوبة.

من ناحية ثانية، قاد الإيمان بالغيب وبقدرة الآلهة على صنع المعجزات وبالحاجة لإرضاء واسترضاء تلك الآلهة، خاصة في أوقات الأزمات، إلى اختلاط الطقوس الدينية بأعمال السحر والشعوذة. ومع الزمن، وبسبب القدسية التي اكتسبتها تلك الطقوس، أصبحت أعمال السحر والشعوذة وسائل لحل المشاكل وإرضاء الأرواح، ومخارج للنجاة من الأزمات، ومسلكيات مشروعة للتكفير عن الذنوب. وفي الواقع، أصبحت تلك الأعمال، خاصة في ضوء تعقد الحياة العصرية، تكنولوجيا الشعوب الأكثر تخلفاً وبدائية وتمسكاً بالطقوس الدينية القديمة.

الديانات السماوية

في مرحلة متقدمة عن عصر الزراعة، والذي ساد حوالي عشرة آلاف سنة قبل وقوع الثورة الصناعية، ظهرت الديانات السماوية الثلاث: اليهودية والمسيحية والإسلام. ولقد قالت تلك الديانات جميعاً بوجود إله واحد، هو الخالق للكون وكواكبه وكل ما عليها من مخلوقات، وأن قدرته على التحكم بمصائر المخلوقات ومجريات حياتهم مطلقة. بالإضافة إلى ذلك، قالت تلك الديانات بوجود حياة بعد الموت، هي حياة الآخرة، وأن الإنسان سيحاسب في تلك الحياة على ما قام به من أعمال في الحياة الدنيا. أما طريق النجاة من معاصي الحياة الدنيا والاستمتاع بنعم الحياة الآخرة فقد حددتها تلك الديانات في إرضاء الله، واتباع تعاليم الدين، والالتزام بمبادىء وأخلاقيات كان أساسها

ولا يزال الصدق والأمانة والإخلاص ومعاملة الغير بالحسنى وإقامة العدل بين الناس ومساعدة الفقراء والمحتاجين.

إن التركيز على نعم الحياة الآخرة التي لا تحصى، وضرورة استكمال متطلبات النجاة من العذاب والعقاب الإلهي بسبب مغريات وأخطاء الحياة الدنيا جعل الديانات السماوية، خاصة الإسلام، تعتبر الحياة الدنيا بوجه عام مجرد محطة زمنية نحو الحياة الآخرة الدائمة، أي مرحلة إعداد للآخرة واستعداد لحسابها، عقاباً وجزاء. وبناء عليه أصبحت المهمة الأولى لتلك الديانات هي مساعدة المؤمنين على الوصول إلى الجنة التي تنتظرهم في الآخرة، وتحديد الأوامر والنواهي التي تشكل جسر العبور إلى تلك الجنة الموعودة. وهذا جعل رجال الدين عموماً ينغمسون في تفسير الأوامر والنواهي وتحديد معاني وعناصر إطاعة الله وعمل المعروف، وهي قضايا ذات صلة ضعيفة بطموحات الإنسان الحياتية ومعطياتها، خاصة متطلبات رفع مستوى معيشته الاقتصادي وتنمية قدراته العقلية الخلاقة.

إن الاهتمام بقضايا ما بعد الموت، أي بالحياة الآخرة على حساب الحياة الدنيا، هو في حقيقة الأمر إهمال لتعقيدات الحياة الإنسانية ولمتطلبات التعايش مع العصر. ولقد قاد هذا المنحى من التفكير إلى قناعات هامة ترتب عليها نتائج اجتماعية أكثر أهمية، منها:

1 ـ التسليم الكامل تقريباً بأن من حق المؤسسة الدينية ورجالها احتكار مهام تفسير النصوص الدينية وتعريف الأوامر والنواهي وتحديد معالم الطريق إلى الجنة الموعودة.

2 ـ إخلاء طرف تلك المؤسسة ورجالها من مسؤولية ما قد يصيب المؤمن في الحياة الدنيا من ضرر ومعاناة، والادعاء بأن معاناة المؤمن هي اختبار إلهي لمعرفة مدى صدق ومتانة إيمانه، وأن جزاءه الحقيقي هو في الآخرة وليس في الحياة الدنيا. ولقد ترتب على ذلك حدوث قناعة، قد تكون غير مبررة، بأن الأكثر معاناة من المؤمنين في الحياة الدنيا هم الأقرب إلى الله والأوفر حظاً في دخول الجنة.

3 ـ نجاح تلك المؤسسة في فرض قدر كبير من الهيمنة على المجتمع، وتمكنها من التأثير في حياة الناس وفكرهم ومواقفهم وقيمهم ومسلكياتهم، وبالتالي التأثير في مسيرة التطور المجتمعي وما تعيشه المجتمعات الإنسانية عموماً، خاصة الأكثر تمسكاً بالدين، من تحولات اجتماعية وغير اجتماعية.

4 ـ انقسام المؤسسة الدينية على نفسها بسبب اختلاف آراء قادتها فيما يتعلق بتفسير بعض النصوص وتأويل بعض الأحكام والشرائع والتشكيك في بعض الروايات والأقوال ذات العلاقة بالدين. وهذا كان سبباً في ظهور المذاهب الدينية المختلفة واتجاه أتباعها إلى تنازع الشرعية، وأحياناً الصراع من أجل السيطرة على المؤسسة الدينية والمجتمع.

5 ـ ميلاد وتعمق الازدواجية في المجتمع، خاصة على مستوى المؤسسة الدينية وبالنسبة للأفراد والجماعات الأكثر علماً ومعرفة وميلاً للاستمتاع بنعم الدنيا، حيث أصبحت دعوة تلك المؤسسة إلى التقشف تتناقض غالباً مع مسلكية الكثيرين من رجالها، وأصبحت النزعة الفردية والجماعية إلى الكسب المادي والمتعة الشخصية تغري بقبول وتأسيس قيم تتناقض مع القيم الدينية المتوارثة وتفضل الحياة الدنيا على الحياة الآخرة. وهذا دفع البعض إلى اتخاذ مواقف دينية في الظاهر ومواقف دنيوية في الداخل، وبالتالي انتشار الازدواجية المسلكية والفساد والنفاق الاجتماعي على نطاق واسع.

كانت المؤسسة الدينية ولا تزال المؤسسة المجتمعية الوحيدة التي ادعت حقوقاً تجاه الناس والمجتمع وفرضت عليهم التزامات محددة وطالبتهم بالرضوخ لأوامرها وتعاليمها دون الالتزام تجاههم بشيء يذكر، سوى وعد بجزاء مناسب في وقت غير منظور وغير مفهوم. وحيث أن تعاليم المؤسسة الدينية وأوامرها تستند إلى نصوص وأحكام دينية عامة يقبل معظمها إعادة التفسير والتأويل، فقد أصبح من الصعب جداً التعرف على مدى الصواب والخطأ فيما يقوله رجال الدين، ومن الأصعب محاسبتهم على الخطأ في التفسير والتأويل

حتى في حالة وقوعه والتأكد منه. وفي ضوء الازدواجية السلوكية وانتشارها في المجتمع من ناحية، وتزايد الاختلافات في الرأي بسبب تعدد المذاهب الدينية وتعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية من ناحية ثانية لم يعد بإمكان المؤسسة الدينية الحفاظ على هيمنتها دون منازع، حيث أصبحت مواقفها وسياساتها مصدراً إضافياً لإثارة المشاكل والخلافات واضطراب الرؤية في المجتمع.

كان الاستقرار الذي ارتبط بمزاولة مهنة الزراعة والنشاط التجاري الذي تبع تقدمها من الأسباب التي دفعت الإنسان إلى محاولة فهم عناصر بيئته الطبيعية، وذلك لأنه من الصعب التعامل مع الشيء، أي شيء، بإيجابية دون فهمه. وهذا أوصل الإنسان الزراعي إلى إرساء أسس بعض العلوم، خاصة علم الفلك والدورة الزراعية، وإلى اكتشاف الدين كمنظومة فكرية ـ عقائدية أجابت عن بعض التساؤلات التي لم يكن العلم مؤهلاً للإجابة عليها. ولقد كان السؤال الأهم الذي حاول العلم قديماً وحديثاً الإجابة عليه دون نجاح هو السؤال المتعلق بالخلق والكون والوجود والحياة وما بعد الحياة. ورغم تقدم العلم كثيراً على مدى العصور اللاحقة وتمكنه من الإجابة على الكثير الكثير من الأسئلة الحياتية مختصراً بذلك دور الفكر الديني، إلا أن السؤال الأساسي، أو السؤال الأم لا زال دون إجابة علمية شافية، مما جعله يبقى جزءاً من ألغاز الحياة الواقعة ضمن نطاق المعرفة الدينية المؤسسة على الوحي والغيب وليس على التجربة أو الإدراك الحسي.

بعد اتساع نطاق التجارة أصبح التعامل والتفاعل بين أتباع ديانات مختلفة أمراً طبيعياً، بل حاجة إنسانية ومجتمعية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بفكرة التقدم وقامت بخدمتها. وهذا جعل المصلحة تتطور تدريجياً لتصبح العنصر المنظم الأهم للعلاقات بين الناس. وحيث أنه كان من غير الممكن التوفيق دوماً بين جوهر الدين والمصلحة، فإن الصراع أصبح السمة المميزة لعلاقة العقيدة الدينية بالمصلحة الاقتصادية. بعض الديانات كالإسلام حاولت التوسع في النص والتفسير للتعامل مع جوانب كثيرة من الحياة الإنسانية، وذلك بغرض استيعاب المصلحة وإلغاء وجودها المستقل أو المنافس. أما البعض الآخر كالمسيحية فقد

اتجه إلى إعادة تفسير نصوصه وتعاليمه وطرح نفسه من جديد كجزء من مصلحة يقع في مركز الضمير منها. نتيجة لذلك أصبحت خيارات المجتمع تجاه المؤسسة الدينية تنحصر فيما يلي:

1 ـ اعتبار الدين مسألة شخصية بحتة، ومنح الفرد حرية العبادة واتباع الدين والمذهب الذي يختاره لنفسه دون تدخل خارجي، وضمان حرية المؤسسات والمذاهب الدينية فيما يتعلق بالفكر والدعوة وإقامة الشعائر والطقوس المذهبية، واعتبار الشعب وحده مصدر السلطات جميعاً السياسية والتشريعية والقضائية، يحكم نفسه بنفسه من خلال مؤسسات دولة علمانية ديمقراطية وما يعنيه ذلك من فصل الدين عن السياسة والمصلحة.

2 ـ السماح للمؤسسة الدينية بالسيطرة على المجتمع وإقامة دولة دينية تابعة من حيث الفكر والأوامر والنواهي لمذهب ديني واحد، والقيام بتحديد حرية الديانات الأخرى وممارسة التفرقة ضدها وعزلها عن التأثير في مسيرة الثقافة الوطنية والتحولات الاجتماعية بوجه عام.

3 ـ إقامة دولة تعترف بدين ومذهب ديني واحد أساساً للتشريع، ولكن تعمل على تطوير الأحكام وإسناد مهمة التشريع في القضايا المدنية لمجالس رسمية بعيدة عن هيمنة المؤسسة الدينية، أي إقامة دولة تجمع بين الدين والعلمانية.

تشير التجربة الإنسانية الحديثة إلى أن النموذج الثالث نجح في تأسيس دولة ذات مؤسسات ضعيفة وفلسفة اجتماعية متناقضة عانت من نزاع أيديولوجي حاد، خاصة بين أتباع التيار الديني وأتباع التيار الوطني ـ اللبرالي مما جعلها تتخلف عن العصر وتستسلم لنظم حكم فردية أو دكتاتورية. أما النموذج الثاني على قلته فقد أدى إلى تعميق الازدواجية في المجتمع، ومصادرة الحريات، ومقاومة الفكر النقدي، واضطهاد أصحاب الرأي الآخر، والاتجاه نحو العزلة عن العالم ثقافياً، وإهمال مقومات ومتطلبات التعايش مع العصر. أما النموذج الأول، والذي أملته متطلبات التقدم العلمي والفكري فقد نجح في بناء

مجتمعات ديناميكية وأنظمة حكم ديمقراطية مكنت الفرد من التمتع بالحرية، واستخدام مواهبه وموارده المتاحة بكفاءة، وتوظيف طاقاته لرفع مستوى معيشته وتنمية قدراته العقلية والمشاركة في الحكم، وبالتالي إعلاء شأن أمته وعقيدته.

قاد التطور المجتمعي والتحول الاجتماعي السريع والمتزايد في العصر الحديث، خاصة بعد قيام الثورة الصناعية، إلى تعقيد الحياة ومضاعفة متطلباتها من ناحية، وإضعاف العلاقات الشخصية القائمة على المعرفة والثقة والتجربة الذاتية من ناحية ثانية، وتبلور قضايا جديدة وحيوية بحاجة لتشريع وتنظيم لا يملك التراث الديني أو التاريخي التشريعات والأحكام المؤهلة للتعامل معها. نتيجة لذلك اتجهت المجتمعات عامة إلى سن قوانين مرنة وقابلة للتعديل والتبديل في مقدورها التعامل مع تعقيدات الحياة وتنظيم العلاقات بين الأفراد والمؤسسات والمجتمعات والدول. وتشير التجربة الإنسانية في هذا المجال إلى تضاؤول إسهامات القوانين الجامدة، وهي قوانين استندت عموماً إلى نصوص وأحكام دينية وتركة حضارية تراثية، وتعاظم إسهامات القوانين الموضعية المرنة في التعامل بكفاءة مع القضايا المتغيرة والمستجدة باستمرار، وتمهيد الطريق لحدوث المزيد من التحولات الاجتماعية والإنجازات العلمية والصناعية والتكنولوجية والثقافية. كما تشير التجربة نفسها أيضاً إلى فشل كافة النظم غير الديمقراطية وغير المستندة لشرعية شعبية في إقامة المؤسسات القادرة على التشريع العصري والمؤهلة لخدمة الصالح العام وتحقيق التقدم والعدالة.

عانت الكثير من المجتمعات، كالمجتمعات العربية، من تخلف القانون المدني والتشريعات الحكومية في مجاراة وتيرة التحول في المجتمع، وفشلها في التعامل بكفاءة مع أمور الحياة المعقدة وتنوع النشاطات الاقتصادية والمعاملات المالية وغيرها من قضايا عامة. وفي ضوء الازدواجية في الموقف وتبدل الكثير من القيم والمسلكيات القديمة وضعف العلاقات الشخصية والرقابة المجتمعية، أصبحت تلك المجتمعات تعاني من غياب المسؤولية وتفشي الواسطة والمحسوبية والرشوة، وتحكّم فئات بيروقراطية عقيمة وجاهلة في تفسير التشريع واتخاذ القرار. ولقد انعكس هذا سلباً على الدولة والشعب، خاصة فئاته الفقيرة

والضعيفة والمستضعفة والجاهلة، مؤدياً بذلك إلى إضعاف الثقة بين الناس وزيادة الحاجة لتشريعات عصرية تنطلق من نظام قيم سليم ذي شرعية شعبية جماعية.

إن الدين، كما أوضحنا سابقاً، هو السبيل للخلاص من العقاب والعذاب في الحياة الآخرة وليس في الحياة الدنيا، مما يجعله الإطار الفكري والمسلكي والقيمي الذي يحدد معالم طريق الخلاص والنجاة الموصلة للجنة. أما تلك المعالم فتحددها وتعرفها وتؤكدها مجموعة الأوامر والنواهي الدينية، وهذا يجعل تلك الأوامر والنواهي أدوات موظفة أساساً في خدمة هدف نبيل في العالم الآخر، أي عالم ما بعد الحياة الدنيا. ولما كانت الأدوات، كل الأدوات، تختار بعد تحديد الهدف ومن أجل تحقيقه، فإن الأوامر والنواهي الدينية ليست موجهة أصلاً للتعامل مع الحياة ومعضلاتها اليومية المعقدة، بل للتعامل مع متطلبات الوصول إلى هدف محدد ومعرف بعد الحياة. وهذا يعني أن حصر تلك الأدوات ضمن مجال النهي والإرشاد والوعظ سوف يؤدي إلى تحقيق الغرض، وأن عدم تدخلها في العلاقات بين الناس وفي شؤون الحكم سوف يجعل الإنسان مسؤولاً عن تصرفاته ومصيره في الحياتين، الدنيا والآخرة على السواء.

تعتبر دعائم الإسلام الخمسة الجزء الأهم من مجموعة الأوامر والنواهي الدينية التي لا يقوم الإيمان بدونها ولا يكتمل في غياب أي منها، وهي الشهادتان، أي شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، والصلاة، والصيام، والزكاة، وحج البيت الحرام لمن استطاع إليه سبيلاً. ورغم الأهمية القصوى لهذه الدعائم بالنسبة للمؤمن، إلا أنها جميعاً، وفيما عدا الزكاة، تتعامل أساساً مع قضايا شخصية، وتكاد تكون عديمة الصلة بالقضايا المجتمعية.

وبناء على النص القرآني الكريم الذي يقول ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 38] والحديث النبوي الشريف الذي يقول: «**أنتم أعلم بأمور دنياكم**» أصبحت أمور الدنيا ومعضلات الحياة اليومية المعقدة من اختصاص الناس وحدهم وخارجة بالتالي نصاً وشرعاً عن سلطة المؤسسة الدينية. ولما كانت

أمور الدنيا ومعضلات الحياة عامة، بما في ذلك الظروف البيئية بكافة عناصرها الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية والإعلامية تعيش حالة من التطور والتغير المستمر، فإن تلك الأمور والقضايا أصبحت خارجة، ليس فقط عن سلطة المؤسسة الدينية، بل وأيضاً عن سلطة العادة والتقليد والموروث من القيم والمواقف والفلسفات والترتيبات المجتمعية.

إن من غير المشكوك فيه أن الشعوب العربية والإسلامية عامة تواجه اليوم مشكلة عويصة في التعامل مع العصر، خاصة مع نتاجه العلمي والفكري وقيمه الثقافية وتوجهاته المصلحية. ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى اتجاه تلك الشعوب للتعامل مع العصر والنظر إلى إنجازاته ومجتمعاته الصناعية والمعرفية من خلال ثقافة دينية محافظة وانطلاقاً من إرث قبلي ـ عشائري ـ زراعي ذي قيم ومواقف وفلسفات قديمة تجاوزها الزمن منذ زمن. إن اتجاه التركة الثقافية العربية ـ الإسلامية الموروثة إلى عدم الاعتراف بانتهاء زمنها ومنطقها وصلاحيتها للتعايش مع عصر المعرفة يجعلها عقبة تحول دون حدوث التغير والتقدم. وفي الواقع أصبحت «الثقافة العربية ـ الإسلامية» كما هلاميا يصعب تعريفه ويصعب تحديد مكوناته وحصول إجماع عليه، ويصعب تنقيحه وفرز خيره من شره، وبالتالي أصبح ذلك الكم أهم العقبات التي تعترض سبيل التحول الاجتماعي والتقدم الاقتصادي في الوطن العربي.

إن التمسك الواهم بصلاحية الموروث من عناصر ثقافية قديمة يجعل من الصعب الحسم في اتجاه ثقافة العصر وعلومه وفنونه وأفكاره ومعارفه النظرية والتكنولوجية وعلاقات إنتاجه الاقتصادية وتنظيماته الاجتماعية ـ السياسية. وهذا من شأنه، في حالة استمراره، أن يجعل التخلف العربي والإسلامي في ميادين العلم والفكر والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة هو الحقيقة الأهم في الحياة المجتمعية. وفي ضوء تعرض المجتمعات العربية والإسلامية عامة لفعل العملية الإعلاماتية الكونية وثقافتها العالمية فإن من شأن التمسك بالموروث أن يفتح المجال لتبلور وتجذر ازدواجية ثقافية إلى جانب ازدواجية الموقف والمسلك، وتناقض القول مع الفعل، وتضارب روح العقيدة مع أساليب التعامل بين الناس،

وبالتالي دفع المجتمع ككل في اتجاه المزيد من النفاق والكذب والتمحور الأيديولوجي والتجزئة الاجتماعية ـ الثقافية.

إن الحسم في اتجاه ثقافة العصر والتوجه نحو علومه ومعارفه وترتيباته الاجتماعية والمجتمعية لا يعني إطلاقاً ولا يجوز أن يفهم على أنه دعوة لرفض الدين أو الثورة على المؤسسة الدينية أو التخلي الكامل عن التراث أو قطع الاتصال مع الجذور الثقافية. وفي الحقيقة ليس بالإمكان قطع الصلة بالماضي أو تجاوز الواقع الثقافي ـ الديني كلياً، حتى ولو كان ذلك الأمر مرغوباً وضرورياً، وذلك لأنه لا يمكن بناء المستقبل، أي مستقبل، ولا إصلاح الواقع، أي واقع، دون أخذ ظروف البيئة وعناصرها في الحسبان. وكما كان لبعض المجتمعات الآسيوية تجاربها الخاصة الناجحة في التنمية والنهوض الحضاري دون معاداة الماضي أو التراث، فإن من الممكن، بل يجب أن يكون من الممكن، أن يكون للعرب والمسلمين عامة تجاربهم الذاتية الخاصة والقادرة على تحقيق التنمية والنهوض دون معاداة الماضي أو التخلي عن التراث كلياً.

بالرغم من ذلك، يجب أن يكون واضحاً أيضاً أن التجارب الآسيوية الناجحة لم يكن بالإمكان استمرارها واستكمالها دون تحرير الإنسان من قيود الموروث من العادات والتقاليد التي تمّ إعادة تفسيرها وتأويلها للتعايش مع العصر، ودون إعادة بناء علاقات الإنتاج ونظمه في المجتمع بالاعتماد على تجربة الغرب الحضارية، والتوجه بالسرعة الممكنة نحو التكامل مع الاقتصاد العالمي والتفاعل معه على أساس علاقة تقوم على التبعية المتبادلة، والاعتراف بأهمية وحتمية الديمقراطية كنظام حكم سياسي وقيمة اجتماعية. وفي أواخر العام 1996، وأوائل عام 1997، تعرضت الدول الآسيوية التي أهملت متطلبات استكمال التحول نحو الديمقراطية والحريات الشخصية والثقافية والشفافية الاقتصادية والمالية وسمحت في الوقت ذاته بانتشار الفساد وعدم المسؤولية إلى أزمة اقتصادية كبيرة أفقدتها الكثير من الثقة بالنفس وأدت إلى انهيار العملات الوطنية وتدهور أسواق المال والأسهم. ولقد كانت تايلاند وإندونيسيا والفلبين وماليزيا وكوريا الجنوبية في مقدمة تلك الدول.

إن الفكر والعمل المؤسسي الذي يتطور نتيجة لشعور الناس بحاجات فردية أو جماعية أو مجتمعية ملحة هو فكر خلاق يملك القدرة والشجاعة على التطور الذاتي استجابة لظروف البيئة المتغيرة وللإجابة على ما تطرحه مسيرة التطور الحضاري من تساؤلات تتعلق بالمستقبل. وحيث أن المستقبل هو جزء أساسي هام من مشاغل الحاضر، فإن الفكر الخلاق المتطور، وليس التقليد أو العادة أو الخرافة أو المثل الشعبي أو الحكمة القديمة المألوفة، هو أداة استقراء المستقبل وتشييده على أسس سليمة وخلق المزيد من فرص التقدم والتحرر والنهوض الاجتماعية والمجتمعية.

جاء ميلاد كل الديانات كدعوات فردية لا جماعية، ادعى أصحابها بأن لهم علاقة خاصة وفريدة مع الآلهة المتحكمة في الكون وحياة الإنسان، وهي قوى غيبية لا يستطيع أي من الناس الاتصال بها إلا من اختير للقيام بإرشاد الناس إلى طريق الخير والصواب والخلاص. وحيث أن الدعوات الدينية جميعاً، بغض النظر عن محتوياتها وزمانها ومكانها وفحوى رسالتها، هي ادعاءات بوقوع أحداث خارقة للعادة حققت الاتصال بين الآلهة والإنسان، وأنه لم يكن بإمكان الماضي وليس بإمكان الحاضر أو المستقبل التأكد منها، فإن صحتها أو تزييفها أو تحريفها أصبحت قضية شائكة وحساسة وغير قابلة للحسم. وعليه أصبح الموقف من تلك القضية يعتمد على مدى صدق حامل الرسالة ومدى منطقية فحوى الرسالة، وهاتان قضيتان شائكتان أيضاً، لم يكن بالإمكان حصول إجماع عليهما في أي وقت مضى. ولذلك ظهرت الديانات المتعددة وانتشرت ووجدت من يؤمن بها ويفضلها على غيرها من ديانات أخرى، ومن ينتقدها ويشكك في عقلانية أتباعها.

إن عدم القدرة على التأكد من صحة الدعوات الدينية ومصدرها وأمانة حاملها يجعل منطقية تلك الدعوات هو المقياس الأساس لحصول الإيمان من عدمه، ويجعل العقل الإنساني هو الحكم وصاحب القرار. وهذا يعني أن العقل الراشد هو سيد ما يؤمن به من فِكر، وليس عبداً له، وأن من حقه أن يغير رأيه أو يعدله في أي وقت كان. ولما كانت ظروف حياة المجتمعات المختلفة متباينة،

ودرجة وعي تلك المجتمعات متفاوتة، فإن كل دين وجد من يؤمن به ويحمل رسالته ويدافع عنه ومن ينتقده ويشكك في صلاحيته ومصدره. وفي الواقع، جاء ظهور الديانات المختلفة في أماكن مختلفة للتعامل مع قضايا المجتمعات التي ظهرت فيها، وجاء إيمان البعض بديانات دون غيرها بسبب قرب تلك الديانات من وعيهم وقدرتها على التعامل مع قضايا مجتمعهم الخاصة وعدم قدرتهم على التعرف على غيرها من ديانات أخرى.

بناء على ذلك تصبح الديانات على اختلاف أنواعها نظريات فلسفية وفلسفات حياتية تم قبول كل منها والإيمان بها من قِبل الكثيرين، وإن الدعوات الدينية التي وُجد بأنها لم تكن صالحة وغير منطقية ماتت واندثرت. وهذا يعني باختصار أن كل دعوة دينية لا بد وأن تكون متساوية مع غيرها من حيث الشرعية. وهذا يجعل حق الإيمان وحرية العبادة حقاً مطلقاً لا يجوز المساس به، ويجعل الدين بالتالي قضية شخصية مقدسة وليس قضية مجتمعية ملزمة للجميع. كما يجعل الأفكار الدينية، ولا أقول الديانات، نظريات تتعامل مع جانب واحد من الحياة، قابلة للصواب والخطأ، لها حقوق وعليها واجبات. إن من حقها التعبير عن نفسها بحرية كاملة والترويج لبرامجها دون تدخل خارجي، وأن من واجبها احترام حق غيرها من نظريات دينية وغير دينية في التعبير عن نفسها والترويج لأفكارها وبرامجها دون تهديد أو ابتزاز.

تشترك الديانات جميعاً في الدعوة إلى التمسك بقيم وأخلاق ومثل عليا ترفع مكانة الفرد وتشيع جواً من الصدق والأمانة والاحترام المتبادل في المجتمع. كما تدعو في الوقت ذاته إلى قيام الغني بمساعدة المحتاج وإرساء مبادىء التكافل الاجتماعي والعدل والتسامح بين الناس. وهذا يجعل الديانات عموماً النظام الاجتماعي الأقدر على صياغة منظومة من القيم والمبادىء الإنسانية العامة القادرة على إشاعة جو من التآخي والتآلف في المجتمع وخلق محور لثقافة مجتمعية تحقق الانسجام وتساهم في تعزيز السلم الاجتماعي. ولما كانت المجتمعات الإنسانية جميعاً، المعرفية منها وغير المعرفية، قد أصبحت تعاني من ضعف السلم الاجتماعي والابتعاد عن مبدأ التسامح وانشطار مجتمع

الدولة الواحدة إلى مجتمعين أو أكثر لكل ثقافته وقيمه الخاصة به، فإن الحاجة لمنظومة دينية من القيم والمبادىء تستحوذ على شرعية جماعية أصبحت ماسة وملحة في آن واحد. وهذا يعني حاجة كل المجتمعات للدين والاتفاق على ما يمكن تسميته «ميثاق الشرف القيمي المسلكي» الذي تقدمه الديانات وتتمتع بالقدرة على طرحه والرغبة في ترويجه بين الناس.

وباختصار، يمكن القول أن دور الدين في التشريع والحكم وتنظيم العلاقات في مجتمع عصري معقد دائم التغير هو من أكثر القضايا إثارة للخلاف بين الناس والاختلاف في الرأي. وفي المقابل يحظى الدين كعامل تطمين نفسي بالنسبة للفرد، وكمؤسسة تملك ميثاق شرف قيمي ـ مسلكي بالتقدير والقبول. لذلك يحتم المنطق والواقع ابتعاد الدين عن الدولة، ويحبذ في ذات الوقت قيامه بدور الموجه والمنظم لنظام القيم في الحياة العامة. وهذا دور هام ومحوري تبدو النظم السياسية والاجتماعية والتعليمية وعناصر الثقافة الجديدة غير قادرة، أو بالأحرى غير مؤهلة للقيام به وحدها، خاصة في ضوء تزايد العنف والجريمة والفقر في البلاد المتقدمة والمتخلفة على السواء.

الفكرة القومية

القومية هي فلسفة اجتماعية ـ سياسية تؤمن بتجزئة الجماعات الإنسانية عامة إلى أقوام ذوي أصول مختلفة، وتدعو إلى توحيد أبناء القوم الواحد، أو الأمة الواحدة، وتعطي الأولوية لمصالحها التي تتجاوز غالباً حدود ومصالح الأقوام الأخرى. ولهذا مالت تلك الفكرة، منذ ظهورها، إلى الاستعلاء والاستهانة كلما أمكن الأمر بمصالح الغير وحقوقهم. ورغم أن الفكرة القومية ليست إلا ترجمة حديثة لمفهوم العصبية القبلية، فإن تحول تلك الفكرة إلى نظرة فلسفية مجتمعية وحركة سياسية جاء فقط خلال عصر النهضة الأوروبية الذي كان بمثابة جسر عبور الحضارة الإنسانية من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة.

كان لظهور المدن وتعدد نشاطاتها الاقتصادية والثقافية في بداية عصر النهضة الأوروبي واتساع نطاق التجارة بين التجمعات الإنسانية المختلفة

والمتباعدة دور هام في تكوين وبلورة الفكرة القومية. وبينما كانت العصبية القبلية تعكس التزاماً بوجوب التآزر ضد الغير وانتصاراً جماعياً لأبناء القبيلة الواحدة، جاءت القومية لتعمل على تأسيس وتنمية مصالح جماعية لجماعات إنسانية عاشت في مناطق جغرافية واحدة أو متجاورة. وحيث أن المذهب التجاري (Mercantilism) الذي ولد خلال تلك الفترة كان قد قال بأن قوة أية جماعة أو دولة تقاس بمقدار ما لديها من معادن نفيسة، فإن الحصول على تلك الثروة استدعى زيادة الصادرات وتقليص الواردات وتحقيق فائض في الميزان التجاري. وبناءً عليه كان لا بد من وجود سلطة سياسية تقوم بتعريف الحدود الجغرافية والروابط الاجتماعية وتنظيم التجارة وحماية المصالح الجماعية. وهذا استوجب بدوره قيام الدولة القومية (Nation State) فيما بعد لتمثيل أبناء القوم الواحد وحماية مصالحهم. ولقد حتم ذلك استحواذ تلك الدولة على سلطات وحقوق مكنتها من تنظيم العلاقات بين الناس في الداخل، وتعريف المصالح الجماعية أو القومية، وتحديد طبيعة وشروط ومجالات التعامل مع الخارج، وتطوير آليات عمل للقيام بمهامها المجتمعية. وهذا جعل المصلحة الاقتصادية، لا العقيدة القومية أساس نشوء الدولة القومية، وجعل العقيدة، لا المصلحة، العنصر المنظّم لوحدة الدولة. ولقد استخدمت العقيدة لتحقيق استقلال جماعات إنسانية كثيرة، وكبت طموحات جماعات أخرى، ومقارعة العقائد والفلسفات الاجتماعية المنافسة، بينما استعملت المصلحة لاستغلال الغير واستعمارهم.

وفي الواقع جاء ميلاد الفكرة القومية نتيجة لتحالف أمراء أوروبا وتجارها وأهل المدن ضد الكنيسة التي كانت السلطة الأكثر هيمنة على حياة الأوروبيين خلال العصور الوسطى من الناحيتين الاجتماعية والسياسية. ولقد كان نقد الفكر الاقتصادي الكنسي جزءاً أساسياً من الفكرة القومية وأداة من أدواتها الموجهة نحو حماية مصالح التجار وأهل المدن وإقامة الأطر السياسية لتطوير تلك المصالح وتنميتها. وهذا كان سبباً في وقوع النزاع بين الكنيسة والدولة الحديثة، وأسهم في تصعيد حدة الصراع والحروب الدينية (حركة الإصلاح الديني) التي

ذهب ضحيتها الملايين ودامت عقوداً. ولقد كان من نتائج تلك التطورات انقسام الكنيسة على نفسها وظهور عدة مذاهب دينية جديدة، وزوال السلطة الدنيوية ـ السياسية للكنيسة، وتحول الدين في مجتمعات الغرب عموماً إلى قوة أخلاقية ضعيفة الصلة بالاقتصاد والسياسة، وبالتالي فصل الدين عن الدولة فصلاً كاملاً. وهذا ما تحقق بالفعل في القرن السابع عشر.

كانت الحركة القومية الأسبانية أهم الحركات السياسية التي أفرزتها أوروبا في القرن الخامس عشر وقامت ببناء دولة قومية بعد نجاحها في هزيمة العرب في الأندلس وإنهاء حكمهم الذي دام تسعة قرون. ولقد قامت تلك الحركة باستخدام الدين (المسيحية ـ الكاثوليكية) كعنصر جامع مُنظّم ساهم بفاعلية في تقوية عرى التماسك بين الأسبانيين وتمكينهم من تحقيق النصر. وبعد قيام الدولة الأسبانية اتجه الحكام مباشرة نحو اضطهاد المسلمين واليهود والتنكيل بهم وإجبارهم على اعتناق الكاثوليكية أو الرحيل من البلاد. ولذلك كان ميلاد الفكرة القومية ميلاداً لحركة اجتماعية ـ سياسية عنصرية، وكانت إزالة الوجود والحكم العربي ـ الإسلامي في أسبانيا أهم أهدافها وأول ضحاياها.

تشير النظرة التاريخية المتعمقة إلى أن الإصلاح الديني والانفلات من سيطرة الكنيسة كان البداية الحقيقية لميلاد فكرة الحرية السياسية التي تطورت تدريجياً فيما بعد لتشمل حرية الفكر والعمل والتنظيم والتعبير عن الرأي والعبادة. وحيث أن تلك الحريات لا توجد ولا تكتمل دون وجود أطر مناسبة تجعل الاستمتاع بالحرية وممارستها حقاً متبادلاً في المجتمع، فإن فكرة الديمقراطية واحترام حق الغير، بما في ذلك حق العبادة، جاءت امتداداً ونتيجة طبيعية لحركة الإصلاح الديني. وفي ظل أجواء سمحت بحرية الفكر والعمل تمكن العلم القائم على البحث والتجربة من تحقيق التقدم في مجالات حياتية كثيرة نقلت الحضارة الإنسانية إلى عصر الصناعة الأكثر عطاء واحتراماً لإنسانية الإنسان. أما المجتمعات التي فضلت الاستمرارية وسمحت باستمرار التقليد وهيمنة الدين على الحياة فقد بقيت تعيش حياة حضارة الزراعة والتي أصبحت، بحكم طبيعة التطور وأدواته، متخلفة عن العصر وتابعة لحضارته الصناعية.

الدولة القومية

جاء ظهور الدولة القومية (Ntion State) نتيجة لفعل عوامل اجتماعية وسياسية ـ تاريخية قادت إلى مأسسة الانتماء لجماعة معينة وثقافة معينة وأدت إلى إقامة تلك المؤسسة «الدولة» على بقعة محددة من الأرض. ورغم اتجاه الدولة القومية ودعاتها إلى تغليب الأصل التاريخي أو النسب أو الإرث الثقافي ـ الحضاري المشترك على الجغرافيا، فإن معظم الدول القومية احتوت على أرضها وضمن حدودها السياسية أقليات قومية أو دينية أو ثقافية مختلفة. وهذا جعل مفهوم الدولة القومية يتطور مع الزمن ليصبح أكثر ارتباطاً بالجغرافيا من وحدة الأصل التاريخية، ويسمح بالتالي بتعدد القوميات ضمن إطار الدولة الواحدة. إلا أن متطلبات الحفاظ على وحدة الوطن (أرض الدولة) وتجانس الشعب كانت سبباً في اتجاه الدولة القومية عموماً إلى فرض أكبر قدر ممكن من التجانس الثقافي ضمن أكبر المساحات الجغرافية التي خضعت لسيطرتها. وقد كان ذلك ولا يزال سبباً في استياء الكثير من الأقليات الثقافية والدينية والقومية واتجاهها إلى المطالبة بإحياء ثقافاتها الخاصة والحفاظ على ثراتها والاحتفاظ بهوية ذاتية مميزة. وهذا أدى بدوره إلى تغذية النزوع نحو الانفصال السياسي، ووقوع الكثير من الحروب الأهلية، ونجاح العديد من الأقليات في إقامة كيانات سياسية خاصة بها على حساب وحدة أرض الدولة الأم.

إن قيام الدولة القومية على بقعة معينة من أرض، وتدخل الحروب في تحديد حدود الدولة المنتصرة والدولة المنهزمة على السواء، كان قد تسبب أيضاً في تجزئة العديد من الجماعات الإنسانية ذات الأصل الواحد، وخضوعها لسيطرة أكثر من دولة واحدة. وهذا خلق لدى تلك الجماعات إحساساً عارماً بالظلم ورغبة جامحة في التوحد وتوجهاً عاماً نحو إقامة دولة قومية خاصة بها تحقق الوحدة لأبنائها وتقضي على أسباب وأشكال التجزئة السياسية والثقافية. ولقد كان هذا ولا يزال سبباً في تعدد النزاعات الدولية، خاصة بين الدول المتجاورة، وقيام بعضها بمحاولات لضم أراضي الغير من الدول بالقوة.

إن استخدام الفكرة القومية، أي الانتماء لقوم واحد، أساساً لبناء الدولة

الحديثة وعنصراً منظماً لبقائها وتماسكها جعل الولاء لتلك الفكرة وللدولة التي تجسدها واجباً غير قابل للنقض. وهذا مكّن الدولة من الاستحواذ على سلطات وحقوق معينة جاء اكتسابها وممارستها في معظم الأحيان على حساب حقوق وحريات فردية وجماعية عديدة، خاصة حقوق وحريات الأقليات غير القومية. ومن تلك السلطات سلطة جمع الضرائب وإعداد الجيوش وإعلان الحرب وإنفاق الأموال، وكلها قضايا هامة ذات علاقة بتحديد فرص ومصير المحكومين.

وبينما نجحت بعض الشعوب في تنظيم العلاقة بين المواطنين والسلطة، فشلت غالبية الدول الأخرى في تعريف وتقنين الحقوق الفردية والجماعية. ولقد نتج عن ذلك ظهور نموذج الدولة الديمقراطية ونموذج الدولة غير الديمقراطية، حيث اتجهت الأولى إلى احترام حقوق المواطنين والخضوع لسيطرتهم وتطوير آليات عمل انتخابية لتداول السلطة فيما بين القوى السياسية الفاعلة في المجتمع بالطرق السلمية، واتجهت الثانية إلى احتكار السلطة واغتصاب حقوق المواطنين والسيطرة عليهم واضطهاد القوى السياسية والاجتماعية المعارضة، خاصة المطالبة منها بالحرية والديمقراطية.

جاء تبلور الدولة القومية الحديثة في أوروبا في ظل حضارة الصناعة واتجاه تلك الحضارة إلى التركيز على المادة واعتبار الثروة هدفاً يبرر الوسيلة المستخدمة للوصول إليه. ولقد رافق ظهور تلك الحضارة وساهم في تشكيل هويتها وتكوين شخصية الشعوب المنتمية إليها نتاج فكري ـ ثقافي قال بتفوق بعض الأجناس البشرية على غيرها من أجناس أخرى، وبوجود قوانين طبيعية تتحكم في عمليات التطور المرتبطة بنواحي الحياة المختلفة، وإن من الطبيعي أن تسيطر الشعوب الغربية «المتحضرة» على سواها من شعوب أخرى غير «متحضرة».

وبسبب عدم القدرة على التحكم في تلك القوا نين الطبيعية فقد أصبح البقاء للأصلح، وأصبح التقدم من نصيب الأفضل والأقدر على فهم تلك القوانين والاستفادة منها. وهذا كان سبباً لظهور الاستعمار ومبرراً لقيام الدولة

القومية الأوروبية بالتنافس مع غيرها من دول أوروبية أخرى، والاتجاه عموماً نحو استغلال ثروات ومصادرة حريات الشعوب غير الأوروبية، خاصة الشعوب الآسيوية والأفريقية. إلا أن تكرار الحروب وتعددها بين تلك الدول وبشاعة النتائج التي ترتبت عليها، خاصة الحربين العالميتين الأولى والثانية، قاد إلى تهذيب الكثير من الأفكار والمواقف القومية والتوجه عموماً نحو إقامة نظم جديدة وتأسيس قيم تؤمن بالمساواة والعدل. ولقد تبع ذلك اتجاه المجموعة الدولية نحو إنهاء الاستعمار، والاعتراف المتبادل بحقوق دولية متساوية، وتمكين العديد من شعوب العالم، خاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، من الحصول على حق تقرير المصير والاستقلال السياسي.

إن خضوع الشعوب المُستعمرة لقوى أجنبية استهدفت أساساً الاستغلال المادي للموارد والفرص المتاحة جعل الدولة حديثة الاستقلال في العالم الثالث تتجه عموماً نحو ربط الاستقلال السياسي بالاستقلال الاقتصادي. ولذلك أصبح الاستقلال الاقتصادي هدفاً يبرر إجراءات حكومية قسرية لإعادة ترتيب الواقع الاقتصادي وإعادة تعريف العلاقات الاجتماعية داخل حدود الدولة الواحدة، وبناء علاقاتها الاقتصادية مع الخارج على أسس جديدة. إلا أن التوجه نحو الاستقلال الاقتصادي والإيمان بضرورة تحقيقه لاستكمال مقومات الاستقلال السياسي كان قد جاء في ظل ظروف دولية شهدت دخول العالم ككل عصر الاعتماد المتبادل. لذلك، ورغم أهمية الاستقلال الاقتصادي من الناحيتين السياسية والنفسية، فإن السعي لتحقيقه استوجب عملياً السير في الاتجاه المعاكس لحركة التطور الاقتصادي في العالم. وفي الواقع جاء التحول السياسي البعيد عن الديقمراطية والتحول الاقتصادي البعيد عن التكامل مع الاقتصاد العالمي ليضيف المزيد من العوائق التي كانت ولا تزال تحول دون انتقال غالبية شعوب العالم من عصر الزراعة إلى عصر الصناعة.

في ظل الفشل الذي أصاب تجارب غالبية الدول القومية غير الأوروبية في المجالين السياسي والاقتصادي، وجدت فكرة المؤامرة الخارجية طريقها إلى نفسية شعوب تلك الدول، حيث قدمت تفسيراً شاملاً للفشل وتبريراً كاملاً

للعجز عن تحقيق الأهداف القومية. ورغم اتجاه غالبية القوى الاستعمارية القديمة إلى مقاومة محاولات التوحد القومي والتلكؤ في مد يد العون للشعوب الفقيرة التي خضعت لسيطرتها سابقاً، إلا أن الفشل يعود أساساً إلى حدة المواقف القومية ذاتها، وقصر نظر القيادات الوطنية المثقفة والتقليدية على السواء، والتمسك بمنطلقات عقائدية متخلفة فكراً ونظماً ومسلكيات ومؤسسات عن العصر. وهذا حال دون نمو ونضوج النزعة القومية بوجه عام، وجعل القوميات الجديدة تولد أطفالاً دون مقومات النمو الطبيعي، كما حدث في يوغوسلافيا بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الشيوعية، وجعل القوميات القديمة كالقومية العربية، تدخل مرحلة الشيخوخة قبل النضوج ودون عطاء يذكر.

قاد الإيمان بنظرية المؤامرة إلى إلقاء مسؤولية الفشل على الغير والشك في نوايا القوى الخارجية، وتسبب بالتالي في دفع العديد من الشعوب نحو التقوقع على نفسها. ولما كان الصراع من أجل الاستقلال هو في حد ذاته صراعاً من أجل إحياء التراث القومي والحفاظ على الثقافة الوطنية وتبجيل التركة الحضارية، فإن النزعة القومية الاستقلالية كانت أيضاً نزعة لاستخدام التاريخ والتراث الفكري ـ الثقافي ـ القيمي أساساً مرجعياً للتعامل مع الواقع والمستقبل معاً. وحيث أن المعتقدات الدينية والقيم والمسلكيات المنبثقة عنها كانت ولا تزال محور ثقافات الشعوب التي عاشت عصر حضارة الزراعة، فإن الدين، كالقومية، أصبح عاملاً رئيساً من عوامل الدفع في اتجاه التقوقع على النفس والشك في منتجات العصر، خاصة نظمه المجتمعية ومسلكياته الفردية وقيمه الاجتماعية. وفي الواقع، أصبح التوجه نحو التفاعل مع العصر بهدف الاقتباس والتكامل يعتبر من وجهة النظر القومية والدينية على السواء نوعاً من الخيانة بالنسبة للفرد والجماعة التي تنادي بذلك، وسعياً للتبعية والعمالة بالنسبة للدولة التي تتجه نحو القيام بذلك. وهذا جعل الفكر الدنيوي المؤسس على العقائد الدينية والقومية المتزمتة فكراً يعمل خارج إطار العصر وعائقاً يحول دون الدخول في معضلاته الحقيقية.

وبينما كانت النزعة القومية المتطرفة والنظرة الدينية الضيقة تفقد قدرتها

على التعامل مع حقائق العصر وتخسر صلتها العضوية بما تعيشه شعوبه من تحولات اجتماعية وتطورات علمية، كانت التكنولوجيا الصناعية والمعلوماتية تعيد ترتيب العلاقات الإنسانية والدولية على أسس جديدة أضعفت دور الدولة القومية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تسببت عمليات الدفع في اتجاه الاعتماد المتبادل والعولمة الاقتصادية والثقافية وحرية التجارة الدولية إلى تعرية مفهوم الاستقلال الاقتصادي وكشف عيوبه وتأكيد مدى قصوره وعدم القدرة على تحقيقه. ومع تزايد مجالات التكامل الاقتصادي ضمن مفهوم العولمة أخذت الحكومات في الدول الغنية والفقيرة على السواء تفقد قدرتها على السيطرة على اقتصادياتها الوطنية وما يعنيه ذلك من فقدان جزء متزايد من استقلالها السياسي. وهذا جعل مفاهيم السيادة الوطنية، والمصلحة القومية، والأمن الوطني وغيرها من مقومات الدولة القومية تفقد معناها الحقيقي وأهميتها العملية.

من ناحية أخرى، جاء التقدم في مجالي المواصلات والاتصالات، خاصة الاتصال الإلكتروني عبر الأقمار الصناعية والكمبيوتر (أنترنيت)، ليعتدي على سيادة الدولة القومية وينتقصها ويخترق كل الأسوار التي أقامتها حول ثقافتها الوطنية. وهذا جعل بالإمكان خلق ولاءات ثقافية وفكرية وإقامة مصالح مشتركة بين أفراد وجماعات ومؤسسات تنتمي لقوميات مختلفة وتخضع لسلطات دول متعددة ذات فلسفات غير متوافقة، دون أن تكون الولاءات والمصالح الجديدة بالضرورة في صالح الدولة القومية أو الفئة الحاكمة أو الأغلبية المحكومة. وحتى أحقية الدولة القومية في السيادة على أراضيها والتعامل بحرية مع مواطنيها أصبحت حقوقاً منقوصة ومتناقصة وقابلة للطعن والمراجعة المستمرة من قبل المجموعة الدولية، خاصة في حال فشل تلك الدولة في احترام حقوق المواطنين، وحال حدوث حروب أهلية ومجاعات وكوارث طبيعية.

لذلك لم يعد في مقدور الدولة القومية ولا من حقها استباحة حقوق المواطنين في بلادها واضطهادهم، كما لم يعد باستطاعتها تمويل نشاطات إرهابية وصناعات حربية غير تقليدية دون تدخل المجموعة الدولية وفرض شروط وعقوبات قوضت المعنى التقليدي لمفهوم السيادة الوطنية. وهكذا جاء

التطور الإنساني على المستوى الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والعلمية ـ التكنولوجية والثقافية ليجعل الأهداف التي حاولت الدولة القومية تحقيقها والأسس التي قامت عليها أهدافاً وأسساً إما باليه أو غير مفيدة أو غير قابلة للتحقيق، وبالتالي مضرة بالصحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة القومية ومواطنيها.

تشير التجارب التاريخية إلى أن نجاح القوميات المتطرفة كان مؤقتاً انتهى أما بالاعتدال أو الانهيار. ويعود السبب في ذلك إلى ميل النزعة العنصرية الفوقية التي أفرزتها القومية المتطرفة إلى معاداة الغير والتطلع نحو السيطرة عليهم، أو إلى الانغلاق على النفس بحجة الحفاظ على التراث وحماية الثقافة الوطنية من الغزو الأجنبي. ولقد أدى التطرف القومي في الحالتين إلى الفشل في تحقيق الأهداف، وقاد في حالة ألمانيا النازية إلى هزيمة الدولة وتهذيب الفكرة القومية تمهيداً لزوالها، وقاد في حالة الأمة العربية إلى هزيمة الفكرة القومية والتخلف عن ركاب العصر.

تقدم النزعة القومية بالنسبة للفرد إطاراً اجتماعياً للانتماء، وفكراً عقائدياً ينشط ويؤطر ويوجه جهوده نحو أهداف جماعية مرغوبة في غالبية الأحيان. إلا أنها تغرس لديه في الوقت ذاته شعوراً بالاختلاف عن الغير والاستعلاء على البعض والشك في نوايا البعض الآخر. وهذا يجعله يتصرف خلافاً لطبيعته الميالة للتآلف والتعاون مع الآخرين، مما يضعف قدرته على استغلال الفرص المتاحة والتعلم من تجارب الغير وتبادل المصالح معهم على أسس من العدل والمساواة. وهذا يعني أن الفكرة القومية تعتبر ضرورة اجتماعية ومجتمعية يمكن استخدامها كعنصر مُنظِّم لوحدة المجتمع وتعريف الصالح العام. أما استخدامها كمنطلق أيديولوجي يؤمن بالتفوق العرقي ويسعى لفرض الوحدة بالقوة دون اعتبار لتباين مصالح وثقافات الجماعات الخاضعة للدولة الواحدة فيعتبر عملاً مضراً ومدمراً في آن واحد. لذلك نرى الاهتمام بالقومية كنزعة نحو العمل المشترك، ومن أجل تنمية المصالح المشتركة ضمن أطر سياسية وثقافية واقتصادية تحترم التنوع وتؤمن بضرورة التعاون والتنسيق كمدخل للوحدة،

وذلك بعيداً عن القناعات والدعوات التي تقول بحتمية الوحدة ووحدة المصير.

من ناحية ثانية، يعتبر التطرف العقائدي بشقيه القومي والديني من العوامل الفاعلة في تحفيز همم الأتباع والمؤمنين في المدى القصير، ولكن من عوامل الضعف القاتلة التي تقود إلى إفشال تلك العقائد في المدى الطويل. ولقد اقترن التطرف العقائدي في كل الحالات والأحيان بإقامة نظم حكم فردية استبدادية وإهدار حرية الإنسان وكرامته. إلى جانب ذلك، كان النجاح والفشل في كل الأحيان والحالات تقريباً مصحوباً بالصراع والعنف والظلم الاجتماعي وتغيير بنية المجتمع وإعادة بنائها على أسس افتقدت العلمية والواقعية والمنطقية والحرية. وهذا خلق أوضاعاً مجتمعية غير مستقرة وغير عادلة وقابلة للانفجار عند سقوط الدكتاتورية وانحسار هيمنة العقائد المتطرفة.

تميل العقائد عموماً، بما في ذلك العقائد الدينية والقومية المتزمتة، إلى اعتبار الإنسان الفرد مجرد رقم خاضع للتلاعب والاستغلال من قبل القيادة العقائدية. إذ على الرغم من أن الإيمان بعقيدة معينة يريح الفرد من الناحية النفسية ويشعره بالتساوي مع الغير من المؤمنين وبالالتزام بقضية سامية وبالانتماء إلى وطن أو جماعة، إلا أن الإيمان العقائدي يضعف استقلالية الفرد عموماً ويقضي أحياناً على قدرته على التفكير المستقل ويجعله تابعاً إلى وطن أو جماعة ومسخراً لخدمة قضية واحدة دون غيرها من قضايا مجتمعية أخرى. وفي ضوء تعقيدات الحياة العصرية وتزايد متطلبات التفاعل الإيجابي معها، يصبح الالتزام العقائدي بقضية واحدة نوعاً من الهروب غير الواعي من الواقع.

إن البدء بتأسيس عقائد اجتماعية شمولية أو القيام بإحياء عقائد قديمة تراثية ذات مكانة تاريخية لا يتم عادة إلا من خلال خلق حركات اجتماعية ـ سياسية تميل إلى الحدة والتطرف، وإخضاع تلك الحركات لقيادات فردية تسلطية. وهذا من شأنه السماح بظهور «قادة عظماء وإبطال وطنيين» ورجال دين ذوي هيبة ومكانة شبه مقدسة، وبالتالي خلق فجوة واسعة جداً بين القمة والقاعدة الشعبية، تفقد القاعدة بسببها قدرتها على المشاركة في الحكم والجزء الأكبر من حقوقها. ومن خلال الممارسة الفعلية للدور المجتمعي الجديد

تتضاءل إنسانية كل فرد مشارك في تلك العملية سواء أكان قائداً أو زعيماً أو رجل دين أو شخصاً عادياً من الاتباع. إذ بينما يتجه الجالسون على قمة الهرم العقائدي أو السياسي إلى الإحساس المتنامي بالعظمة وبحتمية الاستهانة بقيمة وحياة الجالسين عند القاعدة، يتجه أبناء القاعدة إلى الإحساس بأن حياتهم لا قيمة لها إلا بقدر ما يقدمونه لخدمة القادة. وهذا من شأنه إهدار كرامة الفرد والحيلولة دون اكتمال إنسانيته وتمكينه من العيش حياة تليق به كإنسان على هذه الأرض.

إن استخدام الفكر التراثي بشقيه الديني والقومي كجزء من مرجعية مجتمعية معقدة، وليس إطاراً شاملاً لها، من شأنه المساعدة على تحديد بعض معالم المسيرة النهضوية، والحيلولة في الوقت ذاته دون تسارع عملية التحول الاجتماعي كثيراً وانحرافها وخروجها عن الطريق السوي، أي الحيلولة دون تحولها إلى عملية فوضوية عبثية. إن الفكر التراثي هو صمام الأمان أثناء تسارع عملية التحول الاجتماعي، لكنه ليس الحكم، ولا يجوز أن يكون الحكم الذي يضع قوانينها ويحدد مسارها ويملي نتائجها سلفاً. أما استخدام الفكر التراثي كمرجعية شاملة ذات شرعية وقدسية، فمن المؤكد أن يتسبب في كبت الفكر ويحول دون انعتاقه، ويحاصر العقل ويحول دون تحرره وانطلاقه، ويقضي من حيث لا يدري على محاولات التفاعل الخلاق مع ثقافة وعلوم العصر، وبالتالي يُقزّم إمكانيات التنمية والنهوض الحقيقية.

ـ 9 ـ

تطور الفكرة الديمقراطية

الديمقراطية هي تعبير اخترعه اليونان ليصف نظام حكم سياسي استهدف قيام الشعب بحكم نفسه بنفسه. إلا أن التطبيق العملي لذلك المفهوم في حينه أدى إلى استيلاء طبقة واحدة على الحكم، هي طبقة الأحرار، وقيامها بحكم طبقة العبيد والتحكم بهم. ومن خلال العرب وبواسطتهم انتقل الفكر اليوناني إلى الغرب الذي كان سباقاً في تطوير ذلك الفكر وغيره من علوم أخرى وتوظيفه لتحقيق نهضة فكرية ـ ثقافية ـ سياسية شاملة في العصر الحديث. ولقد كانت الديمقراطية ولا تزال من أهم الأفكار التي اقتبسها الغرب الصناعي وقام بتطويرها وتأسيسها كنظام حكم سياسي اكتسب مع الزمن شرعية غير منقوصة.

وهذا يعني أن الديمقراطية كنظام حكم سياسي لم تكن أساساً من صنع الغرب الرأسمالي وأن ميلادها سبق الإسلام والرأسمالية وأن العرب والمسلمين عرفوا تلك الفكرة إبان عصر نهضتهم الثقافية التي تلت ظهور وانتشار الإسلام. وحيث أن العرب اقتبسوا الكثير من الكلمات والعلوم عن الآخرين فإن كلمة الديمقراطية رغم أصلها اليوناني ليست غريبة عن اللغة العربية، بل هي جزء من مفرداتها المتداولة، خاصة مفردات ومفاهيم الخطاب السياسي العربي الحديث.

بدأت الديمقراطية في الغرب كفكرة لتأسيس نظام حكم سياسي يتيح الفرصة أمام الشعب للمشاركة في الحكم أدى إلى تأسيس نظم حكم سياسية مرنة أخذت بعين الاعتبار ظروف المجتمعات التي احتضنتها، وفي مقدمة تلك الاعتبارات الخلفيات التاريخية والأوضاع الاجتماعية القائمة والثقافات الوطنية السائدة. أما الديمقراطية كقيمة اجتماعية فقد أدى تطورها إلى ترسخ مفاهيم

تكافؤ الفرص والتسامح واحترام الرأي الآخر. وهذا جعل الديمقراطية تتطور بسرعة لتصبح إطاراً للتفاعل الخلاق بين الآراء والمواقف والمصالح المتباينة، ومسلكية فردية وجماعية تقوم على الاعتراف المتبادل بحق الغير، وسياجاً منيعاً لحماية الحريات العامة وصد الهجمات المعادية لمفهوم المشاركة الشعبية في الحكم.

إن قيام الشعب بممارسة الديمقراطية كنظام حكم وقيمة اجتماعية استوجب الاعتراف بحقوق فردية وجماعية محددة وقاد إلى تبلور عدة حقائق حياتية ومفاهيم ثقافية جديدة. وبالنظر إلى المجتمعات الديمقراطية عامة نلاحظ أن فكرة الديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي أصبحت منهج تفكير ومسلكية اجتماعية ـ مجتمعية، أي فلسفة اجتماعية متكاملة تقوم على مجموعة من القيم والمواقف والمسلكيات.

1 ـ الاعتراف بحق كل أفراد الشعب وفئاته بالمشاركة في الحكم وإبداء الرأي.

2 ـ الاعتراف بتباين مواقف ومصالح الأفراد والجماعات في المجتمع واحترام ذلك التباين والإقرار بشرعيته.

3 ـ الإقرار بحق كل الأفراد والجماعات في الترويج لأفكارها والدفاع عن مصالحها بحرية تامة بالطرق السلمية.

4 ـ الإقرار بأن الحرية الفردية وتكافؤ الفرص هما أساس الديمقراطية، وإن الديمقراطية هي الترجمة العملية المؤسسية لمبدأي الحرية والمساواة في المجتمع.

أما الحريات العامة التي تم الاعتراف بها وبناء الديمقراطية على أساسها فهي:

1 ـ حرية الرأي بالتركيز على البعد السياسي.

2 ـ حرية العبادة وأساسها البعد الديني.

3 ـ حرية أو حق التملك بالتركيز على البعد الاقتصادي.

4 ـ الحرية الشخصية بالتركيز على البعد الاجتماعي.

إن فهم الديمقراطية على هذا النحو جعل من غير الممكن تطبيق الفكرة الديمقراطية وممارستها دون إقامة المؤسسات والنظم المجتمعية التي تكفل مبدأي الحرية وتكافؤ الفرص. وهذا بدوره جعل من غير الممكن قيام تلك المؤسسات والنظم بدورها في المجتمع دون غرس الفكرة الديمقراطية بشقيها السياسي والاجتماعي في النفوس.

إن سعي الديمقراطية لإقامة نظم حكم سياسية تمكن الشعب من حكم نفسه بنفسه استدعى قيام تلك النظم بإسناد كافة السلطات للشعب، أي جعل الشعب مصدر السلطات جميعاً. وحيث أن معظم الديانات، خاصة السماوية منها، كانت قد اتجهت إلى اعتماد العقيدة الدينية مصدراً للسلطات فإن ممارسة الديمقراطية استوجبت فصل الدين عن الدولة. ورغم تراجع دور الدين في الحياة السياسية وغير السياسية في كل المجتمعات الديمقراطية إلا أن الاتجاه نحو احتضان الديمقراطية السياسية لم يلغ دور المؤسسة الدينية في الحياة العامة. وفي الواقع استمر الدين كمصدر من مصادر التشريع، واستمر عمل المؤسسة الدينية وتعاليمها كإطار مرجعي هام في صياغة وتوجيه نظم القيم في المجتمع. بل أكثر من ذلك، إذ وفّرت الديمقراطية الأجواء المناسبة لتعدد الديانات وتنافسها، وهذا وفّر بدوره فرصة للشعب للتعرف على أكثر من ديانة وحرية الاختيار والعبادة.

النظم الديمقراطية

إن كون الديمقراطية نظام حكم سياسي مرن جعل بالإمكان تطور أكثر من صيغة مؤسسية لتجسيد تلك الفكرة وبناء أكثر من هيكل تنظيم لتمثيل الشعب وقيام السلطة السياسية بتصريف شؤون الدولة نيابة عنه. وهذا جعل حصول تلك الصيغ المؤسسية والهياكل التنظيمية على موافقة الشعب ورضائه شرطاً أساسياً لحصول النظم الحاكمة على الشرعية السياسية، مما جعل الديمقراطية المصدر الأهم للشرعية. وحيث أن الشعب، كل شعب، ينقسم عادة إلى فئات وطبقات وتجمعات وتيارات فكرية متعددة أساسها الدين، أو العِرق، أو النسب، أو

اللغة، أو العقيدة السياسية، أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي، أو الموقع الجغرافي، فإن المشاركة الشعبية الحقة في الحكم أصبحت معقدة جداً، بل شبه مستحيلة. لذلك اتجهت النظم الديمقراطية عموماً إلى اعتماد الشعب بأكمله مصدراً للشرعية، واعتبار العملية الانتخابية الوسيلة المجتمعية لممارسة الديمقراطية، واعتبار رأي الأغلبية ملزماً للأقلية.

وهذا جعل السلطة السياسية خاضعة لإرادة الأغلبية بشكل عام، ومسخرة للدفاع عن وجهة نظرها وحماية مصالح النخب الحاكمة بشكل خاص. ولقد ترتب على ذلك ظهور أغلبية مسيطرة وفاعلة استطاعت عبر السنين، وفي كل المجتمعات الغربية الديمقراطية تقريباً، احتكار السلطة وتوظيفها لتعزيز مواقعها الاجتماعية، وفي الوقت ذاته بروز أقلية أو أقليات فقيرة ومستضعفة عاشت على هامش الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية ـ الاجتماعية بوجه عام.

بعد حدوث ثورة المعلومات وتبلور إمكانيات عصر الاتصال الإلكتروني أصبحت الأغلبية المسيطرة خاضعة لأقلية خرجت من جوف الأغلبية وعاشت في حضنها، وهي أقلية ذات مصالح فئوية وطبقية محدودة. ولقد دفع هذا التطور بعض المفكرين السياسيين إلى القول بأن النظم الديمقراطية الغربية الحديثة، خاصة النظام الأمريكي، أصبحت خاضعة لدكتاتورية نخبوية فئوية تقوم على تحالف السياسيين ورجال الإعلام وغالبية المثقفين وبعض الممولين، وهي نخبة تحكم باسم الشعب وتعمل لنفسها وتسخر إمكانيات الوطن لخدمة مصالحها الذاتية.

تنقسم النظم الديمقراطية عموماً إلى قسمين رئيسيين: نظم برلمانية ونظم رئاسية. وبينما يعتبر نظام الحكم في إنجلترة أبرز النظم البرلمانية، يعتبر نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية أهم النظم الرئاسية. ويقوم الشعب في النظامين البرلماني والرئاسي على السواء بانتخاب ممثلين عنه لتمثيله في مجالس النواب حيث تتم مناقشة سياسات الدولة واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

في النظام البرلماني يقوم رئيس الحزب أو التجمع السياسي الأكثر نفوذاً في مجلس النواب بتشكيل الحكومة والحصول على موافقة أغلبية أعضاء

المجلس على برنامجه العام. وهذا يجعل السلطة التنفيذية جزءاً من الأغلبية البرلمانية، ويجعل بالتالي من حق المجلس إعادة طرح الثقة في الحكومة وتغييرها عند الضرورة، وذلك إضافة إلى القيام بمراقبة أعمالها وتقييم إنجازاتها ومناقشة كل ما يستجد من سياسات بصفة مستمرة ومنتظمة. وبناء على تلك الترتيبات تصبح السلطات التنفيذية في يد الحكومة، والسلطات التشريعية في يد مجلس النواب، والتعاون بين السلطتين أساس العملية الديمقراطية. أما رئيس الدولة في ظل هذا النظام فهو غالباً إما ملكاً تنازل عن معظم سلطاته التنفيذية، أو رئيساً ينتخبه مجلس النواب دون سلطات حقيقية.

في النظام الرئاسي، يقوم الشعب عادة بانتخاب رئيس الدولة بالإضافة إلى انتخاب ممثليه في مجلس النواب. وبناء عليه يصبح الرئيس المنتخب رئيساً فعلياً للسلطة التنفيذية حيث يقوم بتعيين الوزراء وتشكيل الحكومة والحصول عادة على موافقة مجلس النواب على صلاحية كبار رجال الدولة لشغل المناصب التي تم اختيارهم لملئها. أما السلطة التشريعية فتبقى في يد مجلس النواب الذي يكون من حقه استجواب كبار المسؤولين بين فترة وأخرى، ولكن دون طرح الثقة في الحكومة ككل، وذلك لأن من المفروض أن يكون الشعب قد قام بتلك المهمة أثناء الانتخابات ومن خلال انتخاب الرئيس.

يجمع نظام الحكم في فرنسة بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي حيث يقوم الشعب بانتخاب الرئيس بصفة مباشرة ويمنحه سلطات واسعة، بينما يقوم الرئيس بتعيين رئيس التجمع السياسي الأكثر نفوذاً في مجلس النواب رئيساً للوزراء. ويقوم رئيس الوزراء بتشكيل مجلس الوزراء وإدارة الحكم، وبالتالي يقوم بتقاسم صلاحيات السلطة التنفيذية مع الرئيس المنتخب.

تنبثق السلطة التنفيذية في النظام البرلماني عن السلطة التشريعية، مما يجعل السلطة الأولى امتداداً للسلطة الثانية ويجعل التنسيق والتعاون بين السلطتين سهلاً وطبيعياً. وهذا يجعل في مقدور التجمع السياسي الأكثر نفوذاً في مجلس النواب احتكار السلطة التنفيذية والتأثير في قرارات السلطة التشريعية،

وأحياناً احتكارها أيضاً. كذلك يوفر النظام البرلماني الفرصة لقيام التجمع السياسي المسيطر بالتحكم في مصدر الخبر الهام وصياغة الرسالة الإعلامية الرسمية، كما يمنحه الفرصة أيضاً للتلاعب المشروع في الانتخابات من خلال اللجوء إلى حل مجلس النواب وتحديد موعد جديد للانتخابات قبل الأوان. وهذه لعبة سياسية طالما لجأت إليها الأحزاب الحاكمة عند الشعور بالثقة بإمكانية التفوق على الأحزاب المنافسة والفوز في الانتخابات التالية.

أما في النظام الرئاسي فتنبثق السلطة التنفيذية من الشعب مباشرة حيث يقوم الناخبون بانتخاب الرئيس رئيساً لتلك السلطة، وهو رئيس لا يحق له عادة التدخل في شؤون السلطة التشريعية أو حل مجلس النواب قبل انتهاء مدته القانونية. ولذلك تتصف علاقة السلطة التنفيذية بالسلطة التشريعية في ظل هذا النظام بالتنافس، وأحياناً بالتوتر، خاصة عندما يفشل حزب الرئيس المنتخب في الحصول على الأغلبية البرلمانية، وحيث تسيطر قوى المعارضة السياسية على السلطة التشريعية. وهذا من شأنه في حالة حدوثه تشجيع السلطة التشريعية على تنازع الصلاحيات مع السلطة التنفيذية وأخذ زمام المبادرة أحياناً والقيام باقتراح سياسات وبرامج عمل هي من صلب عمل السلطة التنفيذية. وهذا بدوره يجعل النظام الرئاسي أقل قدرة على الحسم، وأكثر ميلاً للقبول بسياسات توفيقية قلما استطاعت في ظل أوضاع عادية التعامل بفاعلية مع المشاكل الحيوية والتحديات الرئيسية.

الشرعية السياسية

تحتاج أنظمة الحكم المختلفة، بغض النظر عن نوعها وتركيبها وأهدافها، إلى شرعية سياسية لتحكم وتشعر بالأمان وتستحوذ على قدر من الثقة بالنفس للقيام بواجباتها بانتظام. وعلى الرغم من تنامي التوجه العالمي العام نحو الديمقراطية الغربية واعتماد الانتخابات الشعبية المباشرة مصدراً وحيداً للشرعية السياسية، إلا أن للشرعية مصادر أخرى قد لا تكون بقوة المصدر الديمقراطي القائم على الانتخابات، إلا أنها مصادر يمكن الارتكاز إليها والاعتماد عليها ولو

مرحلياً. وبوجه عام يمكن تحديد مصادر الشرعية السياسية في المصادر الأربعة التالية:

1 ـ الانتخابات الشعبية الحرة المباشرة.

2 ـ التجاوب المباشر الفعال مع الاحتياجات الشعبية والتطلعات الوطنية.

3 ـ العقيدة السياسية ـ الاجتماعية أو المؤسسة الدينية.

4 ـ الوراثة.

إن اطمئنان الشعب إلى حدوث الانتخابات بصفة دورية منتظمة، وإلى أنه يملك الحق في تغيير الحكومة من خلال العملية الانتخابية، أدى إلى إضعاف نزعة تغيير الحكومات بطرق ثورية، حيث أصبحت تلك النزعة غير عملية وغير منطقية. ولهذا أصبحت النظم الديمقراطية أكثر نظم الحكم استقراراً، وأصبحت المجتمعات الديمقراطية أقل المجتمعات ممارسة للعنف السياسي، وأقلها ميلاً إلى استخدام القوة العسكرية لحسم الصراعات السياسية والعقائدية الداخلية.

من ناحية أخرى، أدّى إحساس الشعب بالاطمئنان للعملية الديمقراطية، وسيادة الاستقرار السياسي في كل الدول الديمقراطية تقريباً إلى جعل عملية الانتخابات عملية روتينية إلى حد كبير. وهذا أدى إلى تراجع المشاركة الشعبية في الانتخابات وجعل بالإمكان قيام نخبة فئوية بالاستيلاء على الحكم بطرق مشروعة، وتداول السلطة فيما بين أعضائها وإقامة التحالفات اللازمة والمؤسسات المطلوبة للانفراد بالسلطة دون الإخلال بمظاهر العملية الديمقراطية أو ترتيبات العملية الانتخابية. ولقد نتج عن ذلك، كما سنوضح فيما بعد، تراجع قدرة الفكرة الديمقراطية وأنظمتها التقليدية عموماً على صيانة الحقوق الفردية والحريات الشخصية، وتراجع قدرة الشعب على المشاركة الحقيقية في الحكم وفي عملية اتخاذ القرارات المصيرية.

يعتبر التجاوب مع الاحتياجات والآمال الشعبية من أهم وأكفأ مصادر الشرعية السياسية، خاصة في ظل ظروف لا تسمح بإجراء انتخابات شعبية مباشرة. ولقد كان هذا المصدر هو الذي مكن حركات التحرير الشعبية عموماً من الحصول على ما يكفي من الشرعية لتحمل مسؤوليات النضال ضد قوى

الاحتلال الأجنبية وقوى القهر والاستغلال الداخلية. ولقد جاء ذلك في كل الحالات تقريباً من خلال قيام مجموعة قيادية واعية بأخذ زمام المبادرة وطرح برنامج عمل سياسي، وأحياناً عسكري أيضاً، لتحقيق الحرية والاستقلال، ودعوة الشعب بأكمله للمشاركة والإسهام في تحمل أعباء العمل والنضال. وهذا استوجب في معظم الأحيان والحالات تقريباً العمل على خلق وعي جماهيري قام على الحماس والمبالغة، وذلك لتعميق إحساس الجماهير بالظلم وتضخيم حاجتهم للتغيير وتشجيعهم على الالتفاف حول قيادتهم السياسية الجديدة باعتبارها قيادة واعية ومستنيرة ووطنية وتاريخية.

إن تعميق الإحساس بالظلم وإقناع الشعب بالحاجة الملحة للتغيير من ناحية، وطرح برامج العمل الوطنية وتصوير القيادة السياسية الجديدة على أنها أمل الأمة وقدرها من ناحية ثانية، أدى إلى رفع مستوى التوقعات الشعبية وتجاوزها للإمكانيات الوطنية المتاحة. وبسبب صعوبة مراحل البناء الوطني بوجه عام، وضخامة الجهود المطلوبة لترجمة الشعارات السياسية إلى برامج عمل واقعية بوجه خاص، فإن فترات ما بعد الحصول على الاستقلال الوطني شهدت حدوث إحباطات شعبية وخيبات أمل فردية وجماعية في غالبية دول العالم الثالث التي حصلت على استقلالها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي منذ بدء عملية تصفية الاستعمار.

ولقد تسبب ذلك في تراجع شعبية القيادات الثورية وتضاؤل شرعية أنظمة الحكم الوطنية الجديدة بوجه عام. وفي العديد من الحالات تبع ذلك حدوث صراع حاد على السلطة ووقوع انقلابات عسكرية وسياسية وثورات مضادة، كان من نتائجها تحول كل تلك الأنظمة تقريباً إلى أنظمة حكم دكتاتورية فردية أو عسكرية ـ إرهابية. وفي بعض الحالات القليلة اضطرت أنظمة الحكم الجديدة تحت تأثير الضغوط الشعبية والأزمات الاقتصادية إلى التوجه على استحياء وبعد تلكؤ وتردد إلى رفع الشعارات الديمقراطية. ولما كان ذلك التحول قد جاء اضطراراً وليس اختياراً، فإن التعددية السياسية والنظم الانتخابية التي أقيمت لترجمة الفكرة الديمقراطية إلى حقيقة على أرض الواقع تم تحريفها وتزييفها

لإفراغ المفهوم الديمقراطي من محتوياته الحقيقية، واستمثارها لإضفاء الشرعية على أنظمة حكم غير ديمقراطية وغير شرعية.

استخدم الدين ومنذ أقدم العصور، كمصدر هام للشرعية السياسية حيث قامت المؤسسة الدينية، ولفترات طويلة عبر التاريخ، بإدارة شؤون العديد من الدول، وبالجمع بين السلطة الدينية والسلطة الدنيوية. إلا أن تجارب مختلف الأمم والشعوب، ومن ضمنها شعوب الأمة العربية والأمة الإسلامية، تشير إلى قيام تلك الأنظمة عموماً باستغلال العقيدة الدينية للحصول على الشرعية وذلك دون الالتزام بالمبادىء والشرائع الدينية، إلا في أضيق الحدود وبالقدر المطلوب لتأكيد الشرعية وخدمة الأهداف الذاتية. وفي الواقع لا بد من الاعتراف بأنه كان من الصعب الالتزام بمبادىء غير قابلة للتأويل وشرائع غير قابلة لإعادة التفسير والتعديل، بينما كانت معطيات الحياة وظروفها تتغير باستمرار. ولقد جاء التسارع في تغير الظروف الموضوعية التي اكتنفت الحكم في القرون القليلة الماضية لتحتم إعادة ترتيب السياسات والعلاقات المجتمعية باستمرار، وبالتالي التخلي عن مبدأ الالتزام بشرائع دينية ثابتة وعقائد سياسية ـ اجتماعية جامدة إلى حد بعيد.

وبعد استكمال حركة الإصلاح الديني المسيحي في أوروبا في القرن السابع عشر، وتأسيس الديمقراطية القائمة على الانتخابات والتعددية السياسية في أمريكا قبل أكثر من 200 سنة، وانهيار الإمبراطورية العثمانية في أوائل القرن العشرين، وانتصار الثورة الصينية في منتصفه، تراجعت أهمية الدين كمصدر للشرعية، حيث تم فصل الدين عن الدولة وتحديد حدود ومجالات عمل كل مؤسسة على حدة. وهذا فتح المجال لتحرك الدولة الحديثة دون قيود دينية، وانعتاق الفكر والعمل من المحاذير التقليدية القديمة، وتسارع حركة التطور الحضاري والعلمي في العديد من بقاع العالم. وفي الواقع، تشير تجارب كل الأمم والشعوب المتقدمة دون استثناء إلى أن حدوث التقدم بمعناه العصري لم يبدأ بشكل حقيقي ونمط تراكمي متسارع إلا بعد فصل الدين عن الدولة واختصار دور المؤسسة الدينية في الحياة المجتمعية العامة.

أما الوراثة فقد كانت المصدر الأهم للشرعية في عهود الإقطاع والعبودية عندما كانت السلطة السياسية القائمة آنذاك تملك الأرض ومن عليها وتتصرف بممتلكاتها كما تشاء ودون رقابة خارجية. إلاّ أن زوال نظام الإقطاع وقيام الدولة القومية وتحرير العبيد أدى إلى إضعاف منطق الشرعية الوراثية. وفي العهود الحديثة التي تبعت تأسيس الديمقراطية القائمة على الانتخاب المباشر والتعددية السياسية أصبحت أنظمة الحكم الوراثية عموماً معرضة للخطر وغير قادرة على الاستمرار في الحكم، إلا من خلال اللجوء إلى أحد الأساليب التالية:

1 ـ استخدام القوة واضطهاد المعارضة السياسية وكبت الحريات بوجه عام، وبناء وتطوير مؤسسات العنف الحكومية وأهمها أجهزة الأمن والشرطة والمخابرات.

2 ـ التنازل عن السلطات الرئيسية خاصة التشريعية منها، والاكتفاء بسلطات متواضعة أو رمزية والاعتماد على ما تتمتع به السلطة الوراثية عادة من مكانة اجتماعية وتاريخية.

3 ـ التجاوب الفعال مع الاحتياجات والتطلعات الشعبية، ومن ضمنها توفير الأمن والاستقرار والحرية، والتحول التدريجي نحو التعددية السياسية وإشراك الشعب في الرأي والحكم.

وعلى العموم، وبغض النظر عن مصدر الشرعية، فإنه لا يمكن للشرعية السياسية أن تحافظ على قوتها وحيويتها إلا إذا استطاعت أنظمة الحكم المنبثقة عنها التجاوب مع الاحتياجات الآنية والتطلعات الشعبية بعيدة المدى. وهذا يجعل مصدر الشرعية السياسية القائم على التجاوب مع احتياجات وتطلعات شعبية كثيرة ومتزايدة ودائمة التغير والتبدل شرطاً أساسياً لاستحواذ كافة أنظمة الحكم على ما يكفي من الشرعية للاستمرار في السلطة. ولما كانت نظم الحكم الديمقراطية أكثر النظم السياسية مرونة وحيوية وقدرة على التجدد تلقائياً فقد أصبحت أكثرها قدرةً على التجاوب مع الاحتياجات والتطلعات الشعبية، وهذا بدوره جعل العملية الانتخابية الحرة المباشرة أهم مصادر الشرعية.

إن أنظمة الحكم القائمة على الشرعية الانتخابية وأغلبية الأنظمة القائمة

على الشرعية الوراثية أظهرت قدرةً على التكيف مع الظروف المستجدة، وأبدت مرونة كافية للتجاوب مع الاحتياجات والتطلعات الشعبية. وفي المقابل، تبدو الأنظمة القائمة على الشرعية الدينية غير قادرة على التغير والتكيف إلا في أضيق الحدود، وذلك لأنها تؤمن بأن فكرها وشرائعها تستند إلى عقائد دينية ثابتة وأزلية. ولذلك يبدو أنه ليس باستطاعة تلك الأنظمة الاستمرار في الحكم والتعايش مع العصر في آن واحد، إلا إذا تبدلت علاقة الدولة بالدين بحيث يصبح الدين دين دولة وليست الدولة دولة دين. وهذا يعني اعتماد الدين إطاراً لتطوير ومراقبة نظام القيم في المجتمع، واعتماد الدولة أداة لتسيير كافة الشؤون العامة غير الدينية، وتطوير النظم والقوانين والتشريعات بشكل يتجاوب مع روح العصر وتطلعات الجماهير. أما أنظمة الحكم التي انبثقت عن حركات تحرر شعبية فيشير تاريخها عموماً إلى فشل ذريع في تحقيق التنمية الاقتصادية والحرية السياسية والفكرية من ناحية، وإلى سيطرة الفردية والفساد والتخلف على مؤسساتها من ناحية ثانية.

علاقة الديمقراطية بالرأسمالية

بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الشيوعية وتراجع أهمية وحدة الصراع العقائدي أصبحت الديمقراطية الغربية والرأسمالية العالمية النظام الأكثر جاذبية بالنسبة لغالبية شعوب العالم الأخرى، خاصة في ضوء فشل تجارب العالم الثالث عامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والحرية السياسية. وفي الواقع، كان النجاح الاقتصادي الباهر في أمريكا واليابان وفي غيرها من دول أوروبية أهم العوامل التي قامت حقاً بالترويج للديمقراطية الغربية وإضفاء قدر كبير من المصداقية على صيغها المؤسسية وهياكلها التنظيمية. وهذا جعل الديمقراطية الغربية تبدو النموذج الأكثر جاذبية سياسياً، وجعل الرأسمالية تبدو النموذج الأمثل اقتصادياً، وجعل الديمقراطية كنظام سياسي والرأسمالية كنظام اقتصادي توأمان لنظام مجتمعي متكامل، بدا قادراً على تحقيق التنمية الاقتصادية والحرية السياسية والرفاهية الاجتماعية. لذلك أصبح التوجه العالمي نحو الديمقراطية هو

توجه في الوقت ذاته نحو الرأسمالية حيث لم يعد بالإمكان ـ على الأقل من الناحية النظرية ـ الفصل بين الديمقراطية والرأسمالية. وتشير العديد من المؤشرات إلى أن التوجه الجديد نحو الديمقراطية في العديد من دول العالم الثالث هو في حقيقته انجذاب نحو الإنجازات الاقتصادية للمجتمعات الغربية وليس إيماناً حقيقياً بضرورة بناء نظم حكم ديمقراطية تتيح للشعب فرص المشاركة الحقة في الحكم.

في المقابل، تشير بعض التجارب العالمية، خاصة تجربة الهند في الديمقراطية وتجربة بعض دول آسيا في التنمية الاقتصادية إلى أن بالإمكان الفصل بين الديمقراطية كنظام سياسي والرأسمالية كنظام اقتصادي، وأن نجاح أو فشل أحد النظامين لا يؤدي بالضرورة إلى تبعية النظام الآخر ولقاءه نفس المصير. ففي الهند مثلاً أمكن تأسيس ديمقراطية برلمانية ناجحة إلى حد ما دون وجود رأسمالية ناجحة، حيث أمكن تعايش الديمقراطية كنظام سياسي مع نظام اقتصادي اشتراكي فاشل. وفي كل من سنغافورة وتايوان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية نجحت الرأسمالية وحققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في ظل أنظمة حكم أقرب إلى الدكتاتورية. وهذا يعني باختصار أن التجربة الغربية بشقيها الرأسمالي والديمقراطي قد لا تكون النموذج الأفضل أو الوحيد لتحقيق ما تصبو إليه الشعوب غير الغربية من تنمية وحرية، وإنه قد يكون بالإمكان فصل الشق السياسي عن الشق الاقتصادي لتلك التجربة ونجاح كل شق على حدة في تحقيق أهدافه في غياب الشق الآخر.

من ناحية أخرى، يلاحظ المراقب أن نجاح الديمقراطية في الهند كان سبباً في استقرار الأوضاع السياسية وإلهاء القيادات الوطنية بالعملية الانتخابية وإيجاد ما يكفي من الأعذار والمبررات لتقليل أهمية فشل العملية الاقتصادية. وفي الدول الآسيوية ذات التجارب الرأسمالية الناجحة أمكن تدعيم شرعية أنظمة الحكم الدكتاتورية من خلال التجاوب مع الاحتياجات الشعبية غير السياسية والانشغال بتكديس الثروات والتمتع بمظاهر الحياة الاستهلاكية. وهذا يعني أن التوجه الديمقراطي بإمكانه منح المزيد من الوقت للعملية الاقتصادية، وأن

التنمية الاقتصادية بإمكانها جعل الديقراطية أقل أهمية وإلحاحاً، على الأقل في المدى القصير.

إن تبلور تلك الحقائق قد يكون السبب الرئيس في اتجاه غالبية أنظمة الحكم في العالم الثالث، بما في ذلك معظم أنظمة الحكم العربية، إلى رفع شعار الإصلاح الاقتصادي وإقامة واجهات ديمقراطية. وبينما تستخدم تلك الشعارات والواجهات لكسب تعاطف الغرب والحصول على مساعداته المالية، يتم على أرض الواقع غالباً رسم وتطبيق سياسات وبرامج عمل بعيدة عن حقيقة الرأسمالية ومخالفة لجوهر الديمقراطية. فالسياسات الاقتصادية لا تزال تتمسك بشعار الاستقلال الاقتصادي البائد، وترفض قبول فكرة الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتخشى فكرة التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي أصبحت السبيل الوحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية، وربما أيضاً الأداة الأهم لصيانة الوحدة السياسية وما تبقى من مقومات السيادة الوطنية. أما الواجهات الديمقراطية فتستهدف إضفاء شرعية انتخابية على النظم القائمة وتكريس مفهوم ومؤسسات نظام حكم الحزب الواحد ونظم الحكم الفردية، وهي نظم ثبت فشلها وعقمها وفسادها في كل الحالات وفي كل البلاد التي وقعت تحت سيطرتها. وهذا يجعل تلك الأنظمة عموماً أنظمة غير ديمقراطية، ويجعل سياساتها الاقتصادية سياسات غير رأسمالية، وذلك بناء على التعريف الغربي لمفهوم الديمقراطية والرأسمالية. وفي ظل الأنماط الفكرية والتنظيمية السائدة اليوم، تبدو التجربة السياسية ـ الاقتصادية الجديدة في معظم الدول النامية تجربة قاصرة وغير مؤهلة لاستيعاب روح العصر أو التعايش مع حقائقه المتغيرة باستمرار.

معضلة الديمقراطية الغربية

في غمرة احتفال الغرب بانهيار الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفييتي اتجه بعض قادة الفكر والسياسة الغربيين إلى إعلان النصر النهائي على الاشتراكية ونظم الحكم الدكتاتورية والادعاء بانتهاء التاريخ وتوقفه عند محطة الرأسمالية والديمقراطية. وفي الواقع لم يكن انهيار الشيوعية قد جاء بسبب تفوق

الديمقراطية والرأسمالية الغربية فحسب، بل كان نابعاً أساساً من ابتعاد الفكر الماركسي نفسه عن الواقعية وسوء تطبيق الفكرة الاشتراكية على أرض الواقع. ولقد كان من أهم أسباب تفوق الديمقراطية والرأسمالية القيام بالتكيف الإيجابي لظروف حياة المجتمعات الغربية المتجددة ومواجهة التحديات الاجتماعية للاشتراكية.

إن التاريخ ليس إلا سجلاً لأحداث مجتمعية هامة وتطورات دولية كبيرة لا تتوقف ولا تنتهي أبداً إلا بتوقف الحياة المجتمعية وانتهاء العلاقات الدولية. أما حركة التاريخ فهي حركة مستمرة ومتطورة أبداً، تتصاعد أحياناً مبتعدة عن جذورها وواقع حياتها، وتتراجع أحياناً أخرى بحثاً عن جذور لم يعد بالإمكان تحديد مكانها أو زمانها أو تعريف هويتها بدقة، تقترب أحياناً من تكرار نفسها، لكنها تفشل في كل الأحيان والحالات في إعادة تمثيل دورها. ولذلك، فإن التطور المستقبلي المتوقع، حتى في حالة انحصاره ضمن مفهوم الديمقراطية والرأسمالية، من المؤكد أن يؤدي إلى إحداث العديد من التعديلات الجوهرية في بنية الفكرتين والكثير من التغيرات في مسار التجربتين. وفي الواقع، نعتقد بأن الذي انتهى فعلياً أو يكاد أن ينتهي عملياً، ليس التاريخ، وإنما دور التاريخ كإطار مرجعي معرفي في تحديد التوجهات الفكرية وصياغة التطلعات المستقبلية وبناء النظم الحياتية المؤهلة للتعايش مع العصر المقبل وتحقيق التقدم.

تشير تجربة دول الغرب الرأسمالية عموماً، خاصة التجربة الأمريكية، إلى تبلور حدود النظم الديمقراطية الحالية ودخولها عامة أزمة سياسية ـ اجتماعية. وعلى سبيل المثال، بينما بلغت نسبة الأمريكيين الذين أبدوا ثقتهم بالحكومة وبقدرتها على القيام بواجباتها وحرصها على مصالح الشعب حوالي 80٪ في أوائل الستينات، انخفضت تلك النسبة إلى حوالي 30٪ فقط في أوائل التسعينات. ورغم تعدد الأسباب التي قادت إلى ظهور أزمة ثقة في النظم الديمقراطية في الغرب، فإن العوامل التي تقوم اليوم بإضعاف جاذبية وصلاحية كل أنظمة الحكم الديمقراطية تنبع أساساً من:

1 ـ تغير بعض الافتراضات الهامة التي بنيت عليها التجربة الديمقراطية.

2 ـ تحول معظم مؤسساتها وهياكلها التنظيمية إلى أدوات عامة لخدمة مصالح فردية وفئوية خاصة.

الديمقراطية ليست قيمة مطلقة كالحقيقة أو الحرية، كما أنها ليست أمراً مرغوباً فيه ومطلوباً من قبل كل الناس كالثروة أو الصحة. إنها قيمة اجتماعية مفضلة من قبل الأغلبية التي تفهمها وتعي دورها في الحياة المجتمعية، وهي نظام حكم سياسي يفتح المجال لمشاركة الجماهير الواعية في اتخاذ القرارات المصيرية. إنها ذلك الأسلوب أو الإطار المجتمعي الذي يتيح لكل البالغين فرصة المشاركة في عملية اختيار حكوماتهم وحكامهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ويمنحهم حق محاسبة المنتخبين وتقييم إنجازاتهم بطرق شرعية انتخابية. وهذا يجعل القرار الشعبي قراراً مؤقتاً ومشروطاً، مما يعني أن من حق الشعب إعادة النظر في قراره ومراجعته كل بضع سنوات وتغييره عند الضرورة وكلما شعر بأن ممثليه من النواب أو الحكام لم يلتزموا بالشروط الدستورية أو لم يوفوا بالوعود الانتخابية. وهذا يجعل النقد والنقد الذاتي جزءاً أساسياً من الممارسة الديمقراطية، وحقاً ثابتاً من حقوق الأفراد والجماعات يمارس بحرية، وواجباً من واجبات الفئات السياسية والاجتماعية الأكثر وعياً في المجتمع.

إن هذا الفهم وتلك الممارسة للديمقراطية من المفروض أن تخلق لدى المسؤولين، خاصة المنتخبين منهم، إحساساً بالمسؤولية تجاه الشعب، وتفرض عليهم الالتزام بالمبادىء الديمقراطية والإخلاص للأهداف الوطنية، والوفاء بالوعود الانتخابية، والعمل على حماية وخدمة الصالح العام. وتقوم الحكومات الديمقراطية بممارسة هذه المسؤولية من خلال حل الخلافات في المجتمع بالحوار السياسي وبالطرق السلمية وبالاعتماد على أسلوب استنباط المعادلات التوفيقية التي تحقق التوازن بين المصالح الخاصة من جهة، وبينها وبين الصالح العام من جهة أخرى. وفي الواقع لا تستقر الديمقراطية ولا تطمئن أو تدوم في أي بلد إلا إذا اعترف المجتمع بتباين آراء ومصالح فئاته وطبقاته المختلفة، وآمن

بشرعية تنافس تلك الآراء والمصالح مع بعضها البعض، ونجح في إيجاد الضوابط التي تحول دون استغلال أجواء الحرية والديمقراطية من قبل البعض على حساب البعض الآخر.

جاء تطور الديمقراطية كنظام حكم سياسي بهدف وضع حدٍ للدكتاتورية والفردية والحيلولة دون استبداد الدولة، ومن أجل إفساح المجال لقيام الشعب بحكم نفسه بنفسه وإحكام رقابته على السلطة السياسية في المجتمع. ولقد كان من نتائج ذلك اتجاه العملية الديمقراطية إلى التركيز على الحقوق الفردية وتعريفها وتأكيدها من ناحية، وتعريف سلطات الدولة وتحديد مجالات عملها من ناحية ثانية، وفصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية عن بعضها البعض وتحقيق التوازن فيما بينها. ولقد استهدفت تلك العملية تمكين الأفراد من استعادة حقوقهم وحرياتهم التي صادرتها أنظمة الحكم الاستبدادية، والحيلولة دون قيام السلطة الحاكمة مجدداً باستباحتها، والحد من قدرة الدولة عموماً على تعطيل الحريات العامة. وهذا أدى بدوره، خاصة بعد استقرار الأوضاع السياسية والاهتمام المتزايد بالأوضاع الاقتصادية، إلى تفضيل المصلحة الشخصية على الصالح العام، وتكريس مبدأ المنافسة السياسية القائم على المصلحة الذاتية وليس على المصلحة الوطنية، وإضعاف قدرة النظم الديمقراطية عموماً على حماية المستضعفين من فقراء وجهلاء وأقليات، خاصة في ضوء ضعف مشاركة تلك الفئات في العملية الانتخابية.

إن ضعف مشاركة الأقليات الفقيرة والمستضعفة والجاهلة في العملية الانتخابية بوجه عام جعل من الطبيعي نجاح أغلبية المشاركين فعلاً في تلك العملية بالسيطرة على الحكم واحتكار السلطة. وكما تشير الدراسات والمعلومات المتوفرة عن الانتخابات في أمريكا، يقل حجم الفئة التي تشكل اليوم أغلبية المشاركين في العملية الانتخابية بانتظام عن 30٪ من مجموع السكان. وهذا يعني أن الحديث عن رأي الأغلبية هو في حقيقة الأمر حديث عن رأي أقلية تقل نسبتها عن 30٪ من السكان، وإن الحديث عن خضوع الأقلية لرأي الأغلبية أصبح في حقيقته حديث عن خضوع الأغلبية لرأي الأقلية.

بعد استكمال ثورة المعلومات أصبح بإمكان العملية الإعلاماتية السيطرة على العملية الثقافية ـ الاجتماعية والتأثير بفاعلية في سير ونتائج العملية الانتخابية. وبسبب تشابك مصالح القائمين على العملية الإعلاماتية من ملاك ومديرين وعاملين، وتوافق خلفياتهم الثقافية وأهدافهم المجتمعية مع غالبية الساسة والمفكرين، فإن الأغلبية المشاركة بانتظام في العملية الانتخابية أعطت ميلاداً لأقلية صغيرة قامت على تحالف أكثر الفئات ثقافة ونفوذاً وثروة داخل رحم تلك الأغلبية. ويقدر حجم تلك الأقلية بحوالي خمس الأغلبية المشاركة في العملية الانتخابية، أو 5٪ ـ 7٪ من المجموع العام للسكان. ولقد دفع هذا التطور بعض المفكرين السياسيين في أمريكا إلى القول بأن النظم الديمقراطية الغربية، خاصة النظام الأمريكي، أصبحت خاضعة لدكتاتورية فئوية نخبوية تقوم أساساً على تحالف السياسيين المحترفين وأغلبية المثقفين وكبار الممولين ورجال الإعلام. إنها نخبة غنية وقوية ومتنفذة، تحكم باسم الشعب وتعمل لنفسها وتسخر إمكانيات الوطن وفلسفته الرأسمالية ـ الديمقراطية لخدمة مصالحها الذاتية. وفي الواقع أدى هذا التطور إلى اختصار مبدأ المشاركة الشعبية في الحكم إلى فرصة شعبية للمشاركة في اختيار الحكام من أبناء النخبة الحاكمة. وهذا جعل الأغلبية المشاركة في العملية الديمقراطية تقول، كما قالت جريدة الواشنطن بوست يوم 13/ 9/ 1994، «إن المشاركة في عملية الاقتراع واجب، لكن الأمل في التغير شبه معدوم».

الديمقراطية والطبقة المتوسطة

يقول المؤرخ السياسي البريطاني الكساندر كامبل أن أهم المتطلبات الأساسية لقيام الديمقراطية في بلد ما هو وجود طبقة متوسطة في ذلك البلد، كبيرة الحجم بما يكفي ومتماسكة بما يكفي وتملك ثقة كافية بالنفس لاحتلال مكانة مرموقة في حياة المجتمع. ويشير تاريخ أوروبا وأمريكا الحديث بالفعل إلى قيام الطبقة المتوسطة بدور ريادي هام، ليس فقط في تأسيس وصيانة الديمقراطية، بل وأيضاً في اتساع نطاق الثورة الصناعية وبناء المجتمع الصناعي. وقبل كتابات الكساندر كامبل بقرن ونصف تقريباً قال كارل ماركس مؤسس

الاشتراكية بأن الديمقراطية هي إطار عمل الطبقة البرجوازية في المجتمعات الرأسمالية. إلا أن ماركس، وانطلاقاً من رؤية اجتماعية ـ سياسية هالها عمق النزعة الاستغلالية للرأسمالية، توقع انهيار الرأسمالية واختفاء الطبقة المتوسطة، وبالتالي قيام الاشتراكية وانتقال الديمقراطية إلى الطبقة العمالية.

في المقابل، وبسبب خوف الرأسماليين من الفكرة الاشتراكية، خاصة بعد نجاحها في إثبات وجودها كنظام حياة سياسي ـ اقتصادي بديل للرأسمالية والديمقراطية في عدة دول في الخمسينات من القرن العشرين، اندفع قادة دول الغرب الصناعية عموماً إلى العمل على تخفيف حدة النزعة الاستغلالية للرأسمالية وإضعاف إغراءات الفكرة الاشتراكية. ومما فعلته الدول الغربية عموماً لتحقيق تلك الأهداف فرض نظام تصاعدي للضرائب على الدخل، والاعتراف بحق العمال في التنظيم والتفاوض الجماعي مع أصحاب العمل والإضراب عن العمل عند الحاجة، وإقرار سياسات اجتماعية لمساعدة وحماية الفقراء، والاهتمام بقضايا التعليم والتدريب وقيم العمل والإنتاج، والالتزام بمبدأ العدالة وتكافؤ الفرص للجميع.

ولقد كان من النتائج البارزة لتلك السياسات والبرامج تضيق فجوة الدخل بين الطبقات الاجتماعية، وتقوية حجم ونفوذ وتماسك الطبقة المتوسطة بوجه عام، وإضعاف دوافع استغلال الطبقة الغنية للطبقة الفقيرة بوجه خاص، وإحساس معظم أبناء الطبقتين المتوسطة والفقيرة بإمكانية تسلق السلم الطبقي من خلال العمل والمثابرة. كما أدى ذلك أيضاً إلى دمج العمال ممثلين في اتحاداتهم العمالية في النظام الرأسمالي العالمي، حيث أصبحوا أصحاب مصلحة حقيقية في بقاء وازدهار الرأسمالية وقاموا بالمشاركة الفعلية في كل نشاطاتها الاستعمارية والاقتصادية ذات الصبغة الاستغلالية خارج حدود دول الغرب الصناعية.

إلا أنه بداية من أوائل الثمانينات من القرن العشرين شهد العالم حدوث تطورات سياسية واقتصادية هامة أدت إلى تقليص حجم الطبقة المتوسطة وإضعاف دورها المجتمعي بوجه عام. ومن أبرز تلك التطورات:

1 ـ سيطرة التيار الفكري اليميني المحافظ لفترة طويلة على الحكم في أهم دول الغرب الديمقراطية وهي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وإنجلترة.

2 ـ قيام ذلك التيار بإقرار سياسات وتشجيع توجهات وإضفاء شرعية عقائدية أساسها المصلحة الذاتية على مواقف اجتماعية أدت إلى زيادة فقر الفقراء وزيادة ثراء الأغنياء، وتسببت، بين أشياء أخرى، في عزل الطبقة الفقيرة عن المشاركة الفاعلة في الحياة الاجتماعية، وانعزال الطبقة الغنية عن الإسهام الفعال والمسؤول في قضايا التنمية الاقتصادية، وتراجع حجم ودور الطبقة المتوسطة في تطوير التجربة الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية بوجه عام.

أ ـ القيام بخفض معدلات الضرائب، خاصة المفروض منها على الأغنياء لتشجيعهم على القيام باستثمار لم يتحقق، وعن الفقراء بقدر لم يستطع انتشالهم من الفقر، وبالتالي إلقاء جزء أكبر من العبء الضريبي على كاهل الطبقة المتوسطة.

ب ـ تقليص نطاق وبرامج الخدمات الاجتماعية التي استهدفت مساعدة الفقراء وضمان مبدأ تكافؤ الفرص في المجتمع، والاتجاه عموماً نحو اعتبار مساعدة الفقراء أمراً ضاراً بهم، وذلك لأنه يساهم في تكريس اعتمادهم على الغير ويحول دون نموهم واستقلالهم الذاتي.

ج ـ إطلاق العنان للنزعة الاستغلالية الفردية القائمة على الربح المادي وعلى توظيف المصلحة العامة لخدمة المصلحة الخاصة، والقيام في الوقت ذاته بإضفاء قدر كبير من الشرعية على مواقف مجتمعية سلبية كالجشع، وإلقاء مسؤولية الفقر على الفقراء أنفسهم، وإعفاء الأغنياء من مسؤوليتهم تجاه الآخرين. وفي الواقع، اتجه ذلك التيار إلى رفض مفهوم المجتمع ككل، ونقض مبدأ التكافل الاجتماعي حيث قالت مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة على سبيل المثال، «لا يوجد شيء اسمه مجتمع، يوجد هنالك أفراد فقط». وهذا يعني الإقرار بوجود مصالح فردية وعدم الاعتراف بوجود مصلحة جماعية

أو مجتمعية. ويقول بطل فلم وول ستريت مؤكداً هذا التوجه ومكرّساً شرعيته: «الجشع شيء جيد يخدم صاحبه، الجشع هو الشيء الصحيح، الجشع يوضح الأمور على حقيقتها ويعكس روح التطور في هذا العصر». وفي الحقيقة أصبح الجشع الفردي في أواخر القرن العشرين المحور الأساس لثقافة ومواقف الطبقة الحاكمة في الغرب بوجه عام، وفي أمريكا بوجه خاص، وأهم دوافع الأغنياء في العالم ككل بغض النظر عن جنسياتهم ومواطنهم.

3 ـ التوجه نحو القبول بالتنوع الثقافي والإقرار بشرعيته، وذلك دون توعية ثقافية ودون اهتمام بمتطلبات الوحدة الوطنية والمسؤولية الاجتماعية، مما أدى إلى اتساع نطاق التمييز العنصري والتفرقة الاجتماعية وتوفير ظروف عزل وانعزال الأقليات العرقية والثقافية.

4 ـ قيام التقدم التكنولوجي والتكامل الاقتصادي على المستوى العالمي بنقل العديد من الصناعات التقليدية الهامة كصناعة الحديد والصلب واستخراج المعادن وبناء السفن والمنسوجات وحتى السيارات إلى دول نامية منافسة، وبالتالي إضعاف القاعدة الاقتصادية الصناعية التي دأبت على توفير الوظائف والضمانات الاجتماعية لأبناء الطبقة المتوسطة.

5 ـ تراجع معدلات النمو الاقتصادي في دول الغرب الصناعية عامة، وارتفاع أعداد ونسب العاطلين عن العمل في الدول الأوروبية خاصة، وتسارع وتيرة النمو في قطاع الخدمات على حساب قطاع التصنيع. ولقد ساهم ذلك في إضعاف قوة وجاذبية ومنطق الاتحادات العمالية، واتساع فجوة الدخل والعلم والمعرفة بين الفقراء والأغنياء، والتسبب في سقوط جزء متزايد من أبناء الطبقة المتوسطة إلى مستوى الفقر، وإضعاف ثقة تلك الطبقة بنفسها وبقدرتها على القيام بدور ريادي إصلاحي في المجتمع. وفي الواقع أصبحت المشاكل الحياتية كالجريمة والمخدرات وتوفير السكن والتعليم أهم ما يشغل بال أبناء طبقة متوسطة ضعفت عرى تماسكها، وأصبحت المشاكل الاجتماعية والهموم الاقتصادية اليومية قضايا حياتية

تشغل بالها وتستحوذ على جل اهتمامها. إلى جانب ذلك، تراجع حجم طبقة العمال الصناعيين التي شكلت تاريخياً عماد الطبقة المتوسطة إلى حوالي نصف ما كانت عليه قبل بضعة عقود.

6 ـ وفي ظل ظروف سياسية ـ اجتماعية سمحت بتفشي البطالة، وزيادة الفقر، وانتشار الجريمة والمخدرات، وعزل الفقراء، وانعزال الأغنياء، وتسخير المصلحة العامة لخدمة المصلحة الخاصة، أصبح من الطبيعي تراجع ثقة الشعب بالدولة، وانهيار الأسس التي بنيت عليها بعض قيم العمل والإنتاج، وتراجع فاعلية أنظمة الحكم الديمقراطية في التجاوب مع الاحتياجات الوطنية والتطلعات الشعبية.

7 ـ إتمام عملية تكامل الاقتصاديات الوطنية عموماً في الاقتصاد العالمي، وتكريس حقيقة الاعتماد المتبادل بين الدول، وامتداد ذلك التكامل إلى الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية وأبناء الطبقات الثرية بغض النظر عن هوياتهم السياسية وعقائدهم الدينية وأماكن إقاماتهم الجغرافية. وهذا أدى إلى إضعاف مفهوم السيادة الوطنية، وألغى صلاحية مفاهيم أخرى كالاستقلال الاقتصادي ورأس المال الوطني، حيث أصبحت السيادة الوطنية منقوصة ومتناقصة، وأصبحت صفة رأس المال الوطني تطلق على شيء لا وجود له. فرأس المال اليوم هو عالمي في أبعاده، وذاتي في أهدافه، واستغلالي في مواقفه ومسلكياته، إنه رأس مال متحرك متنقل باستمرار، لا يؤمن بدين معين، ولا يدين بالولاء لبلد محدد، ولا يقيم في وطن معروف، ولا يلتزم بقضية، سوى قضية الربح المادي المجرد.

8 ـ تزامن وقوع الانهيار الشيوعي مع ترسخ القيم السلبية في الحياة المجتمعية في الغرب عموماً، مما دفع قادة الرأسمالية إلى نسيان المشاكل الذاتية والإسراع إلى إعلان النصر النهائي على الماركسية وغيرها من نظم بديلة. ولقد نتج عن ذلك إضعاف منطق ومواقع القوى الاجتماعية التي دأبت على نقد الديمقراطية الغربية والمطالبة بإصلاح النظم الرأسمالية، وفقدان الطبقات الفقيرة والشعوب المستضعفة عامة ما كان قد تبقى لديها من أمل

في إيجاد نظام حياة سياسي ـ اقتصادي بديل ينتشلها من واقع التخلف والفقر والاستغلال الذي كانت ولا تزال تعيشه.

9 ـ وصول عصر المعرفة بسرعة وبشكل غير متوقع إلى حد بعيد، وهو عصر جعل المعرفة أهم عناصر الإنتاج على الإطلاق، وبالتالي قام بربط المعرفة بالثروة والجهل بالفقر. ولما كان التوسع الكبير في قطاع الخدمات قد جاء أساساً على حساب قطاع الصناعات الأساسية فإن العمال الصناعيين غير المعرفيين وجدوا أنفسهم في وضع اضطرهم للعمل في خدمات ذات عوائد متدنية، بينما كان المعرفيون يحصلون على عوائد مادية متنامية باستمرار.

عبر روبرت رايش، وزير العمل في إدارة الرئيس كلنتون الأولى (1992 ـ 1996)، عن وضع الطبقة المتوسطة وأسباب تراجعها يوم 24/ 9/ 1994 في ورقة جاء فيها القول بأن الأمريكيين ارتبطوا معاً خلال معظم سنوات القرن العشرين نتيجة لفعل عاملين قويين: «تهديد الحرب الباردة لنظام حياتهم والذي كان مصدره الأساس الاتحاد السوفييتي، واقتصاد أمريكي حيوي قوي استطاع تغذية نمو الطبقة المتوسطة باستمرار. أما اليوم فإن فعل القوتين أصبح يسير في اتجاهين متعاكسين ونحو الزوال. لقد انتهت الحرب الباردة بشكل مفاجىء دراماتيكي، وهذا أزال الإحساس بالخطر وقدرته التوحيدية التضامنية بين أبناء الشعب الواحد. أما الطبقة المتوسطة فقد انهارت ببطء وهدوء عبر السنوات. وبينما شاهدناها تحتضر يوماً بعد يوم، لم نستطع، ولأسباب غير معروفة، رؤية النهاية إطلاقاً. إن السؤال الأهم الذي يجب مواجهته اليوم هو كيفية التعامل مع تبعات انهيار تلك الطبقة».

الإعلام والعملية الديمقراطية

يقوم الإعلام الغربي اليوم بنشاطات عدة أهمها إعادة تشكيل المواقف والمسلكيات الفردية والجماعية، وخلق ثقافة عالمية جديدة، ودعم الثقافات المحلية وثقافات الأقليات العرقية. وبينما تنبع الثقافة العالمية أساساً من ثقافة

المجتمعات الاستهلاكية الغربية وتقوم بخدمة أهدافها الاقتصادية، تنبع الثقافات المحلية من أصول لغوية ومظالم تاريخية واحتياجات الأقليات القومية والدينية. وبسبب جذورها التاريخية وظروف عودتها إلى الحياة من جديد، فإن تلك الثقافات تتعارض مع مفهوم الثقافة الوطنية بوجه عام، وتعمل على إضعاف الديمقراطية الغربية والنظم السياسية المنبثقة عنها بوجه خاص.

إن الحكومات الديمقراطية المنتخبة، رغم مسؤوليتها أمام الشعب وانبثاقها عنه وشرعيتها غير المشكوك فيها، لا بد وأن تتمتع بصلاحيات وسيادة كي تحكم، كما أنه لا بد لها من السيطرة على موارد ومؤسسات وأجهزة كي تتعامل مع المستجدات، خاصة الأزمات، وذلك حال حدوثها وقبل استفحال خطرها. إلا أن قيام التكامل الاقتصادي على المستوى الدولي، واندماج رأس المال الوطني في رأس المال العالمي، أديا إلى تراجع قدرة كل الحكومات على التحكم في السياسات الاقتصادية ونتائج البرامج الإصلاحية والتنموية. كذلك أدّى نجاح العملية الإعلامية في تنصيب نفسها حكماً على سياسات الدولة، وأحياناً مروجاً لها ومحرضاً ضدها، إلى اختصار سيادة ونفوذ الحكومات المنتخبة وتضييق مجال المناورة السياسية أمامها. وهذا أدى بدوره إلى إضعاف كل الحكومات، بغض النظر عن سياستها وأهدافها وأصالتها، وتقليص مصداقيتها وثقة الشعب بقدرتها على تحقيق أهدافه والتجاوب الفعال مع تطلعاته، وبالتالي تسبب عموماً في زرع الشكوك في صلاحية النموذج الديمقراطي الغربي بوضعه الحالي.

خلال ربع القرن الأخير من القرن العشرين، ونتيجة لإقرار العديد من البرامج والسياسات الاجتماعية التقدمية في السابق كبرامج الخدمات التعليمية والصحية وسياسات التأمينات الاجتماعية، حدث تقارب كبير في فكر ومواقف وسياسات الأحزاب السياسية العاملة في الدول الديمقراطية الغربية بوجه عام. ولذلك لم يعد التحول من اليمين إلى اليسار مؤشراً على حدوث تغير حقيقي في المواقف الشعبية، كما لم يعد انتقال السلطة من الأحزاب المحافظة إلى الأحزاب الليبرالية بداية لحدوث تبدل في السياسات الحكومية. وفي الواقع

أصبح التغيير في الإدارة الحكومية، إمّا تعبيراً عن استياء الشعب من الإدارة السابقة دون إيمان حقيقي بإيجابية أو واقعية برامج وسياسات الإدارة اللاحقة، أو نتيجة لتنافس حاد بين قيادات سياسية ذات قدرة خطابية وجاذبية إعلامية ـ تلفزيونية كبيرة وانحياز الإعلام لصالح التغيير وضد الاستمرارية.

إن التقارب في فلسفات وسياسات الأحزاب المختلفة استكمل مسيرته التوفيقية بعد انهيار الشيوعية وثبوت فشل الاشتراكية وذوبان أهم القضايا الدولية، وفي مقدمتها قضية المخاطر الأمنية النابعة من الوجود السوفييتي والتحديات الاشتراكية، وقضية التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا. وهذا جعل التقارب في الفلسفات الاجتماعية ينتقل من مستوى الأحزاب السياسية إلى مستوى الفئات المثقفة والفئات الشعبية، مؤدياً بذلك إلى تخفيف حدة التطرف والتمحور من الحياة المجتمعية بوجه عام.

عندما تكون القوى السياسية المتنافسة على الحكم ذات رؤية فلسفية ومواقف سياسية متقاربة تكون المشاركة الشعبية في الانتخابات بلا جدوى حقيقية. وعندما تكون الحكومات المنتخبة بلا صلاحيات قوية وبلا أدوات عمل فعالة للتعامل مع المشاكل والتحديات المجتمعية بحسم، تصبح عملية تغيير الحكومات قضية غير ملحة وبلا معنى، وعندما تكون الديمقراطية حقيقة ثابتة وراسخة في الحياة السياسية، فإن العملية الانتخابية تتحول إلى مجرد تقليد ويزول خوف الشعب على الديمقراطية وحرصه على تجديدها. وهذا ما حدث بالفعل في كل مجتمعات الغرب الديمقراطية وأدى إلى صعود نجم المصلحية على حساب العقائدية، وتراجع جاذبية العملية الانتخابية، وتدهور جاذبية الحزبية، وضعف إغراءات الانضمام للأحزاب السياسية، وتعزيز مواقع ومصداقية العملية الإعلامية كبديل للحزبية ودليل للعملية الانتخابية.

بينما كانت التحديات العقائدية والأمنية في الغرب تتراجع، وكانت القناعات الفكرية والمواقف المجتمعية للأحزاب السياسية تتقارب، كانت العملية الإعلامية تستولي تدريجياً على دور الحزب التقليدي في الحياة العامة. وبسبب

قدرة الإعلام على الوصول إلى كل فرد وكل بيت في كل لحظة، دون الإحساس بتعب أو ملل، فإن العملية الإعلامية أصبحت أقدر من الحزب السياسي التقليدي على الإقناع وتشكيل المواقف الشعبية، وأكفأ منه في إيصال المعلومات لطالبيها، وأكثر جرأة على فتح الحوار وتقييم الأفكار والسياسات وطرح بدائل العمل والخيارات أمام الشعب. ولهذا، وبالاعتماد على التلفزيون دون غيره من وسائل إعلامية أخرى، أمكن لروس بيرو الحصول على حوالي 20٪ من أصوات الناخبين في انتخابات الرئاسة الأمريكية في عام 1992، كما أمكن لسلفيو بيرلسكوني الفوز بالانتخابات البرلمانية في إيطاليا في عام 1994. ولقد حقق الأول إنجازه دون الانتماء لحزب ودون استخدام آلية عمل حزبية، بينما حقق الثاني فوزه بمساعدة تجمع حزبي عمره شهرين، لم يكن يمثل إلا جنيناً بالنسبة للأحزاب الإيطالية العريقة التي نافسها وانتصر عليها.

وإلى جانب نجاح الإعلام في الاستيلاء على دور الحزب التقليدي في المجتمع الغربي عامة، فإنه نجح أيضاً في إرغام العملية الانتخابية على المرور من خلال قنواته. إن ضخامة حجم المساحات التي يكون على المرشحين تغطيتها وكبر حجم ومشاغل الجماهير التي يراد الوصول إليها ومحاولة إقناعها جعل الإعلام الوسيلة الأهم، وأحياناً الوسيلة الوحيدة القادرة على إيصال رسالة المرشح إلى جموع الناخبين. وبسبب كون المؤسسات الإعلامية الهامة شركات تجارية، فإن الوصول إلى جمهور الناخبين أصبح مكلفاً للغاية. وهذا بدوره شجع على خلق ونمو لجان العمل السياسي المرتبطة بأصحاب المصالح الخاصة وقيامها بالمساعدة في تمويل الحملات الانتخابية مقابل التزام المرشحين الفائزين بالدفاع عن مصالح ووجهة نظر القوى التي تقف خلف تلك اللجان. وبذلك أصبح الشعب يقوم بانتخاب نوابه وحكامه، ويقوم المنتخبون عموماً بخدمة مصالح فئات اجتماعية وقطاعات مهنية وصناعات معينة كثيراً ما تتعارض مصالحها مع مصالح الشعب ومع المصلحة العامة. ولما أصبح من شبه المستحيل نجاح أي مرشح دون الحصول على ما يكفي من المال لتمويل حملته الانتخابية، وإن من المتعذر قيام عامة الشعب بتوفير المال المطلوب من مصادر

ذاتية، فإن لجوء المرشحين إلى لجان العمل السياسي جعل الشعب في الواقع بلا خيار حقيقي وبلا قدرة على ضمان التزام نوابه بالدفاع عن مصالحه والتعبير عن وجهة نظره.

إن حدوث تلك التطورات في دول الغرب الديمقراطية عامة وفي أمريكا خاصة، فتح الباب على مصراعيه لقيام نخبة سياسية ـ إعلامية ـ ثقافية ـ اقتصادية صغيرة باحتكار السلطة وتداولها فيما بينها. وتشمل تلك النخبة عناصر محافظة وليبرالية على السواء، وتتحرك بين اليمين واليسار بحرية تامة ودون حاجة لتبديل اللافتات السياسية أو لباس أقنعة أيديولوجية. وحيث أن الديمقراطية السياسية ليست إلا أداة لتحقيق أهداف مجتمعية، فإن تقارب الفكر والمواقف بين الأحزاب السياسية من ناحية، وتراجع قدرات الحكومات المنتخبة على تحقيق الأهداف المجتمعية من ناحية أخرى، وتضاؤل الاهتمام الشعبي بالانتخابات والحزبية بوجه عام أدت في مجموعها إلى إفراغ الديمقراطية الغربية كنظام حكم سياسي من محتوياتها وأهدافها الرئيسية.

يقول المحلل السياسي الأمريكي برتراند شنايدر على سبيل المثال، أن الأنظمة الديمقراطية التي عملت بكفاءة على مدى 200 سنة متواصلة تبدو اليوم وقد دخلت مرحلة الشيخوخة والجمود، وأن سكوتها على ما أصابها من شيخوخة وترهل جعلها غير قادرة على إنتاج قيادات جديدة وإفراز قدرات خلاقة. إن العصر الجديد الذي نعيشه اليوم يتطلب رؤية جديدة وسياسات جديدة وقيادات جديدة لا يمكن استمرار التطور والحفاظ على الديمقراطية وتجديد حيويتها بدونها.

وحول الوضع السياسي والاجتماعي المترهل في أمريكا واختفاء حيوية العملية الديمقراطية في الغرب عموماً نشر مفكر الاقتصاد السياسي المشهور جون جالبريث في أوائل التسعينات كتاباً بعنوان ثقافة القناعة (The Culture of Contentment). يقول جالبريث في كتابة بأن أمريكا خاصة والغرب الديمقراطي عامة مر منذ الستينات بتطورات عديدة هامة أدت إلى إفراز طبقة اجتماعية كبيرة في كل مجتمع ذي ثقافة مميزة مشتركة، أطلق عليها الكاتب اسم «ثقافة

القناعة». وتضم تلك الطبقة والتي تبدو أكثر ميلا للاستمرارية وأكثر إصراراً على الدفاع عن مصالحها، رجال الأعمال والإعلام والمثقفين والسياسيين وكبار المزارعين وكبار السن، وتشكل في مجموعها أغلبية المقترعين عادة في الانتخابات. ورغم تباين مصالح الفئات المكونة لتلك الطبقة وتفاوت الدخل بين أفرادها ومجموعاتها المختلفة إلاّ أنها تبدو راضية عن وضعها الراهن إلى حد كبير ومستعدة للدفاع عنه من خلال المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية. ويضيف جالبريث بأن تلك الطبقة تتميز أيضاً بقصر النظر وعدم الرغبة في التغيير وتميل إلى إهمال حاجات الفقراء والمستضعفين وعدم التعاطف معهم، بل وأيضاً عدم رؤية الحاجة إلى التغيير سياسياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً.

وحيث أن المشاركين بانتظام في العملية الانتخابية في أمريكا يقلون عن 50٪ من المؤهلين لذلك في معظم الحالات، وأن الإقبال على الانتخابات في دول الغرب الديمقراطية الأخرى لا يزال في تراجع مستمر، فإن أتباع ثقافة القناعة أصبحوا في حدود 25٪ ـ 30٪ من المجموع العام للسكان في كل دولة غربية. وبسبب أهمية الإعلام وذوبان الفوارق العقائدية في المجتمعات الغربية عامة فإن تلك الطبقة أصبحت خاضعة لقيادة فئة أصغر ولدت في رحمها وتقوم اليوم بالتعبير عن رغباتها وتمثيلها والدفاع عن مصالحها، وهي فئة قد لا يزيد حجمها عن ربع أبناء ثقافة القناعة، أو ما يعادل 6٪ ـ 8٪ من المجموع العام للسكان. وهكذا أصبح بالإمكان سيطرة فئة صغيرة على الحكم والقيام بتداول السلطة فيما بينها وضمان الاستمرارية للأوضاع القائمة، وبالتالي الإسهام في ترهل العملية السياسية وجمود العملية الديمقراطية. وهذا يعني تبلور ظروف ومعطيات جديدة تجعل الاستمرارية أمراً طبيعياً ومرغوباً فيه من قِبل الطبقة المسيطرة، وتجعل التغيير، خاصة الاجتماعي والسياسي أمراً من غير المرغوب فيه ومن الصعب تحقيقه بغض النظر عن أهميته في المدى البعيد.

ودون الدخول في المزيد من التفاصيل، يمكن تلخيص أهم التطورات التي عاشتها التجربة الديمقراطية الغربية عموماً، والتجربة الأمريكية خصوصاً، خلال ربع القرن الأخير من القرن العشرين في النقاط التالية:

1 ـ تراجع قوة ونفوذ الطبقة المتوسطة وضعف عرى التماسك بين أفرادها، وبالتالي تقادم العربة التي حملت الفكرة الديمقراطية وجسدت وجودها الفاعل على أرض الواقع السياسي لفترة طويلة.

2 ـ حدوث تقارب كبير في أفكار ومواقف القوى السياسية والحزبية الرئيسية العاملة في المجتمع، واستقرار معظم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وبالتالي تضاؤل عدد وحجم الأحزاب السياسية ـ العقائدية، وتراجع أهمية وفاعلية التعددية السياسية، واتجاه برامج الدعاية الانتخابية إلى التركيز على شخصية وأمانة وكفاءة المرشح بدلاً من التركيز على منطلقاته العقائدية وبرامجه الإصلاحية.

3 ـ اطمئنان الشعب عموماً إلى استمرار حالة الاستقرار السياسي القائمة وتضاؤل أمله في إمكانية تغيير السياسات الحكومية بالقدر المطلوب وبالسرعة المطلوبة لتلبية احتياجاته التي لم تعد مصيرية أو مُلحّة، وبالتالي تراجع أهمية العملية الانتخابية ودوافع المشاركة الجدية في الحزبية والعملية السياسية.

4 ـ قيام الإعلام بالاستيلاء على دور الحزب التقليدي في الحياة السياسية، ودور الأداة الحكومية والمعارضة السياسية في التعامل مع الرأي العام في آن واحد، وبالتالي إرغام كل القوى السياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحكومات المنتخبة والمرشحين السياسيين والناقدين الاجتماعيين، على المرور من خلال قنواته والخضوع لرقابته وتوجهاته، وبالتالي توجهات الفئات الاجتماعية ومراكز القوى الاقتصادية المسيطرة عليه.

5 ـ خضوع أهم وأكبر المؤسسات الإعلامية في المجتمع لشركات تجارية تعمل من أجل الربح، ونجاح أقلية ثقافية ـ اجتماعية في السيطرة على السياسة الإعلامية بوجه عام، وبالتالي إخضاع الرأي العام لتوجهات نخبة إعلامية ـ ثقافية في مقدورها تحديد قضايا الحوار والتلاعب في طرحها، وذلك بهدف إعادة تشكيل الرأي العام بما يخدم رؤيتها الاستراتيجية وأهدافها المرحلية.

6 ـ ارتفاع تكلفة خوض المعارك الانتخابية من خلال الأقنية الإعلامية خاصة التلفزيون، وبالتالي فتح المجال لتشكيل لجان عمل سياسية مدعومة من قبل أصحاب المصالح الخاصة للمساهمة في تمويل الحملات الانتخابية. ولقد ترتب على ذلك عقد صفقة غير مكتوبة وغير شريفة بين أصحاب المصالح الخاصة والساسة المنتخبين يقوم الطرف الأول بموجبها بالمساهمة الفاعلة في تمويل الحملات الانتخابية للطرف الثاني وذلك في مقابل قيام الطرف الثاني بالدفاع عن مصالح الطرف الأول في المجلس النيابي وفي الأروقة الحكومية. وعلى سبيل المثال تجاوزت تكاليف خوض معركة انتخابات عام 1996 لمجلسي النواب والشيوخ الأمريكي ألف مليون دولار، وهي تكاليف لا تزال في تزايد مستمر.

7 ـ فتح المجال لنمو وتطور فئة سياسية ـ إعلامية ـ ثقافية للسيطرة على الحكم وإقرار السياسات العامة للدولة وتداول السلطة فيما بينها، وبالتالي حصر الممارسة الديمقراطية ألحقه ضمن صفوف تلك الفئة دون غيرها، وتسخير العملية الانتخابية والعملية الإعلامية برمتها لخدمة مصالح تلك الفئة ومن أجل إخراج اللعبة الفئوية والترويج للرؤية الفلسفية للطبقة الحاكمة.

8 ـ تراجع قدرة الحكومات المنتخبة على تلبية الاحتياجات الشعبية والتعامل مع التحديات والمشاكل الاجتماعية بفاعلية، وذلك بسبب فقدان القدرة على التحكم في السياسات والنتائج الاقتصادية، خاصة في ضوء تدويل العملية الاقتصادية، والاضطرار غالباً لمهادنة قوى الضغط السياسي وأصحاب المصالح الخاصة، والحاجة المستمرة لمسايرة الإعلام وكسب ود الفئة المسيطرة عليه.

9 ـ نمو حجم الطبقة الفقيرة وتضاؤل مشاركتها الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية، واتساع حجم الفجوة الثقافية والعلمية ـ المعرفية التي تفصلها عن الطبقة الغنية والفئة الحاكمة، وبالتالي اتجاه المؤسسة الحاكمة عموماً إلى اعتبار الفقراء ونسبة كبيرة من الأقليات عبئاً على المجتمع وجزءاً من ممتلكاته ومشاكله وليس جزءاً من أبنائه وثرواته القابلة للاستثمار.

10 ـ انعزال الطبقة الغنية وتراجع إحساسها بالمسؤولية الاجتماعية والمسؤولية الوطنية واتجاهها عموماً إلى التكامل مع غيرها من طبقات أجنبية مماثلة، وبالتالي حرمان الاقتصاد والمجتمع والدولة مما تملكه وتمثله تلك الطبقة من أموال وكفاءات لمعالجة بعض المشاكل الاقتصادية ورفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية وتجديد حيوية العملية الديمقراطية.

وهذا يعني باختصار إفراغ الديمقراطية الغربية من جوهرها الحقيقي، واختصار دور الحزب التقليدي في الحياة السياسية، وتحييد دور التعددية السياسة التي تشكل أهم دعامات الفكرة الديمقراطية والممارسة الشعبية للديمقراطية، وتحلل نواب الشعب وحكامه المنتخبين من الالتزام فعلاً بالدفاع عن مصالح الشعب، وضمور حجم الطبقة المتوسطة التي طوّرت واستفادت من وجود الأداة الديمقراطية، وضعف قدرة الحكومات على القيام بواجباتها أمام اقتصاد عالمي متكامل ومستقل وفي مواجهة إعلام قوي مهيمن. وهذا بدوره أدى إلى تلاشي الخيارات الحقيقية أمام الشعب، مما جعل خياراته تتراوح ما بين السيىء والأسوأ. ولذلك شاع في أمريكا أثناء الانتخابات استخدام تعبير (الشيطان الذي تعرفه أفضل من الشيطان الذي لا تعرفه)، مما جعل الشيطان المعروف يملك المقعد النيابي الذي يشغله إلى حد كبير وأهلاً لمواصلة الدعم المادي، وجعل المرشح غير المعروف ضعيف الأمل في الفوز في الانتخابات أمام النائب المعروف ولا يستحق الدعم والتضحيات.

وبناء على ما تقدم، يمكن الجزم بأن التجربة الديمقراطية الغربية أصبحت بحاجة ماسة لإعادة تقييم جذرية، وذلك إذا أريد للفكرة الديمقراطية أن تستعيد حيويتها ودورها الإيجابي في المجتمع. كذلك أصبح على دعاة الديمقراطية الغربية من المثقفين العرب وغير العرب النظر إلى تلك التجربة بعين ناقدة تغوص في الأعماق ولا تتوقف عند المظاهر فقط. فالديمقراطية كقيمة اجتماعية لا غبار عليها ومن المصلحة احتضانها ولا يمكن بناء مجتمع عصري بدونها، ولكن الديمقراطية كنظام حكم لا بد من تعديلها وأقلمتها للتلاؤم مع البيئة الثقافية والاجتماعية الجديدة التي يراد غرسها فيها ويراد منها الإسهام في تطويرها وعصرنتها.

إن تبلور عمق المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها أمريكا، خاصة مشاكل الفقر والجريمة وتعاطي المخدرات والبطالة المزمنة في صفوف الأقليات والتفرقة ضدها، وذلك إضافة إلى تبلور حدود التجربة الديمقراطية نفسها دفع بعض المفكرين إلى المطالبة بتعديل ذلك النموذج بحيث يكون أكثر عدالة في توزيع الثروة والدخل في المجتمع وأكثر انفتاحاً على الفقراء والأقليات والمستضعفين.

إن مبدأ تكافؤ الفرص الذي يعتبر أهم المبادىء التي تقوم عليها الديمقراطية لم يعد بمقدوره تحقيق المساواة في المجتمع. إذ يقول مايكل ينغ Michael Young في كتابه The Rise of the Meritocrcy، إن تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص يؤدي إلى تجزئة المجتمع إلى مجموعتين: مجموعة باستطاعتها استغلال الفرصة السانحة لها، ومجموعة ليس باستطاعتها استغلال تلك الفرصة. وبسبب عجزها عن استغلال الفرصة السانحة لها فإن المجموعة الثانية تجد نفسها تسير إلى الخلف مكونة طبقة فقيرة ومهملة. لكنها، بخلاف كل طبقة مماثلة في التاريخ، ليست طبقة مستعبدة ولا مستغلة ولا مكبوتة ولا حتى معزولة رسمياً. إنها طبقة حرة ولكن معزولة، لديها الفرصة ولكنها فقيرة، تعيش في مجتمع مفتوح ولكنها لا تستطيع تسلُق السلم الاجتماعي والخروج من مصيدة الفقر. ولما كان الوضع الاجتماعي لهذه الطبقة ليس نتيجة لسياسة حكومية فقد أصبح من الصعب تغييره بقرار حكومي.

إن تخلف أبناء هذه الطبقة معرفياً وقيمياً هو العامل الأساس في تدني وضعها وتخلفها شبه الكامل والدائم في المجتمع الرأسمالي ـ الديمقراطي، وهذا يتطلب علاج وضعها بعلاج الوضع الديمقراطي ومن خلال السياسة التعليمية والرسالة الثقافية ـ التربوية. وإن حال هذه الطبقة في المجتمع الرأسمالي شبيه بحال الدول النامية في المجتمع الدولي.

ومهما يكن من أمر التجربة الغربية فإن النموذج الحياتي القائم على الديمقراطية سياسياً والرأسمالية اقتصادياً لن ينهار قريباً وسيبقى أكثر نظم الحكم والإنتاج جاذبية. ويبدو أن الفكرة الديمقراطية رغم تبلور حدود تجربتها في الدول الغربية قد استطاعت تعزيز مواقعها في النفوس، خاصة بين الشعوب التي

عانت كثيراً من الماركسية وأنظمة الحكم الدكتاتورية. كذلك استطاعت الرأسمالية، رغم نزعتها الاستغلالية وبعدها عن العدالة، تكريس مواقعها في الغرب والاستحواذ على مكانة غير عادية في غالبية دول العالم الأخرى، خاصة الدول التي تحررت حديثاً من السيطرة السوفييتية. وهناك في بعض البلاد، كالبلاد العربية، من أصبح يتبنى شعار «السوق هو الحل»، أي الرأسمالية هي الحل، كما يتبنى أتباع التيار الديني المتطرف شعار «الدين هو الحل».

إن التنبؤ ببقاء النموذج الحياتي الغربي المؤسس على الديمقراطية والرأسمالية وتصاعد جاذبيته يعود لفعل عوامل كثيرة، قد يكون أهمها:

1 ـ تمتع النظام الديمقراطي ـ الرأسمالي بمرونة كبيرة مكنته في الماضي، ومن المؤكد أن تمكنه في المستقبل، من التعامل مع غالبية أزماته ولكن بدرجات متفاوتة من الكفاءة والفاعلية. وليس أدل على ذلك من قدرة ذلك النظام على التعامل مع الأزمة الاقتصادية الكبرى التي وقعت في أوائل الثلاثينات، ونجاحه في التعامل مع المشاكل الاجتماعية الملحة التي أثارتها حرب ڤيتنام في أمريكا في الستينات من القرن العشرين، واستيعاب حركة المطالبة بالحقوق المدنيّة التي قادها القس الأسود مارتن لوثر كينك في ذلك الوقت، والإسهام بفاعلية في استقرار وأمن ونماء أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية.

2 ـ تبلور مساوىء نظم الحكم والحياة الاقتصادية والاجتماعية البديلة، خاصة النظم التي انبثقت عن الماركسية في دول أوروبا الشرقية، والنظم التي قامت ولا تزال قائمة على الفردية والدكتاتورية ورأسمالية الدولة في معظم دول العالم الثالث. وفي الواقع يمكن القول أن انهيار الماركسية وفشل الاشتراكية وتبلور مدى معاناة شعوب العالم الثالث في ظل أنظمة الحكم العسكرية والفردية الدكتاتورية، جعل النموذج الغربي يبدو وكأنه النموذج الحياتي الوحيد القادر على تحقيق التقدم وصيانة كرامة الإنسان.

3 ـ نجاح وسائل الاتصال والمواصلات، خاصة الوسائل الخاضعة لسيطرة الإعلام، في جعل جميع شعوب العالم أكثر تقارباً رغم بعد المسافات،

وأكثر معرفة بأوضاع الغير الحياتية من أي وقت مضى. وهذا جعل الفقراء والمستضعفين في المجتمعات الغربية يشعرون بأن أوضاعهم الحياتية، رغم سوئها، أفضل بكثير من أوضاع أمثالهم في الدول الأخرى غير الديمقراطية، كما جعل غالبية مواطني الدول غير الديمقراطية أكثر إعجاباً بالتجربة الديمقراطية الغربية وأكثر انجذاباً نحو إنجازاتها العلمية والتكنولوجية والاقتصادية.

4 ـ تحول الفكرة الديمقراطية من نظام حكم سياسي هدفه تحقيق المشاركة الشعبية في الحكم إلى قيمة اجتماعية للتعامل بين الناس وحل الخلافات المجتمعية بالحوار القائم على احترام الرأي الآخر والاعتراف بشرعيته.

5 ـ تبلور «ثقافة القناعة» كما شرحها جون جالبريث، وهي الثقافة التي تسود اليوم بين الأغلبية المشاركة بانتظام في العملية الانتخابية في دول الغرب الديمقراطية، وهي ثقافة تبدو وكأنها في طريقها إلى السيطرة أيضاً على مواقف وقيم الفئات الحاكمة والغنية والمثقفة في المجتمعات النامية بوجه عام.

6 ـ دخول كل شعوب العالم تقريباً، ولأسباب عديدة، «عصر التوقعات المتناقصة»، مما جعل الأغلبية الشعبية في كل مجتمع تشعر بأن المستقبل لا يحمل من الوعود والفرص ما حمله الماضي القريب، وأن أفضل ما يستطيع الفرد العادي توقُعه وإنجازه هو الحفاظ على الاستقرار والاحتفاظ بنفس المستويات المعيشية القائمة والمواقع الاجتماعية المكتسبة. على من يريد معرفة المزيد عن عصر التوقعات المتناقضة مراجعة كتابنا (The New World Urder) الذي أشرنا إليه سابقاً.

الديمقراطية ومبدا حكم الأغلبية

تدعي الديمقراطية الغربية بأنها تسعى دائماً إلى تحقيق مبدأ المشاركة في الحكم وتقوم على حكم الأغلبية، وأنها تلتزم بمبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة لجميع المواطنين. لكن تجربة المجتمعات الغربية السياسية تشير عموماً إلى أن

الممارسة الديمقراطية في تلك البلاد قامت ولا تزال تقوم على أساس الاختيار بالنسبة للحاكم وليس على مبدأ مشاركة الشعب في الحكم. وفي الواقع، أدى قيام الشعب بالمشاركة في العملية الانتخابية إلى توظيف مبدأ المشاركة الشعبية في الحكم لتحقيق وتأكيد حق الاختيار بالنسبة للحاكم، إذ يقوم الشعب عادة من خلال تلك المشاركة بمنح ثقته للتيار الفكري أو الحزب السياسي الذي يختاره لقيادته. وحتى عندما تتشكل الائتلافات الحكومية بسبب عدم تمكن حزب واحد من الفوز بالأغلبية البرلمانية فإن المشاركة في الحكم تبقى محصورة ضمن أعضاء الائتلاف من الأحزاب ذات الأفكار المتقاربة والمواقف السياسية المتشابهة دون إشراك الشعب في اتخاذ القرار المتعلق باختيار أعضاء ذلك الائتلاف.

إن من الممكن أن يفي مبدأ الاختيار الديمقراطي بالغرض المطلوب في غالبية المجتمعات الغربية، وذلك لأنها مجتمعات مستقرة وذات فلسفة حياتية تحظى بإجماع شعبي شبه كامل، ولأن رؤيتها للذات وللغير واضحة وثابتة وليست موضع خلاف يذكر. فالتقارب الذي حدث في سياسات ووجهات نظر اليمين واليسار في تلك المجتمعات خلال ربع القرن الماضي أدى إلى استقرار السياسات الحكومية بوجه عام، جاعلاً الاختيار الشعبي أثناء العمليات الانتخابية اختياراً بين أشخاص وشخصيات سياسية أكثر منه اختياراً بين أحزاب عقائدية وقضايا مبدئية. بالإضافة إلى ذلك، توفر الحرية الفردية وحريات التجمع والتنظيم والتظاهر والفكر والنشر، بما في ذلك الإعلام، منابر هامة ووسائل مشروعة لممارسة النقد والنقد الذاتي والتأثير في السياسات العامة للدولة، وهو تأثير يقترب من مرتبة المشاركة في صياغتها.

تقول لاني جونير أستاذة القانون في جامعة بنسلفانا، بأن هذا النوع من المشاركة الديمقراطية لا يفي بالغرض لأنه يؤدي دائماً إلى تمكين الأغلبية من ممارسة 100٪ من السلطة حتى ولو كان حجمها لا يزيد عن 51٪ من الناخبين. وهذا من شأنه، عندما يكون العرق أو الثقافة أو الدين أساس التفرقة بين الأغلبية والأقلية، أن يجعل الأغلبية قادرة على الاحتفاظ بموقعها المميز في المجتمع،

وأن يحكم بالتالي على الأقلية أن تعيش حياتها كلها كأقلية دون قوة مجتمعية حقيقية ودون أمل في التحول إلى أغلبية في المستقبل. لذلك ـ كما تقول جونيير ـ كان على الديمقراطية الحقة أن تشترط حصول كل المواطنين على حق انتخاب حقيقي يشمل المشاركة الفاعلة في نقاش سياسة التشريع بعد الانتخابات.

إن النظام الديمقراطي القائم على حكم الأغلبية قد يكون أفضل الأنظمة لمجتمعات متجانسة لا تشمل أقليات عرقية أو ثقافية كبيرة، كذلك قد يكون هذا النظام صالح لمجتمعات تعيش حياة عادية مستقرة تجعل الخلافات بين القوى السياسية الرئيسية تنحصر في تباين وجهات النظر تجاه بعض السياسات الاقتصادية والاجتماعية وليس تجاه الفلسفة المجتمعية. إذ بينما يحول التجانس العرقي والثقافي دون قيام صراع داخل المجتمع الواحد حول أساس الهوية القومية أو حول مضامين الهوية الثقافية، يحول تقارب المواقف الاجتماعية بين القوى السياسية الرئيسية دون قيام تمحورات عقائدية حادة. وهذا من شأنه أن يفتح المجال لإمكانية تحول الأغلبية إلى أقلية وتحول الأقلية إلى أغلبية من ناحية، وأن يجعل بإمكان القوى السياسية الضعيفة والأفكار الاجتماعية النامية الاطمئنان إلى إمكانية النمو والفوز في انتخابات قادمة من ناحية ثانية، وذلك كما حدث في السويد وألمانيا مثلاً.

ظهرت في السنوات القليلة الماضية دعوة تنادي بالتحول من الممارسة الديمقراطية غير المباشرة إلى الممارسة الديمقراطية المباشرة، أي إعطاء كل فرد من أفراد الشعب الذين يتمتعون بحق الانتخاب فرصة التصويت المباشر على الاقتراحات الهامة والسياسات العامة والقرارات المصيرية التي تقدمها المجالس الشعبية والإدرارات الحكومية.

وعلى الرغم من سهولة إقامة الترتيبات التكنولوجية التي تتيح الممارسة المباشرة للديمقراطية، فإن إيجابيات وسلبيات تلك العملية لا زالت موضع نقاش واسع. ودون الدخول في التفاصيل، تبدو فكرة المشاركة المباشرة جذابة بالنسبة للفئات الغاضبة على النظام القائم وتلك التي تعيش على هامش الحياة

السياسية بوجه عام، لكنها فئات لا تشارك أصلاً في العملية الانتخابية بالقدر الكافي لضعف إيمانها بالقدرة على التغيير. وهذا يعني أن الممارسة المباشرة للديمقراطية لا تضمن بالضرورة قيام جميع المؤهلين بإبداء آرائهم والتأثير في القرارات التي تمس مصيرهم. كذلك لا يُتيح التصويت المباشر على السياسات والقرارات الهامة لأفراد الشعب الفرصة لقراءة واستيعاب المعلومات المتعلقة بالموضوع المطروح للاقتراع، خاصة وأن بعض تلك المعلومات سري ومعقد، كما لا يتيح لهم أيضاً فرصة مناقشتها مع الغير بشكل مستفيض والإطلاع على آرائهم في الوقت المناسب والتفاعل معها بحرية وذلك من أجل تكوين قناعات ذاتية موضوعية. وفي الواقع، لا تزيد المشاركة المباشرة كثيراً عن استطلاعات الرأي العام العادية من حيث الموضوعية، وذلك لأن عملية إبداء الرأي تخضع عادة لظروف الزمان والمكان والوضع النفسي للفرد، وتعكس رد فعله الوقتي تجاه القضايا المطروحة عليه لإبداء الرأي، وهو رد فعل خاضع دوماً لتأثير العملية الإعلامية ورسالتها المُسخّرة لخدمة مصالح الفئة الحاكمة المتحكمة.

إلى جانب ذلك، ليس في مقدور الديمقراطية المباشرة الحيلولة دون سيطرة الأغلبية، وقد تفتح الباب لاستحواذ أغلبية نشطة على سلطات دكتاتورية، كما أنها لا تضمن مشاركة الأقلية في الحكم، وقد تقود إلى إهمال مصالحها كلياً. كذلك، وبسبب قدرة الإعلام على الوصول إلى كل بيت وكل فرد في كل ساعات الليل والنهار، فإن من المؤكد أن تؤدي الديمقراطية المباشرة إلى تقوية دور المؤسسات الإعلامية في الحياة السياسية، وربما استحواذها دون غيرها على عملية تشكيل مواقف وميول المشاركين والتأثير في قراراتهم الرئيسية. وهذا يعني أن من الممكن أن تقود المشاركة المباشرة في العملية الديمقراطية إلى تمكين الإعلام ومؤسساته الخاصة ومصالح الأفراد والشركات المسيطرة عليه من التحكم شبه الكامل في توجهات ومسارات العملية السياسية.

إن المخاوف والمحاذير التي تثيرها فكرة الدعوة إلى المشاركة المباشرة في العملية الديمقراطية دفعت مفكرين سياسيين آخرين إلى طرح فكرة مختلفة تنادي باستشارة الشعب والرجوع إليه باستمرار قبل اتخاذ القرارات الهامة

والمصيرية. وتقوم تلك الفكرة على إجراء استطلاعات منتظمة للرأي العام تجاه كل القضايا ذات الأهمية وإيصال نتائج تلك الاستطلاعات لممثلي الشعب وحكامه بانتظام حال الحصول عليها. ورغم جاذبية هذه الفكرة وسهولة تطبيقها وكفاءتها في قياس تحولات الرأي العام، إلا أن نتائجها غير ملزمة للحكام، وأن ممارستها تقوّي ولا تضعف أثر الإعلام. كذلك فإن التلاعب المشروع في صياغة الأسئلة حول القضايا موضع الاستطلاع من ناحية، وتغير الظروف المحيطة بعمليات الاستطلاع باستمرار من ناحية ثانية، يجعل من المؤكد حدوث تذبذبات كبيرة، وأحياناً مفاجئة في مواقف الرأي العام لا تبررها الحقائق على أرض الواقع. وهذا من شأنه إضعاف مصداقية تلك الاستطلاعات عامة، وإقناع الحكام بإمكانية إهمالها دون محاسبة أو عقاب. وهذا يجعل تلك الفكرة دعوة إلى نوع من الشورى غير الملزمة، واستشارة لأناس لا تتوفر لديهم المعرفة الكافية لإبداء آراء موضوعية حيال القضايا المطروحة للنقاش والحسم.

كما أوضحنا سابقاً وتكراراً لا تعني نواقص الديمقراطية عدم أهليتها للحكم ولا تبرر عيوبها التراجع عنها، لكنها تؤكد الحاجة الماسة لإعادة النظر في كيفية ممارستها وهياكل مؤسساتها. ونعتقد بأن استبدال التعددية السياسية بتعددية اجتماعية، خاصة في ضوء القبول بوجود وشرعية التنوع الثقافي، هو نقطة هامة يمكن البدء منها وبها. ويحتوي الفصل القادم تحليلاً لهذا المفهوم وكيفية إخراجه وتطبيقه لبناء نموذج عربي للممارسة الديمقراطية. ويحوي كتابنا القادم The Making Of History فصلاً كاملاً عن مستقبل الديمقراطية في الغرب.

ـ 10 ـ

نحو نظام ديمقراطي عربي

إن الدعوة لتأسيس نظام ديمقراطي في الوطن العربي يضمن الممارسة الحرة والمشاركة الحقة في العملية السياسية هي دعوة قائمة بذاتها لأنها السبيل الوحيد لتحرير الإنسان ـ الفرد من الظلم الذي لحق به على مدى العصور. وكما أشرنا سابقاً، الديمقراطية ليست نظام حكم فقط، بل هي أيضاً قيمة اجتماعية على غاية الأهمية لأنها ترسي مبدأً للتعامل بين الناس على أساس المساواة في الحقوق والواجبات واحترام الرأي الآخر والاعتراف بحقه الكامل في التعبير عن نفسه. وإذا كانت الديمقراطية كنظام سياسي يعني وضع حد نهائي للحكم الفردي ومؤسسات الدولة غير الخاضعة لرقابة شعبية فاعلة، فإن الديمقراطية كقيمة اجتماعية تعني وضع حد نهائي لاحتكار الفلسفات الاجتماعية ـ السياسية الشمولية، كالدين والقومية والإشتراكية، حق السيطرة على الفكر والثقافة الوطنية.

رغم ذلك، نرى أن من المفيد النظر إلى التراث العربي لتفحص إمكانية وجود ما من شأنه تعزيز الدعوة لتأسيس الديمقراطية، وليس لتبريرها أو منحها الشرعية. وهذا سيحملنا إلى الحديث عن الشورى في التراث العربي ـ الإسلامي، وهو حديث لا يزيد عن كونه محاولة لدعم الفكرة الديمقراطية والمطالبة بإقامتها باعتبارها ليست غريبة من حيث المضمون والأهداف عن الفكر العربي، وليس لاستبدال الشورى بالديمقراطية.

ولكن قبل الانتقال إلى الحديث عن الشورى وعلاقتها بالديمقراطية لا بد من الإشارة وبوضوح بالغ إلى أن الشورى كمبدأ في الحكم لم يتم تعريفه بشكل

واضح في أية فترة من فترات التاريخ العربي، وإن ممارستها بقيت محدودة ضمن نطاق ضيق للغاية، وأنه تم تجاوزها خلال فترة حكم الخلفاء الراشدين، وإن الواقع العربي والإسلامي المعاصر لا يشير إلى وجودها أو ممارستها في أي من الدول العربية أو الإسلامية. إلى جانب ذلك، لم تستطع هذه الفكرة أن تتطور إلى نظام حكم ذي مؤسسات تضمن تمثيل الشعب، وذي آلية عمل تضمن مشاركة الفرد في العملية السياسية وفي اتخاذ القرارات ذات التأثير في مصيره ونوعية حياته. وهذا يجعل الشورى مجرد فكرة سياسية أو مبدأ في الحكم لا يملك الحد الأدنى من مقومات الوجود كنظام حكم سياسي قادر على مجاراة الديمقراطية أو ضمان الحقوق والحريات والممارسات التي تضمنها الديمقراطية.

إن التفسير الذي نقدمه فيما يلي لفكرة الشورى كمبدأ في الحكم هو محاولة للغوص في أعماق المفهوم الشورى واستنباط كل ما يمكن استنباطه من معان ذات مدلول إيجابي تقدمي يقربه من المفهوم الديمقراطي. وهذا يجعلنا ننظر إلى المفهوم الشورى من زاوية إنسانية ذات أبعاد عالمية ومنظور عصري واسع وليس من خلال منظور تاريخي ضيق انتهى زمنه وانتهت صلاحيته منذ أمد بعيد. إن ما سنقوم به في الواقع هو محاولة لإعادة تفسير المفهوم الشورى بما يتوافق مع قيم العصر ومتطلبات التعايش معه، وإعطاء التراث العربي ـ الإسلامي أكبر قدر من المصداقية في الدعوة لاحترام حقوق الإنسان وحرياته، خاصة حقه في المشاركة في الحكم.

الديمقراطية والشورى

تقوم الدعوة للشورى في التراث العربي ـ الإسلامي على نصين واضحين في القرآن الكريم، يقول أحدهما: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: 38]، ويقول الآخر: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ [آل عمران: 159]. وهذا يعني إرساء مبدأ التشاور بين الناس، وتبادل الآراء وتداولها فيما يتعلق بالقضايا العامة التي تهمهم، ودعوة المسؤول عن الرعية لأخذ رأيها في الأمور الهامة. ويتضح من النصين أن الدعوة إلى الشورى هي دعوة قائمة دائماً، وأن مسؤولية الحاكم اتجاه التشاور مع الرعية

هي مسؤولية مستمرة لا تنقطع أوصالها ولا تنتهي أسبابها أبداً.

يقول بعض المجتهدين في الدين والمفكرين السياسيين بأن مبدأي الشورى والتشاور هما من حقوق الناس الثابتة، وأن ما يصدر عنهما من قرارات يلزم الحاكم أو المسؤول. ويقول آخرون بأن الشورى والتشاور هي دعوات للحوار وتبادل وجهات النظر لا غير، وأن ما يصدر عنها من آراء لا يلزم الحاكم أو المسؤول. ويستند هؤلاء في تأكيد صحة هذا الاستنتاج إلى النص القرآني الذي يقول: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: 159].

إن النص القرآني الذي يقول: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ يوحي بأن من حق الحاكم اتخاذ القرار وتنفيذه. لكن وجود النصين الآخرين يجعل من الصعب، بل من غير الصواب اعتماد نص واحد دون غيره من نصوص قرآنية أخرى ذات علاقة واضحة ومباشرة بقضية الحكم. ولذلك كان لا بد من أخذ النصوص جميعاً ضمن نظرة شمولية واستنباط معادلة تكفل التوفيق بين تلك النصوص وتضمن تكاملها، لا تناقضها.

إن في مقدور النظرة الشمولية العميقة لتلك النصوص أن تكتشف إمكانية ترابطها وتكاملها وقدرتها على التجاوب مع حاجة المجتمعات الإسلامية لتأسيس الديمقراطية. أما النظرة الجزئية فمن شأنها إلحاق الظلم بنصوص دون غيرها وتكوين أحكام شمولية بناء على نظرة انتقائية كانت ولا تزال سبباً من أسباب المعاناة والظلم الذي لحق بالعرب والمسلمين عامة، وجزءاً من الأزمة التي يعيشها الفكر الديني والفكر القومي في المرحلة الراهنة خاصة.

ومن أجل تكوين أحكام عامة بناء على نظرة شمولية، كان لا بد من ترتيب تلك النصوص على النحو التالي، واعتبار كل نص مكمل للنص الذي يسبقه وخطوة على طريق النص الذي يتبعه:

1 - ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾.

2 - ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾.

3 - ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾.

يرسي النص الأول المبدأ الأساسي في الحكم حيث يجعل من حق، بل من واجب، جميع الناس التداول في الأمور العامة والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تهمهم، وذلك لأن عملية اختيار الحاكم ودوره في المجتمع وسلطاته هي من الأمور العامة التي تعني الناس جميعاً، وبالتالي من القضايا الخاضعة للشورى. أما النص الثاني فيرسي المبدأ الثاني في الحكم وهو المبدأ الذي ينظم علاقة الحاكم بالرعية حيث يأمر الحاكم بالرجوع إلى الرعية باستمرار لمشاورتهم في الأمور العامة وأخذ رأيهم قبل اتخاذ القرارات الهامة. ويرسي النص الثالث المبدأ الثالث في الحكم حيث يحث الحاكم على الحسم وعدم التردد في اتخاذ القرار بعد مشاورة الرعية وسماع آرائهم واستكمال المعلومات المتعلقة بالقضية المعنية.

إن الشورى هي عملية اجتماعية ـ سياسية لا تتم حقاً إلا من خلال مناقشة مفتوحة للقضايا العامة، ولا تكتمل دون نقاش وحوار حر للآراء والمواقف. وهذا يجعلها عملية مستمرة يشارك في مداولاتها كل الراغبين، ويجعل من حق كل المشاركين فيها التعبير عن آرائهم والاطلاع على آراء غيرهم. وما دام الأمر شورى بين الناس فإن ما تثيره تلك العملية من نقاش وحوار يصبح بلا معنى إذا لم يستهدف التوصل إلى اتفاق وقرارات جماعية ملزمة.

إضافة إلى ذلك، يعني النص ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾ عدم إسناد أية سلطة خاصة لأي شخص بعينه، وإخضاع كل القضايا التي تهم الناس، بما فيها قضية اختيار الحاكم، لمبدأ الشورى الذي يعني عملياً المشاركة في اتخاذ القرار العام، وهو قرار سياسي بطبيعته. وإذا كان هذا المبدأ لا يعطي شخصاً بعينه حقاً خاصاً يميزه عن الآخرين، فإنه أيضاً يطلب ضمناً عدم تدخل الغير في مداولات أصحاب القضية، مما يعني السماح بالتجمع والتداول بين أصحاب المصالح المشتركة دون تدخل الدولة. وحيث أن الله كان قد أمر رسوله بمشاورة من يهمهم الأمر، عندما قال ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾، فإن الشورى، وبالتالي ما يصدر عنها من قرارات، أصبحت ملزمة للحاكم والمحكوم على السواء.

أما النص الذي يقول ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي ٱلْأَمْرِ﴾ فيتعامل أساساً مع واجب الحاكم تجاه الرعية حيث يأمره صراحة بالعودة للناس لأخذ رأيهم ومشاركتهم في اتخاذ القرار، وبالتالي يرفض الدعوة لانفراد الحاكم في الحكم واتخاذ ما يحلو له من قرارات. وبسبب كثرة الأمور التي تهم الناس من ناحية، وتغير الظروف الحياتية بصفة مستمرة من ناحية ثانية، فإن دعوة الحاكم إلى مشاورة الرعية أصبحت دعوة قائمة ودائمة. وهذا يجعل تلك الدعوة وممارسة ما جاء بشأنها على أرض الواقع عملية جماعية ومجتمعية تحتم قيام تفاعل وتواصل دائم ومستمر بين الحاكم والمحكوم.

إن جمع النصين معاً والنظر إليهما نظرة شمولية تكاملية يجعل من غير الممكن ممارسة دعوة النصين وتحقيق أهدافها دون إقامة العديد من المؤسسات المجتمعية المعنية بقضية الحكم. وهذا يعني تصميم وتفعيل عمليات مجتمعية وظيفتها خلق أطر للتفاعل والتشاور بين الناس، وبينهم وبين الحاكم، وتقنين عمليات اتخاذ القرارات العامة بشكل يضمن المشاركة الشعبية الحرة الواعية. وهذا بدوره لا يمكن أن يتم دون الاعتراف بحقائق معينة والإقرار بحقوق محددة جاءت الإشارة إليها ضمناً في الدعوة القرآنية إلى الشورى والتشاور:

1 ـ الاعتراف بوجود مجتمع، أو شعب يعيش في ظل ظروف معينة تجعله يكون وحدة إنسانية ذات أمور مشتركة، ووجود فئات اجتماعية ذات قضايا ومصالح خاصة.

2 ـ الاعتراف بوجود قضايا ومشاكل عامة تهم الناس جميعاً وتحتاج إلى قرارات وحلول يتم التوصل إليها والاتفاق حولها من خلال التشاور بين الناس والمشاركة في الرأي واتخاذ القرار المناسب.

3 ـ الاعتراف بوجود خلافات في الرأي والمواقف بين الناس تستدعي اللجوء إلى الشورى والتشاور، وهي خلافات لا يمكن أن تقوم أو تدوم داخل المجتمع الواحد إلا إذا انبثقت عن أفكار وعقائد سياسية ودينية مختلفة وارتبطت بمصالح اقتصادية متباينة.

4 ـ الإقرار بأن المعنيين من الناس، أي أفراد المجتمع الواحد أو التجمع

الواحد، أعرف بأمورهم وأقدر على التعامل معها، وأن الحكم لا يستقيم دون وعي الحاكم لهذه الحقيقة واحترامها.

5 ـ الإقرار بتغير الظروف وتبدلها باستمرار والدعوة إلى التعامل مع الواقع المتغير من خلال جعل دعوتي الشورى والتشاور عمليتين مجتمعتين مستمرتين وملزمتين.

6 ـ الإقرار بأن الخلافات في الرأي بين الناس تعني:

أ ـ ديمومة التباين في المصالح كحقائق قائمة، قد تتغير من حيث الشكل ولكن لا تنتهي من حيث المبدأ أو المضمون.

ب ـ إن وجود تلك الخلافات وذلك التباين هو أمر طبيعي، وبالتالي قضية مشروعة.

ج ـ إن السبيل الوحيد للتعامل مع قضايا الخلاف والتباين هو التداول في الرأي والمشاركة في اتخاذ القرار واحترام الرأي الآخر.

7 ـ الإقرار بأن ممارسة الشورى والتشاور لا تتم إلاّ إذا توفرت الحرية وسادت أجواء التسامح وأقيمت المؤسسات المجتمعية، بما في ذلك القوانين والتشريعات، التي تضمن حرية الرأي وحق الرأي الآخر في التعبير عن نفسه.

يدعي البعض بأن رسالة الإسلام واضحة فيما يتعلق بكل نواحي الحياة، وأن هنالك إجماعاً على كيفية التعامل معها لا يقبل التأويل أو إعادة التفسير. إلاّ أن هذا الادعاء خاطىء لأنه يتناقض مع حقيقة اختلاف الأئمة في الماضي حول تفسير العديد من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية وتعدد المذاهب والتيارات الفكرية الإسلامية، كما أنه يتعارض أيضاً مع مبدأي الشورى والتشاور كعملية اجتماعية ـ سياسية مستمرة. فلو كان الإجماع قائماً حقاً، ولو اعترف القرآن بذلك الإجماع، لما جاء النص ليأمر الناس والحكام بالشورى والتشاور فيما يعنيهم من أمور، ولما اختلف أئمة الفكر الإسلامي قديماً وحديثاً فيما بينهم.

إن وجود خمسة مذاهب فكرية دينية هي المذهب الحنفي والمالكي

والحنبلي والشافعي، والجعفري، (نسبة للإمام جعفر الصادق) أي المذهب الشيعي القائم على استمرارية الإجتهاد في الدين، لدليل قاطع على اختلاف الأئمة حول تفسير بعض النصوص القرآنية وتباين ثقتهم بصحة الروايات المتعلقة ببعض الأحاديث والأفعال النبوية. ورغم قيام هؤلاء الأئمة بتأسيس مذاهبهم ونجاحهم في اجتذاب الأتباع من المؤمنين إلا أنهم جميعاً اعترفوا باحتمال وقوعهم في الخطأ وطالبوا مباشرة أو ضمناً باستمرار عملية الاجتهاد. وعلى سبيل المثال، جاء في الحديث عن الإمام الصادق: من كان من الفقهاء صائناً نفسه حافظاً دينه مخالفاً هواه مطيعاً أمر مولاه فللعُوَّام أن يقلِّدوه، وجاء في الحديث أيضاً المجتهد الفقيه إذا أخطأ فله أجرٌ وإذا أصاب فله أجران. وقال الإمام الشافعي: «إذا صح الحديث فاضربوا بقولي عرض الحائط». أما الإمام مالك فقد قال: «إنما أنا بشر أخطىء وأصيب، فاعرضوا أقوالي على كتاب الله وسنة رسوله». وقال الإمام أبو حنيفة: «كلامنا هذا رأي، فمن كان لديه خير منه فليأت به». أمَّا الإمام أحمد بن حنبل فقد قال: «لا تقلِّدني ولا تقلِّد مالكاً ولا الشافعي وتعلَّم كما تعلَّمنا». أما الإمام ابن الجوزي فقد قال: «في التقليد إبطال منفعة العقل لأنه إنما خلق للتدبر والتأمل، وقبيح بمن أعطي شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشي في الظلام».

وانسجاماً مع هذا التقليد في البحث والاجتهاد نطرح أفكارنا في هذا الفصل مستخدمين شمعة العقل التي أصبحنا أحوج ما نكون إليها في هذه العصور المظلمة التي نعيشها، وهي عصور تسببت في تخلفنا عن روح العصر وحقائقه في كافة ميادين الحياة العلمية والفكرية والثقافية والتكنولوجية والاقتصادية.

إن تداول الآراء بين الناس، وطرح القضايا العامة للحوار والنقاش الهادف هي عملية مجتمعية لا تتم في فراغ ولا تأتي أكلها إلا إذا توفرت لها أجواء الحرية لإبداء الرأي بصراحة، وقام المشاركون فيها والمعنيون بها بالسعي لسماع الرأي الآخر والاعتراف به والالتزام باحترامه. وهذا يعني أن توفر الحرية، حرية الرأي والتعبير والمشاركة السياسية، هي من أولى متطلبات تطبيق مبدأ الشورى والتشاور في الحياة العامة. وفي الواقع، تعني الشورى التجسيد الفعلي لفكرة الحرية والتعددية، ويعني التشاور الترجمة العملية لفكرة المشاركة في الحكم.

إضافة إلى ما سبق، نشير إلى حديثين من أحاديث الرسول يتعاملان مع قضية الحكم ودور الحاكم. يقول الحديث: «**أنتم أدرى بأمور دنياكم**» ويقول الحديث الثاني: «**إنما أنا بشر مثلكم، إذا أمرتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من أمور دنياكم فإنما أنا بشر**».

بالنظر إلى هذين الحديثين نظرة شمولية عقلانية يتضح أن الرسول يرسي من خلالهما الأساس لفصل الدين عن الدولة دون أن يكون ذلك الأمر مخالفاً للدين، بل استجابة لاحتياجات الناس وتجاوباً مع حقائق الحياة المتغيرة. فالحديث الأول يقر بأن قدرة الحاكم، حتى ولو كان نبياً، على معرفة أمور الناس محدودة، وأن الناس أو أي تجمع إنساني، بغض النظر عن شكله أو مكوناته أو أسسه أو ثقافته، أكثر معرفة بما يهم أعضاءه من أمور. وحيث أن المعرفة بالأمور تستوجب التصرف على أساس المعرفة المتوفرة، فإن الحديث يعترف ضمناً بحق الناس في التشريع بما يتعلق بأمور الدنيا.

أما الحديث الثاني فينص صراحة على وجود فرق واضح بين أمور الدين وأمور الدنيا، إذ يقول بأن الرسول أعلم بأمور الدين من بقية الناس، وأن الناس أدرى من غيرهم بأمور دنياهم. لذلك يأمر الرسول أتباعه بإطاعته فيما يتعلق بأمور الدين ويترك لهم حرية الخيار فيما يتعلق بأمور الدنيا، وذلك لأن رأي الرسول في قضايا الحياة عامة ليس إلا رأي إنسان آخر يحتمل الصواب والخطأ. ويعتبر الحديثان دعوة واضحة ومباشرة إلى الناس بوجوب تحمل مسؤولية أمور دنياهم وإدارتها باعتبارهم الأعرف بتعقيداتها والأقدر على التعامل معها وعدم خلطها بالقضايا الدينية. إلى جانب ذلك، لا بد من إدراك المعنى الضمني للنص القرآني الذي يقول: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾، إذ يقر النص كما أوضحنا سابقاً بوجود قضايا عامة تهم الناس ويترك لهم أمر التعامل معها. وما دامت القضايا الدينية قد تم توضيحها في العديد من النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، فإن المعني بكلمة «أمرهم» هي قضايا الدنيا، أي قضايا المعاملات التي هي من اختصاص مؤسسات الدولة.

لذلك يمكن القول أن مبدأي الشورى والتشاور في الفكر العربي الإسلامي، ودعوة الرسول إلى فصل الدين عن الدولة ترسي أسس ومتطلبات

الفكرة الديمقراطية الحديثة، بما في ذلك قضايا الحرية والتعددية ويعترف بوجود وشرعية الخلاف في الفكر والعقيدة والاختلافات في الرأي والمصلحة. وهذا يعني رفض مبدأ سيطرة شخص أو حزب أو رأي على الآخر، وحتى رفض مبدأ سيطرة الأغلبية على الأقلية لأن من حق الجميع أفراداً وجماعات المشاركة في عمليتي الشورى والتشاور واتخاذ القرار.

إذا كانت فكرة الشورى على النحو الذي طرحناه هنا قادرة على استيعاب المفهوم الديمقراطي فهل باستطاعتنا، أو من المصلحة استخدام كلمة شورى بدل كلمة ديمقراطية وبناء نظام حكم شوريّ. الجواب على هذا السؤال، دون مواربة، هو لا. إن مفهوم الشورى لا زال موضع خلاف كبير، وأنه لم يتم تحديد معانيه ومحتوياته بشكل يحظى بإجماع العلماء أو المعنيين من رجال الفكر والسياسة حتى الآن. كذلك لم يتم تأسيس فكرة الشورى أو قيمتها في الثقافة العربية، ولم تحاول أنظمة الحكم العربية والإسلامية خلال التاريخ كله استخدامها بشكل عملي. وهذا يجعل استعمالها هو استعمال لفكرة ضبابية قابلة للتلاعب ولا تستند إلى جذور فكر سياسي واضح أو ممارسة عملية حية. وفي الواقع جاء طرح فكرة الشورى مجدداً كرد فعل على فكرة الديمقراطية، وذلك في محاولة لرفض الأخيرة، مما جعل الشورى تبدو نقيضاً، أو نظاماً بديلاً للديمقراطية، وهو نقيض غير حقيقي ونظام بديل لا وجود له.

إلى جانب ذلك، أصبحت فكرة الديمقراطية كنظام حكم وكقيمة اجتماعية مفهوماً عالمياً ذا دلالات إيجابية تقدمية، وهو مفهوم غير غريب عن التراث الفكري العربي، بل واحد من أبرز مفردات الخطاب السياسي العربي الحديث. وما دمنا نبحث عن وسيلة قادرة على الإسهام في تحريرنا من التخلف والإرهاب والحكم الفردي وهيمنة الفكر التراثي ـ الماضوي على المجتمع فإن كون المفهوم الشورى غير واضح من الناحية الفكرية، وغير مطبق من الناحية العملية، وجزء من تراث موغل في القدم يفرض علينا الابتعاد عنه بقدر الإمكان واستخدام لغة العصر ومفاهيمه لينقشع الضباب ويصبح بإمكاننا رؤية السبيل والهدف كما يجب أن يكون عليه.

الديمقراطية والواقع العربي

إن مبدأ الاختيار بين التيارات السياسية المتنافسة الذي تقوم عليه الديمقراطية الغربية اليوم لا يناسب غالبية الدول النامية، بما فيها الدول العربية. ويعود السبب في ذلك إلى كون معظم الدول العربية تضم أقليات عرقية ودينية وثقافية غير متجانسة، وأحياناً متنازعة، وسيطرة التطرف على فكر ومواقف أغلبية القوى السياسية النشطة في المجتمع، وهي قوى تستند عادة إلى مراجع دينية أو قومية أو تاريخية جامدة إلى حد كبير. إلى جانب ذلك، جاءت الديمقراطية في الغرب كإفراز حضاري لعصر الصناعة وجزءاً من تجربة حياتية خاصة لم تعشها أي من الشعوب العربية.

قد يثير الحديث عن الأقليات وحقوقها السياسية ردود فعل سلبية من قبل بعض مثقفي العالم العربي خاصة غلاة القوميين منهم. ويعود السبب في ذلك إلى الخوف على الوحدة الوطنية ومستقبل الدولة الوطنية أو القطرية من ناحية، وإلى الإيمان بقوة عوامل الوحدة الذاتية التي صاغتها وأنجزتها عهود طويلة من النضال القومي من ناحية ثانية. وفي الواقع، تنبع ردود الفعل تلك من عقلية فوقية ومن خلفية ثقافية ـ سياسية تعتمد القومية أو الدين أساساً لها. فالقومية التقليدية المسيطرة على الحكم وعلى التيارات السياسية العربية عامة ترفض الاعتراف بوجود أقليات قومية ضمن حدود الدولة الواحدة، شأنها في ذلك شأن كل القوميات التي تمثل الأغلبية السكانية المهيمنة على الحكم في معظم دول العالم.

أما الدين فيرفض الاعتراف بكل القوميات، وذلك لأنه يعتبر كافة المسلمين أمة واحدة ويميل إلى معاملة غير المسلمين معاملة لا تقوم على المساواة من النواحي السياسية، وإن اعترفت بحقوقهم المدنية والدينية، وحتى هذه لا تزال محصورة بحدود الديانات السماوية دون غيرها. وهذا ما يدفع دولة كإيران مثلاً إلى عدم الاعتراف بأقلية كردية لأن الأكراد مسلمين.

اتجهت الدولة القومية خلال تاريخها الطويل إلى فرض أكبر قدر من التجانس الثقافي على المواطنين في أوسع المساحات والأقاليم التي سيطرت عليها، مما جعلها تقوم بكبت التطلعات السياسية وطمس الطموحات الثقافية للأقليات. ولقد نتج عن ذلك تكرار الحروب الأهلية وتفكك العديد من الدول الكبيرة وإقامة المزيد من الدول القومية الصغيرة، خاصة في أوروبا. في العصر الحاضر، وبسبب انتشار التعليم وإعادة كتابة التاريخ وهيمنة الإعلام على العملية الثقافية ـ الاجتماعية، أصبح من المستحيل طمس وعي الجماهير طويلاً وحرمان الأقليات القومية والدينية والثقافية من تطوير هويتها الذاتية. وهذا جعل العصر الحديث يستوجب القبول بأكبر قدر ممكن من التنوع الثقافي في أصغر المساحات الواقعة تحت سيطرة الدولة القومية.

إن التسليم بوجود التنوع الثقافي وبحقه في التعبير عن نفسه من شأنه توظيف ذلك التنوع لإثراء الحياة الاجتماعية والثقافية عامة، وربما أيضاً المساهمة في خلق تجمع سياسي ـ اجتماعي في الوسط يساهم في الحفاظ على التوازن في المجتمع ويقوم بدعم العملية الديمقراطية. لذلك أصبح الموقف السليم سياسياً والعادل اجتماعياً والمنسجم مع نفسه أخلاقياً هو ذلك الموقف القائم على الاعتراف بالتنوع الثقافي والديني والملتزم بتعريف حدوده وصيانة حقوقه ضمن أطر مجتمعية تعزز الوحدة الوطنية. وهذا يستدعي استنباط معادلات سياسية ونماذج تنظيمية ـ إدارية تضمن الاعتراف بوجود الأقليات وتصون حقها في التعبير عن نفسها والمشاركة الفاعلة في حياة المجتمع.

إن أتباع التيارين الفكريين ـ السياسيين القومي والديني في الوطن العربي يحاولون اليوم تفكيك المشروع القطري ـ الإقليمي القائم على أرض الواقع، أو على الأقل تجاوزه وبناء أطر وحدوية عربية أو إسلامية أكبر وأشمل. لكن من الواضح أن التركيز على القومية العربية يزيد مخاوف الأقليات غير العربية ويدفعها إلى التمسك بالمشروع القطري ـ الإقليمي الحالي، كما أن التركيز على الدين يخيف الأقليات الدينية غير المسلمة ويدفعها أيضاً إلى التمسك بالمشروع القطري ـ الإقليمي نفسه. ومما يشجع الأقليات غير العربية وغير المسلمة على

التمسك بالمشروع القطري القائم نجاح معظمها في ظله في الحصول على الكثير من حقوقها، وتمكن بعضها الآخر من الحصول على امتيازات غير عادية. وهذا يجعل وجود وحقوق تلك الأقليات يتعارض مع أهداف المشروعين الإسلامي والقومي على السواء، مما يعزز العقبات التي تعترض سبيلهما، ويفرض على كلا المشروعين، من أجل تحسين فرص النجاح، الاعتراف بوجود الأقليات واحترام حقوقها.

تشير الحقائق السياسية والاجتماعية في جميع أقطار الوطن العربي إلى تباعد، وأحياناً تعارض القيم الأساسية والمواقف الأيديولوجية بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار. وحتى بين أتباع التيار العقائدي الواحد تبدو الخلافات بين الأحزاب السياسية واضحة وحادة لدرجة تحول دون الوحدة أو حتى التعاون الفعال. ولذلك، أصبحت قضايا الخلاف بين الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية في البلاد العربية قضايا أساسية يصعب التوفيق فيما بينها، وذلك خلافاً لما هو عليه الحال في بلاد الغرب الديمقراطية. وفي الواقع، بينما تتسارع حركة الأحزاب العقائدية في الغرب نحو التقارب، تتسارع حركة الأحزاب العربية تحت تأثير التطرف الديني والنزعة القومية والعشائرية والوطنية ـ القطرية نحو التباعد.

إن الخلاف حول مبدأ الحكم، والاختلاف في الموقف الفلسفي ـ الاجتماعي بين التيارين السياسيين الرئيسيين العاملين في الوطن العربي اليوم، وهما التيار الديني الإسلامي والتيار القومي العلماني، هما من الكبر بمكان بحيث جعلا قيام حوار بناء واعتراف متبادل بوجود وشرعية نشاط الآخر شبه معدوم. فاليمين العربي الذي يجسد الإسلام السياسي فكره وأطر عمله يعتبر الإسلام دين ودولة، ويدعي أنه يملك نظرية إسلامية متكاملة في الاقتصاد والسياسة تختلف عن أفكار ونظريات التيار القومي العلماني، بل وتتعارض مع معظم حيثياتها. وفي المقابل ينادي التيار القومي بفصل الدين عن الدولة، ويعتبر ـ خلافاً للإسلام السياسي ـ أن الديمقراطية والتعددية السياسية والحرية والترتيبات الاقتصادية التي تقوم على البنوك التجارية والإقراض التجاري

والشركات المساهمة هي أساس النظام السياسي ـ الاقتصادي القادر على الإنتاج والتعايش مع العصر.

وبينما ينادي أتباع التيار القومي عموماً بالوحدة العربية وتأسيس العلاقات الدولية على أسس مصلحية ولا يعيرون أهمية تذكر لفكرة الوحدة الإسلامية، ينادي أتباع التيار الإسلامي بالوحدة الإسلامية وتأسيس العلاقات الدولية على مبادىء عقائدية دينية ويميلون إلى رفض الدعوة إلى الوحدة العربية كبديل أو حتى كنقطة ارتكاز للوحدة الإسلامية. إلى جانب ذلك، يميل أتباع التيار القومي عموماً وأتباع جناحه الليبرالي خصوصاً إلى المطالبة بتأسيس الديمقراطية على مبدأ التعددية السياسية وتداول الحكم بين الأحزاب السياسية والاعتراف بكامل حقوق المرأة، بينما يميل أتباع التيار الإسلامي عموماً وأتباع جناحه السياسي المتطرف خصوصاً إلى رفض التعددية وحصر الحكم في المؤسسة الدينية دون غيرها من مؤسسات مجتمعية ولا يعترفون للمرأة بحقوق مدنية متساوية مع الرجل.

وهذا يعني أن فوز تيار فكري ـ عقائدي معين في الانتخابات في حالة توفر الديموقراطية في بلد عربي ما، من شأنه في الأحوال العادية تغيير السياسات العامة، وتعديل نظام القيم واستخدام كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لحرمان المعارضة، أو الفكر العقائدي الآخر، من الفوز في الانتخابات التالية. ولذلك، يلاحظ دائماً قيام الأحزاب الحاكمة بحرمان التيارات العقائدية ذات القدرة التنافسية من حق التنظيم وخوض المعارك الانتخابية، والقيام غالباً باضطهاد المعارضة السياسية وكبت المعارضة الفكرية والتضييق على الحريات العامة، خاصة حرية الرأي والتعبير.

إن من الأمور المتفق عليها في ظل النظم الديموقراطية حاجة كل الحكومات المنتخبة لصلاحيات كافية وأجهزة فعالة لإدارة شؤون الدولة، ومن بينها اقتراح السياسات والبرامج الجديدة أو البديلة، وتعديل النظم والترتيبات القائمة لتكون أكثر كفاءة أو واقعية. إلا أن تلك الحكومات، وبحكم مصدر الشرعية الانتخابي الديموقراطي الذي تعتمد عليه وتنبثق منه، لا تملك صلاحية

المساس بجوهر الديمقراطية أو تجاوز المؤسسات الديمقراطية أثناء ممارسة السلطة. وهذا يعني أن القيام بتعطيل العملية الديمقراطية من خلال حصر الانتخابات ضمن تيارات فكرية معينة دون غيرها، أو التلاعب بالانتخابات من خلال التأجيل غير المبرر أو التزييف، أو حرمان الرأي الآخر من حق التعبير عن نفسه والترويج لمواقفه والأمل بالفوز في انتخابات تالية، هي مواقف غير ديمقراطية وسياسات غير مشروعة. وهذا يعني باختصار:

1 ـ إن الممارسة العربية في ظل الأنظمة التي تدعي الديموقراطية اليوم هي ممارسة غير ديموقراطية.

2 ـ إن التمحور السياسي ـ العقائدي الذي يسود في الوطن العربي اليوم لا يفسح المجال لممارسة الديموقراطية على طريقة النموذج الديموقراطي المتعارف عليه في المجتمعات التي تتمتع بالحرية كاليابان وألمانيا وإيطاليا مثلاً.

3 ـ إن المدخل نحو تأسيس الديموقراطية كنظام حكم سياسي في البلاد العربية يستدعي البحث عن معادلة جديدة تتناسب مع الواقع العربي ولا تتجاوزه، بحيث توفر التعددية السياسية، وتصون حقوق الأقليات الثقافية وغير الثقافية، وتتيح لكافة أفراد الشعب فرصة المشاركة في العملية السياسية.

نحو نظام ديمقراطي عربي

إن قيام إدارة حكم إسلامية مثلاً بخلافة إدارة حكم علمانية من شأنه تفكيك بعض المؤسسات الاقتصادية القائمة، وكبت الحريات السياسية والفكرية، وإعادة النظر بشكل جذري في المواقف السياسية من الدول الأجنبية. كذلك من المتوقع أن يقود انتقال السلطة من إدارة دينية لإدارة قومية علمانية إلى حدوث تغيرات جذرية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية القائمة وعكس مجراها إلى حد كبير. وهذا من شأنه تعريض المجتمع لعدم الاستقرار، وزيادة احتمالات حدوث الفشل وشيوع الإحباط، وإضعاف ثقة الغير بالدولة وإمكانية التعامل معها بثقة.

لذلك كان لا بد من مشاركة كل القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية في الحكم وتحمل مسؤولية إدارة شؤون الدولة، وجعل تلك المشاركة وسيلة لإضعاف ميل الفريق الفائز لممارسة عنجهية الانتصار من جهة، والحيلولة دون تكريس وتعميق إحساس الفريق الخاسر بالهزيمة والانحسار من جهة أخرى.

إن التطبيق العملي لمبدأ الديموقراطية يمكن أن يتم من خلال استنباط عدة معادلات لكل منها متطلباتها ونتائجها. إلا أنه في ضوء تزايد الحياة تعقيداً وتطور معطياتها باستمرار، واضمحلال إمكانية حدوث تفاعل مباشر بين الناس من ناحية، وبينهم وبين الحكام من ناحية ثانية، فقد أصبح من الضروري استنباط معادلة تتيح تطبيق المبدأ الديموقراطي بشكل غير مباشر وتفصل الدين ومؤسساته عن الدولة ومؤسساتها. لذلك أصبح من الضروري أن تنص المعادلة الديمقراطية المقترحة على انتخاب النواب والحكام، وأن تحول تطبيقاتها دون سيطرة الأغلبية على الأقلية أو سيطرة تيار فكري واحد على غيره من تيارات فكرية أخرى. كذلك وجب أن تعترف تلك المعادلة بوجود وحقوق الأقليات، وتقوم على انتظام الانتخابات وتكرارها بصفة دورية. وهذا يعني أن على المعادلة المقترحة أن تضمن ما يلي:

1 ـ حدوث انتخابات دورية للمجالس النيابية والحكام وإعطاء الحق لكل الراشدين للمشاركة فيها، بغض النظر عن الجنس والعرق والدين.

2 ـ تخصيص مقاعد معينة للأقليات العرقية والدينية في مجالس النواب، وهي أقليات يعترف مبدأ الشورى ضمناً، كما تعترف الديموقراطية صراحة، بوجودها وشرعية اختلافها عن الغير وحقها في المشاركة في اتخاذ القرار.

3 ـ ضمان عدم سيطرة الأغلبية على الأقلية، أو سيطرة تيار فكري معين على غيره من تيارات فكرية أو عقائدية أخرى، وذلك من خلال تحديد النسبة العليا لتمثيل الأغلبية السياسية في المجلس التشريعي، مع ضمان تمثيل كل الأقليات والأحزاب السياسية والتيارات الفكرية والقوى الاجتماعية التي تشكل قوة حقيقية على أرض الواقع.

4 ـ وفي ضوء تراجع أهمية الأحزاب والحزبية، ومن أجل تمثيل أفضل للشعب، أصبح من الضروري تخصيص نسبة من المقاعد النيابية لمؤسسات المجتمع المدني الحديث، بحيث يتناسب حجم تلك النسبة مع كبر ونشاط واتساع قاعدة تلك المؤسسات.

إن المشاركة القائمة فعلاً على تعددية سياسية ـ اجتماعية من شأنها الحيلولة دون انفراد حزب واحد أو تيار فكري معين دون غيره باتخاذ قرارات أساسية مصيرية بناء على منطلقات أيديولوجية ضيقة أو مواقف اجتماعية ـ قيميه متزمتة، كقرارات الحرب والسلام، وسن التشريعات المتعلقة بطبيعة النظام الاقتصادي والنظام التعليمي ودورهما في المجتمع، والموقف من المرأة ومن الاكتشافات العلمية والتطورات التكنولوجية بوجه عام. كذلك من شأن المشاركة التعددية السليمة في إدارة الحكم عرقلة سياسات وبرامج تزييف وعي الجماهير، وإحباط محاولات جر العامة من الناس لدعم مواقف عاطفية غير واقعية باسم الدين أو القومية أو التاريخ.

إن تمثيل كل الأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية الرئيسية في الحكومة قد يؤدي إلى صعوبة اتخاذ القرارات واعتماد السياسيات المناسبة، خاصة في أوقات الطوارىء وفي مواجهة الأزمات، وقد يتسبب أيضاً في إلغاء وجود معارضة حقيقية قادرة على المتابعة والتحليل والنقد. لذلك كان على معادلة المشاركة الديموقراطية المعتمدة أن تضمن التعاون والتفاهم بين الأحزاب أو التيارات الفكرية الحاكمة، وأن تراعي أهمية وجود معارضة حقيقية وفاعلة خارج الحكم، وأن تسعى دائماً إلى تحقيق التفاعل والتشاور بين كافة القوى السياسية والاجتماعية والثقافية المهتمة أساساً بالقضايا العامة. وهذا يستوجب، بين أشياء أخرى، وجود إعلام حر وحركة ثقافية نشطة.

يقوم مفهوم القيادة في الوطن العربي، وذلك لأسباب حضارية ـ تاريخية، على الفردية وليس على الجماعية المؤسسية. وهذا يجعل القائد السياسي سواء أكان قائداً على مستوى الدولة أو الحزب أو المؤسسة غير السياسية، أكثر ميلاً لاحتكار معظم السلطات والانفراد بمعظم القرارات. ورغم أن هذا الموقف

يتعارض مع الدعوة إلى الديموقراطية والتشاور، فإن تلك الممارسة تجذرت في نفوس القادة العرب وفي مفهوم القيادة بشكل عام بحيث أصبحت تقليداً وحكمة مألوفة. وهذا يعني أن القيام مثلاً بتشكيل حكومة من الأحزاب الرئيسية الممثلة في مجلس النواب المنتخب سيجعل ـ في غياب الشروط الأخرى ـ حكومة المشاركة الديموقراطية نسخة مصغرة تقريباً عن مجلس النواب، ويجعل قادة الملجس الأول يتحكمون بالتالي في قيادة المجلس الثاني. كذلك من المؤكد أن يؤدي مثل هذا الترتيب في حالة إقراره إلى حصر المشاركة في المجلسين ضمن قيادات سياسية أكثر اهتماماً بالحوار الفكري والتركيز على الخلافات العقائدية، وبالتالي أقل اهتماماً ووعياً بالقضايا الإدارية والفنية التي تحتاجها الدولة لتصريف شؤونها اليومية وإقرار سياستها المستقبلية.

لذلك ترى المعادلة الديموقراطية العربية المقترحة تحقيق الفصل الكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، وحصر صلاحيات الأولى في مجلس النواب وحده والثانية في مجلس الوزراء وحده، وتشكيل مجلس الوزراء بالكامل من خارج مجلس النواب. وفي حالة رغبة حزب في تعيين أحد نوابه في مجلس الوزراء، فإنه سيكون على ذلك العضو الاستقالة من مجلس النواب وإعلان مقعده مفتوحاً وإجراء انتخابات عامة لملئه.

وهذا يفتح المجال لتعيين وزراء من أصحاب الاختصاص، ويحصر الحوار والمناكفة المعتادة بين القيادات السياسية والفكرية في مجلس النواب، ويوسّع القاعدة القيادية في المجتمع ككل. وهذا من شأنه أن يجعل معظم الحوار في مجلس الوزراء يدور حول اختلافات فنية في الرأي وحول قضايا الحكم وإدارة شؤون الدولة، وليس حول خلافات فلسفية في الرؤية الاستراتيجية بناء على منطلقات عقائدية أو طائفية أو عشائرية.

أما فيما يتعلق بالانتخابات والحزبية على المستويات المحلية، فإننا نميل إلى ترك الباب مفتوحاً للتنافس المفتوح دون قيود، وذلك لإعطاء كل تيار فكري أو سياسي أو اجتماعي فرصة كافية لمحاولة تطبيق بعض أفكاره وإثبات صلاحية نظرياته على أرض الواقع، على أن تكون الصلاحيات المحلية خاضعة للسياسة

العامة للدولة. وهذا يعني حصر التنافس على المستويات المحلية ضمن مجالات التطبيق العملي للسياسة العامة وتحسين الكفاءة في الأداء واقتراح الجديد من البرامج لاستغلال الموارد المتاحة وخدمة المواطنين وحماية مصالحهم بوجه عام، دون التدخل في القضايا المتعلقة بسياسة الدولة وفلسفة الحكم والتعليم والعلاقات الدولية. وهذا يستوجب إتباع سياسية في إدارة الحكم تقوم على اللامركزية، بحيث يتم تحديد القضايا الوطنية والقضايا المحلية بشكل يسمح بفصلها عن بعضها البعض وتكاملها مع بعضها البعض في آن واحد.

إن محدودية تجربة الوطن العربي مع الحزبية من ناحية، واستحواذ كلمة أو تعبير الحزبية في التراث العربي الإسلامي على معنى سلبي من ناحية ثانية، دفع الأغلبية الشعبية إلى البقاء خارج الأحزاب. كذلك يلاحظ ابتعاد نسبة كبيرة من المثقفين، خاصة المفكرين الحقيقيين منهم، عن العمل الحزبي بوجه خاص والخوض في القضايا العامة ذات الحساسية بوجه عام. ويعود السبب في ذلك لأسباب عدة قد يكون أهمها:

1 ـ الشعور بضرورة التعامل مع أمور الدولة وقضايا الوطن والتحديات المصيرية من رؤية كلية وليس من رؤية حزبية ضيقة.

2 ـ الاعتقاد بأن القيادات الحزبية تميل إلى الغوغائية واستغلال العشائرية والطائفية وتعتمد القدرة الخطابية أساساً للتعامل مع عامة الشعب، وهذا من شأنه عادة تزييف وعي الجماهير والتسبب في تجاوز التوقعات الشعبية حدود الإمكانيات الوطنية المتاحة.

3 ـ الإيمان بأن من الصعب على الفكر الواعي والعلم القائم على المعلومات والتحليل والاستنباط الوصول إلى المراكز القيادية في المجتمع من خلال الحزبية، خاصة في ظل أوضاع تتيح المجال لسيطرة قيادات فردية وتحول دون تأسيس مراكز بحثية علمية داخل المؤسسة الحزبية.

لذلك، ومن أجل فتح المجال أمام أكثر القيادات وعياً ومصداقية للوصول إلى الحكم نقترح قيام مجلس النواب بانتخاب رئيس مجلس الوزراء انتخاباً حراً

مباشراً من خارج المجلس، وإعطاء كل القيادات الحزبية وغير الحزبية فرصة شغل ذلك المنصب الهام دون تعصب أو تفرقة، ومنح رئيس الوزراء المنتخب حق تشكيل الوزارة واختيار أعضائها ـ كما تنص المعادلة المقترحة ـ من خارج المجلس النيابي.

إن التطور المتسارع في مختلف نواحي الحياة أدى إلى تعقيدها وتشابكها، وفي الوقت ذاته أدى ألى ربط أجزاء العالم بعضها ببعض بروابط مصلحية حتمت الاعتماد المتبادل بين الشعوب والدول. وهذا أدى بدوره إلى جعل العديد من المشاكل الوطنية كمشاكل الأقليات وانتهاك حقوق الإنسان قضايا عالمية، وجعل العديد الآخر من المشاكل والهموم العالمية كمشاكل تلوث البيئة وتجارة المخدرات وانتشار الأسلحة غير التقليدية والإرهاب قضايا وطنية. ولقد ترتب على ذلك إضعاف مفهوم السيادة الوطنية وتقليص دور وقدرة الدولة القومية على التعامل بكفاءة مع التحديات الخاريجة.

من ناحية أخرى، أدى التطور المتراكم والتغير الكبير في بعض نواحي الحياة ومتطلباتها اليومية إلى تعقيد الحياة بوجه عام وتعميق الخصوصية بالنسبة للأقاليم والمدن وحتى القرى البعيدة عن المركز بوجه خاص. وهذا بدوره جعل إدارات ومؤسسات أكبر الدول القومية تبدو صغيرة أمام العديد من القضايا العالمية، وجعل إدارات ومؤسسات أصغر الدول القومية تبدو كبيرة بالنسبة للمشاكل والقضايا المحلية اليومية التي تشغل بال المواطنين في الأقاليم والقرى النائية، كما جعل البيروقراطية بشكل عام قليلة الرغبة في فهم مشاكل الناس وضعيفة القدرة على التعامل معها بكفاءة.

لذلك، ومن أجل إفساح المجال لحكومة المشاركة الديموقراطية للقيام بالتركيز على القضايا العامة وقضايا العلاقات الدولية دون إهمال القضايا والاحتياجات المحلية، نقترح اعتماد اللامركزية في الحكم. وهذا يعني تشكيل مجالس محلية منتخبة وإسناد صلاحيات واسعة لها لإدارة الشؤون الحياتية، بما في ذلك إدارة الشؤون المتعلقة بالأمن والتعليم وتشجيع الاستثمار. وهذا من

شأنه التعامل مع معظم المشاكل حال وقوعها دون تأخير، وتخويل أولئك الناس الأكثر معرفة بالبيئة الاجتماعية المحلية والأقرب إلى الإحساس بالمشاكل اليومية مسؤولية التعامل مع تلك المشاكل.

كذلك من شأن نظام حكم يعتمد اللامركزية إتاحة الفرصة لنمو قيادات جديدة باستمرار، وفتح المجال لحدوث تنافس إيجابي بناء بين الأقاليم والمدن، خاصة في مجال التعليم والثقافة والسياحة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الطبقة المتوسطة وموقعها من المجتمع

بينما كانت عملية النمو الاقتصادية والتقدم العلمي والتنوع الثقافي تتسارع في دول الغرب الصناعية، كانت غالبية دول العالم الثالث، ومن بينها الدول العربية، تعيش مرحلة الاستقلال الوطني والبناء السياسي، أو الكفاح من أجل الحصول على الاستقلال. وبسبب تخلف تلك الدول اقتصادياً وعلمياً وتكنولوجياً، وفقرها النسبي، وضعفها المؤسسي، وغياب الديموقراطية، فإن الطبقة المتوسطة في المجتمعات النامية عموماً لم تستطيع النمو بالقدر الكافي وتحقيق التماسك الكافي والثقة الكافية بالنفس للقيام بدور فعال في حياة المجتمع. ومما أضعف قدرة الطبقة المتوسطة على الاستحواذ على عناصر القوة الذاتية، محدودية النشاطات الاقتصادية وصغر حجم الاقتصاديات الوطنية بوجه عام، وسيطرة العسكر على الحكم في غالبية الأحيان، وغياب الحريات السياسية وغير السياسية، وخضوع الاقتصاد للسياسة، وانتشار التطلعات الاستهلاكية غير الإنتاجية، وسيطرة بيروقراطية حكومية على الحياة العامة اتصفت عموماً بالجهل والفساد وسوء الإدارة وضعف المسؤولية.

إن ضعف القاعدة الإنتاجية من ناحية، ونمو النزعة الاستهلاكية من ناحية أخرى أديا إلى حصر أهم النشاطات الاقتصادية في النشاط التجاري القائم أساساً على الاستيراد والتصدير. وبسبب علاقة هذا النشاط بالدول والشركات الأجنبية التي ارتبطت في الذاكرة الجماعية لشعوب الدول العربية عامة بالاستعمار، فإن الفئة الاجتماعية المسيطرة على النشاط التجاري افتقدت الإحساس بالاستقرار

والطمأنينة والثقة الكافية بالنفس لتشكيل طبقة اجتماعية متماسكة وذات مصالح مشروعة وهادفة. وهذا قاد تلك الفئة إلى التركيز على الربح السريع والابتعاد عن الاستثمار بعيد المدى وإلى التنافس فيما بينها للحصول على المزيد من الوكالات التجارية خدمة لمصالح ذاتية غير طبقية وغير مجتمعية.

من ناحية ثانية، جاء طرح شعار الاستقلال الاقتصادي، وإتباع نظام المركزية في التخطيط الإنمائي، وسيطرة الدولة على أهم النشاطات الإنتاجية والاستثمارية والمالية ليحول فعلاً دون نمو طبقة متوسطة حقيقية وفاعلة، وذلك لأن الاقتصاد هو البيئة الطبيعية لنمو تلك الطبقة وأداتها الأهم لفرض وجودها والتعبير عن ذاتها. وفي ضوء التحول الاجتماعي العالمي نحو عصر المعرفة سيكون من الصعب جداً نمو طبقة متوسطة تتمتع بالصفات المطلوبة والضرورية لدعم الفكرة الديمقراطية ونظمها ومؤسساتها السياسية وغير السياسية. وفي الواقع يعتبر المجتمع الصناعي هو المجتمع الوحيد في تاريخ الإنسانية الذي أفرز طبقة متوسطة ذات دور مجتمعي فاعل. المجتمع الزراعي يتكون من طبقتين فقط، أغنياء وفقراء، والمجتمع المعرفي الآخذ في التكون يسير نحو تشكلية مجتمعية مماثلة، مما يجعل الطبقة المتوسطة إفرازاً غير عادي، وبالتالي من الصعب الاحتفاظ به أو الاعتماد على استمرار وجوده.

في المقابل، جاء التوسع الكبير والمفاجىء في حجم الدولة ونشاطاتها المتعددة في مجالات الأمن والخدمات ليخلق شبه طبقة متوسطة غير تقليدية في رحم الدولة. ولقد ضمت تلك الطبقة في صفوفها ولا تزال البيروقراطية الحكومية، وضباط الجيش والشرطة وأجهزة المخابرات، وكبار موظفي الشركات والبنوك الخاضعة لملكية أو سيطرة الدولة، وغالبية أساتذة المدارس والجامعات، وتلك الفئة من المثقفين العاملين في التدريس والنشر والإعلام ودوائر الثقافة التابعة للدولة. وهذا جعل الطبقة المتوسطة في العالم الثالث عموماً طبقة ضعيفة لا تملك قاعدة اقتصادية ذاتية، ومتنافرة بسبب تناقض مصالح الفئات المكونة لها، وعديمة القدرة على أخذ زمام المبادرة سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً بسبب اعتمادها شبه الكامل على الدولة وتبعيتها لها.

إن غياب المصلحة المشتركة بين الأفراد والفئات المكونة لتلك الطبقة أضعف قدرتها على تشكيل وطرح برامج عمل إصلاحية واقعية، كما أن تفككها واعتمادها شبه المطلق على الدولة جعلها تخشى التغيير الهادف لقدرته على الأضرار بمصالحها واختصار مواقعها المجتمعية، لأن من شأن التغيير البنّاء تقليص حجم ودور الدولة في الحياة العامة وتغيير العلاقات الاجتماعية القائمة. ولذلك، وحتى عندما جاء التغيير على شكل انقلابات عسكرية، فإن التغيير كان محصوراً في الرموز الحاكمة فقط ولم يخدش جوهر نظام الحكم أو يضعف دور المؤسسة الحاكمة أو البيروقراطية المتعفنة. ولهذا بقيت الدول النامية عموماً والعربية خصوصاً تدور في مكانها دون تنمية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو علمية ـ تكنولوجية حقيقية، بينما كانت الفجوة التي تفصلها عن الدول الصناعية المتقدمة تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم.

إن ضعف الطبقة المتوسطة في الوطن العربي واعتمادها الكبير على الدولة يجعل من الطبيعي، وربما من الضرورة أيضاً استمرار قيام الدولة بدور هام في حياة المجتمع. كذلك تستوجب الطبيعة التقليدية أو شبه التقليدية لمعظم المجتمعات العربية، والتركيب العشائري لبعضها الآخر أن يكون بالإمكان، وربما من الضروري أيضاً، استمرار القيادات التقليدية بالاحتفاظ بقدر معقول من الصلاحيات في ظل أنظمة حكم ديمقراطية. وهذا يعني أن بالإمكان استمرار رئيس السلطة، سواء كان ملكاً ورث الحكم أو رئيساً منتخباً بالاحتفاظ بصلاحيات تعادل صلاحيات الرئيس في نظام حكم ديموقراطي كنظام فرنسا، واستمرار الرقابة الحكومية على بعض النشاطات الاقتصادية الهامة، على الأقل حتى تتجذر الديموقراطية وتتحسن الأوضاع المعيشية وتتسع النشاطات الاقتصادية.

وتشير تجربة بعض الدول الغربية الديموقراطية كهولندة وإنكلترة والدنمرك والسويد والنرويج إلى أن استمرار الملكية الوراثية لم يمنع التحول نحو الديموقراطية، وإن الاحتفاظ بتلك المؤسسة على رأس الدولة كان من أهم عوامل الاستقرار السياسي، وذلك لقدرته على إيضاح مصدر وحدود الشرعية

السياسية من جهة، وتعميق إحساس الحاكم والمحكوم على السواء بالطمأنينة لسلامة العملية الديموقراطية وفاعلية العملية السياسية من جهة أخرى. كذلك تشير التجربة اليابانية إلى أن رقابة الدولة على النشاطات الاقتصادية الهامة واتجاهاتها إلى دعم بعض الصناعات داخلياً وخارجياً كان له أثر إيجابي في تنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق السلام الاجتماعي ورفع المستويات المعيشية بوجه عام، وتأهيل اليابان لدخول عصر المنافسة الصناعية والعلمية بكفاءة.

تقوم الديموقراطية الحقة على 5 أعمدة رئيسية، هي:

1 ـ التعددية السياسية.

2 ـ تداول السلطة في المجتمع.

3 ـ الاعتراف بالحريات الفردية والحريات العامة ضمن تشريع وقانون يحترمها ويصونها.

4 ـ وجود طبقة متوسطة قوية وفاعلة.

5 ـ مشاركة شعبية في العملية السياسية.

ساهم التطور الحديث والمتسارع في العالم، خاصة في مجالات الاتصالات والمعلومات والثقافة، إلى دخول العديد من المجتمعات والأقليات عصر المعرفة. وهذا أدى إلى زيادة أهمية العملية الإعلاماتية في الحياة المجتمعية، وإلى تنشيط العديد من مؤسسات المجتمع المدني القديمة والجديدة كجمعيات حقوق الإنسان ومكافحة التدخين وحماية البيئة. إضافة إلى ذلك، أدت تلك التطورات إلى قيام أصحاب المصالح الخاصة ولجان العمل السياسي والنقابات بالتدخل الواعي في العملية السياسية والعملية التشريعية على السواء وذلك بهدف التأثير في قرارات ومواقف العمليتين. نتيجة لذلك، وبسبب فعل العملية الاقتصادية السائرة بثبات وقوة نحو التدويل الكامل تضاءل حجم ونفوذ الطبقة المتوسطة التقليدية في كل المجتمعات، وأعطى ميلاداً لطبقة بديلة تقوم أساساً على المعرفة وليس على الثروة الاقتصادية.

وهذا يعني أن الطبقة المتوسطة المعنية ليست بالضرورة طبقة اجتماعية

ذات مستوى معين من الدخل والثروة، بل تتكون أساساً من معرفيين ذوي نشاطات ثقافية واجتماعية ومهنية وسياسية وتربوية ـ تعليمية أقل ارتباطاً واعتماداً على الثروة والدخل. كذلك من الممكن، بل من المتوقع أن تصبح التعددية السياسية ذات جذور اجتماعية ـ ثقافية ترتبط أساساً بمؤسسات المجتمع المدني وأصحاب المصالح الخاصة من تجار وصناعيين ومهنيين وحماة البيئة وغيرهم، إلى جانب ارتباطها بوجود الأقليات العرقية والثقافية والقومية والدينية. وهذا من شأنه في حقيقة الأمر القضاء نهائياً على جذور الطبقة المتوسطة وإنهاء دورها الفاعل في المجتمع، كما سبق إيضاحه.

إن تداول السلطة في المجتمع بالطرق السلمية هو لب العملية الديمقراطية السياسية، وبدونه لا تقوم للديقمراطية قائمة. وهذا يفترض قبول كل فئات المجتمع المنظمة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بمبدأ تداول السلطة واحترامه والالتزام به التزاماً كاملاً. إلى جانب ذلك، ليس بالإمكان قيام الديمقراطية في أي مجتمع دون اعتراف المجتمع، ثقافة ومؤسسات وممارسة وتشريعاً، بالحريات الفردية والحريات العامة واحترامها وصيانتها.

أما فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية في العملية السياسية، خاصة العملية الانتخابية، فهي قضية يمكن ضمانها في ظل ظروف سياسية واجتماعية تعترف بالحريات الفردية وتحترمها، وقانون يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية، وثقافة تجعل المشاركة واجباً وحقاً في آن واحد. وهذا يستوجب توفر الوعي لدى فئات الشعب المختلفة، والتزام العمليتين التربوية والإعلامية بتأسيس الديمقراطية كقيمة اجتماعية ونظام حكم سياسي، إلى جانب الالتزام بالكشف عن الحقيقة ونشرها في المجتمع.

ولذلك، دون المزيد من الشرح، نعتقد بإمكانية، بل بضروره قيام نظام عربي ديمقراطي لتولي مهام الحكم في كل قطر عربي، وأن المعادلة القادرة على تحقيق ذلك، هي معادلة تحول دون هدم ما هو قائم من ترتيبات وسياسات في الوقت الحاضر، وتعمل في الوقت ذاته على تمكين الشعب من ممارسة الديمقراطية الحقة القائمة على مبدأ المشاركة وليس على حق الاختيار للحاكم

فقط، وأن تتحاشى بقدر الإمكان الوقوع في الأخطاء التي وقعت فيها التجربة الديمقراطية الغربية. أما العناصر الرئيسية لتلك المعادلة فهي:

1 ـ الانتخابات المباشرة لتشكيل مجلس النواب بحيث تسند إليه مهام السلطة التشريعية، ضمن شروط تحول دون حصول أي حزب سياسي أو تيار فكري ـ عقائدي على الأغلبية المطلقة، خاصة وأن أكبر الأحزاب في أي بلد عربي لا يضم بين أعضائه إلا نسبة ضئيلة جداً من المجموع العام للسكان.

2 ـ عدم السماح لأي حزب بدخول مجلس النواب إذا فشل في الحصول على نسبة معقولة من أصوات الناخبين، أي إذا عجز عن إثبات قدرته على إقناع قطاع معين وكبير نسبياً من المواطنين بصلاحية فكره وواقعية سياساته.

3 ـ تخصيص مقاعد في المجلس النيابي للأقليات الدينية والعرقية والثقافية التي تطالب بمعاملتها كأقلية، على أن تتناسب الحصص المخصصة لها مع نسبتها إلى المجموع العام للسكان.

4 ـ تخصيص مقاعد في المجلس النيابي لمؤسسات المجتمع المدني الأكثر أهمية، خاصة الاتحادات العمالية والنقابات المهنية والجمعيات الخيرية، بما في ذلك الاتحادات النسائية وجمعيات حقوق الإنسان وحماية البيئة ومكافحة التدخين وغيرها، على أن يكون لتلك الاتحادات والجمعيات والنقابات وجوداً وقاعدة شعبية.

5 ـ القيام بانتخاب رئيس الوزراء من خارج مجلس النواب مع إسناد صلاحية انتخابه لذلك المجلس.

6 ـ تحقيق الفصل الكامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتشكيل مجلس الوزراء بالكامل من خاج مجلس النواب.

7 ـ تشكيل مجلس الوزراء تبعاً لترتيبات تضمن المشاركة بين غالبية القوى السياسية والاجتماعية الرئيسية، بما في ذلك المستقلين.

8 ـ إتباع نظام اللامركزية في الحكم الذي يمنح صلاحيات واسعة لمجالس الحكم المحلية والإقليمية، خاصة فيما يتعلق بتسيير شؤون الناس اليومية.

9 ـ صيانة مبدأ المشاركة بين الأغلبية والأقلية على المستوى الوطني، والسماح بحكم الأغلبية على المستوى المحلي.

10 ـ إتباع نظام انتخابي يجمع بين الاستمرارية والتجديد بحيث يتم انتخاب نصف أو ثلث أعضاء المجلس النيابي في كل دورة انتخابية.

إن التطرف الفكري والسياسي بشكل عام هو ارتهان لفكر ماضوي تجاوزه الزمن، أو تعلّق برؤية نظرية مستقبلية لم يختبرها الزمن. وهذا يجعل الارتهان لماض بائد والتعلق بمستقبل مجهول على السواء مواقف بعيدة عن الواقع وعديمة القدرة على التعامل مع مشاكله وتحدياته الحياتية بعلمية وفاعلية. وعندما يكون التطرف في المجتمع سبباً لحدوث تمحور سياسي ـ اجتماعي ثنائي أو متعدد الأطراف، فإن حياة وموارد ومستقبل المجتمع ككل تصبح عرضة للاستنزاف في معارك كلامية أو حروب أهلية مدمرة، كما يصبح من الصعب نمو طبقة متوسطة ذات خصائص اجتماعية واقتصادية قادرة على حفظ التوازن وتخفيف حدة الصراع والحيلولة دون الاقتتال.

إن المجتمعات التي يسيطر عليها التطرف والتمحور هي مجتمعات غير قادرة على القبول بالحلول الوسط، أو حتى التفكير بحلول وسط، مما يجعل من الصعب إيجاد مكان فيها للعقلانية والواقعية. وهذا يحتم بالتالي خلق وتأسيس معادلات ديمقراطية تفرض على الجميع التعاون بقدر الإمكان، وتشجع الاعتدال والتسامح، وتضمن وجود تعددية سياسية ـ اجتماعية وحرية فكرية ومشاركة شعبية، وتحول في كل الحالات وتحت كل الظروف دون سيطرة الأغلبية على الأقلية.

ـ 11 ـ

العمل الاقتصادي المشترك

ساهم التقدم المستمر والمتسارع في وسائل النقل وتقنيات الاتصال في تسهيل وتفعيل حركة الناس والبضائع والأفكار والمعلومات عبر الحدود السياسية. إلى جانب ذلك، أدت ثورة المعلومات والاتصالات الفورية عبر الأقمار الصناعية والأنترنيت، والتوجه العام نحو تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية والسياسية إلى ربط الناس والدول والصناعات المختلفة والجامعات العديدة والاقتصاديات الوطنية المتباينة بروابط قوية لم تكن معروفة من قبل. وهذا أدى بدوره إلى دخول دول العالم أجمع عصر الاعتماد المتبادل، وبالتالي تقويض أسس ومنطق مفهوم الاستقلال الاقتصادي الذي سيطر على تفكير وسياسة الكثير من الدول ومثقفي العالم الثالث لعقود. ومع بداية العقد الأخير من القرن العشرين كان الاقتصاد العالمي قد تجاوز عصر الاعتماد المتبادل ودخل عصر التكامل الاقتصادي غير المتكافىء وغير الخاضع لقواعد أو قوانين دولية محددة الأهداف والوسائل. وفي الواقع، لم يعد بالإمكان الحديث بجدية عن اقتصاد وطني له خصائصه وبرامجه وأهدافه المستقلة، وذلك لترابط اقتصاديات الدول والمؤسسات الصناعية وبيوت التجارة والمال والاستثمار الكبيرة بعضها ببعض بروابط تعاون وتنافس وتبعية متبادلة.

كان من نتائج تلك التطورات توحيد الكثير من الأسواق العالمية، بما في ذلك بعض أسواق العمل المتخصصة، كأسواق المهنيين العاملين في مجال برمجة الكمبيوتر، وأسواق الخدمات المالية والاستثمارية والسياحية وغير ذلك. وهذا جعل بإمكان عشرات الآلاف من الشركات، خاصة متعددة الجنسية منها،

إقامة مراكز إنتاج خارج بلادها الأصلية والتعاقد مع مهنيين أجانب للعمل وتقديم العديد من الخدمات لها دون الانتقال من بلادهم ومدنهم. لذلك يلاحظ قيام الشركات العاملة في مجال صناعة المعلومات والبرمجة والخدمات المالية والإعلان والتصميم الهندسي والطباعة وغيرها بالسفر آلاف الأميال بعيداً عن المركز والقيام بنشاطات إنتاجية وخدماتية مختلفة دون الحاجة لنقل موظفين أو إقامة مراكز عمل جديدة. وعلى سبيل المثال، أصبح بإمكان العديد من الشركات الأمريكية استخدام تقنيات الاتصال عبر الأقمار الصناعية لتطوير برامج كمبيوتر في الهند، وترتيب إجراءات صف الكتب والمجلات على أجهزة الكمبيوتر قبل طباعتها في الفلبين، وتصميم سيارات في اليابان وإيطاليا وألمانيا، وإعداد برامج الإعلان والدعاية في إنجلترة، وإدارة عمليات حجز السفر في الطائرات في باربادوس، كل ذلك باستخدام عمال وموظفين ومهنيين وشركات أجنبية غير أمريكية.

وبسبب صعوبة سيطرة السياسة على وسائل الاتصال عبر الأقمار الصناعية من جهة، وسهولة قيام تلك الوسائل بإيصال رسالتها الإعلامية والثقافية والدعائية لكل بيت تقريباً في أي ساعة من ساعات الليل والنهار وفي كل أنحاء المعمورة من جهة أخرى، فإن قدرة كل الدول على حماية صناعاتها الوطنية وصيانة ثقافاتها التقليدية أصبحت ضعيفة للغاية. وفي الواقع، أصبحت محاولات الحماية الاقتصادية والانعزال الثقافي سياسات معاكسة لروح العصر واتجاهات مسيرته الحضارية ومتناقضة مع متطلبات التقدم والتحرر فيه.

تشير اتجاهات التطور في العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أن عملية «العولمة» (Globalization) نجحت في فرض نفسها كواقع عملي، وفرض منطقها كفكر مؤسسي على العالم أجمع، وذلك رغم المقاومة التي مارستها وأكدتها غالبية الثقافات الوطنية والدول النامية. ومما أضعف قدرة المؤسسات السياسية والفئات المثقفة على مقاومة تيار العولمة أن نتائجها أدت إلى رفع كفاءة الإنتاج وخفض تكلفته وتحسين نوعية المنتجات في أسواق كل بلاد العالم المشاركة وتمكين عامة المستهلكين من الحصول على أفضل المنتجات بأقل

الأسعار الممكنة. وهذا شجع الشركات الكبيرة والواعية على التوسع في البحث عن أسواق جديدة وموارد طبيعية غير مستغلة كما يجب، كما شجع العديد من الدول على إعداد وتطبيق برامج إصلاح اقتصادية في مقدورها إغراء الشركات الأجنبية والاستثمارات العالمية على التوطن في بلادها. وهذه بدورها أدت إلى توسعة نطاق عملية العولمة وتعميقها وجعلها عملية مجتمعية ذات أبعاد ونتائج اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية كبيرة وهامة. لذلك أصبح من الصعب جداً إيقاف مدّ العولمة، ومن الأصعب إلغاء آثارها المجتمعية، مما فرض التكيف مع متطلباتها وحتّم تطوير القدرات الذاتية لفهمها واستيعاب منطقها والاستفادة من إمكانياتها الكثيرة المتزايدة.

وليس أدل على عمق عملية العولمة من استخدام الإنترنيت لتسويق الكثير من الخدمات والبضائع عبر المسافات الطويلة والحدود السياسية العتيدة. لقد أصبح بإمكان أية شركة مهما صغر حجمها أن تصبح شركة عالمية لحظة إقامة موقعٍ لها على شبكة الإنترنيت. كما أصبح بالإمكان أيضاً أن تقوم شركة مصرية مثلاً بتسويق منتجاتها في كل أسواق العالم وأن تتسلم الطلبات وتفرزها في إيطاليا مثلاً وأن تشحن بضائعها من مخازنها في قبرص. وفي أمريكا وأوروبا أصبح الإنترنيت أهم وسيلة للإعلان عن الوظائف الشاغرة والبحث عن فرص عمل واستثمار جديدة.

من ناحية أخرى، أدت العولمة على المستوى الاقتصادي إلى تقليص فاعلية بعض النظريات وأدوات التحليل الاقتصادي المتعارف عليها وإبطال مفعول بعضها الآخر. إلى جانب ذلك، ساهمت التحولات الاجتماعية التي رافقت عملية العولمة على المستوى الوطني، والتحولات الاقتصادية التي أفرزتها على المستوى الدولي في تقويض مصداقية بعض المفاهيم والمسلمات الاقتصادية التي سادت لعقود. وهذا أدى بدوره إلى إضعاف قدرة كل الدول على التحكم في اقتصادياتها الوطنية، وحتّم بالتالي التوجه نحو إعادة تقييم أدوات التحليل والمفاهيم التقليدية، بما في ذلك علاقة الدولة بالاقتصاد ودور الاقتصاد في العلاقات الدولية والتحولات الاجتماعية والسياسية العالمية. ومن

الأمثلة التي توضح مدى الحاجة لتطوير نظرتنا ومفاهيمنا الاقتصادية التقليدية ما يلي:

1 ـ تراجع الأهمية الاقتصادية للموارد الطبيعية وتزايد قدرة التكنولوجيا الصناعية والبحوث العلمية على إيجاد بدائل أفضل وأقل كلفة للعديد من المنتوجات والمعادن كالقطن والخشب والحديد والنحاس وغيرها. وهذا أفقد العديد من الدول الغنية بمواردها الطبيعية جل قدرتها التفاوضية والتنافسية في أسواق الإنتاج والتجارة الدولية، خاصة الدول النامية ذات الاعتماد على عدد محدود من تلك الموارد.

2 ـ تراجع الأهمية الاقتصادية للأرض كعنصر إنتاجي، وذلك بسبب تمكن العلم الحديث والتكنولوجيا الصناعية من مضاعفة الإنتاج في مساحات أصغر، والاستغناء تقريباً عن الحاجة لتخزين بعض المنتجات كالكتب والأحذية والملابس وغيرها. ويعود السبب في ذلك إلى تطوير نظم حسابية ومحاسبية حديثة بإمكانها جمع وتخزين وتحديث المعلومات المتعلقة بالمبيعات باستمرار من ناحية، وتوفير القدرة التكنولوجية على التحكم في كمية ونوعية الإنتاج من ناحية ثانية، وإنتاج البضائع المطلوبة فوراً دون تأخير. وفي بعض الدول كسنغافورة وهونغ كونغ وتايوان، تمكن العلم والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي السليم من تحقيق معدلات نمو اقتصادي ومستويات معيشة عالية دون أرض أو موارد طبيعية تذكر.

3 ـ تغيير مجرى التجارة الدولية واختصار دور الدول النامية فيها حيث أصبحت غالبية المعاملات التجارية تتم ضمن نطاق الدول الصناعية الغنية وليس بينها وبين الدول النامية، بما في ذلك الدول الغنية بالموارد الطبيعية. وفي الواقع تجاوزت قيمة التبادل التجاري بين الدول الصناعية في منتصف التسعينات من القرن العشرين 80٪ من حجم التجارة الدولية، وذلك بالرغم من أن سكان تلك الدول لم يتجاوز في حينه 20٪ من سكان العالم أجمع. وهذا جعل حجم التبادل التجاري بين الدول النامية نفسها وبينها وبين الدول الصناعية يقل عن 20٪ من حجم التجارة الدولية بالرغم من أن سكانها تجاوزوا 80٪ من سكان العالم.

4 ـ ثبوت فشل أهم نظريات التنمية الاقتصادية، خاصة نظرية الإحلال التي قالت بإمكانية تحقيق التنمية المطلوبة باللجوء إلى التصنيع وإحلال المنتوجات الوطنية محل المنتوجات الأجنبية المستوردة. إذ أثبتت التجارب التنموية في كل من اليابان وسنغافورة وهونغ كونغ وتايوان وكوريا الجنوبية أن الإنتاج من أجل التصدير والقبول بمبدأ التنافس في السوق العالمي كان العامل الحاسم في نجاح تلك الدول في تحقيق التنمية. وفي المقابل، أثبتت تلك التجارب فشل كل محاولات التنمية التي قامت على الإحلال كما حدث في مصر وسورية والهند، إذ بقي الإنتاج دون المستوى المطلوب ونوعية المنتجات دون المستوى القادر على التنافس في الأسواق العالمية. وهذا بدوره جعل الأسواق المشتركة ومناطق التجارة الحرة أطراً مناسبة، بل ضرورية للإنتاج الكبير والتنافس المحدود، ولكن الكافي لرفع كفاءة العامل وتطوير إنتاجية المصنع وتحسين نوعية البضائع المصنعة بوجه عام. وكما أشرنا سابقاً، تم أيضاً تقويض مفهوم «الميّزة النسبية» المرتبطة بوفرة الموارد الطبيعية وجودة المناخ والموقع الجغرافي، حيث أصبحت الميّزة النسبية الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها هي تلك الميّزة المرتبطة بالمعرفة.

5 ـ سقوط الهوية الوطنية بالنسبة لرأس المال والشركة الكبيرة حيث أصبحت الشركة تتصف بتعدد الجنسية، وأصبح رأس المال عالمي الأبعاد والأهداف.

6 ـ زيادة أهمية قطاع الخدمات في اقتصاديات الدول المتقدمة عموماً، وتضاعف قدرته على خلق فرص عمالة جديدة باستمرار، ونجاحه في الإسهام بفاعلية أكثر في نمو الناتج القومي الإجمالي. وفي الواقع، يشير التاريخ الاقتصادي إلى أن نمو الناتج القومي وارتفاع مستويات المعيشة وزيادة التقدم العلمي والتكنولوجي سارت يداً بيد مع نمو قطاع الخدمات. وليس أدل على أهمية هذا القطاع المتزايدة من الدور الذي قام به بانتشال الاقتصاد الأمريكي من الركود وقيادته لتحقيق معدلات نمو كبيرة نسبياً ومتواصلة ابتداءً من العام 1992، وذلك دون حدوث التضخم.

7 ـ ارتباط الإنتاج الصناعي والزراعي والتقدم الاقتصادي عموماً بالمعرفة، وقيام الأخيرة بالاستيلاء على جزء هام ومتزايد من دور عناصر الإنتاج التقليدية. وهذا جعل المجتمعات والطبقات والأفراد الأكثر علماً ومعرفة أكثر قدرة على تحقيق التقدم وخلق الثروات وتوظيفها وتكديسها، وقلص في الوقت ذاته قدرة المجتمعات والجماعات غير المعرفية على تحقيق التنمية وإدارة مواردها الطبيعية والمالية المتاحة بكفاءة، وحتى التمتع بمثار تلك الموارد بشكل صحيح.

بناء على ما تقدم، تبدو عملية العولمة، خاصة الاقتصادية منها، عملية حتمية تحمل في طياتها الكثير من الوعود والفوائد. وحيث أن اندماج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد العالمي أصبح أمراً محتوماً في غياب الانعزال والقبول بالتخلف عن العصر، فقد أصبح على تلك الاقتصاديات إعداد نفسها للدخول في عالم العولمة طواعية. إن مثل هذا الدخول من شأنه تمكين تلك الدول من التأثير في شروط الاندماج، وذلك بدلاً من الانتظار حتى يتم الاندماج بناء على شروط الغير.

إن الأقطار والدول التي اختارت أسلوب التكامل وتوقيته كان بإمكانها تحقيق الكثير من الفوائد والاستحواذ على مكانة، ولو متواضعة، ضمن صفوف الدول والمؤسسات الاقتصادية الرائدة والقائدة في العالم. ومن بين تلك الأقطار النمور الآسيوية الأربعة سنغافورة وتايوان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية. أما الدول التي حاولت التمسك بمفهوم الاستقلال الاقتصادي والتنمية الوطنية بناءً على تجارب اشتراكية ذاتية فقد وجدت نفسها تسير ضمن قافلة يائسة يقودها الغير، وبالتالي تابعة للغير دون أن تعي حتى شروط التبعية.

التجمعات الاقتصادية

إن سهولة انتقال الناس والبضائع والأفكار عبر الحدود السياسية من ناحية، وتدويل أسواق الكثير من الصناعات والخدمات من ناحية ثانية، وتعميم مبدأ حرية التجارة وخفض التعرفة الجمركية من ناحية أخرى أدت إلى زيادة حدة

المنافسة في الأسواق الوطنية والأجنبية على السواء. وهذا فرض على الصناعات المختلفة تطوير وسائل الإنتاج وتحديث فنون الدعاية والتسويق وتحسين نوعية البضائع المعروضة للبيع وخفض أثمانها قدر الإمكان. وهذا بدوره دفع المنتجين إلى العمل على خفض تكاليف الإنتاج عموماً واللجوء إلى أساليب الإنتاج بكميات كبيرة خصوصاً، والبحث عن مصادر عماله، ومواد أولية رخصية، وذلك إلى جانب الاستثمار في مجالات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتنمية أسواق التصدير. وحيث أن أهداف التوسع في الإنتاج وخفض تكلفته وتحسين ظروف تصريفه لا يمكن أن تتحقق دون اللجوء إلى التخصص وإيجاد أسواق تصدير جديدة فإن إقامة التجمعات الاقتصادية أصبحت هدفاً سياسياً ووسيلة تنموية عصرية.

إن اتجاه الدول إلى التخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تحظى بميزة نسبية في إنتاجها كان ولا يزال يعني الابتعاد عن سياسات الاستقلال الاقتصادي. وبسبب أهمية مفهوم الاستقلال الاقتصادي وارتباطه بمفهوم الاستقلال السياسي، خاصة في الدول النامية، فإن هدف التخصص أصبح صعباً، وربما غير مرغوب فيه في غياب أطر اقتصادية ـ سياسية تجعل التخصص بحد ذاته برامج عمل متبادلة بين شركاء متكافئين. وهذا لم يكن بالإمكان تحقيقه دون تشكيل التجمعات الاقتصادية الكبيرة وإقامة أسواق التجارة الحرة بين دول متجاورة أو بين دول ذات علاقات تجارية واسعة تجعل الاعتماد بين الشركاء متبادل ومتكافىء بقدر الإمكان، وتضعف بالتالي احتمالات التبعية.

وفي الواقع، ساهمت التجمعات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة، وذلك كما أثبتت التجربة الأوروبية، ليس فقط في تعميق التخصص على أساس الميزة النسبية، وإنما أيضاً في تنمية أسواق الدول الأعضاء عموماً، وخلق فرص عمالة جديدة، وزيادة الاستثمارات، وحماية العديد من الصناعات الوطنية للدول الأعضاء، وإرساء أسس تعاونية في المجالات غير الاقتصادية عادت بالنفع والأمن والاستقرار على جميع المعنيين. ومن مجالات التعاون تلك تنسيق السياسات المالية وأسعار صرف العملات، حماية البيئة، توحيد قوانين

العمل والعمال، تسهيل حركة المرور عبر الحدود الدولية، تنسيق المواقف السياسية تجاه العديد من القضايا الدولية وبرامج المعونات الخارجية للدول النامية، وغيرها.

اتجهت بعض دول أوروبا الغربية في عام 1957 نحو إقامة السوق الأوروبية المشتركة وذلك بهدف الإسراع في إعادة بناء اقتصادياتها التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وخلق مصالح اقتصادية مشتركة تجعل من الصعب على تلك الدول العودة إلى سياسة التناحر والعداء. وعبر عملية تقدم بطيئة ومترددة تم إحداث تحول إيجابي كبير في المواقف السياسية للدول الأعضاء وتنمية العلاقات الاقتصادية فيما بينها، وتحقيق قدر كبير من التقدم كان من نتائجه توضيح فكرة العمل الاقتصادي المشترك وإقامة وتكريس مؤسساته. وبسبب نجاح فكرة السوق المشتركة من الناحية الاقتصادية والسياسية ورغبة الدول الأعضاء في تعميق التعاون الاقتصادي فيما بينها وتقوية عوامل الاستقرار في أوروبا الغربية بوجه عام، فإن عدد الدول الأعضاء نما تدريجياً حيث وصل 15 دولة في عام 1995.

نتيجة ذلك، خاصة في ضوء القرارات المتعلقة بإصدار عملة أوروبية موحدة والقيام بفتح الحدود بين الدول الأعضاء بالكامل، تم أيضاً استبدال اسم «المجموعة الأوروبية» باسم «الاتحاد الأوروبي» (European union). ولقد ضم الاتحاد في عضويته في عام 1995 كل من ألمانيا، الدنمارك، فرنسا، بلجيكا، هولندا، إنجلترة، إيرلندة، لوكسمبرج، إيطاليا، اليونان، أسبانيا، البرتغال، السويد، فنلندة، والنمسا، وذلك رغم أن الفكرة بدأت بستة دول فقط. إن نجاح التجربة الأوروبية دفع دولاً أخرى إلى السير على نفس الطريق وتشكيل أسواق مشتركة فيما بينها ذات أهداف اقتصادية مشابهة. ففي أمريكا الشمالية تمت إقامة سوق تجارية حرة (North American Free Trade Area) ضمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك. وفي آسيا بدأت مجموعة من الدول هي ماليزيا والفلبين وتايلاند وڤييتنام وإندونيسيا وسنغافورة وبروناي بتشكيل سوق تجارية مشتركة ذات أهداف اقتصادية وسياسية. إلى جانب ذلك،

بدأت الولايات المتحدة بالعمل على توسعة نطاق منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية لتشمل أيضاً دول أمريكا الجنوبية.

وفي العالم العربي تمت إقامة مجلس التعاون الخليجي في عام 1981 لأسباب غلب عليها الطابع الأمني، مما دفع إلى التركيز على النواحي العسكرية وإهمال متطلبات إحداث تكامل اقتصادي بين مجموعة الدول الأعضاء. كذلك تمت في أواخر الثمانينات محاولة لإقامة مجلس التعاون المغاربي بين مجموعة الدول العربية الواقعة في شمال أفريقية، ضمت كل من الجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس وليبيا. كما تمت أيضاً خلال نفس الفترة إقامة مجلس التعاون العربي الذي ضم كل من مصر والأردن والعراق واليمن. إلا أن حرب الخليج الثانية (1990 ـ 1991) تسببت في إيقاف العمل باتفاقية مجلس التعاون العربي، كما تسببت الخلافات بين دول المغرب العربي في تحويل المجلس إلى إطار سياسي بلا محتوى اقتصادي.

إن مقارنة التجربة الأوروبية بالتجربة العربية تجعل من الممكن التعرف على أسباب الفشل العربي في مجال التعاون الاقتصادي، وبالتالي تجعل بالإمكان تحديد معالم الطريق نحو النجاح. لقد جاء النجاح الأوروبي أساساً بسبب تغليب الاقتصاد على السياسة، وإعطاء قضايا التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري اهتماماً فاق بكثير الاهتمام بالقضايا الأمنية، والسماح في الوقت ذاته للاقتصاد بقيادة السياسة نحو التنسيق والوحدة الأوروبية. أما الفشل العربي فقد كان أساساً نتيجة لتغليب السياسة على الاقتصاد، وإعطاء الاعتبارات الأمنية اهتماماً فاق كل الاهتمامات الأخرى، بما في ذلك القضايا الاقتصادية والتجارية، وابتعاد السياسة العربية في الوقت ذاته عن قيادة الاقتصاد نحو التنسيق والتكامل.

تشير التجربة الأوروبية أيضاً إلى أن التكامل الاقتصادي ضمن إطار عمل مؤسسي مشترك أو سوق واحدة كان سبباً في حماية العديد من الصناعات الأوروبية وتطويرها وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، وذلك إلى جانب خلق أسباب وأدوات التعاون الإقليمي في المجالات المختلفة. ومن

خلال ذلك وبسببه ساهمت أطر العمل المشترك في توحيد وجهات النظر حيال العديد من القضايا السياسية والأمنية الهامة، وبالتالي إنهاء المخاوف الأمنية المتبادلة القديمة التي سيطرت على العلاقات الثنائية بين أهم تلك الدول لأجيال، خاصة بين فرنسا وألمانيا. ومن ناحية أخرى، وبسبب تطور أسواق التجارة إلى أسواق موحدة للعمالة والاستثمار، حدث تقارب في الثقافات الوطنية للدول الأعضاء كان من مظاهره تغيير الكثير من العادات، والتعرف على أنواع كثيرة ومثيرة من المأكولات، والتغلب على الكثير من مشاعر العداء ومواقف التحيز والتفرقة التي أضعفت قدرة الدول والقوميات الأوروبية المتعددة على التعاون فيما قبل.

وعلى سبيل المثال، أصبحت المأكولات الإيطالية في ألمانيا في أواخر التسعينات من القرن العشرين أكثر المأكولات شعبية ورواجاً رغم أنها لم تكن معروفة تقريباً في منتصف الستينات. وهذا جعل الإيطاليين العاملين في مجال السياحة، خاصة الخدمة الفندقية والمطاعم، يشكلون جزءاً هاماً وكبيراً من العاملين في تلك الصناعة في غالبية دول الاتحاد. كما أدى أيضا إلى اتجاه الأعداد الكبيرة من العاملين في السياحة في فر نسا وإيطاليا وأسبانيا وغيرها من دول الاتحاد إلى تعلم اللغة الألمانية، وذلك لجذب السياح الألمان وتقديم الخدمات اللازمة لهم. وفي المقابل، قام رأس المال الألماني بالاستثمار في أسواق الدول الأوروبية الأخرى، كما قامت العديد من الشركات الأوروبية بالتكامل، والاندماج مع شركات مماثلة، ومن المتوقع أن تستمر موجة الاندماج وتتسع بسرعة خلال سنوات العقد الحالي.

إن استمرار خضوع الاقتصاد للسياسة وحتى منتصف القرن العشرين تقريباً جعل من غير الممكن تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء في أوروبا دون موافقة العملية السياسية. وحيث أن التكامل الاقتصادي كان هدفاً متفقاً عليه مسبقاً، فإن التنسيق السياسي أصبح أحد الشروط الهامة لقيام تعاون اقتصادي فعال. وهذا يعني أن العمل الاقتصادي الموحد كان سبباً في تنسيق العمل السياسي، وخطوة هامة نحو الوحدة السياسية، وأداة فعالة لخلق مصالح اقتصادية وأمنية مشتركة ومتبادلة ومواقف سياسية وثقافية متقاربة. وهذه ساهمت

بدورها في تعزيز الاستقرار والأمن في أوروبا بوجه عام، وتمكين أوروبا الغربية من تحقيق التنمية والتقدم في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية ـ التكنولوجية دون عوائق أو مخاوف تذكر. ومما ساعد على تحقيق ذلك أيضاً قيام أمريكا بتوفير الحماية الأمنية من الأخطار السوفييتية المحتملة لتلك الدول مما ساعدها على الشعور بالأمن دون الحاجة لإنفاق أموال كثيرة على شؤون الدفاع.

من ناحية أخرى، كان الاستقرار والأمن والمساواة بين الدول الأعضاء سبباً في تطمين الدول الصغيرة في المجموعة، وبالتالي تعزيز استقلالها وتخفيف أعبائها الأمنية بشكل كبير. وهذا بدوره مكن تلك الدول، رغم صغرها وضعفها العسكري، من القيام بدور متكافىء تقريباً في تقرير سياسات دول السوق تجاه مختلف القضايا الاقتصادية وغير الاقتصادية. وهكذا أصبحت التجمعات الاقتصادية أطراً للعمل الاقتصادي المشترك، وأدوات للتنسيق السياسي والأمني، ونظماً لضمان استقلال الدول الصغيرة وتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية على السوء.

إن تطبيق سياسات الوحدة الاقتصادية في أوروبا والتوجه نحو الوحدة السياسية وإصدار عملة أوروبية موحدة أدى مع حلول عام 1995 إلى فتح الحدود وإلغاء نقاط التفتيش والرقابة الجمركية بين كل الدول الأعضاء تقريباً. وهذا ألغى قدرة الدول الأعضاء على معرفة حجم الصادرات والواردات بدقة، وذلك لأنه أصبح بالإمكان استيراد بضائع من خلال موانىء فرنسية مثلاً للاستهلاك في بلجيكا وألمانيا وإعادة تصدير بضائع هولندية أو إيطالية من أسبانيا أو البرتغال إلى خارج أوروبا. ولما كانت حركة انتقال البضائع والخدمات والاستثمارات والتكنولوجيا تقوم باستمرار بتغيير طبيعة العمل ومواصفات العمالة، فإن الوحدة الاقتصادية حتمت فتح الحدود أمام العمالة الوافدة من الدول الأعضاء. ولقد نتج عن ذلك كله تطوير مفهوم الوطن القومي وتوسعته ليشمل كافة المناطق الخاضعة لسيطرة الدول الأعضاء، مما جعل أراضي جميع تلك الدول تصبح بمثابة وطن مشترك لكافة مواطني تلك الدول.

إن قيام ونجاح السوق الأوروبية المشتركة وامتداد نشاطها ليشمل النواحي

السياسية أدى إلى إحداث تحولات اجتماعية ـ سياسية هامة في الدول الأعضاء خاصة، وفي أوروبا عامة، منها:

1 ـ إعلاء شأن الاقتصاد واعتباره أداة وإطاراً لتحقيق الوحدة السياسية دون التنازل عن الهوية الوطنية أو إلغاء الدولة القومية.

2 ـ إعادة تعريف مفهوم السيادة الوطنية حيث أصبح ذلك المفهوم أقل طموحاً من السابق، وأكثر واقعية، وخاضعاً خضوعاً شبه كامل للاحتياجات والمصالح الاقتصادية والإقليمية كما تحددها دول الاتحاد في اجتماعاتها الدورية.

3 ـ تعزيز الاستقرار والأمن على المستويين الوطني والإقليمي من خلال التنسيق السياسي والأمني بين الدول الأعضاء والتزامها كمجموعة بتنمية المناطق الأقل تقدما ورفع مستوى معيشة سكانها بوجه عام.

4 ـ خلق فرص عمالة جديدة وتوسعة وتطوير سوق العمل بشكل كبير، وتمكين العمال من الحصول على ضمانات اجتماعية أينما وجدوا وحيثما عملوا دون تحيز أو تفرقة.

5 ـ مساعدة الدول الأعضاء والمناطق الأقل تقدماً وتمكينها من الحصول على خدمات أفضل ومستويات معيشية أعلى، وبالتالي تقوية أسباب الأمن والسلام الاجتماعي، القطري والإقليمي.

6 ـ تنمية شعور قومي ـ إقليمي جديد ينطلق من أوروبا ويعمل في اتجاه تدعيم استقرارها وتعزيز اقتصادها وأمنها وتوحيد ثقافاتها ومواقفها السياسية وغير السياسية تجاه الغير.

7 ـ المساهمة بفاعلية في تعزيز استقلال واستقرار وتنمية اقتصاديات العديد من الدول الأوروبية التي تحررت من السيطرة السوفييتية والماركسية.

نحو سوق عربية مشتركة

بدأ تطور الاقتصاديات القطرية العربية الحديثة بوجه عام في ظل السيطرة الأجنبية، واستمر بعد الاستقلال تابعاً لحركة ومسيرة الرأسمالية العالمية إلى حد

كبير. لذلك، كانت القطاعات الاقتصادية التي خدمت الاستعمار الأوروبي وارتبطت باكتشاف النفط، هي القطاعات والنشاطات الأسبق للتطوير والتنوّع. رغم ذلك، بقيت الزراعة وحتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين والنشاطات التجارية المرتبطة بها عماد الاقتصاديات العربية من حيث القدرة على إمداد الشعوب بالمواد الغذائية وتوفير فرص العمالة وتحقيق فائض للتصدير. إلاّ أنه على الرغم من استمرار قطاع الزراعة في توفير العمالة ومصادر الدخل الرئيسية لحوالي نصف سكان الوطن العربي فإن دوره في تأمين فائض قابل للتصدير تضاءل كثيراً مع الأيام ليتحول إلى عجز متزايد ابتداء من الستينات من القرن العشرين.

كان الوطن العربي، وحتى نهاية الخمسينات، من بين مجموعة الدول المصدرة للمواد الغذائية حيث تجاوز حجم الصادرات الزراعية المستورد منها. مع حلول عقد السبعينات كان الوطن العربي قد أصبح مستورداً رئيساً للمواد الغذائية حيث بلغت قيمة الواردات في المعدل حوالي 3٪ من حجم الناتج القومي الإجمالي لجميع الدول العربية. وبسبب تخلف الإنتاجية في قطاع الزراعة بوجه عام، وضعف الاهتمام الحكومي بذلك القطاع من ناحية، واستمرار معدلات التزايد السكاني على حالها من الارتفاع من ناحية ثانية، فإن العجز في الإنتاج الزراعي أخذ يتزايد بشكل متسارع، حيث بلغ في أواخر الثمانينات حوالي 8٪ من الناتج القومي الإجمالي لكافة الدول العربية. ومما ساهم في حدوث ذلك العجز ونموه، تبلور مجتمع استهلاكي في غالبية الدول العربية كان للطفرة النفطية الفضل الأكبر في إيجاده وتنميته وتوجيهه نحو التبذير.

ولما كانت غالبية الدول العربية لا تملك ما يكفي من الموارد الطبيعية أو من المنتوجات الحديثة القابلة للتصدير فإن الديون الخارجية العربية تراكمت، وحالات الفقر تزايدت، وتعرضت بعض الدول العربية كالسودان والصومال لحدوث المجاعات. وفي الواقع، وفيما عدا الدول العربية المصدرة للنفط، أصبح الفقراء العرب في كل مكان يعانون من سوء التغذية وسوء الخدمات الاجتماعية والتعليمية و الصحية، خاصة في ضوء ما توفر من تلك الخدمات

للأغنياء. ولولا برامج الدعم الحكومي التي قامت بتوفير المواد الغذائية الأساسية بأسعار معقولة لزادت حالات الفقر وتكاثرت أعداد المعرضين لسوء التغذية، خاصة بين الأطفال، وتعددت المجاعات والاضطرابات السياسية.

رغم ذلك، تشير الدراسات العلمية إلى أن الوطن العربي يملك ما يكفي من الأراضي الزراعية ومصادر المياه لإنتاج فائض غذائي، وذلك طبعاً إذا أمكن استغلال تلك الموارد على الوجه الأكمل. إلا أن ضعف الاهتمام بالزراعة واستمرار التوسع العمراني على حسابها من ناحية، وسوء توزيع الموارد بين الأقطار العربية وضعف عوامل الاستقرار السياسي في معظمها من ناحية ثانية أدت إلى تخلف قطاع الزراعة وتزايد العجز في الإنتاج. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن منطقة الشرق الأوسط شهدت منذ مطلع الثمانينات تراجعاً في معدلات الإنتاج الزراعي جعلت الزيادة السنوية تقل عن معدل التزايد في السكان. وهذا يعني أن تنمية قطاع الزراعة العربي وتحقيق الاستفادة المرجوة من الموارد المتاحة تحتاج إلى سياسة زراعية عربية جديدة تقوم على التكامل، وتحرير التجارة، وتنشيط الاستثمار، وإدخال وسائل الاستغلال والري الحديثة، وفوق ذلك كله، توفير عوامل الاستقرار السياسي واستكمال البنية التحتية المتعلقة أساساً بالنقل والمواصلات.

أما قطاع الصناعة فإن معدلات نموه بقيت بطيئة مما جعل مساهمته في تقدم ونمو الاقتصاديات الوطنية متواضعة. ولقد تركزت الصناعة في الوطن العربي، وحتى أواخر الستينات، حول الصناعات الغذائية وبعض الصناعات الاستخراجية ـ التعدينية كالبترول والفوسفات. إلاّ أن تزايد الطلب العالمي على البترول العربي واتجاه أسعاره إلى الارتفاع، وقيام بعض الدول العربية بتأميم القطاعات الاقتصادية الرئيسة وتقليد تجربة الدول الاشتراكية في هذا المجال أدياً إلى تنشيط قطاع الصناعة وتنوع المنتجات الصناعية والاتجاه عموماً نحو إحلال العديد من البضائع المصنعة محلياً بدل البضائع المستوردة. وبينما اتجهت الدول البترولية والغنية بالمال نحو الاستثمار في صناعة البتروكيماويات والأسمدة، اتجهت الدول غير الغنية نحو إنتاج الأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية

والألبسة والمنسوجات والجلود والأحذية والأدوية وغيرها. مع حلول منتصف السبعينات وصلت مساهمة قطاع الصناعة في الدخل القومي الإجمالي للدول العربية حوالي 25٪ وتجاوزت 50٪ في أوائل التسعينات، إلا أنه بقي من حيث الإنتاجية ونوعية الإنتاج والقدرة التنافسية في الأسواق العالمية متخلفاً عن القطاعات الصناعية في الدول المتقدمة وحديثة التصنيع على السواء.

في منتصف الثمانينات انخفضت أسعار البترول بوجه عام، وبالتالي تراجعت مداخيل العديد من الدول البترولية. ولقد نتج عن ذلك حدوث ركود اقتصادي شامل تقريباً كان من مظاهره ارتفاع معدلات البطالة، وتراجع معدلات الاستثمار عموماً، وانخفاض قيمة العملات الوطنية لبعض الدول، وحدوث ارتفاع في الأسعار (تضخم) وانخفاض في معدلات الدخل الفردي في غالبية الدول، وبالتالي اتساع حجم الفجوة التي كانت ولا تزال تفصل الأغنياء عن الفقراء دولاً وأفراداً. وفي ضوء ذلك، ومن أجل الخروج من أزمة الركود والتخلف اضطرت غالبية الدول العربية، خاصة ذات المديونية الخارجية المرتفعة، إلى الرضوخ لشروط «التصحيح الاقتصادي» التي فرضها صندوق النقد الدولي واشتملت على خفض الإنفاق الحكومي على برامج الدعم الغذائي والخدمات الاجتماعية. وهذا تسبب بدوره، خاصة في ضوء معدلات الزيادة السكانية المرتفعة واستمرار حالة الركود الاقتصادي، في زيادة أعداد ونسب الفقراء واختزال حجم الطبقة المتوسطة بوجه عام.

وفي الواقع، لم يكن بإمكان المسيرة الاقتصادية على المستوى القطري إفراز طبقة متوسطة بالمعنى الصحيح، أي طبقة مرتاحة من النواحي الاقتصادية، وواثقة من نفسها من النواحي السياسية، ومتماسكة من النواحي الاجتماعية، وقادرة ومبادرة في مجال التصنيع والتنمية. ومن أسباب ذلك استمرار تبعية الاقتصاد العربي عموماً للرأسمالية العالمية، وتجزئة السوق العربية إلى أسواق قطرية صغيرة وفقيرة إلى حد كبير، وتخلف العلوم والتكنولوجيا الصناعية، وتوفر فرص الاستثمار بالنسبة لرؤوس الأموال العربية في دول أجنبية تنعم بالاستقرار والحرية والتقدم، واستمرار سيطرة العقلية التجارية التي تتوخي الربح السريع على المستثمر العربي.

بالرغم من تنوع أساليب الإدارة الاقتصادية في الدول العربية فإن التجربة العربية عامة قادت إلى تبلور نظام «رأسمالية الدولة»، أي سيطرة الدولة على ملكية وإدارة وتوجيه المؤسسات والنشاطات والموارد الاقتصادية الرئيسة. ولقد نتج عن هذا النظام عموماً إخضاع أهم القرارات والنشاطات والمبادرات الاقتصادية لبيروقراطية حكومية اتصفت بالجمود والجهل والولاء الأعمى للفئات الحاكمة. وهذا قاد بدوره إلى إخضاع الاقتصاد للسياسة وتسخيره لخدمة أهداف فئوية ضعيفة الصلة بالمصالح الوطنية وقضايا الفئات الاجتماعية الفقيرة ومتطلبات التنمية الشاملة.

إن سيطرة البيروقراطية الحكومية على الاقتصاد من ناحية، وغياب الرقابة الشعبية على الحكومة بسبب غياب الديمقراطية من ناحية ثانية أديا إلى انتشار الفساد وسوء الإدارة وانعدام القدرة على المبادرة. ولذلك كان الفشل حليف كل التجارب التنموية العربية دون استثناء، الاشتراكية منها وغير الاشتراكية، مؤدياً بذلك إلى تعميق التبعية العربية للرأسمالية العالمية، واتجاه رؤوس الأموال العربية إلى التوطن في بلاد أجنبية وفقدان هويتها الوطنية، وتخلف البلاد العربية عن ركب الحضارة العالمية.

إلى جانب ذلك، ساهمت ظروف ثراء القلة من الدول العربية والفئات الاجتماعية المرتبطة بإنتاج النفط وصادراته وخدمة المجتمع الاستهلاكي في إضعاف الرابطة بين العمل والإنتاج، وبين الكفاءة والوظيفة، وبين المبادرة الذكية والثراء، وبين المثابرة الواعية والنجاح. وهذا أدى بدوره إلى تدهور قيم العمل بوجه عام وعدم تطوير قيم وتقاليد ونظم عمل وإنتاج وإدارة جديدة في مقدرتها التعايش مع العصر والاستفادة من إنجازاته العلمية والتكنولوجية. لذلك افتقدت البيئة الاجتماعية ـ السياسية ـ الاقتصادية التي أفرزتها التجارب العربية خلال النصف الثاني من القرن العشرين عناصر التنمية بمفهومها الإنساني والمجتمعي الواسع. وهذا يعني أن وضع الاقتصاد العربي على طريق التنمية يحتاج لإحداث تغيرات جوهرية كبيرة وكثيرة منها:

1 ـ تجميع الاقتصاديات القطرية في اقتصاد قومي أو إقليمي واحد، وذلك بناء

على أسس تكفل التكامل في الموارد الطبيعية والمالية والبشرية.

2 ـ تحرير الاقتصاد من القيود الحكومية، وسن القوانين والتشريعات التي تضمن حرية الاستثمار وحقوق المستثمرين والعاملين.

3 ـ فتح الحدود العربية أمام حركة التنقل، أي خلق سوق تجارة حرة وسوق عمالة حرة تعمل في ظل أنظمة وقوانين تكفل المساواة بين العاملين، خاصة فيما يتعلق بالضمانات الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم والإقامة.

4 ـ رسم سياسة تعليمية ـ تثقيفية جديدة تستهدف تعزيز قيمة العمل المنتج، وتتجه نحو خلق قيم وتقاليد عمل جديد، وتعتبر العمل بحد ذاته قيمة اجتماعية مرغوبة ذات عوائد مادية وغير مادية كبيرة.

5 ـ توفير الحوافز المادية والمعنوية للعلماء والمبتكرين والمبدعين، وتخصيص مالا يقل عن 2٪ من قيمة الناتج القومي الإجمالي للإنفاق على برامج البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

6 ـ سن القوانين ووضع المواصفات التي تلزم الصناعات الجديدة بالإنتاج لسوق عالمي تنافسي يشترط الجودة، ورخص التكلفة، وحسن التصميم، والأداء في الوقت المحدد، والأمانة، والحرص الدائم على خدمة المستهلك العميل أينما كان.

7 ـ التزام الدول الغنية والطبقات الثرية بمساعدة الفقراء عامة وتحقيق قدر مناسب من العدالة في توزيع الدخل بين مختلف الدول والفئات الاجتماعية.

كان التوجه الدولي منذ أوائل الخمسينات نحو تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية العامل الحاسم وراء تدويل الاقتصاد العالمي، كما كان للتطور في أساليب الإنتاج وفنون التسويق والاعتراف بالأهمية الاقتصادية للميزة النسبية الفضل الأكبر في تشكيل مناطق التجارة الحرة والأسواق المشتركة. أما التقدم الكبير والمتسارع في وسائل النقل وتقنيات الاتصال وجمع وتحليل ونشر المعلومات فقد كان أداة التدويل الأهم والمستفيد الأكبر من التحولات

الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها. لذلك نلاحظ إن الدول الأكثر تقدماً من النواحي العلمية والتكنولوجية والأكثر انفتاحاً من النواحي الاجتماعية والسياسية كانت الأكثر ارتياحاً لعملية تدويل الاقتصاد العالمي والأكثر تأثيراً في مسارها واستفادة منها. أما الدول الأقل تقدماً، أو بالأحرى الدول المتخلفة في مضمار العلم والتكنولوجيا والحريات، فقد اتهجت عموماً نحو التقوقع حول نفسها في حالة عجز عن استيعاب حقائق العصر وخوف من احتمالات التكامل مع اقتصاد عالمي ديناميكي مهيمن.

في أواخر العام 1994 تم تتويج المفاوضات الدولية المنبثقة عن الاتفاقية العامة للتجارة والجمارك (جات) بالتوصل لاتفاق ينص على إنشاء «منظمة التجارة الدولية» (World Trade Organization) وتحرير التجارة الدولية فيما بين الدول الأعضاء خلال 10 سنوات. وتشمل الاتفاقية الجديدة الخدمات إلى جانب البضائع، وتنص على حماية حقوق الاختراع والتأليف وغيرها من خدمات وقضايا لم تشملها الاتفاقيات والبروتوكولات القديمة. وهذا يعني أن صناعات الدول النامية سوف تفقد قريباً الحماية الجمركية والامتيازات التي لا تزال تتمتع بها، كما أنها سوف تعجز خلال سنوات عن استخدام المخترعات الحديثة والاكتشافات العلمية والمؤلفات والأغاني التي تنتجها الدول المتقدمة في عمليات تجارية دون مقابل.

إن الدول النامية التي ستفشل في استيعاب حقائق العصر وإعادة هيكلة اقتصادياتها ومجمعاتها بالشكل المناسب وبالسرعة المناسبة للاندماج في الاقتصاد العالمي سوف يُحكم عليها بالتخلف دون أمل يذكر بإمكانية تحقيق التقدم في المستقبل، حيث ستبقى تابعة للغير ومعتمدة اعتماداً شبه كلي على علومهم ونتاجهم التكنولوجي ومعوناتهم وحسناتهم.

إن ضعف القدرة التنافسية للصناعات العربية يفرض عليها التطور بسرعة والوصول إلى مستوى تنافسي لائق خلال عقد أو عقدين من الزمن على الأكثر. وهذا يتطلب استثمارات كبيرة لتحديث أدوات الإنتاج، واستخدام كفاءات جديدة لتحسين مستوى الأداء الإداري والتسويقي، وإعادة تثقيف العمال قيماً

وتدريبهم فنياً وخلق أسواق جديدة لتصريف المنتجات وتدبير الاستثمارات وضمان حصولها على عوائد مجزية. وهذه قضايا يصعب التعامل معها في غياب الأطر المناسبة التي تفتح المجال لحدوث تكامل اقتصادي إقليمي، مما يعني استبدال الحماية الجمركية الوطنية بحماية جمركية إقليمية ضمن إطار سوق إقليمية أو عربية موحدة.

إن الوحدة الاقتصادية العربية المنشودة هي ضرورة اقتصادية ليس بالإمكان تحقيق التنمية المجتمعية الشاملة في غيابها، وهي إطار مناسب وعملي للتنسيق السياسي الذي تسعى القوى الداعية للوحدة لتحقيقه. وهذا يجعلها منبراً للحوار العقلاني القادر على حل النزاعات بالطرق السلمية، وأداة فعالة لصيانة أمن واستقلال الدولة القطرية. وضمن إطار اقتصادي وحدوي يعترف بالقطرية السياسية ويعمل من خلالها ستصبح عملية استغلال الميزة النسبية لكل دولة وشعب من الشعوب العربية سهلة، وإغراء العديد من الشر كات متعددة الجنسية على الاستثمار في البلاد العربية ذات السوق الكبير المتنامية ممكن، والإسهام في نقل التكنولوجيا الحديثة لتلك المنطقة أمر طبيعي. وحتى في حالة تردد رأس المال العربي وعزوفة عن الاستثمار في السوق الجديدة لسبب أو لآخر فإن العديد من الشركات العالمية سوف تجد السوق العربية، رغم سعتها المحدودة، فرصة ذهبية ذات إمكانيات مستقبلية كبيرة متنامية.

رغم أن عدد سكان الوطن العربي تجاوز في أواخر التسعينات عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية، فإن القدرة الاستهلاكية للسوق العربية كانت تعادل حوالي 5٪ من القدرة الاسيتهلاكية الأمريكية فقط، أي ما يعادل سعة سوق مدينة نيويورك وضواحيها. ويعود السبب في ذلك لأن الناتج القومي الإجمالي للدول العربية لا يعادل سوى 7٪ تقريباً من الناتج القومي الإجمالي لأمريكا، ولأن العربي عموماً يدخر نسبة أعلى من دخله من الأمريكي. وتشير الإحصاءات إلى أن ثروة المجتمع الأمريكي زادت خلال النصف الأول من عام 1999 وحده بمايعادل الدخل القومي الإجمالي لحوالي 40٪ من سكان العالم، هم سكان الصين والبرازيل والهند وروسيا.

إن قيم العمل والكفاءات البشرية والموارد الطبيعية ومصادر المياه غير الوفيرة أو غير الصالحة في بلد عربي معين يمكن توفيرها أو استكمالها من بلد عربي آخر. وهذا من شأنه السماح لكل بلد باستغلال ميزته النسبية المتعلقة بالموارد الطبيعية والبشرية والبيئية الاجتماعية ـ القيمية المتوفرة، وبالتالي تحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانيات الطبيعية والبشرية العربية ضمن إطار تكاملي يفتح المجال لحدوث نهضة تنموية حقيقية. وفي الواقع، نعتقد أن من شبه المستحيل في ظل الظروف الراهنة حدوث التقدم المطلوب في أي قطر عربي والتكامل الفاعل مع الاقتصاد العالمي في غياب سوق عربية إقليمية مشتركة، لأن القيم والموارد البشرية والمالية والطبيعية المتاحة لكل قطر على حدة لا تشكل بحد ذاتها وحدة تكاملية منتجة بالمعنى العصري.

إن تراجع أهمية العقائدية، واتجاه المجتمع إلى التفتت على طول خطوط اجتماعية ـ ثقافية يجعل من الصعب حدوث إجماع على القضايا الوطنية الهامة، ومنها قضية التنمية. وهذا يعني أنه سيكون من الصعب جداً حصول التزام وطني جماعي يدفع في اتجاه تنمية شاملة، ويفرض على المجتمع ككل دفع ثمن التضحيات المطلوبة لتحقيق ذلك الهدف. لذلك، أصبحت التنمية، كالتقدم، قضية شخصية ومحلية، وأحياناً قطاعية، من الممكن تحقيقها فقط ضمن إطر مجتمعية فضفاضة على شكل أسواق اقتصادية مشتركة. إذ توفر تلك الأسواق فرصاً أكبر للاستثمار، وحريات أوسع للمبادرات الفردية الخلاقة، وأوضاعاً اجتماعية أكثر انفتاحاً تعتق الفرد من قيود التقليد والعرف الخانقة. وفي مقدمة تلك القيود قيم العمل السلبية التي تحتقر العمل اليدوي، والنظرة القاصرة التي لا تحترم الوقت وتتغاضى عن الاهتمام به ولا تراه سوى عبئاً تفرض ظروف الحياة التخلص منه، لا فرصة ثمنية يمكن، بل يجب استغلالها وتوظيفها لتقدم الإنسان وتحسين مستوى حياته.

وإذا كان بإمكان دول أوروبا الغربية إقامة سوق مشتركة واستخدامها كأساس لوحدة سياسية رغم العداوات القديمة واختلاف اللغات وتباين الثقافات، فإن بإمكان الدول العربية ذات اللغة والثقافة الواحدة إقامة سوق

مشابهة والتحرك نحو إقامة وحدة اقتصادية وسياسية إقليمية. وإذا كانت اللغات الأوروبية المتعددة والثقافات الوطنية المختلفة لم تحل دون تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية في أوروبا، فإن وحدة الثقافة واللغة والتراث والدين تجعل بالإمكان السير عربياً في نفس الاتجاه بسرعة أكبر وحساسية ثقافية أقل. ويمكن للدول العربية تقليد التجربة الأوروبية وإقامة المؤسسات واتخاذ الخطوات المطلوبة مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصية العربية والإقليمية.

إن إدراك عمق المشكلة الاقتصادية العربية والحاجة الماسة للتنمية ضمن أطر إقليمية لم تكن كافية أو مقنعة للسير على النهج السليم. إن الخلافات السياسية بين الدول العربية، أو بالأحرى بين الفئات والعائلات الحاكمة، أثبتت قدرتها على تعطيل الجهود التي استهدفت القيام بما هو ضروري وحيوي. وحيث أن الحرية والديمقراطية هما وسيلتا الدفع في اتجاه العقلانية وتخفيف هيمنة السياسة على الاقتصاد، فإن السير على طريق الوحدة الاقتصادية لا بد وأن يرافقه توجه نحو السير أيضاً على طريق الديمقراطية واحترام حقوق وحريات الإنسان، والعمل في الوقت ذاته على غرس الفكر المؤسسي والحس العلمي ـ الواقعي في نفوس قادة اليوم والغد من سياسيين ورجال أعمال وأساتذة وغيرهم.

يعتبر الوجود القطري، أي وجود الدولة القطرية في الوطن العربي، حقيقة راسخة تصعب إزالتها ولا يجوز إطلاقاً إضاعة المزيد من الوقت والجهد والمال والفرص لبناء دولة قومية على أنقاضها. وفي المقابل، يعتبر وجود الدولة القطرية على حالها في ظل الظروف الراهنة عبئاً على نفسها وعبئاً على محيطها وعاملاً من عوامل الضعف والاضطراب في المنطقة العربية ككل. لذلك كان لا بد من اعتبار المدخل لحل المشكلة القطرية مدخلاً أيضاً لحل المشكلة القومية ـ الإقليمية، وذلك من خلال الاعتراف بالحقيقة القطرية واحترام حقوقها الرئيسية من جهة، والتوجه نحو إقامة وحدة عربية على أسس اقتصادية ـ مصلحية من جهة ثانية تتجاوز ادعاءات السيادة الوطنية الفارغة والمفرغة من قيمتها الحقيقية. وهذا يتطلب اتخاذ قرار سياسي جماعي بإنشاء سوق عربية مشتركة وتحديد

موعد قريب ومحدد لاستكمال عناصرها المختلفة والبدء في اتخاذ الخطوات اللازمة والاحتياطات المطلوبة لفتح الحدود أمام حركة البضائع والمال والاستثمار والأفكار والناس. ولما كانت منظمة التجارة الدولية لا تمنح الدول النامية سوى نحو عشر سنوات لإزالة الحماية الجمركية وفتح الحدود أمام التجارة الدولية في السلع والخدمات، فإن الوقت المتاح أمام العرب لاستكمال مقومات وحدتهم الاقتصادية قد لا يتعدى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

تشير حقائق التاريخ الحديث بوجه عام إلى استحواذ القضايا السياسية والأمنية على الأولوية في أوقات الأزمات وإبان الاضطرابات الاجتماعية، واتجاهها إلى التأثير بقوة في القضايا الاقتصادية. وفي أوقات السلم والاستقرار تتجه الأنظار عادة نحو الأوضاع المعيشية والنشاطات الاقتصادية حيث تستحوذ قضاياها على الأولوية وتقوم بالتأثير في المواقف السياسية والسياسات الأمنية. وبينما تقوم التسويات السياسية والأمنية عادة بفتح المجال للتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين الدول المتصالحة، تُوفِّر أطر التعاون الاقتصادية والأسواق المشتركة البيئة المؤسسية للتنسيق السياسي والأمني، وأدوات فعالة لدعم عوامل الاستقرار الإقليمي. وتشير تجربة أوروبا الغربية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى أن الوحدة الاقتصادية قضت تماماً على عداوات قديمة وأنهت كلياً احتمالات دخول الدول الأعضاء في حروب جديدة مع بعضها البعض. وهذا جعل تلك الوحدة تقدم نموذجاً سليماً وسلمياً هاماً للعلاقات الدولية وإطاراً عملياً للتنسيق السياسي والأمني السائر بثبات وروية نحو الوحدة السياسية.

إن الفشل العربي في تحقيق تنمية اقتصادية ـ تكنولوجية وتحولات اجتماعية ـ سياسية نحو الحرية والديمقراطية سوف تكون له عواقب وخيمة على المستويين القطري والإقليمي. وفي ضوء ضيق حجم الأسواق العربية، وضعف القدرة التنافسية للمنتوجات العربية في الأسواق العالمية، ووجود عجز في الإنتاج الزراعي، فإن سبيل العرب الوحيد لبدء عملية التنمية المنشودة أصبح

ينحصر أولاً في تجميع الموارد البشرية والمالية والطبيعية المتاحة ضمن إطار سوق مشتركة، والتوجه ثانياً نحو إقامة صناعات قابلة للتصدير وقادرة على التنافس في الأسواق العالمية. وحيث أن غالبية أنظمة الحكم العربية لا تحبذ السير على هذا الطريق بسبب الخلافات السياسية والمشاكل الحدودية، فإن إنهاء تلك الخلافات والمشاكل أصبح ضرورة تمليها متطلبات الأمن والاستقرار والتنمية. وهذا يعني أن التحرك نحو التنمية هو تحرك نحو الاستقرار الإقليمي، وخطوة هامة نحو تعزيز أمن ومصالح الدولة القطرية، وتحرير الإنسان العربي من الكثير من القيود التي تحد من حركته وحريته وقدرته على المبادرة الإيجابية، وأن التحرك نحو حل الخلافات السياسية والحدودية هي خطوة هامة وإيجابية في اتجاه الوحدة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

قد يعتقد البعض أن بالإمكان اقتباس تجربة تنموية كتجربة سنغافورة أو كوريا الجنوبية، وبالتالي تحقيق التقدم المطلوب ضمن إطار قطري بعيداً عن أطر العمل الاقتصادي الجماعي المشترك. ورغم إمكانية السير على هذا النهج، إلاّ أن احتمالات النجاح تبدو ضعيفة للغاية، وذلك لأسباب عدة، منها:

1 ـ تغيّر الظروف الموضوعية التي تكتنف العملية الإنتاجية اليوم عما كان عليه الحال قبل حوالي 35 ـ 40 سنة عندما بدأت الدول الآسيوية حديثة التصنيع تخطو خطواتها الأولى نحو التنمية المستدامة.

2 ـ تراجع الأهمية النسبية لعناصر الإنتاج الرئيسية كثيراً (الأرض والعمل ورأس المال)، وتزايد ارتباط التقدم الصناعي والزراعي بالمعرفة العلمية والتكنولوجية، وهي معرفة ضعيفة الحضور في الأقطار العربية عامة وفي كل قطر على حدة خاصة.

3 ـ ارتباط إنتاجية العامل أكثر فأكثر بمعارفه العلمية ومهاراته التكنولوجية من ناحية، وموقفه من العمل والعملية الإنتاجية من ناحية أخرى، وهو موقف حضاري ـ ثقافي يكاد أن يكون في البلاد العربية معادياً للعمل بوجه عام وميالاً لازدراء العمل اليدوي بشكل خاص.

4 ـ تمكن الشركات متعددة الجنسية من التحكم أكثر فأكثر في مصير التجارب

التنموية في دول العالم المختلفة، واتجاهها عموماً إلى الاستثمار في الدول الأكثر قدرة على التجاوب مع مطالبها والتي توفر لها فرصاً أفضل للربح المادي.

5 ـ تناقص احتمالات الاستثمار والتنمية في الدول والمناطق التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي وضعف الأمن، وتزايد احتمالات فشل الخطط التنموية وبرامج الادخار والاستثمار مع تزايد الإنفاق على شؤون الدفاع والاهتمام ببناء الجيوش وأجهزة الأمن والمخابرات.

وفي ضوء الحقيقة القطرية، والتجزئة السياسية، والخلافات الحدودية، والتفاوت الكبير في الدخل، والتنوع الأكبر في الموارد الطبيعية والبشرية، وتغير البيئة الدولية، وتزايد ارتباط التقدم الاقتصادي بالمعرفة العلمية والقيم الشعبية السائدة يبدو العمل الاقتصادي الجماعي سبيل العرب الوحيد لكسر حاجز الجمود وبدء رحلة التنمية الشاملة. فالعمل من خلال سوق اقتصادية واحدة تشمل البضائع والخدمات والعمال والأفكار يجعل بالإمكان توفير كافة متطلبات الإنتاج من رأس مال وموارد طبيعية ومعارف علمية وفنية وموارد بشرية مؤهلة من الناحيتين العلمية ـ التكنولوجية والاجتماعية القيمية، ويفتح المجال أمام الساسة لتنسيق مواقفهم وتصفية خلافاتهم. وفي الواقع سيكون بإمكان السوق المقترحة في حالة إقامتها اختصار الكثير من القضايا السياسية والأمنية، بما في ذلك قضايا الحدود والسيادة الوطنية التي كانت ولا تزال تشكل العائق الأهم أمام العمل العربي المشترك، وتحويلها إلى قضايا ثانوية غير ذات أهمية.

- 12 -

التفكير العلمي والعمل المؤسسي

إن الحديث عن العلمية والمؤسسية هو حديث عن أساليب تفكير وأدوات عمل وترتيبات نوعية جديدة تستهدف تجنيد الطاقات وتوظيف الموارد المتاحة وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية والمجتمعية المتعلقة بنواحي الحياة المختلفة. وهذا يجعل العلمية والمؤسسية المعنية نظرة شمولية للتعامل مع النشاطات والتحولات الاجتماعية والتطورات التكنولوجية المعاشة والمتوقعة. لذلك كان التفكير العلمي والعمل المؤسسي إطاراً وخطة عمل وجهاز تنفيذ للتعامل مع البيئة الإنسانية بعناصرها المختلفة وتسخيرها لخدمة قضايا الإنسان دائمة التغير والتحول، ومواصلة دراستها وتحليلها وتطويرها.

مرَّ الإنسان خلال تعامله مع الطبيعة بثلاث مراحل رئيسية غطت مجمل حياته على هذه الأرض. تميّزت المرحلة الأولى بانتصار الطبيعة على الإنسان وسيطرتها على حياته سيطرة كاملة تقريباً واضطراره للتكيف مع معطياتها الجامدة وتقلباتها المناخية المزاجية. ولقد استمرت تلك المرحلة طوال عصر ما قبل الزراعة والجزء الأعظم من عصر الزراعة حيث بقي الإنسان أسير عطاء الأرض والسماء وضحية الجفاف والفيضانات والمجاعات والأوبئة والصراع مع أخيه الإنسان. أما المرحلة الثانية فقد امتدت طوال فترة نضوج حضارة الزراعة وبداية عصر الصناعة وتميزت باحتدام الصراع بين الإنسان والطبيعة ونجاح الإنسان في تحقيق انتصارات باهرة متتابعة على بعض المعطيات الجامدة والتقلبات المزاجية لبيئته الطبيعية.

ولقد جاءت أغلبية الانتصارات نتيجة لاكتشافات علمية تتعلق بقوانين الطبيعة وتطوير العديد من الأدوات والوسائل التكنولوجية التي استخدمت في

زيادة الإنتاج الزراعي، ونقل البضائع، وانتقال الإنسان من مكان لآخر، والتقليل من أخطار الفيضانات والجفاف، وتوزيع مياه الري على المستفيدين بكفاءة وعدالة أكبر، وتدعيم عوامل الاستقرار ودواعي الأمن. وهذا أدى بدوره إلى تطوير القدرة الإنسانية على إنتاج فائض غذائي وفتح المجال لنمو التجارة، ومكن البعض بالتالي من التفرغ لتطوير الأدوات والوسائل التكنولوجية ـ التنظيمية التي استخدمت في إدارة الحروب ورفع الكفاءة الإنتاجية وتوفير الخدمات المجتمعية. ولقد كان من نتائج تلك التطورات ميلاد وتطور فكرة التقدم وتحديد مقوماتها وشروطها ونجاح بعض المجتمعات في استيعابها واستخدامها للتفوق على غيرها من مجتمعات أخرى.

بدأت المرحلة الثالثة من صراع الإنسان مع البيئة بقيام الثورة الصناعية، وفيها أصبح الإنسان الطرف الأقوى في معادلة الصراع حيث تجاوزت إنجازاته درء بعض أخطار الطبيعة إلى تطويع الكثير من معطياتها وتكييف بعض عناصرها لتتلاءم مع حاجاته وتساهم في تحقيق أهدافه وتعزيز مواقعه. ولقد تم في هذه المرحلة اكتشاف قوانين طبيعية وحقائق أزلية كثيرة تتعلق بالكون والإنسان جعلت بالإمكان تأسيس المعرفة وتطويرها وتراكمها واستخدامها لتطوير البيئة الإنسانية بكل عناصرها. وهذا جعل فكرة التقدم تتحول إلى حركة مجتمعية ديناميكية، وأدخل العالم ككل عصراً جديداً تميز بديمومة التغير والاتجاه بخطى ثابتة وحثيثة نحو التكامل والوحدة. وبسبب الطبيعة التراكمية المعقدة للمعرفة، واحتياجها للتفرغ والتخصص والعناية المكلفة، فإن شعوب العالم دخلت مضطرة عصر التفاوت الكبير والمتنامي في مستويات التقدم والدخل والمعيشة والقوة والثروة والقدرة على التنافس في ميادين الكسب المادي والإنتاج الثقافي والعطاء الفكري والتحكم في مصائر الذات والغير.

عناصر البيئة

كان من نتائج تعامل الإنسان مع الطبيعة خلال المراحل آنفة الذكر تبلور وتعريف عناصر البيئة الإنسانية، وهي عناصر متشابكة ذات تأثير متبادل وقدرة

ذاتية على التغير والتطور المتواصل. أما تلك العناصر فيمكن حصرها في أربع مجموعات من القوى والعوامل المتفاعلة مع الإنسان بشكل مستمر، هي: البيئة الطبيعية والبيئة الاجتماعية والبيئة التكنولوجية والبيئة الإعلامية ـ المعلوماتية.

البيئة الطبيعية:

تشمل هذه البيئة الموجودات التي منحتها الطبيعة للإنسان من أرض ومياه وأنهار وجبال وموارد طبيعية وموقع جغرافي ومعطيات مناخية وغيره. وحيث أن وجود الإنسان وتقدمه يحتم عليه التعامل مع بيئته الطبيعية، وأن قدرته على تطويع تلك البيئة كانت شبه معدومة خلال مراحل التطور الأولى فإن الأنسان اتجه إلى التكيف مع معطيات البيئة وتقلباتها. ولقد كان من أبرز مظاهر التكيف حياة الرعي والصيد والتنقل المستمر من مكان لآخر بحثاً عن الماء والأعشاب والحيوانات وهرباً من قسوة المناخ. ومع ظهور التجمعات الإنسانية البدائية بدأ تأسيس النظم الاجتماعية حيث أخذت البيئة الاجتماعية في التبلور التدريجي والقيام بدور مؤثر في حياة الإنسان استهدف تعزيز قدرته على التعامل مع مختلف عناصر بيئته الطبيعية والحفاظ على وجوده وتأمين استمرارية ذلك الوجود.

البيئة الاجتماعية:

تشمل هذه البيئة العادات والتقاليد والمعتقدات، خاصة الدين، والترتيبات التي تحدد وتنظم علاقة الإنسان بالسلطة وبالغير وبكيفية التعامل مع البيئة الطبيعية. ولما كانت طبيعة حياة الزراعة تستوجب عملاً جماعياً محدوداً، فإن هذه البيئة تبلورت بشكل واضح خلال عصر الزراعة، حيث أصبح الإنسان عرضة للتأثر الكبير والمستمر بهذه البيئة، خاصة عناصرها القائمة على التقليد والعادة والقيم المتوارثة. ولقد كان من فوائد هذه البيئة رفع كفاءة الإنسان في التعامل مع عناصر بيئته الطبيعية ومع الغير، بينما كان من مضارها تقييد نزعة الإنسان نحو التحرر والانعتاق من القيود التي فرضتها العادات والتقاليد والقيم والطقوس.

ولما كانت الديانات الرئيسية، ومنها الديانات السماوية الثلاثة، قد ظهرت

خلال عصر الزراعة، فإن الدين ومعتقداته وطقوسه وشعائره أصبحت من أهم مكونات البيئة الاجتماعية في تلك المرحلة. وهذا جعل تلك البيئة تلعب دوراً هاماً وحاسماً في تحديد قدرات المجتمعات المختلفة على التعامل مع عناصر البيئة الطبيعية وموقعهم من الغير من الناس. وحيث أن المعرفة الدينية هي معرفة شمولية قطعية غير تراكمية، أي نهائية، فإن قدرتها على التطور أصبحت شبه معدومة. وفي ظل فلسفة دينية شمولية ثابتة مهيمنة أصبح من الصعب تطوير البيئة الاجتماعية كثيراً دون الانعتاق من سيطرة الدين وتقليص دوره في الحياة الاجتماعية المجتمعية، كما أصبحت الدعوات اللاحقة للتمسك بالدين دعوات للرجوع إلى الوراء وإعادة البيئة الاجتماعية إلى مراحل تطورها الأولى. ولقد كانت الفترات الانتقالية في حياة المجتمعات الإنسانية ولا تزال أكثر الفترات معايشة لدعوات الرجوع إلى التراث والدين، وذلك بسبب حالة الضياع والشك وعدم الاطمئنان التي تحملها تلك الفترات معها عادة.

ورغم قيام هذه البيئة بزيادة كفاءة الإنسان في التعامل مع عناصر بيئته الطبيعية، إلاّ أن دورها الأهم كان في مجال تنظيم وتقنين علاقة الإنسان بالغير من الناس والمجتمعات. وبينما جاءت عملية التنظيم في أولى مراحلها على شكل عادات وتقاليد، فإن الدين أضاف إليها مجموعة من المعتقدات ونظرة حياتية فلسفية. وبعد استقرار المجتمعات وتطورها وظهور السلطة السياسية والاعتراف بدورها المجتمعي، جاءت القوانين حيث قامت بتقنين الراسخ من عناصر البيئة الاجتماعية. وفي الواقع لم تتطور القوانين بشكل واضح بعيداً عن العادة والتقاليد والمعتقدات إلا بعد قيام الثورة الصناعية وتراجع أهمية الدين في الحياة الاجتماعية. لهذا يلاحظ أن أكثر القوانين تطوراً هي قوانين المجتمعات الأكثر علمانية، وأن المجتمعات الأكثر تديناً لا تزال بدون قوانين وضعية حقيقية.

البيئة التكنولوجية:

تشمل هذه البيئة الأدوات والمعارف الحسية ووسائل النقل والاتصال وغيرها من معدات هي في تناول الإنسان وتحت تصرفه. ولقد ظهرت الأدوات

الأولى عندما كان الإنسان يعيش مرحلة الصيد، وذلك على شكل معدات استخدمت في عمليات الصيد والدفاع عن النفس. وهذا مكن الإنسان من التعامل بفاعلية أكبر مع بعض عناصر بيئته الطبيعية ومنها الحيوان. ولقد تبلورت البيئة التكنولوجية بشكل واضح بعد قيام الثورة الصناعية ونجاح الإنسان في بناء وتطوير الآلة التي تسير وتتحرك بفعل طاقة غير بشرية. وهذا مكن الإنسان من الدخول مرحلة السيطرة على البيئة الطبيعية، حيث أصبح بمقدوره إعادة تشكيل بعض عناصرها والقيام بتكييفها لتتلاءم مع احتياجاته وتتجاوب مع رغباته. وحيث أن العلم كان ولا يزال أساس تطور البيئة التكنولوجية وأن الآلة والإدارة العلمية الحديثة هما أهم عناصرها، فإن تلك البيئة أصبحت الأقدر على تحرير الإنسان من قيود البيئة الطبيعية وتحسين فرص تقدمه بشكل عام.

إن من أهم صفات البيئة التكنولوجية الطبيعة التراكمية للعلوم والمعارف التي ترتكز عليها وتساهم في تطويرها. وهذا يجعلها بيئة في حالة تغير وتطور مستمر، ويحتم بالتالي حصول الإنسان على قدر كبير من التعليم والانضباط للتعامل معها والاستفادة من إمكانياتها المتزايدة. إلى جانب ذلك، حتمت الطبيعة التراكمية لهذه البيئة، أي تغير بعض المعارف باستمرار وإسهام المعارف القديمة باكتشاف معارف جديدة، في ربط مفهوم التقدم بالعلم والتكنولوجيا والدراسات المستقبلية.

البيئة الإعلاماتية:

تشمل هذه البيئة وسائل الاتصال والترفيه الإلكتروني وبرامج الإعلان والدعاية والصحافة المكتوبة والمسموعة ونظم جمع وتحليل ونشر المعلومات. ولقد بدأت هذه البيئة في الظهور مع تطور الصحافة والطباعة وظهور دور النشر، وتطورت بسرعة كبيرة بعد ظهور التلفزيون والكمبيوتر في النصف الثاني من القرن العشرين. وإذا كانت عناصر البيئة الاجتماعية المرتكزة على المعرفة الدينية والتقليد هي عناصر غير تراكمية وتميل إلى الثبات، وأن عناصر البيئة التكنولوجية ذات طبيعة تراكمية، فإن عناصر البيئة الإعلاماتية تتميز بطبيعتها الانتشارية.

بعد نضوج الثورة الصناعية وتسارع عملية التقدم في وسائل الاتصال والانتقال زادت الحياة تعقيداً وزادت مشاكلها واحتياجاتها. ولقد رافق تلك التطورات، خاصة في مراحلها الأولى، حدوث نمو كبير في السكان، وحدوث هجرات سكانية كبيرة للمدن، وتفكك العائلة المركبة إلى أسر صغيرة ذات صلات تقوم على الجوار والمصلحة وليس على الدم أو القرابة. وهذا أضعف دور العادة والتقاليد في تنظيم المجتمع، ودور العلاقات الشخصية في إدارة المعاملات المختلفة بين الناس، وأوجب بالتالي وضع قوانين تحل محل العادة والتقاليد والعلاقات الشخصية وتتجاوزها من حيث الدقة والكفاءة.

بينما كانت المجتمعات الأكثر تحرراً وانفتاحاً من الناحيتين الاجتماعية والثقافية تقوم بتطوير قوانينها لتكون أكثر ملائمة لأوضاعها المتطورة وأقدر على خدمة عملية التقدم في المجالات الاقتصادية والعلمية ـ التكنولوجية والسياسية، كانت المجتمعات المحافظة والأكثر تمسكاً بالدين تقاوم فكرة التقنين وتطوير قوانين وضعية. وحيث أن العادات والتقاليد والتشريعات الدينية تميل بطبيعتها نحو الثبات والجمود وتدعي شرعية تاريخية أو قدسية غير منقوصة، فإن قدرة المجتمعات الدينية المحافظة والتقليدية على وضع قوانين جديدة متطورة قادرة على إدارة العلاقات المعقدة وتنظيم النشاطات الاقتصادية والتجارية والمالية الحديثة بقيت محدودة للغاية.

وفي ضوء تزايد حياة الإنسان تعقيداً وتكاثر مشاكلها ذات الصلة بأمور اقتصادية وقضايا وحقائق علمية جديدة، أصبح من الصعب جداً استمرار قيام العلاقات في المجتمع على الأسس التقليدية القديمة، ومن الأصعب إدارتها من خلال العلاقات الشخصية. وفي غياب القوانين الوضعية واستمرار هيمنة التقليد والدين على المجتمع، دخلت المجتمعات التقليدية والدينية عموماً حالة من الارتباك والفوضى وضياع المسؤولية. وهذا بدوره ساهم في تفشي الرشوة والفساد والمحسوبية والواسطة وازدواجية الموقف والمسلك، خاصة بالنسبة للمسؤول والغني والمثقف ورجل القانون. لذلك أصبحت البيئة الاجتماعية في تلك المجتمعات، ومن بينها المجتمعات العربية، عقبة تحول دون تحقيق

التقدم، ومشكلة ثقافية ـ حضارية تعيق التفاهم مع الغير من الشعوب، وعائق يعترض سبيل الاستثمارات الأجنبية والمعاملات التجارية والمالية والبحوث العلمية والنشاطات الثقافية والفنون الحديثة التي لا يمكن تحقيق التنمية والنهوض الحضاري بدونها.

إن خاصية الانتشار التي تتصف بها البيئة الإعلاماتية لا تعني التراكم ولا تعني الثبات والجمود، بل تعني التنوع المستمر. وهذا يجعل البيئة المعلوماتية ذات جاذبية خاصة بالنسبة للإنسان، وذات دور مجتمعي مختلف عن دور البيئات الأخرى، كما يجعلها وسيلة أو قناة من قنوات التواصل والتفاعل الثقافي والحصول على المعرفة المتعلقة بكافة نواحي الحياة، بما في ذلك تطور أوضاع كل من البيئة التكنولوجية والبيئة الاجتماعية. نتيجة لذلك، أصبح بإمكان هذه البيئة امتلاك قدرة على الفعل غير عادية جعلتها تتحكم في طبيعة وتوقيت نشر ما لديها من معلومات، وبالتالي التأثير في مواقف الناس تجاه كل ما يحيط بهم ويكتنف حياتهم من حقائق وتطورات.

بينما تقوم البيئة الإعلاماتية بالتأثير في البيئة الاجتماعية، تقوم الأخيرة باستغلال الأولى لنشر بعض المفاهيم والترويج لبعض القيم وتعميم بعض التقاليد والمسلكيات. وبسبب اختلاف الثقافات وتباين القيم من ناحية، واتساع مجال عمل البيئة الإعلاماتية ليشمل العالم ككل من ناحية ثانية، فإن تلك البيئة وما توفره من إمكانيات أصبحت أداة وساحة لإدارة الصراع بين الثقافات المختلفة. وهذا جعل الدول الأكثر قدرة على إنتاج وتحليل ونشر المعلومات هي الأقدر على نشر ثقافاتها والترويج لقضاياها وتسويق منتجاتها وربط المجتمعات غير المعلوماتية بها برباط من التبعية، خاصة التبعية الثقافية.

جاءت البيئة الاجتماعية التي ارتكزت أساساً على العادة والتقليد والدين لتعريف علاقة الإنسان بالإنسان، وجاءت البيئة التكنولوجية لتطوير علاقة الإنسان بالأشياء، خاصة الطبيعية وعناصر الإنتاج الرئيسية. أما البيئة الإعلامية ـ المعلوماتية فقد جاءت لتعريف الإنسان بعناصر البيئات جميعاً وفتح المجال لتفاعل الثقافات عبر الحدود السياسية والحواجز العقائدية. وهذا أدى بدوره إلى

ربط العالم بعضه ببعض بروابط اجتماعية ـ ثقافية وروابط تكنولوجية وعلمية جعلت بإمكانه الحصول على معرفة آنية فيما يتعلق بحياته وحياة الآخرين. وهذا سهل عملية العولمة في كافة المجالات وقاد إلى اختصار المسافات الثقافية والجغرافية، ومهد السبيل لظهور القرية الكونية في نهاية القرن العشرين.

التفكير العلمي

كان التفكير العلمي منذ نشوئه محاولات ناجحة للتعامل مع معطيات الحياة الإنسانية وذلك من خلال القيام بتفسير العديد من ظواهرها المعقدة وإيجاد الحلول لمشكلاتها العويصة. ويمكن القول إن الديانات على اختلاف أنواعها كانت نظماً متفاوتة من أنظمة التفكير الجديد الذي حاول التعامل مع ظواهر الطبيعة وحل مشاكلها، وذلك انطلاقاً من نظرة فلسفية حياتية جديدة. وبينما يميل العلم إلى تجزئة الأشياء وفصل المشاكل والتعامل معها كل على حدة، تميل الديانات عموماً إلى التعامل مع الحياة من وجهة نظر شمولية. وتختلف طرق التفكير العلمي عن طرق التفكير الديني في أن أحكام الأولى نسبية ذات طبيعة تراكمية متطورة، وأن أحكام الثانية قطعية ذات طبيعة مطلقة. وهذا يجعل الأولى قابلة للتعديل والتغيير والنفي بالكامل، بينما يحصر الثانية ضمن دائرة التفسير الضيقة وإعادة التأويل دون النفي أو التعديل الجذري.

يمكن القول عموماً أن العلم هو عمليات بحثية ـ تجريبية منظمة لتحديد وتعريف حقائق غير واضحة، واستنباط حقائق جديدة. ومن خلال تلك العمليات ونتيجة لها يقوم العلم بجمع المعلومات وخلق المزيد منها وتصنيفها وتحديثها وإعدادها بشكل يتيح للمعنيين الاستفادة منها. ويرافق عمليات البحث العلمي عادة نشاط علمي وعملي آخر هو التطوير (Development). ويهدف هذا النشاط وضع العلم في خدمة المجتمع عن طريق بناء آلات ومعدات واستحداث نظم تساهم في رفع إنتاجية المجتمع وتقدمه. أما نتائج عملية التطوير المؤسسة على العلم فهي التكنولوجيا بمعناها الواسع.

تعتبر الاكتشافات العلمية المنبثقة عن البحث أساس التكنولوجيا وقاعدتها

الرئيسية، كما تعتبر الإنجازات التكنولوجية أدوات فعالة وضرورية لتقدم العلم. ومن خلال هذه العلاقة الجدلية بين العلم والتكنولوجيا وبسببها أصبح بالإمكان إنتاج المزيد والحديث من المعارف العلمية والتكنولوجية واكتسابها خاصية التراكم. إن التراكم المعرفي كان قوة الدفع الرئيسة التي أفرزت الثورة الصناعية وقادت فيما بعد إلى إحداث ثورات تكنولوجية متتابعة وصولاً إلى عالم الكمبيوتر والاتصال الفوري عبر الأقمار الصناعية وتعبيد الطريق لمجيء الإنترنيت وعصر المعرفة.

ينطلق العلم الحياتي الحديث من فرضيات معينة يحاول إثباتها أو نفيها أو تعديلها من خلال البحث والتجربة. وهذا يجعله منهجاً عقلانياً واقعياً منظماً لاستكشاف آفاق الكون والطبيعة والتعرف على خصائص الأشياء والناس إلى جانب القوانين التي تحكم تشكيلها وحركتها. ولذلك ساهم العلم والتكنولوجيا التي انبثقت عنه في اكتشاف الكثير من الحقائق الجديدة، وتعرية العديد من جوانب النظريات الفلسفية والعلمية القديمة، ونفي قناعات راسخة كثيرة، وإنتاج المزيد من المعارف والأدوات. ولقد أحدث ذلك ولا يزال يحدث تحولات اجتماعية كبيرة وعميقة في فكر وأساليب عمل وطرق حياة جميع سكان الأرض. من ناحية أخرى، كان التفاوت العلمي بين مجتمع وآخر، والتباين الكبير في الدخل وحرية التفكير والتنظيم والعمل سبباً في تفاوت قدرة المجتمعات المختلفة على الإسهام في العملية العلمية ـ التكنولوجية والاستفادة من إفرازاتها. ويمكن القول عموماً أن الحرية بمفهومها الواسع، خاصة حرية التفكير بعيداً عن الأيديولوجيات الغيبية التي تدعي الكمال والثبات، كانت أهم القوى المحرّضة على البحث العلمي. وتشير التجربة الإنسانية في العصور الحديثة إلى أن أكثر المجتمعات ديمقراطية واحتراماً لحقوق الإنسان وتقديراً لقدراته العقلية كانت الأكثر إنتاجاً من النواحي العلمية والأكثر نماءً من النواحي الاقتصادية ورقياً من النواحي الثقافية.

إن الطبيعة التراكمية للمعرفة جعلت العلوم والتكنولوجيا نتاجاً جماعياً لا فردياً. ولما كان من غير الممكن الحصول على إنتاج جماعي من أفراد لا

تربطهم صلة، فإن البحث العلمي أصبح عملاً مؤسسياً ومجتمعياً على السواء. وهذا فرض على المجتمع ككل، ممثلاً في الدولة، الاهتمام بشؤون البحث والتطوير (Research and Development)، وحتم إقامة مؤسسات علمية لممارسة تلك النشاطات وإدارة الأموال المخصصة لها. ولقد جاء التطور في هذا المجال، حيث تقدم العلم وتراكمت المعرفة، ليشير بشكل واضح إلى اتجاه الدولة عموماً إلى التركيز على البحوث النظرية الأساسية، واتجاه القطاع الخاص إلى التركيز على فنون التطوير والتكنولوجيا الصناعية.

إن تطور مفهوم العمل الجماعي وتنظيمه أنتج نظماً مجتمعية لم تكن معروفة من قَبْل فتحت المجال لترابط وتكامل العديد من النشاطات العلمية والحياتية المختلفة بعضها ببعض. وهذا بدوره أنهى دور المبدع الفردي في كل المجالات تقريباً، وذلك فيما عدا بعض مجالات العمل الفكري والفني. وعلى سبيل المثال، بينما تذكر كتب تاريخ العلوم والاكتشافات أسماء المخترعين الذين ظهروا بدءاً بعصر النهضة الأوروبية وحتى منتصف القرن العشرين وتحدد نوعية مخترعاتهم، لم يعد بالإمكان تحديد أسماء أو تعريف إسهامات غالبية العلماء منذ النصف الثاني من القرن العشرين. وفي الواقع، ساهم في ثورة الاتصالات والمعلومات مئات الآلاف وربما الملايين من العلماء والباحثين والعاملين في شؤون التطوير التكنولوجي الموزعين على عدد كبير من الدول والقارات. وبينما كانت الغالبية تعمل من خلال مؤسسات بحث وتطوير تابعة لحكومات أو شركات تجارية، كانت الأقلية ولا تزال تعمل في البيوت والمتاجر وتقوم بإدخال إضافات أو تحسينات متواضعة لبناء علمي عالمي عملاق.

سبق قيام الثورة الصناعية حدوث ثورة معرفية أرست قواعد التقدم الذي لم يزل الإنسان يشهد تراكمه وتنوعه المستمر حتى اليوم. ولقد كان للعرب إسهاماتهم الكبيرة في مجال العلوم النظرية والتطبيقية على السواء خاصة في الطب والرياضيات وعلم الفلك والاجتماع. بعد تبلور مفهوم البحث والتطوير في حوالي منتصف القرن العشرين وتحول نشاطات البحث والتطوير من عمل فردي إلى عمل جماعي مؤسسي منظم أصبح من غير الممكن تحقيق التقدم دون

معرفة. إن الحديث عن التقدم في هذا المكان لا يعني التقدم التكنولوجي وحده، بل يشمل أيضاً التقدم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

يمكن تعريف المعرفة بأنها مجموعة المعلومات والحقائق وأساليب الإنتاج وطرق التفكير والتعليم والنظم الإدارية المتوفرة لدى المجتمع. لكن هذا التعريف لا يعطي المعرفة الحديثة حقها ويهمل ذكر أهم صفاتها، ألا وهي الصفة الديناميكية التراكمية. لذلك نعتقد بأن التعريف الأكمل للمعرفة يشمل ثلاث مجالات عمل معرفي مرتبطة ومتكاملة:

1 ـ القدرة على اكتساب عناصر المعرفة الحديثة من علم وتقنية ومعلومات وفنون.

2 ـ القدرة على تأسيس المعرفة في المجتمع وتراكم عناصرها وترابط تلك العناصر وتكاملها ضمن إطار علاقة جدلية.

3 ـ القدرة على إيجاد آليات عمل مجتمعية لإدارة عناصر المعرفة وتوظيفها في خدمة المجتمع، بما يشمل تحديد أهداف المجتمع ووسائل تحققها.

إن اكتساب عناصر المعرفة ليس صعباً، إذ يمكن إرسال النابغين من الطلاب إلى حيث تتوفر المعرفة وإلحاقهم بمؤسسات تعليم وبحث وتطوير علمية يقومون من خلالها باكتساب المطلوب من المعارف. ورغم تساوي كل المجتمعات تقريباً من الناحية النظرية بالنسبة لقضية النبوغ، إلا أنها لا تتساوى من الناحية العملية، وذلك بسبب التفاوت الكبير في نسب الدارسين في المدارس ومستويات الدخل والتباين في ذهنية وأهداف وقيم النخبة المسيطرة على المجتمع. كذلك، تتفاوت المجتمعات المختلفة من حيث الموقف من العلم، وذلك لتباين ثقافاتها ونظم حياتها والحقبة الحضارية التي تعيش فيها. فالمجتمع الريفي الذي يعتمد على الزراعة كمهنة وطريقة في الحياة لا يهتم بالعلم والتعليم كاهتمام المجتمع الحضري الذي يمارس الصناعة أو التجارة ويعتمد عليها كمصدر للدخل.

إذا كانت عملية اكتساب المعرفة ليست صعبة، على الأقل من الناحية النظرية، فإن عملية تأسيس وتراكم المعرفة ليست سهلة، بل عملية صعبة

ومعقدة وذات احتياجات تتجاوز بكثير متطلبات اكتساب المعرفة. إذ تحتاج عملية تأسيس المعرفة في المجتمع إلى إقامة مراكز التعليم كالجامعات والمعاهد التقنية، وخلق مؤسسات البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي وتوفير الأموال اللازمة لدعمها. كما تحتاج إلى وجود نظم مجتمعية تتيح التواصل والتفاعل والتكامل بين المؤسسات والمراكز العاملة في المجالات المختلفة وبينها وبين المؤسسات والمراكز الشبيهة في العالم، خاصة المستوطنة منها في الدول الأكثر تقدماً. وهذا يتطلب بدوره التزاماً حكومياً بتمويل غالبية النشاطات البحثية والتطويرية ووعياً اجتماعياً ومجتمعياً بأهميتها العلمية وفائدتها العملية والاقتصادية بعيدة المدى.

أما عملية خلق آليات العمل المجتمعية ذات القدرة على إدارة المعارف المتوفرة والمتزايدة باستمرار وتوظيفها في خدمة المجتمع فهي عملية غاية في التعقيد. وفي الواقع يبدو من شبه المستحيل خلقها دون استكمال عمليتي اكتساب المعرفة وتأسيسها في المجتمع من ناحية، ووجود أجواء سياسية واقتصادية واجتماعية تتيح لكافة المهنيين قدراً كبيراً من حرية العمل من ناحية ثانية. إن آليات العمل المجتمعية هي جزء من فلسفة المجتمع ككل، وهذا يجعلها تتأثر كثيراً بالقيم السائدة وتؤثر في عمليات بناء نظم عصرية منتجة من خلال التشجيع أو العرقلة.

ويمكن القول عموماً أن اكتساب وتأسيس وتوظيف المعرفة في المجتمع هي عملية مجتمعية معقدة تنطلق من إيمان بأن المعرفة هي أساس التقدم، وأن التقدم هو وسيلة التعامل مع تحديات الواقع وأداة التعايش مع العصر. وهذا لا يتم في غياب القيم والمواقف المجتمعية الواعية والمتعاطفة مع الوجود العام والدور المجتمعي الشامل للمعرفة. وهذا يعني، كما سبق وأن أشرنا، أن المعرفة هي أقرب ما تكون إلى فلسفة اجتماعية ومجتمعية ذات قيم ومسلكيات ومواقف مختلفة عن التقليد ومتناقضة مع الجمود والثبات القيمي.

إن من الدلائل الرئيسية التي تعكس الاهتمام المجتمعي بشؤون البحث والتطوير مقدار ما تنفقه المجتمعات المختلفة على تأسيس المعرفة وتنميتها في

المجتمع. ولما كان الإنفاق لا يتم إلا من خلال مؤسسات بحثية ولا يستمر دون نتائج، فإن الإنفاق المرتفع نسبياً يعكس أيضاً عقلية علمية مؤسسية ووجوداً مؤسسياً للمعرفة.

تنفق الدول الصناعية المتقدمة ما بين 2,5٪ ـ 3٪ من قيمة ناتجها القومي الإجمالي على شؤون البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بينما تنفق الدول المتخلفة وقليلة التطور والاهتمام بالعلم ما بين 0,1٪ ـ 0,3٪ من قيمة ناتجها القومي في هذا المجال. وهذا يعني أن اهتمام الدول قليلة التطور بشؤون البحث والتطوير يعادل 4٪ ـ 10٪ من اهتمام الدول الصناعية المتقدمة بالرغم من أن حاجة الأولى إلى الإنفاق في هذا المجال هي أضعاف حاجة الثانية. ولما كانت الدول الصناعية أكثر ثراء، وأن ناتجها القومي يساوي مئات المرات ناتج الدول قليلة التطور، فإن معدل إنفاق الأولى على شؤون البحث والتطوير بالنسبة للفرد أصبح يساوي مئات المرات إنفاق الثانية. وعلى سبيل المثال، بينما تنفق الدول العربية في المعدل حوالي 2,5 دولار للفرد الواحد على شؤون البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في السنة، تنفق أمريكا حوالي 800 دولار، وتنفق إسرائيل حوالي 500 دولار، أي ما يعدل 200 مرة الإنفاق العربي.

إن اكتساب المعرفة هي الخطوة الأولى نحو تأسيس المعرفة في المجتمع والوصول به إلى مرحلة التعايش مع العصر والاستفادة من إنجازاته العلمية والتكنولوجية. إلا أن اكتساب المعارف بحد ذاته هو حصول على معلومات قابلة للهجرة وللنسيان وللتقادم وفقدان الصلاحية في المستقبل. وهذا يجعل تعليم الإنسان كيف يتعلم، وغرس رغبة التعلّم في نفسه، وتعويده على مواصلة التعلّم هي أهم دعائم التفكير العلمي.

العمل المؤسسي

إن تبلور أهمية وحيوية العمل الجماعي قاد إلى إقامة المؤسسات كأطر لتنظيم وتفعيل وتوظيف الأفراد في عمل مشترك يتصف بالتكامل. وهذا جعل للمؤسسة أهدافها الذاتية وشخصيتها الذاتية ودورها المجتمعي القائم على

شقين: العلاقة بالأفراد العاملين فيها، والعلاقة بالمجتمع العاملة فيه. وبسبب قدرة المؤسسات على تجنيد الأفراد وتنظيمهم وتوجيههم نحو أهداف مؤسسية ضمن نشاطات جماعية تكاملية أصبح من المتعذر على العمل الفردي مجاراتها أو تحقيق التقدم المجتمعي في غيابها.

جاء ظهور العمل المؤسسي وتبلور مقومات المؤسسات الرئيسية ودورها المجتمعي بعد قيام الدولة القومية وحدوث الثورة الصناعية، وذلك رغم ظهور نقابات الحرفيين وأصحاب المهن في المدن العربية والأوروبية في العصور الوسطى. وتقوم المؤسسات بأدوار كثيرة ومتنوعة في المجتمع تشمل مجالات العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي والديني، وذلك إلى جانب العمل المهني والإنتاجي وغيره.

يعتمد التفكير العلمي ومتطلبات تأسيس المعرفة في المجتمع اعتماداً كلياً على العمل المؤسسي. فاكتساب المعرفة، أي الحصول على المعلومات والمهارات العقلية لا يتم إلا من خلال مؤسسات يغلب عليها الطابع الثقافي ـ التربوي، أما تأسيس وتراكم المعرفة في المجتمع فلا يتم إلاّ من خلال مؤسسات بحث وتطوير يغلب عليها الطابع العلمي والتكنولوجي. أما توظيف المعرفة لخدمة المجتمع وتمكينه من الاستفادة من منجزات العلم والتكنولوجيا دائمة التطور والتراكم فلا يتم إلا من خلال مؤسسات يغلب عليها الطابع الاقتصادي. إلى جانب ذلك، لم يعد بإمكان أية دولة الحفاظ على وجودها وكيانها والقيام بواجباتها دون مؤسسات سياسية وعسكرية وأمنية وبيروقراطية وإعلامية كثيرة ومتنوعة.

كان من منجزات عصر الصناعة أيضاً ظهور المجتمع المدني وتبلور خصائصه وتحديد أهم مؤسساته. وتقوم تلك المؤسسات بدور الوسيط بين الدولة والشعب محاولة الحفاظ على حقوق الناس وتعزيز قدراتهم على المشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية وحماية الحريات الفردية. وتشمل تلك المؤسسات: الاتحادات العمالية، والنقابات المهنية، والمراكز والنوادي الثقافية، والجمعيات الخيرية، والاتحادات النسائية، ومنظمات حقوق الإنسان

ورعاية الطفولة، والعناية بالموهوبين والمرضى، وأصدقاء الجامعات، والغرف الصناعية والتجارية وغيرها. ومما ساهم في تأسيس هذا المجتمع وتفعيله نمو السكان، وتكاثر المدن وتزايد أعداد سكانها، وتزايد متطلبات الحياة ومشاكلها، وانعدام الصلة المباشرة بين السلطة والشعب من جهة، والاتجاه العام المتزايد نحو تعزيز الحقوق الفردية والأجواء الديمقراطية من جهة ثانية.

تعتبر الحضارة طريقة في الحياة وطريقة في التفكير وطريقة في التنظيم ومستوى متقدم من الأداء الاقتصادي والمجتمعي. وبينما يعتبر نمط الإنتاج العامل الحاسم في تشكيل طريقة الحياة وبلورة خصائصها ومميزاتها، يعتبر العامل المؤسسي أساس طريقة التفكير العلمية وعملية التنظيم المجتمعية الحديثة. وفي العادة يعكس حجم الوجود والنشاط المؤسسي في مجتمع صناعي متقدم حجم الفجوة الاقتصادية والثقافية والعلمية التي تفصله عن مجتمع غير متقدم. وعلى سبيل المثال، بينما يزيد عدد المؤسسات الخيرية والثقافية غير الربحية في أمريكا عن المليون، لا يزيد عدد المؤسسات المشابهة في الوطن العربي كله عن بضعة مئات بالرغم من تساوي عدد سكان المجتمعين في حوالي منتصف التسعينات في القرن العشرين. أما مقدار الأموال التي يدفعها المتبرعون لتلك المؤسسات في أمريكا فقد بلغ حوالي 100 مليار دولار في عام 1994، أي ما يعادل 20٪ من قيمة الناتج القومي الإجمالي لكافة الدول العربية.

أدى قيام الثورة الصناعية إلى ظهور نموذج حضاري جديد كان من مظاهره حدوث تقدم اقتصادي كبير رافقه زيادة النشاطات التجارية والمالية وتحسين مستويات المعيشة والخدمات الاجتماعية والثقافية وغيره. وهذه أدت إلى تعقيد الحياة وزيادة متطلباتها باستمرار، خاصة في ضوء الزيادة المضطردة في السكان ونمو أعداد وأحجام المدن. وبسبب ذلك لم يعد بالإمكان تحقيق المزيد من التقدم في المجالات المختلفة، وصيانة حقوق الإنسان وتعزيزها، والحفاظ على هيبة وفاعلية الدولة دون حدوث توجه مجتمعي نحو المؤسسية في التعليم والعمل والتنظيم، ونحو العلمية في التفكير.

وفي ضوء تنوع النشاطات تنوعت المصالح وتضاربت الأهداف، مما حتم

اللجوء إلى إقامة مؤسسات قادرة على التوسط بين الدولة والشعب من ناحية، وتحديد وتعريف الأهداف المجتمعية من ناحية ثانية، وتمكين الدولة من إدارة شؤون الحكم بناء على قوانين وتشريعات تنطلق من فلسفة المجتمع وتسعى لتحقيق أهدافه من ناحية ثالثة. وهذا يعني أن التعامل بين الدولة والناس أصبح في معظمه تعاملاً بين مؤسسات حكومية رسمية ومؤسسات شعبية، وأن مكانة الفرد في المجتمع أصبحت تستند إلى مكانة المؤسسة التي ينتمي إليها ودوره الفاعل فيها.

إن فشل غالبية الشعوب والأمم في دخول عصر الصناعة كان سبباً في معاناة تلك الشعوب من غياب العمل الجماعي والعمل المؤسسي المنظم. وهذا جعل المؤسسات التي أقامتها النخب الحاكمة في معظم الدول الآسيوية والأفريقية، بما في ذلك الدول العربية، مؤسسات صغيرة عموماً ومشاريع تفتقر لمقومات المؤسسة العصرية خصوصاً. وفي غياب نمط الإنتاج الذي أفرزته حضارة الصناعة، واستمرار عادات وتقاليد وقيم وطريقة حياة عصر الزراعة، فإن المؤسسة في العالم الثالث عموماً خضعت لقيادة فردية ولإدارة أقرب إلى ذهنية الدكان. وفي الواقع، لا تزال عقلية الدكان هي العقلية المسيطرة على كافة مؤسسات المجتمع في العالم الثالث، بما في ذلك مؤسسة الدولة، مما جعل صاحب الدكان، أي الدكنجي، أهم من الدكان ومما تتعامل به من أشياء وخدمات وممن تتعامل معهم من أتباع ورعية ومواطنين.

إن نمط الإنتاج القائم على الصناعة وعلى تسخير المعرفة لخدمة المجتمع يستوجب قيام الإنسان الفاعل بنشاطات كثيرة وامتلاك معارف وقيم جديدة والحصول على معلومات معينة لم تكن مطلوبة في عصر حضارة الزراعة. إلى جانب ذلك، يستوجب ذلك النمط الإنتاجي التعليم والتدريب والتفكير والعمل والتقييم والتطوير من خلال مؤسسات ذات وظائف متنوعة ومتعددة، لكن متكاملة. وهذا يعني أن العامل والموظف والأستاذ والمثقف والسياسي والقائد والطبيب والمهندس وغيرهم أصبحوا بحاجة لأمور عدة كي يقوموا بمهامهم بكفاءة وعلى الوجه الأكمل، أهمها:

1 ـ التعليم المناسب.

2 ـ المعدات والأجهزة المناسبة.

3 ـ المواقف القيمية السليمة.

4 ـ المعلومات المناسبة والكافية.

5 ـ النظم الإدارية والمجتمعية المناسبة.

يعتبر الحصول على التعليم والتدريب المناسب من الأمور غير المعقدة وذلك لأن بالإمكان تدريب المعنيين في الداخل أو في الخارج أو إحضار الخبراء الأجانب عند الحاجة للحصول على الخبرة والمعرفة المطلوبة. أما الحصول على الأجهزة والمعدات المناسبة فهي عملية أكثر صعوبة وذلك لأنها تشمل معدات فنية ومساعدين مدربين ومؤهلين للقيام بدورهم في العملية الإنتاجية أو الخدماتية المعنية. ومما يزيد من صعوبة الحصول على الأجهزة والمعدات المناسبة احتياجها لموارد مالية، قد تكون كبيرة، وبنية أساسية قد تكون معقدة ومكلفة كشبكات المياه والكهرباء والطرق والاتصال وغير ذلك.

أما الحصول على القيم الاجتماعية والمواقف القيمية المتلائمة مع العمل المطلوب القيام به فهي عملية أكثر تعقيداً وغاية في الصعوبة وتحتاج لتربية اجتماعية وفلسفة مجتمعية معينة. في الدول الصناعية المتقدمة تتواجد غالبية القيم والمواقف المطلوبة للأداء الاقتصادي والصناعي والإدارة المؤسسية، وذلك لأن كل العمليات الإنتاجية والخدماتية المطلوبة تقريباً هي من نتاج عصر الصناعة وجزء من حضارتها وطريقة حياتها. أما في المجتمعات التقليدية وقليلة التطور كالمجتمعات العربية فإن القيم والمواقف المطلوبة تكاد تكون معدومة وذلك لأن تلك المجتمعات لا تزال تعيش عصر حضارة الزراعة، وإن ما لديها من قيم وعادات وتقاليد ومواقف اجتماعية هي خليط من إفرازات عصري الرعي والزراعة المتخلفين عن عصر الصناعة.

إن التعليم والتدريب المناسب والتربية المطلوبة لغرس القيم والمواقف المناسبة هي أمور لا يمكن أن تتم دون مؤسسات ونظم اجتماعية وإدارية حديثة. إلى جانب ذلك، لا يمكن لتلك النظم والمؤسسات في حالة وجودها القيام

بالدور المنوط بها والمتوقع منها إلا ضمن سياسة مجتمعية واقعية تحدد الأهداف في ضوء الموارد المتاحة، وتعمل على تنمية تلك الموارد وصولاً إلى أهداف أكثر تقدماً ورقياً. وهذا بدوره ليس ممكناً في غياب النظم المجتمعية التي تربط المؤسسات المختلفة بعضها ببعض بروابط تكاملية، ودون وجود المعلومات الكافية والمطلوبة ذات العلاقة بالعمل المطلوب إنجازه.

على سبيل المثال، التعليم الجامعي غير الموجه لخدمة مجال محدد الأهداف والاحتياجات يؤدي عادة إلى الحصول على شهادات قد تعود على حاملها بمكانة اجتماعية دون مردود مادي ـ عملي معقول، وقد تكون نتيجتها إهدار لموارد بشرية ومالية وفرص نادرة لا تعوض. إلى جانب ذلك، ليس بالإمكان قيام أي شخص مؤهل أو مؤسسة معينة باستثمار ناجح في مجال صناعي أو زراعي أو خدماتي في غياب المعلومات المتعلقة بالقدرة الراهنة والمتوقعة للأسواق المستهدفة وبأحوال المنافسين وخططهم وتكاليف الإنتاج والمناخ الاستثماري العام وتوفر الأيدي العاملة المدربة، وغير ذلك من أمور. وهذا يجعل المعلومات والنظم المجتمعية أسساً علمية وأطراً اجتماعية ـ قانونية وأدوات عملية ـ إنتاجية في غاية الأهمية.

التفكير العلمي هو موقف فلسفي من الحياة وأسلوب ذهني للتعامل مع الناس والأشياء لا يخضع للنزوات الشخصية أو التقلبات المزاجية. أما العمل المؤسسي فهو أداة عصرية لإدارة نواحي الحياة المختلفة وتنظيم العلاقات في المجتمع والتجاوب مع احتياجات حياة عصرية دائمة التطور والتعقيد. ولما كانت العلمية والمؤسسية هما من إفرازات حضارة الصناعة ومن أهم أدواتها في الوصول إلى حضارة المعرفة، فإن تطوير حياة المجتمعات القبلية والزراعية والوصول بها إلى عصر الصناعة لن يتم دون حدوث تحول اجتماعي جذري في اتجاه العلمية والمؤسسية، فكراً ومواقف وقيماً وعملاً. وحيث أن العلاقة بين الفكر والعمل هي علاقة جدلية، فإن التفكير العلمي ـ المؤسسي لا بد وأن يوظف لخدمة العملية الإنتاجية، وأن يوظف نمط الإنتاج الصناعي لإحداث التحولات الاجتماعية في اتجاه العلمية والمؤسسية.

التعليم

يتفق المعنيون بقضايا التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والسياسية عموماً على أن التعليم هو أهم عناصر الإنماء المجتمعي بمفهومه الواسع، وأن التنمية الاقتصادية بالذات تحتاج، ربما أكثر من غيرها، لوجود قوة عمل متعلمة ومؤهلة. لذلك أصبح الإنفاق على التعليم والتدريب والتأهيل المهني يعتبر استثماراً في الموارد البشرية ذا مردود اقتصادي فردي ومجتمعي كبير. إلاّ أن تجارب العديد من المجتمعات النامية في مجال التعليم والتنمية الاقتصادية تشير إلى أن التعليم الذي يقْتصر على المعلومات والمهارات دون غيرها قد لا يفيد المجتمع بالقدر المطلوب وقد يعود عليه بالضرر، على الأقل في المدى القصير.

إن قدرة التعليم السليم على الإسهام إيجاباً في التنمية الاقتصادية ليس موضع شك، إلاّ أن التعليم السليم لا يعني مجرد الحصول على معلومات ومهارات وشهادات علمية فقط، بل ويشمل أيضاً غرس قيم وأخلاقيات العمل المنتج الذي لا يتعارض مع الصالح العام. وفي الواقع، تشير تجارب التنمية الاقتصادية لكل المجتمعات التي حققت قدراً مرموقاً من التقدم والثراء إلى أن الموقف القيمي من العمل ككل، ومن العملية الإنتاجية بالذات، كان أهم بكثير من التعليم والتأهيل المهني بمفهومه الضيق. لذلك لم يكن ارتفاع نسبة التعليم وكثرة الجامعات في دولة كالأردن مثلاً كافياً لتحقيق تنمية اقتصادية أو اجتماعية ـ سياسية حقيقية، بينما استطاعت دول كتايلاند والفلبين، رغم تواضع نسب التعليم فيها مقارنة بالأردن، بدء عمليات تنموية واعدة في بلادها.

إضافة إلى ذلك، استطاعت بعض المجتمعات والعديد من الأقليات، خاصة المهاجرة منها لدول صناعية متقدمة، الانخراط الفاعل في العملية الاقتصادية والحصول على مداخيل ومستويات معيشية مرتفعة نسبياً دون تعليم أو تأهيل مهني يذكر كالهنود والكوريين في أمريكا، ويعود السبب الرئيس في ذلك لفعل عاملين أساسين:

1 ـ انخفاض مستوى التعليم والتأهيل المطلوب للقيام بالأعمال الصناعية

والتجارية المعنية، ومن بينها صناعات الغزل والنسيج والجلود والتعدين، وأعمال الصيانة وإدارة البقالات والمطاعم ومحطات البنزين والنقل وغيرها.

2 ـ انتماء تلك المجتمعات والأقليات لثقافات تحترم العمل عامة، وتحث على التعاون وتشجع الفرد على المثابرة والانضباط، ولا تترفع عن القيام بالأعمال اليدوية الشاقة.

إن خضوع قيم الفرد ومواقفه الحياتية لثقافة المجتمع الذي ينتمي إليه ويعيش فيه جعل للثقافة دوراً هاماً في تحديد مدى رغبة الفرد في التعليم ونوعية العلوم والمهارات الأكثر جاذبية وعائداً بالنسبة له من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إذ بينما يبدي الفرد العادي في مجتمع ما رغبة كبيرة في التعليم واستعداداً أكبر للتضحية بالوقت والجهد والمال والملذة من أجل الحصول على علوم ومهارات معينة، لا يبدي شخص آخر في مجتمع آخر نفس القدر من الرغبة والاستعداد لتعلم نفس العلوم والمهارات، مما يجعل للعلوم والمهارات قيمة تختلف بين مجتمع وآخر. وبينما يفضل أتباع بعض الثقافات عموماً وأبناء بعض الفئات والأقليات خصوصاً العلوم والفنون والمهارات ذات العائد الاقتصادي المجزي، يفضل آخرون العلوم والفنون والمهارات ذات العائد الاجتماعي والسياسي المرتبط بالجاه والسلطة.

تشير تجارب غالبية دول العالم الثالث، ومن بينها الدول العربية، إلى أن الطبقات والفئات المتطلعة نحو التعليم تتجه عموماً إلى دراسة العلوم والفنون النظرية واكتساب المهارات ذات المردود الاجتماعي والسياسي، لا الاقتصادي. وهذا كان سبباً في استمرار حاجة تلك الدول والمجتمعات للعلوم والمهارات العلمية والهندسية والإدارية ـ التنظيمية المطلوبة لقيادة عملية التنمية بمفهومها المجتمعي الشامل ودخول عصر الصناعة. ومما يؤكد ذلك تخلف قطاع الزراعة والعلوم الزراعية في كل الدول النامية عن مثيلاتها في الدول الصناعية من ناحية، وتزايد أعداد العاطلين عن العمل من حملة شهادات القانون والتاريخ والسياسة

وغيرها من علوم إنسانية من ناحية ثانية، وذلك رغم اعتماد الدول النامية عموماً على الزراعة لتوفير الغذاء والعمالة للأعداد المتزايدة من السكان.

إن التعليم خاصة الجامعي منه في البلاد النامية وفي المجتمعات التي عانت كثيراً وطويلاً من الأمية والاستعمار يخلق لدى المتعلم شعوراً بأن لعلمه حقوقاً وامتيازات واستحقاقات كبيرة على المجتمع دون واجبات تذكر. إذ يشعر المتعلم عادة بأن مجرد كونه متعلماً يعفيه من القيام بأعمال كثيرة، خاصة الجسدية منها، ويمنحه حق الحصول على وظيفة ذات مكانة اجتماعية أو سياسية مرموقة. وفي الواقع تعتقد نسبة كبيرة من أولئك المتعلمين بأن الشهادة الجامعية تُخَوّل حاملها حق التصرف تجاه العامة من أبناء الشعب بعقلية استعلائية تميل إلى احتقارهم واستغلالهم وليس التعاطف معهم وتفهم مشاكلهم ومشاعرهم. وهذا يجعل التعليم الرسمي والحالة هذه ذا مردود سلبي على المجتمع ويخلق مشاكل اجتماعية، وأحياناً سياسية بالنسبة للمجتمع ككل تعيق مسيرته نحو الاستقرار والنماء الشامل.

بينما يفضل المتعلمون العاطلون عن العمل في الكثير من الدول النامية كالدول العربية التسكع في الشوارع والجلوس في المقاهي، ويميلون نحو التذمر المستمر وتوجيه النقد اللاذع للدولة والمجتمع والغير، يلاحظ قيام الدولة في أحيان كثيرة باستيراد آلاف العمال الأجانب للقيام بأعمال النظافة والصيانة والزراعة والحراسة وغيرها من أعمال يدوية. وبدلاً من قيام أولئك المتعلمين بتحمل مسؤولياتهم الشخصية والمجتمعية والإسهام في العملية الإنتاجية يتجهون عادة نحو استنزاف مدخرات الأهل والأقارب الشحيحة لدعم عادات سيئة كالتدخين وممارسة الجريمة ونشر الفساد في المجتمع. وهذا يعني باختصار أن من الممكن، بل من شبه المؤكد، أن يؤدي التعليم غير الموجه نحو سد احتياجات العملية التنموية الشاملة وغير المقترن بقيم وأخلاقيات العمل المنتج بخفض، وليس برفع، إنتاجية الفرد، وتبديد، وليس تنمية، موارد المجتمع.

على سبيل المثال، بلغت نسبة البطالة في الأردن في السنة الأخيرة من القرن العشرين حوالي 25٪ من الأيدي العاملة، بينما تجاوزت أعداد العمال غير

الأردنيين 600 ألف شخص، معظمهم من المصريين. ولو أمكن اقناع العاطلين عن العمل في الأردن بالقيام بالأعمال التي قام بها غيرهم من أيدي عاملة مستوردة لأمكن القضاء علي البطالة في الأردن. إلا أن الأردني عامة يرفض القيام بالأعمال التي يؤديها العمال الأجانب وذلك لأن قيمه الاجتماعية والبيئة الاجتماعية ـ الثقافية المحيطة به تنظر إلى تلك الأعمال نظرة ازدراء. وهذا يعني أن الوصول إلى التوظيف الكامل للموارد البشرية في المجتمع العربي يتطلب تغيير بعض القيم وتطوير البيئة الاجتماعية ـ الثقافية بشكل عام بعيداً عن التقليد ونحو احترام قيمة العمل.

من ناحية ثانية، يلاحظ قيام العمال المصريين في الأردن بكافة أعمال النظافة تقريباً وحراسة البنايات السكنية والعمل في المزارع وأعمال الصيانة في البيوت وبعض الخدمات العامة. وفي المدن المصرية تعتبر غالبية تلك الأعمال من اختصاص أهل الريف، خاصة حراسة البنايات وأعمال النظافة التي يقوم بها عادة السودانيون والنوبيون. وبينما يرفض الشاب الأردني خاصة الحاصل على الشهادة الثانوية على الأقل، العمل كسائق سيارة نجد أن الطلبة العرب يحتكرون تلك المهنة تقريباً في أمريكا أمام الفنادق والمطاعم الراقية.

إن البيئة الاجتماعية ـ الثقافية السائدة في أي مجتمع تحدد رغبة وقابلية الفرد على القيام بالعديد من الأعمال، خاصة اليدوية منها. وهذا يتطلب أما تغيير تلك البيئة أو اقتلاع العامل وغرسه في بيئة أخرى. وهنا تكمن أهمية التعليم وضرورة السوق العربية المشتركة.

إن نوعية المهارات المكتسبة ومدى استعداد الفرد ـ الطالب للتعليم ونوعية القيم التي تحكم مواقف المجتمع ونظرته تقرر فيما بينها مدى مساهمة التعليم في عملية التنمية بمفهومها الشامل، وفيما إذا كانت تلك المساهمة إيجابية أم سلبية. وهذا يعني أن تشييد المدارس والجامعات وتكاثر الدارسين فيها ليس من شأنه بالضرورة تشجيع التنمية، بل من الممكن أن يقود إلى زيادة التذمر الشعبي وإشاعة الفساد في المجتمع وإضعاف عوامل الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي. إن تواضع قدرة المجتمع على إشباع التوقعات التي يغرسها

ويغذيها التعليم التقليدي عادة، وذلك كما هو عليه الحال في كل الدول النامية تقريباً، يُعرّض المجتمع في غالبية الأحيان للإحباط. وهذا من شأنه إفساح المجال لبعض أولئك المتعلمين الطُفَيليين للسيطرة على المجتمع واستغلال فُقرائه وبُسطائه وتسخير موارده لخدمة أهداف شخصية تتعارض مع الصالح العام والعملية التنموية.

إن التعليم غير السليم وغير المرتبط بقيم وأخلاقيات العمل المنتج وغير الموجه لسد احتياجات المجتمع التنموية هو تعليم مضر ولا يعود بالنفع المستدام حتى على صاحبه. إن التطور الاقتصادي مهما كان بطيئاً، والتحول السياسي ـ الاجتماعي نحو العدالة والديموقراطية مهما كان متردداً كفيلان بإعلان إفلاس حملة الشهادات الجامعية من ذوي التعليم التقليدي غير المرتبط بقيم الإنتاج والعمل في المدى الطويل.

إن المطَّلع على الثقافة العربية يدرك أن قيمها لا تُقدّر العمل اليدوي عامة، وتحتقر بعض الأعمال الجسدية المتواضعة خاصة، ولا تُعير أهمية تذكر للجهد العقلي والبحث العلمي والإنتاج الفكري والفني. إنها ثقافة تقليدية قديمة لا تزال تفتخر بجذورها القبلية ومواقفها العشائرية وأخلاقيات الفروسية والأنساب وقيم وعلاقات الحضارة الزراعية التي تجاوزها الزمن منذ زمن بعيد.

إن البيروقراطية الحكومية التي يسعى المتعلمون الطفيليون إلى الانخراط في صفوفها هي ضرورة عصرية لإدارة المؤسسات الرسمية المخصصة لخدمة الناس وتسيير شؤون الدولة. لكن التجربة العربية في هذا المجال قادت إلى استخدام البيروقراطية كوسيلة لخلق وظائف للطفيليين من المتعلمين وأنصاف المتعلمين مما جعلها تُحوّل المؤسسات الحكومية إلى ساحات مواجهة مستمرة مع عامة الشعب أدت إلى إهانتهم وإذلالهم، لا خدمتهم، وتبذير جزء كبير من موارد الوطن القليلة والنادرة غير القابلة للتجدد الذاتي.

إن الدور الاقتصادي للتعليم هام جداً ولذلك كان لا بد من التركيز على التعليم الموجه لسد احتياجات المجتمع والذي يعتبر غرس وتعميق قيم العمل المنتج جزءاً أساسياً من العملية التربوية. إلى جانب ذلك يعتبر التعليم عاملاً

رئيسياً من عوامل التحول الاجتماعي ـ السياسي بوجهيه الإيجابي والسلبي على السواء. فالتعليم الذي يغرس في الفرد حب المعرفة ويعلمه كيف يتعلم ويؤهله لاستيعاب حقائق العصر العلمية والتكنولوجية والثقافية هو بالتأكيد تعليم ذو دور إيجابي منتج في المجتمع من شأنه زيادة الإنتاجية الاقتصادية واكتشاف المزيد من المعارف العلمية وخلق الفرد ـ المواطن الأكثر وعياً بحقوقه وواجباته تجاه الذات والوطن والآخرين. أما التعليم الذي يقوم بتعميم مفاهيم ونظريات تجاوزها الزمن وتكريس معتقدات وأيديولوجيات معينة دون غيرها فهو تعليم ذو دور سلبي في المجتمع، من شأنه تغذية العقلية التآمرية وتشجيع المجتمع على التمسك بعادات وتقاليد بالية. وبغض النظر عن مبررات مثل هذا التعليم، والتي قد تكون قومية أو وطنية أو ثقافية هدفها إعادة الثقة بالنفس والاعتزاز بالإنجازات والتراث، فإن تعليماً كهذا من شأنه إلحاق الضرر بالمجتمع وإضعاف قدرته الذاتية على التنمية واللحاق بركاب العصر.

إن وصول المجتمع، أي مجتمع، إلى مرحلة النضوج الصناعي والإنطلاق نحو عصر المعرفة يزيد أعداد ونسب العاملين في قطاع الخدمات ويخفض أعداد ونسب العاملين في قطاع الإنتاج الصناعي والزراعي. وهذا يتسبب بدوره في زيادة الحاجة للمتعلمين تعليماً تخصصياً عالياً والمؤهلين تأهيلاً فنياً ومهنياً رفيعاً. إن تسارع عملية التطور التكنولوجي الذي يرافق مرحلة النضوج الصناعي يزيد الطلب على بعض العلوم والمهارات كالهندسة والتصميم الهندسي وعلوم الكمبيوتر والإلكترونات والمواصلات والاتصالات وما يرتبط بها ويخدمها من أعمال صيانة وتشغيل. كما أن تبلور مجتمع الرفاه وزيادة التنوع الثقافي الذي يرافق حدوث التنمية المجتمعية بمفهومها الشامل يزيد الطلب على المحامين والمحاسبين والإداريين ورجال الأعمال والبنوك وغيرهم لتنظيم العلاقات وحل الخلافات ورفع الإنتاجية. كما يزيد الحاجة أيضاً للأطباء والممرضات والمهنيين العاملين في مجال الخدمات الصحية للعناية بالمرضى، والوقاية من الأوبئة وتخفيف آلام الشيخوخة وحماية البيئة، وإلى العاملين في مجالات الترفيه والإعلام كالفن والسياحة والمسرح والتأليف والنشر والراديو والتلفزيون وغيرهم لتوفير متطلبات التمتع بالحياة.

يعتبر التعليم السليم السلم الاجتماعي الذي يستخدمه ويحتاجه الفرد لتسلق الهرم الاجتماعي والخروج من دائرة الفقر والحاجة، وذلك إلى جانب كونه وسيلة لتفجير الطاقات البشرية التي تبعث على الأمل وتساهم في تهذيب الذوق والسلوك. وهذا يجعل التعليم أداة لتحرير الإنسان من الجهل والفقر والتخلف، ووسيلة من وسائل التمتع بالحياة، وعاملاً من عوامل الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي والنماء الاقتصادي والتقدم العلمي في المجتمع. وإذا كان التعليم السليم هو أهم وسائل تحرير الإنسان من القيود، فإن الجهل هو أهم القيود التي تكبل يديه وتلقي به في مستنقع الاستغلال والإذلال والتبعية.

إن إحساس الفرد بالرضا عن الذات وعن الغير لا يمكن أن يتوفر دون الإحساس بالأمل في المستقبل وامتلاك القدرة على تسلق السلم والاجتماعي والاقتصادي وتحقيق مكانة اجتماعية أفضل. وهذا لا يتم دون حصول الفرد المعني على المهارات والعلوم والقيم والأخلاقيات المناسبة والمتجاوبة مع متطلبات التقدم في العصر المعاش. وحتى في حالة جهل الأباء وتخلفهم فإن الأمل في إمكانية إفلات الأبناء والبنات من الفقر والحاجة يكفي وحده للشعور بالرضا عن الواقع وتدعيم أسس الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي.

تتمتع الفئات الغنية والمثقفة والحاكمة في البلاد العربية عموماً بفرص كبيرة للحصول على العلوم والمهارات المطلوبة وتوفير التعليم الجيد للأبناء والبنات، بينما تفتقر الفئات الجاهلة والمحتاجة لمثل تلك الفرص رغم كونها أكثر الفئات حاجة لتعليم عصري مناسب. وهذا يجعل فرص ونظم التعليم المتاحة أداة لتكريس الفجو الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تفصل الأغنياء عن الفقراء في المجتمعات العربية وغيرها من مجتمعات نامية أخرى. وكما أسلفنا في فصول سابقة، لن يشهد المستقبل في عصر المعرفة والعولمة وجود أغنياء وفقراء بالمعنى التقليدي المألوف، بل سيشهد وجود معرفيين وجهلاء. المعرفيون أغنياء، والجهلاء فقراء، ولكل ثقافته ومجتمعه الخاص به. وهذا من شأنه تجزئة مجتمع الدولة الواحدة إلى مجتمعات مختلفة، تعيش حضارات وتنتمي لثقافات متباعدة من حيث الزمان وإن كانت متجاورة من حيث المكان، وذات علاقات متنافرة إن لم تكن متناحرة، رغم الانتماء لوطن واحد.

تقوم الدولة في المجتمعات القبلية والزراعية بدور صغير محدود، بينما تحتاج المجتمعات الصناعية والمعرفية لمؤسسات حكومية كبيرة متنوعة الأدوار متشابكة الأهداف. وهذا يفرض على الفرد في المجتمع الصناعي والمعرفي المشاركة الفاعلة في العملية السياسية الديمقراطية، وامتلاك الوعي الاجتماعي الكافي لتحديد موقعه والتعرف على حقوقه وواجباته. وهذا يجعل التعليم أحد أهم متطلبات تأسيس الديمقراطية في المجتمع وتعميق جذورها وتحقيق الاستفادة القصوى من إمكانياتها المتاحة.

إن التعليم لا يجعل الديمقراطية ممكنة فقط، بل يجعلها ضرورة حياتية، وذلك لأن المتعلمين يتمتعون بالقدرة على معرفة حقوقهم وبالجرأة على المطالبة بها والدفاع عنها. أما الجهلاء فيفتقدون تلك القدرة والجرأة مما يجعلهم تابعين من السهل قيادتهم ومن الأسهل السيطرة عليهم وحرمانهم من الكثير من حقوقهم الأساسية. ويشير التاريخ في الواقع إلى عدم وجود شعب متعلم واحد في العالم لا يزال يعيش في ظل نظام حكم دكتاتوري أو ليس في حالة ثورة على النظام الدكتاتوري الذي يعيش في ظله. وفي المقابل، لا يوجد شعب جاهل واحد في العالم يتمتع بالديمقراطية الحقة أو في حالة ثورة من أجل إقامتها وتأسيسها في المجتمع. وهذا يجعل المجتمع المتعلم حقاً مجتمعاً حراً غنياً أو يسير نحو التحرر والغنى، والمجتمع الجاهل مجتمعاً مكبوتاً فقيراً، ويجعل العلاقة بين التعليم السليم والديمقراطية والنماء الاقتصادي علاقة جدلية تقوم على الدعم والتعاون والتأثير المتبادل.

بلغت نسبة الأمية بين البالغين من الرجال والنساء في الوطن العربي مع نهاية القرن العشرين حوالي 50٪، وهذا يجعل العرب أمة أقرب إلى الجهل والفقر من العلم والتقدم. وفي ظل ظروف كهذه ليس من المتوقع نجاح العرب في اقتحام العصر واللحاق بركابه، كما أنه سيكون من الصعب عليهم بناء نظم حكم ديمقراطية وتجارب تنموية صناعية ـ معرفية في بلادهم. وبسبب التركيز المتجدد على القيم العربية والثقافة التقليدية ذات الجذور القبلية ـ الزراعية والنظرة الغيبية من جهة، وضعف وعي القائمين على التعليم بأهمية قيم

وأخلاقيات العمل المنتج في عصر الصناعة والمعرفة من جهة ثانية، فإن المشكلة التي تواجه العرب عموماً في سعيهم الحثيث نحو التنمية هي مشكلة كبيرة وعويصة ومعقدة. ودون الاهتمام بالتعليم المقترن بالقيم السليمة، خاصة ما يتعلق منها بالعمل والبحث العلمي والديمقراطية وحرية الفكر، فإن تحقيق التقدم المنشود الذي تتمناه وتحتاجه وتستحقه الشعوب العربية سيكون ضرباً من الخيال الذي يقترب من المحال.

- 13 -

المجتمع العربي والعولمة

عندما عاش الإنسان في عصر ما قبل الزراعة، كانت ظاهرة التجوال والتنقل من مكان لآخر بحثاً عن الغذاء والماء أهم ظواهر الحياة المجتمعية في ذلك العصر. ولقد استمرت تلك الظاهرة في الحفاظ على أهميتها ودورها في تشكيل القيم والأعراف وترتيب العلاقات الاجتماعية داخل مجتمع القبيلة وبين مختلف القبائل حتى اكتشاف الزراعة. كان اكتشاف الزراعة كنمط إنتاجي - اقتصادي جديد نقلة حضارية نوعية وثورة اجتماعية وتكنولوجية جعلت الاستقرار وبناء المدن وظهور الدول أهم مظاهر الحياة الإنسانية في ذلك العصر. ولقد قامت تلك الظاهرة بدور هام في إعادة تشكيل القيم والعادات والتقاليد، وإعادة ترتيب العلاقات والهياكل الاجتماعية بشكل جذري جعل ثقافة المجتمع الزراعي ونظرته الفلسفية وعلاقته مع الغير تختلف اختلافاً نوعياً عما سبقها من ثقافة وفلسفة وعلاقات.

عندما تبلورت الصناعة كنمط إنتاجي - اقتصادي مهيمن، أصبحت ظاهرة بناء المصانع وظهور الأحياء الفقيرة المكتظة بالسكان والخالية تقريباً من الخدمات، واستغلال العمال، خاصة الأطفال والنساء منهم، أهم ظواهر الحياة المجتمعية في ذلك العصر. وهذا أعطى تلك الظاهرة فرصة هامة لإعادة تشكيل العلاقات والهياكل الاجتماعية، وتطوير تقاليد وقيم ومواقف جديدة، خاصة من العمل اليدوي والمهني، تختلف نوعياً وجذرياً عما سبقها، أي عما كانت ولا تزال تعيشه المجتمعات القبلية والزراعية وحتى الصناعية غير المتطورة من قيم وتقاليد عمل ومواقف وعلاقات وهياكل اجتماعية.

اليوم، وبعد سنوات مخاض عويصة شهدت حدوث ثورتي الاتصالات والمعلومات وظهور الإنترنيت وتطور الكمبيوتر بشكل كبير متسارع، أصبحت العولمة أهم ظواهر الحياة في عصر المعرفة الآخذ في التكوين. وهذا يعطي هذه الظاهرة فرصة جديدة لإعادة تشكيل قيم وعادات وتقاليد ومواقف المجتمع الصناعي وما قبله من ثقافات على أسس جديدة. وتختلف ظاهرة العولمة هذه عما سبقها من ظواهر أخرى رافقت مسيرة التطور الحضاري في الماضي في أن أثرها لا ينحصر في حدود المجتمع الواحد، بل يتجاوز كل الحدود السياسية والجغرافية والثقافية ليشمل العالم بأسره.

العولمة هي نتاج مشترك لتفاعل ثورتي الاتصالات والمعلومات، تستخدم الإنترنيت والأقمار الصناعية وغيرها من وسائل اتصال وحاسبات إلكترونية لربط مختلف أجزاء العالم بعضها ببعض بروابط اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية واسعة وعميقة وديناميكية تلغي الخصوصيات القومية والعقائدية إلى حد كبير.

ففي المجال الاقتصادي، تساهم العولمة اليوم في فتح وتنمية أسواق التجارة الدولية وأسواق المال والاستثمار العالمية وتحرير رؤوس الأموال من كل الارتباطات غير الربحية. وعلى سبيل المثال، بلغت الاستثمارات الأميركية في الخارج حوالي 95 مليار دولار في عام 1998، بينما بلغت الاستثمارات الخارجية في أمريكا حوالي 68 مليار في نفس السنة، وفي المجال الثقافي، تساهم العولمة في تشجيع الانفتاح والتنوع وخلق قنوات جديدة لتواصل الثقافات وتلاقحها. وتقوم العولمة في المجال السياسي بالترويج للديمقراطية والدعوة لاحترام حقوق الإنسان، ومن بينها حرية التفكير والتعبير، وتشجيع التعددية داخل المجتمع الواحد. وفي المجال الاجتماعي، تقوم العولمة بإضعاف الأيديولوجية وتنمية الميول التحررية المناهضة للتقليد وأنماط الحياة التقليدية، كما تساهم أيضاً في تطوير الموقف من الدين في اتجاه يعتبره مسألة خيار فردية وليست مسألة إجبار جماعية.

تتعامل المجتمعات المختلفة مع ظاهرة العولمة اليوم من منطلقات متباينة تعكس إلى حد بعيد مدى ما حققته تلك المجتمعات من تطور حضاري وما

تشعر به من ثقة بالنفس. وبسبب التعددية الحضارية والثقافية على مستوى العالم، وحتى على مستوى مجتمع الدولة الواحدة، أصبح الموقف من تيار العولمة يتراوح ما بين الترحيب والقبول إلى الرفض والمقاومة. على الرغم من ذلك، يبدو عدد المجتمعات التي تميل نحو القبول بكل ما يحمله تيار العولمة، وتلك التي تتجه نحو رفض كل ما يبشر به إلى التناقص والتقلص. وهذا بدوره يجعل عدد المجتمعات التي تقف حائرة تجاه ما يجري حولها، لا تدري كيف تتعامل مع تلك الظاهرة الطاغية، تتزايد باستمرار. لذلك تبدو أغلبية المجتمعات الإنسانية وقد استسلمت لتيار العولمة، كما يبدو الحديث عن القبول والرفض وقد أصبح مجرد شعارات سياسية وبيانات إعلامية تفتقد العلمية والواقعية وخطط المواجهة العملية في آن واحد.

تشير البيانات واستطلاعات الرأي العام وحقائق الواقع العلمية والثقافية إلى اتجاه غالبية المجتمعات والفئات الاجتماعية التي حققت قدراً كبيراً من التطور الحضاري بمفهومه الواسع إلى القبول بمجمل ما يحمله تيار العولمة من منجزات علمية واقتصادية وتحولات اجتماعية. وفي المقابل، تتجه المجتمعات والفئات الاجتماعية التي تخلفت عن ركاب العصر وحضارته، وهي مجتمعات وفئات لا تزال تعيش في أوائل عصر الصناعة وفي ما قبلها من عصور، إلى رفض تيار العولمة والخوف منه والتخوف مما يحمله ويعد به من تطورات، خاصة التحولات الاجتماعية والثقافية المحتملة.

تجد تلك المواقف المتباينة والمتباعدة من ظاهرة العولمة انعكاساتها على مرآة الرأي العام العربي ومواقف فئاته الاجتماعية المختلفة. ويعود السبب الرئيسي في ذلك إلى تفاوت درجة التطور الحضاري بين جماعة وأخرى، وإلى اختلاف مدى ارتباط الاقتصاديات العربية الوطنية بالاقتصاد العالمي، وإلى تباين عمق النزعة الدينية والأيديولوجية بين فئة وأخرى. فالمجتمعات العربية والفئات الاجتماعية الأقل تطوراً من النواحي الحضارية والأكثر تمسكاً بالتراث وقيمه وتقاليده ومنطلقاته العقائدية تبدو أكثر عداء لتيار العولمة ومقاومة له ولما يحمله من قيم ومواقف وتحولات اجتماعية. أما الفئات الاجتماعية الأكثر تطوراً

ومعايشة للعصر، خاصة لحقائقه ونشاطاته العلمية والتكنولوجية والاقتصادية، فتبدي ميلاً أكبر لقبول تيار العولمة واستعداداً أفضل للتكيف مع ما يحدثه ويُبشر بحدوثه من تحولات على أرض الواقع.

ينقسم المثقفون العرب من تيار العولمة إلى قسمين رئيسيين: يرفض الأول تيار العولمة ويحرض الشعوب والحكومات العربية على مقاومته، بينما يرحب الثاني بتيار العولمة ويدعو الشعوب والحكومات العربية إلى فهم طبيعته ووعي إمكانياته المتنامية. ويمكن القول عموماً أن المثقف العربي التقليدي، وهو مثقف ترتكز ثقافته إلى حد كبير على القديم والموروث من الأفكار والمفاهيم والشعارات والمنطلقات الفلسفية، يقوم اليوم بقيادة معسكر الرفض والمقاومة المناهض لتيار العولمة. أما المثقف العربي غير التقليدي، وهو مثقف ترتكز ثقافته إلى حد كبير على الجديد من الأفكار والمنطلقات الفلسفية الإنسانية وحقائق العصر العلمية والاقتصادية، فيقوم اليوم بقيادة معسكر القبول بتيار العولمة ويطالب بالاستعداد للتعامل معه بإيجابية.

ويقف بين المثقف التقليدي والمثقف غير التقليدي في الوطن العربي اليوم تجمع ثقافي مشتت الفكر، حائر الموقف، متناقض مع الذات والغير والتراث والعصر في آن واحد. إن الفرد في هذا التجمع هو مثقف، أو بالأحرى مدعي ثقافة، لا يعرف إلا القليل القليل عن التراث وعن العصر وعن تيارات التطور ومسيرة الحضارة الإنسانية. إنه مثقف عاجز تماماً عن الفعل، ولا يملك القدرة على التفكير الواعي، ويحمل عقلاً يتصف بالإيمان شبه المطلق بالخرافة ـ المعجزة وبالمؤامرة الغربية المعادية. وبينما يتجه نحو الاستسلام الواعي للمؤامرة والقبول بنتائجها، يغرق في تعليل وتبرير سبب فشل المعجزة في التصدي للمؤامرة. إن ظاهرة هذا المثقف ذا العقلية الخرافية ـ التآمرية هي أسوأ وأخطر ظاهرة ثقافية في المجتمع العربي اليوم، وأكثرها خدمة لحالة التخلف العربي وقدرة على تكريسها.

يدعي بعض السياسيين العرب والمتطرفون من المثقفين التقليديين وأصحاب العقول الخرافية ـ التآمرية بأن العولمة هي بمثابة مؤامرة تُحاك ضد

الشعوب الفقيرة، ومن بينها طبعاً الشعوب العربية. كما يدعي هؤلاء أيضاً أن أمريكا تقف وراء ظاهرة العولمة وتقوم باستخدامها كسلاح لإجبار العرب وغيرهم على الدخول في فلك المصالح الأميركية والرضوخ لمظلة الهيمنة الثقافية الغربية. لكن المتابع للأحداث بوعي وحيادية يدرك أن التيار المناهض للعولمة لا يقتصر على الشعوب الفقيرة، بل يشمل أيضاً غالبية المتخلفين عن ركب حضارة المعرفة في دول الغرب نفسها. وفي الواقع كان المزارعون الأوروبيون عامة والفرنسيون منهم خاصة، في مقدمة القوى التي ساهمت في إفشال مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي عقد في مدينة سياتل الأميركية في الشهر الأول من العام 2000، كما كانت الخلافات في وجهات النظر بين أهم الدول الصناعية، خاصة بين أمريكا ودول أوروبا الغربية واليابان، من العوامل التي شاركت في تقويض المفاوضات التي سبقت انعقاد ذلك المؤتمر وتسببت في إفشاله.

إن موقف القوى العربية المناهضة لتيار العولمة اليوم يشبه إلى حد كبير موقف اليسار العربي الذي رفض كل دعوات الاعتدال والواقعية في السبعينات من القرن العشرين. إذ بينما نجح أولئك اليساريون كما نجح هؤلاء المناهضون للعولمة في تحديد القضايا التي يقفون ضدها ويرفضون التعامل معها بإيجابية، فشل أولئك وهؤلاء في تحديد القضايا التي يقفون إلى جانبها ويعملون بأمانة على خدمتها. وهذا يجعل التيار المناهض للعولمة تياراً عبثياً لا يفهم لغز تلك الظاهرة، ولا يدرك موقعها من حركة التطور الحضاري، وغير قادر ـ بحكم نظرته القاصرة المتحيزة ـ على طرح بديل كفؤ لها. كما يجعل موقفه من حضارة العصر عامة موقفاً انهزامياً انعزالياً لا يخدم مصلحة عربية أو إنسانية، بل يساهم بدون قصد في تزييف وعي الجماهير العربية وزعزعت ثقتها بالنفس وإعاقة تطورها وإرباك مسيرتها الحضارية بوجه عام.

إن عودة سريعة للتاريخ تجعل بإمكاننا إدراك معنى ودور العولمة كظاهرة حضارية وتحسس آثارها الحالية والمتوقعة على حياة المجتمع ومسيرة التطور فيه. عندما اكتشف الإنسان فن الزراعة بدأت المجتمعات البدائية التحول

تدريجياً من حياة الترحال والتنقل القبلية إلى حياة الاستقرار الزراعية واعتماد زراعة الأرض وجني ثمارها نمطاً إنتاجياً أساسياً. ولما كانت حياة الاستقرار والارتباط الدائم بالأرض قد استوجبت تنازل الإنسان القبلي عن الجزء الأكبر من حريته، واضطراره إلى إعادة تشكيل موروثه الثقافي من عادات وأعراف وقيم وهياكل اجتماعية، فإن القبلي عامة اتجه إلى رفض حياة الزراعة ومقاومة نمطها الإنتاجي واحتقاره إلى حد بعيد. لكن الزراعة انتصرت في النهاية ليست فقط كنمط إنتاجي، ولكن كمهنة وطريقة في الحياة أيضاً. وهذا جعل كل المجتمعات القبلية التي تخلفت عن حضارة العصر الزراعية في حينه تصبح مجتمعات ضعيفة القدرة على التطور ومعتمدة على الزراعة وتابعة لها ولمجتمعاتها تبعية شبه كاملة. كذلك كان الحال عندما تمّ انتقال بعض المجتمعات الإنسانية من حياة الزراعة ومجتمعها التقليدي إلى حياة الصناعة ومجتمعها الديناميكي.

شهدت مرحلة التحول المجتمعي من حياة الزراعة البسيطة الهادئة إلى حياة الصناعة كثيرة التغير والتطور حدوث مآسي كثيرة جعلت نمط الإنتاج والحياة الجديدة مكروهاً إلى حد بعيد. ومن أبرز المظاهر الاجتماعية السيئة التي ميزت حياة الصناعة في مراحلها الأولى شيوع استغلال العمال والأطفال، واضطرار العمال للسكن في أحياء قذرة وغير صحية، وتفكك العائلة الكبيرة أو العشيرة إلى أسر صغيرة ضعيفة. ولقد قاد هذا التطور فيما بعد إلى تبلور الطبقية وظهور الاتحادات العمالية والقيام بمظاهرات وثورات معادية لحركة التصنيع عموماً ولدور رأس المال خصوصاً، والاتجاه نحو تأسيس أفكار وحركات طوبائية استهدفت المساواة والبساطة والهروب الواعي من حضارة العصر. ويؤكد التاريخ إن الصناعة انتصرت فيما بعد، وساد نمطها الإنتاجي وطريقة حياتها، ونجحت في تخفيف حدة الظلم والمعاناة كثيراً ورفع مستوى الحياة بشكل كبير جداً. وهذا جعل كل المجتمعات الزراعية والقبلية التي تخلفت عن ركوب قطار حضارة الصناعة ومن بينها المجتمعات العربية، مجتمعات فقيرة وضعيفة وعديمة القدرة على التطور الذاتي ومعتمدة على المجتمعات الصناعية وتابعة لها تبعية شبه كاملة.

إن العولمة هي الظاهرة التي تعكس اليوم عملية التحول المجتمعي من حضارة عصر الصناعة إلى حضارة عصر المعرفة، أي من النمط الإنتاجي الذي يقوم أساساً على صناعة المعادن والأغذية والملابس وغيرها إلى النمط الإنتاجي الذي يقوم أساساً على صناعة الخدمات والمعلومات. وهذا يجعل العولمة الشعار الذي يرمز إلى روح العصر، والفكرة التي تعبر عن أهداف عصر المعرفة ومراميه بعيدة المدى. وحيث إن حضارة المعرفة هي حضارة المستقبل وأحدث محطة يتوقف عندها قطار الزمن الحضاري، فإن من يتخلف عنها من مجتمعات وفئات اجتماعية، سواء أكان ذلك بالانعزال عنها أو برفضها ومناهضتها، سوف يلاقي مصير المجتمعات التي تخلفت عن حضارات عصرها في الماضي من حيث الضعف والفقر النسبي والتبعية للغير.

وحيث أن العولمة هي شعار العصر الحضاري الجديد والأداة المعرفية المستخدمة في نشر أفكار وقيم وعلاقات ونمط الإنتاج المعرفي، فقد أصبح من غير الممكن إهمالها أو التهرب من آثارها. وهذا يعني أن التعامل العقلاني مع العولمة لا بد وأن ينصرف كلية إلى التفكير في كيفية الاستفادة منها، وإلى التخطيط لتعظيم الفوائد الممكنة منها وتقليل الخسائر المحتملة بسببها. وهذا يفرض أولاً القبول بحتمية العولمة، والاتجاه ثانياً إلى دراسة مسارها وتحديد اتجاهها والتعرف على عناصرها الرئيسية وكيفية استغلالها في ضوء الإمكانيات العربية المتوفرة اليوم وتلك التي يمكن توفيرها في المستقبل القريب.

إن حتمية العولمة كتجسيد لروح عصر المعرفة تحتم نمطاً جديداً في التفكير للتعامل معها بأمانة بعيداً عن الغوغائية والانتهازية، ونمطاً جديداً من الحياة ذا قيم وتقاليد وعلاقات اجتماعية مختلفة نوعياً عما سبقها. وهذا يتطلب إحداث تحولات اجتماعية واسعة وعميقة تعيد تشكيل المجتمع العربي على أسس جديدة وبمضمون ثقافي جديد. ودون ذلك لن يستطيع المجتمع العربي الحفاظ على وحدته وتماسكه، ولن ينجح في التعايش مع عصره، ولن يقوى على التنافس مع الغير من مجتمعات صناعية ومعرفية وإعادة بناء صرح حضارته الغابرة.

الأبعاد الاقتصادية والثقافية للعولمة

جاء التطور الحضاري عبر الزمن بالانتقال من نمط إنتاجي معين إلى نمط إنتاجي جديد أكثر كفاءة. وهذا فرض بدوره إعادة ترتيب العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع، وأدى تدريجياً إلى تغيير الهيكل الاجتماعي وتطوير منظومة القيم والعادات والتقاليد السائدة، أي إعادة تشكيل الثقافة المهيمنة وإعادة تعريف عناصرها الرئيسية. وحيث أن العولمة هي التيار الذي يقود عملية التطور نحو عصر المعرفة الجديد، فقد أصبح من المحتم أن تقوم بإفراز نمط حياتي جديد ذا ثقافة جديدة مختلفة عن كل ما سبقها من ثقافات.

يعتبر الأنترنيت أهم عناصر ظاهرة العولمة وأكثر أدواتها كفاءة في جمع المعلومات وتخزينها ونقلها وتسويقها في أسواق العالم المختلفة، إذ قُدِّر عدد المواقع على شبكة الأنترنيت في بداية الألفية الثالثة بحوالي ثمانية بلايين موقع، تملكها شركات كبيرة وصغيرة عاملة في مجالات التصنيع والإنتاج والتسويق والخدمات، ومستهلكون للبضائع والخدمات والمعلومات المعروضة للبيع. أما عدد الشركات والمؤسسات والأفراد الذين يستخدمون شبكة الأنترنيت بشكل منتظم فيزيد على البليون. وبسبب تواجد مستخدمو الأنترنيت في كل دول العالم تقريباً، وكونهم من أكثر سكان العالم انخراطاً في حياة مجتمعاتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، فإن أثر العولمة على هؤلاء ومن خلالهم أصبح كبيراً للغاية.

إن آثار العولمة على مظاهر وجوهر الحياة في هذا العصر تجد طريقها من خلال إعادة هيكلة العملية الإنتاجية وإدخال نمط إنتاجي جديد، وإعادة تشكيل الهياكل الاجتماعية داخل المجتمع الواحد، وخلق مجتمعات حقيقية وشبه حقيقية جديدة عبر الحدود السياسية. إلى جانب ذلك، تقوم العولمة أيضاً بتطوير الثقافات الوطنية السائدة وما يرتبط بها وينبثق عنها من قيم ومسلكيات ومواقف وفلسفات حياتية.

وعلى سبيل المثال، كانت الشركات العملاقة التي تملك رؤوس أموال كبيرة للغاية هي المؤسسات الاقتصادية الوحيدة القادرة على القيام بنشاطات

إنتاجية وتسويقية في العديد من بقاع العالم. لذلك أطلق على تلك الشركات اسم «الشركات متعددة الجنسية»، وهي تسمية تغيرت فيما بعد إلى «الشركات العاملة عبر الحدود القومية». وتعتبر التسمية الثانية أفضل من الأولى بكثير لأنها تعكس حقيقة تلك الشركات وتركز على نشاطاتها وليس على هويتها التي تبدو أكثر ضبابية كل يوم. وفي الواقع أصبحت كل الشركات الكبيرة والصغيرة المسجلة في أسواق المال العالمية في مختلف الدول شركات متعددة الجنسية. إذا أصبح بإمكان أي شخص لديه المال أن يتعامل بأسهم معظم الشركات العاملة في أسواق الدول المختلفة بغض النظر عن هوية التسجيل وطبيعة النشاطات الاقتصادية، وبالتالي أصبحت ملكية تلك الشركات موزعة بين عشرات الآلاف، وأحياناً مئات الآلاف من الناس والمؤسسات المنتمية للعديد من الأقطار والجنسيات.

قامت ظاهرة العولمة والأنترنيت بحرمان تلك الشركات من فرصة احتكار المعاملات التجارية والمالية والاستثمارية عبر الحدود القومية. إذ جعلت بإمكان كل شخص منتج ومؤسسة اقتصادية، وكل صاحب فكرة قابلة للاستغلال تجارياً، أن يقيم موقعاً له على شبكة الأنترنيت ويعرض ما لديه من منتوجات أو خدمات أو أفكار أو أسهم للتسويق عالمياً. وهكذا أصبح كل من يملك موقعاً على شبكة الأنترنيت لاعباً مشاركاً في النشاط الاقتصادي العالمي، وذلك دون الحاجة لرؤوس أموال كبيرة أو أساطيل تجارية أو مكاتب أنيقة مكلفة، بل وحتى دون الانتقال من قريته وبيته والاضطرار لتغيير طبيعة ومكان عمله.

تشير المعلومات المتوفرة عن الشركات العاملة في مجالي التصدير والاستيراد والتسويق إلى وجود عشرات الآلاف من الشركات الصغيرة التي تدار من قبل مدراء في بلاد متقدمة، وتقوم بالتعاقد على الشراء من مصانع وتجار في بلاد حديثة التصنيع كماليزيا وتايلاند والصين، وتخزين البضائع المصنعة في بلاد ثالثة قريبة من الأسواق الاستهلاكية، وإجراء المعاملات الخاصة بالبيع والشحن من بلد رابع. وهذا يجعل العولمة أداة لربط وتنسيق المعاملات التجارية والمالية عبر الحدود السياسية، ووسيلة استثمارية وربحية لا تخدم بلداً معيناً دون غيره

ولا فئة اجتماعية دون غيرها. وهذا يعني أن العولمة هي تطور جديد يفتح المجال لغالبية الناس والشركات للقيام باستغلال فرص وإمكانيات غير محدودة لسوق عالمية واسعة ومتنامية باضطراد.

لكن هذا التطور لا ينفي حقيقة كون البعض من الشعوب والفئات الاجتماعية أكثر استعداداً للمشاركة في مسيرة العولمة وأكثر أهلية للاستفادة من إمكانياتها المتزايدة. كما لا ينفي أيضاً حقيقة وجود مجتمعات وفئات اجتماعية تبدو عاجزة عن الاستفادة من ظاهرة العولمة، بل وحتى عن فهم طبيعتها ووعي إمكانياتها. وبسبب تسارع تيار العولمة وتزايده تشعباً وتعقيداً واحتياج المشاركة فيه لأدوات تكنولوجية وترتيبات مؤسسية غير متوفرة لكل الناس على قدم المساواة، فإن فوائد العولمة ليست شاملة ولا عادلة كما يرغب ويتمنى المثقفون في أغلبية دول العالم. رغم هذا، تعتبر العولمة والأنترنيت إطاراً تنموياً يوفر، ولأول مرة في التاريخ الإنساني، بيئة مناسبة لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التنموية على نطاق عالمي. وعلى سبيل المثال، أعلن رئيس شركة مايكروستراتيجي MicroStrategy، وهو أغنى رجال منطقة واشنطن العاصمة، يوم 14/ 3/ 2000 أنه ينوي إقامة جامعة على الأنترنيت تقدم العلم بالمجان لكل الدراسين في العالم وأنه سيختار العباقرة من الأساتذة والعلماء لإعداد وإلقاء المحاضرات فيها، وأنه تبرع بمبلغ 100 مليون دولار كدفعة أولى. وحيث أن جامعته تريد أن تنافس أفضل جامعات أمريكا كهارفارد وبرنستون وستانفورد، فإن تكلفة التعليم التي يمكن أن يوفرها الدارس في جامعة الأنترنيت المزمع إنشاؤها سيكون في حدود 30 ـ 40 ألف دولار في السنة.

إن التطور الحضاري الذي يبدأ بحدوث تغير نوعي في نمط الإنتاج يُحدث بطبيعته تحولات اجتماعية وثقافية واسعة. وهذا من شأنه إحداث تحولات وتطورات ثقافية عميقة تعيد تأسيس وتعريف غالبية العناصر الثقافية الرئيسية. لذلك ليس بالإمكان التعامل بإيجابية مع ظاهرة العولمة والاستفادة منها دون القبول الواعي بما تستوجبه من تحولات اجتماعية وثقافية على أرض الواقع وعلى مستوى الفكر والمسلك.

إن العامل المعرفي أصبح بإمكانه اليوم العمل ضمن فريق كبير من أمثاله المعرفيين المتواجدين في بلاد عديدة وبعيدة دون الانتقال من مكان سكنه. وهذا يفرض عليه القبول بثقافة العمل والعصر الذي يعيشه. فعمال الكمبيوتر الهنود، على سبيل المثال، يعملون بعشرات الآلاف لدى شركات أميركية وأوروبية دون الانتقال من بيوتهم ويقومون بتنسيق المهام مع زملائهم عبر وسائل اتصال إلكترونية. كذلك يقوم عشرات الآلاف من علماء العالم بالتعاون ضمن مشاريع بحثية مشتركة ويتبادلون المعلومات عبر الأنترنيت في لحظات، وذلك خدمة لمصالح مؤسسية وشركات كبيرة ومن أجل المعرفة وخير البشرية. ويمكن أن نخص بالذكر هنا العلماء العاملين في مجال الأبحاث الزراعية والبيولوجيا الحيوية والجينات ومكافحة الأمراض. وهذا جعل بالإمكان ظهور مجتمعات عابرة للحدود السياسية يتواصل أعضاؤها عبر الإنترنيت والتلفون ويتبادلون المعلومات بانتظام ويلتقون أحياناً معاً في مؤتمرات وندوات دراسية تستمر لأيام. ويطلق على هذه المجتمعات اليوم اسم «مجتمعات شبه حقيقية» Virtual Societies، يرتبط أعضاؤها مع بعضهم البعض بروابط مصلحية ومهنية مشتركة، وتتفرع نشاطاتهم الإنتاجية الرئيسية عن نمط الإنتاج السائد في عصر المعرفة.

وحيث أن لكل حضارة نمط إنتاجي مميز، وأن كل حضارة تفرز ثقافتها الخاصة بها والتي تختلف كثيراً ونوعياً عن ثقافات الحضارات الأخرى، فإن المجتمعات شبه الحقيقية تقوم اليوم ببلورة ثقافات فرعية جديدة تنتمي لثقافة المعرفة وترتبط بها وتتطور معها. ولما كانت الثقافة هي بمثابة الرباط الذي يربط أعضاء المجتمع بعضهم ببعض، والفكرة التي يلتقي حولها مختلف أفراد المجتمع وتصوغ وحدتهم، فإن تبلور ثقافات فرعية تنبع أساساً من ثقافة المعرفة ومختلفة عن الثقافات الوطنية التقليدية السائدة يقود اليوم إلى تفكك كل المجتمعات وإضعاف كل الثقافات الوطنية. لذلك، وبفعل تيار العولمة وتحت تأثير العملية الإعلامية ـ المعلوماتية، لم يعد بالإمكان الحفاظ على وحدة وتماسك أي مجتمع على الإطلاق، كما لم يعد بالإمكان الحفاظ على وحدة وتكامل أية ثقافة مهما كان نوعها وجوهرها وعراقتها. وفي الواقع، أصبحت

محاولات الحفاظ على وحدة وتكامل الثقافة الوطنية والنزوع نحو رفض الجديد من القيم والأفكار، مواقف سلبية انعزالية لا تخدم سوى هدف فرض الجمود على الثقافة الوطنية والحيلولة دون تطورها والعمل بوعي ودون وعي على تقويض قدرتها على التعايش مع العصر.

كلما زاد عدد المجتمعات شبه الحقيقية وعدد المنتمين إليها كلما زاد تمزق المجتمعات الوطنية كما عرفناها حتى الآن. ويتم اليوم تشتت المجتمعات التقليدية وتفتتها أساساً على طول خطوط ثقافية ـ اجتماعية، وليس على طول خطوط اجتماعية ـ اقتصادية طبقية كما كان عليه الحال في الماضي القريب. وهذا يعني أن المجتمع الواحد، مهما كان تماسكه وتآزر أعضائه، أصبح يسير نحو التفتت إلى مجتمعات مختلفة ذات ثقافات متباينة، تعكس تفاوت درجات التطور الحضاري بين فئة وأخرى، أو بين مجتمع فرعي وآخر داخل المجتمع الأكبر. وبمعنى آخر، يؤدي التطور الحضاري المستمر والمتسارع في عالم اليوم إلى تبلور ثقافات فرعية تحتية ضمن إطار كل ثقافة وطنية، وأن المجتمع الوطني، تبعاً لذلك، يجد نفسه مضطراً إلى السير نحو التمزق إلى مجتمعات أصغر، تتصف بالتجانس الداخلي، والاختلاف أو التناقض مع المجتمعات الأخرى المجاورة لها والمحيطة بها.

إن الكمبيوتر العادي الذي يشتريه الإنسان لنفسه أو لأطفاله اليوم يحتوي على قوة حسابية وإمكانيات معلوماتية تزيد 50000 (خمسين ألف) مرة عن قوة الكمبيوتر الذي استخدم في العام 1969 لإيصال الإنسان إلى القمر. وعندما يحصل الإنسان العادي أو الطفل عل مثل هذه الأداة الجبارة يصبح لحظة استخدامها إنساناً آخر يتأثر بما يصله من معلومات وآراء وما يتوصل إليه من نتائج. وهذا بدوره يؤثر في قيمه ومواقفه وعاداته، ويقوده إلى تغيير الكثير من قناعاته السابقة ونظرته للحياة وعلاقته بالغير، حتى بأقرب الناس إليه من الأهل والزملاء والجيران. وعندما يستخدم ذلك الإنسان جهاز الكمبيوتر للاتصال مع العالم الخارجي بناسه وبضائعه وأنماط حياته وثقافاته ومشاكله، فإن معلوماته وثقافته وميوله وهواياته تصبح عرضة للتأثر كثيراً فيما يرى ويقرأ ويسمع.

إن الكمبيوتر والأنترنيت يمنحان إنسان هذا العصر حرية وقدرة لم تكن ممكنة في أي وقت مضى خلال كافة مراحل التاريخ الإنساني، إذ يوصلانه إلى منابع معرفية، علمية واقتصادية وثقافية وتاريخية ودراسات مستقبلية، تزيد على مجموع ما كتبه وجمعه وحرقه الإنسان من كتب خلال حياته قبل عصر المعرفة على هذه الأرض. وهذا يجعل بإمكان إنسان هذا العصر وأطفاله أن يقوموا بأخذ زمام المبادرة لتعلم أشياء جديدة، وابتكار أشياء ونشاطات جديدة، وتطوير مواقفهم حيال المجتمعات التي يعيشون فيها والثقافات التي ينتمون إليها والنظم السياسية والاقتصادية والمعرفية السائدة في أوطانهم. وفي الواقع، أصبح طفل العصر الذي يملك كمبيوتر ويستخدم الأنترنيت ويشاهد البرامج التلفزيونية عبر الأقمار الصناعية يختلف كثيراً من حيث القيم والمواقف والتطلعات عن والديه، رغم التعايش في بيت واحد.

تقوم شركة أسست في أوائل العام 2000 في الولايات المتحدة الأميركية ببناء أكبر مكتبة بحثية إلكترونية في العالم. ويتم ذلك من خلال التعاقد مع مؤلفين لوضع كتبهم على شبكة الأنترنيت بحيث يصبح بإمكان أي فرد في أي جزء من العالم الوصول إلى تلك الكتب وما تحويه من معلومات ومعارف. وعندما يقوم الباحث بقراءة أية صفحة من أي كتاب، فإن الحواشي التي تحتوي عليها تلك الصفحة، بغض النظر عن مكان وجودها في الكتاب الحقيقي، تظهر على الشاشة أمام الباحث. وإذا أراد الباحث العودة إلى الكتاب ـ المرجع التي تشير إليه أي من الحواشي فما عليه سوى توجيه مؤشر الكمبيوتر إليها، وهذا يجعل تلك الصفحة تظهر فوراً إلى جانب الصفحة التي يقوم الباحث بقراءتها. وهذا يؤدي إلى اختصار الوقت الذي تحتاجه عملية البحث عن الكتب، واختصار الوقت الذي يحتاجه الباحث للرجوع إلى المراجع، واختصار المال الذي يحتاجه لشراء الكتب، والتأكد من أن كل الكتب التي يريدها ويحتاجها في متناول يديه خلال دقائق. وهذا يجعل الباحث الذي يجلس في قرية صغيرة في صعيد مصر أو في أدغال أفريقية، إذا توفر لديه كمبيوتر وكان بإمكانه الوصول إلى الأنترنيت، متساوياً مع نظيره الذي يجلس في مكتبة جامعة هارفارد من حيث

القدرة على الوصول إلى المراجع التي تهمه واستخدامها لإجراء أبحاثه.

إن الشركة المعينة بدأت بجمع الكتب المتعلقة بالعلوم الاجتماعية التي نُشرت باللغة الإنجليزية ومن المؤكد أن تتبعها شركات أخرى مماثلة تتعامل مع فروع أخرى من فروع العلم ولغاته. إن خدمات هذه الشركة لن تكون بالمجان، بل سوف يدفع من يستخدم مكتبتها إما اشتراكاً شهرياً أو رسوماً تتناسب طرداً مع عدد الكتب والصفحات التي سيقرأها الباحث. لقد علمت بوجود هذه الشركة ونشاطها عندما قامت إحدى المسؤولات فيها بالاتصال بي للتعاقد على ضم كتبي التي صدرت بالإنجليزية إلى مكتبتهم البحثية الإلكترونية.

وباختصار، العولمة هي تيار معرفي يصنع ويحلل وينشر المعرفة ويضعها في متناول يد الجميع على قدم المساواة، وهي ظاهرة طاغية تحطم الحواجز بين الدول والناس، خاصة الثقافية منها، وهي إطار فعال للتعاون والتنافس بين كل المعرفين والشركات والصناعات وبنوك المال والاستثمار. وكأي ظاهرة حضارية سابقة في التاريخ، تقوم هذه الظاهرة وأداتها الإعلامية ـ المعلوماتية بخلق ثقافة جديدة تضعف الثقافات الوطنية وتستبدل الكثير من عناصرها. ودون وعي هذه الحقيقة والسماح بتطور المجتمع والثقافة الوطنية في اتجاه التعايش مع العصر والتفاعل مع ثقافته الجديدة، فإن فرص النمو والتقدم أمام كافة الشعوب الفقيرة وقليلة التطور، ومن بينها شعوب الأمة العربية، ستبقى محدودة للغاية. ولما كانت معايير التقدم، شأنها شأن معايير التخلف، هي معايير نسبية، فإن بطء عملية تطور المجتمعات الفقيرة وغير المعرفية من ناحية، وسرعة تطور المجتمعات الغنية المعرفية من ناحية ثانية، سيجعل تخلف الأولى عن الثانية يزداد يوماً بعد يوم، ودرجة اعتمادها عليها وتبعيتها لها أكثر عمقاً سنة بعد أخرى.

إن تيار العولمة الذي يحمل نمط الإنتاج المعرفي الجديد ويُبشر بقدومه وعلومه وفنونه له، كما كان لغيره من تيارات حضارية سابقة، الكثير من الإيجابيات والعديد من السلبيات. ولما كان من غير الممكن إيقاف هذا المد المعرفي الجارف، وأن من المحتم أن يصبح عصر المعرفة بحضارته وثقافته سيد

كل العصور والحضارات، فإن الخيار العقلاني الوحيد أمام كل الشعوب والفئات الاجتماعية أصبح ينحصر في كيفية التعامل بإيجابية مع تيار العولمة، وذلك بالعمل على تعظيم الفوائد الممكنة وتقليل الخسائر والأضرار المحتملة. وهذا يتطلب ـ كما أشرنا سابقاً ـ فهم طبيعة ومسار وإمكانيات هذه الظاهرة وإعداد الذات والمؤسسات للتعامل معها بعقل واتزان ورؤية مستقبلية.

لقد تخلف العرب عن قطار حضارة الصناعة، وأملي ألاّ يتخلفوا عن قطار حضارة المعرفة، لأن تخلفهم سيعني انتهاء وحدتهم الثقافية والاجتماعية وتضاؤل دورهم الفاعل على الساحة الدولية باطراد وبسرعة كبيرة.

ـ 14 ـ

وقفة مراجعة تأملية

إن أية محاولة جادة لتحليل المسيرة التاريخية للحياة الإنسانية سوف تكتشف دون عناء كبير أن التاريخ كان يسير إلى الأمام في اتجاه تصاعدي تخلله الكثير من التعرجات، واعترضت سبيله العديد من العقبات. وهذا جعل السجل التاريخي حافل بالإنجازات الحضارية والثقافية وقصص النجاح وتحقيق المزيد من الحرية والرفاه والأمن للإنسان حيث وجد. رغم ذلك كانت الإنجازات المادية وغير المادية على السواء تثير لدى الإنسان المزيد من التوقعات والكثير من المخاوف والشكوك وتتسبب في وقوع الصراع. وهذا تسبب بدوره في مرور العملية التاريخية عبر منحنيات ومنعطفات أبطأت حركتها، وقادت في النهاية إلى إحداث تغيرات مجتمعية كان من شأنها تعزيز مواقع البعض من الشعوب والثقافات والمؤسسات والأفراد على حساب البعض الآخر.

إن انتقال المجتمعات الإنسانية من مرحلة حضارية لأخرى أكثر رقياً جاء عبر فترة انتقالية صعبة سادها الصراع وأحدثت انقطاعاً مؤقتاً في التواصل التاريخي وتغيراً نوعياً دائماً في منطقه. ولقد كان من نتيجة ذلك دوماً تخلف بعض المجتمعات عن قافلة الحضارة والتخوف من ركوب العربة الحضارية الجديدة لاختلاف ظروفها وشروطها وغموض اتجاهها وأهدافها. وفي الواقع، كانت الجماعات والفئات الأكثر وعياً من النواحي الاجتماعية والثقافية، والعاملون منهم في نشاطات ومجالات ومهن ذات طبيعة متطورة خاصة، تشكل دوماً الفئة المبادرة في الدعوة للتغيير والأكثر أهلية لقيادة المسيرة الحضارية. أما الفئات الاجتماعية والجماعات الثقافية الأقل وعياً بحقائق العصر، والفئات

العاملة في نشاطات ومهن تقليدية ضعيفة القدرة على التطور فقد كانت دوماً ولا تزال أقل استعداداً لقبول التغير وأكثر تخوفاً من الجديد من الأفكار والقيم، والأكثر ميلاً لمقاومة الحديث من النظم الإدارية والترتيبات الاجتماعية والمجتمعية.

إن طبيعة بعض المهن التي زاولها الإنسان منذ القدم ولا يزال كصيد الأسماك والرعي وفلاحة الأرض وجني المحاصيل الزراعية والخدمة في المنازل والحرف اليدوية عامة، تحتم على من يزاولها أن يعيش في شبه عزلة عن العالم المحيط به. وهذا من شأنه أن يجعل الإنسان أو المجتمع الذي يزاول تلك الأعمال غير مؤهل لمجاراة المسيرة الحضارية وغير قادر على المبادرة أو المشاركة في إنجازاتها والاستفادة منها كما يجب. ولقد ترتب على ذلك حدوث تفاوت في مدى تطور الفئات والجماعات المختلفة داخل مجتمع الدولة الواحدة، وتبلور فجوة اقتصادية ـ معرفية ـ ثقافية كبيرة بين الفئات والجماعات المختلفة داخل مجتمع الدولة الواحدة، وتبلور فجوة اقتصادية ـ معرفية ـ ثقافية كبيرة بين الفئات الأكثر وعياً ومعايشة للعصر والفئات الأقل وعياً وعزلة عن العصر، وهي فجوة أخذت، بحكم تسارع عملية التطور الحضاري، تتسع يوماً بعد يوم.

إن اكتشاف البعض من الأفراد أو الجماعات أو الشعوب حقيقة ومدى ما يعيشونه من تخلف عن العصر من شأنه إصابتهم بالصدمة والذهول. وهذا يقود عادة أما إلى دفعهم نحو التطرف وإلقاء مسؤولية التخلف على الغير، أو إلى اليأس والقنوت والهروب الواعي من الواقع والاختفاء عن الأنظار، أو إلى الشعور بالتحدي والعمل على تجنيد الإمكانات المتاحة وتقديم التضحيات للحاق بقافلة التطور. وبالفعل كانت جهود غالبية الأمم والدول التي اختارت هذه الطريق مثمرة. ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى بطء المسيرة الحضارية في الماضي، وصغر حجم فجوة التخلف كثيراً، وسيطرة العملية السياسية على المجتمع. أما اليوم، وفي ضوء كبر حجم فجوة التخلف والضعف، وتراجع أهمية ودور العملية السياسية في المجتمع، وانقسام المجتمع الواحد إلى فئات

وجماعات ثقافية ذات مصالح غير متوافقة، فإن الشعور الجماعي بالتحدي أصبح شيئاً من مخلفات عصور بائدة. لذلك نعتقد بأن الإحساس بالتحدي الذي يعكس وعياً ذاتياً بضرورة التحرك في اتجاه ما من المتوقع أن يكون إحساساً فردياً وأسرياً وربما فئوياً، ولكن لن يكون مجتمعياً أو وطنياً.

إن تخلف غالبية المجتمعات الإنسانية والجماعات الثقافية عن عصر المعرفة لا يعني أن تلك الجماعات تعيش خارج العصر كلياً، وذلك بسبب تعرضها الدائم لفعل العملية الإعلاماتية واضطرارها للتعامل مع الغير تجارياً ومالياً من خلال قنوات العملية الاقتصادية السائرة بثبات وسرعة نحو العولمة. وهذا يجعل تلك الجماعات والمجتمعات، رغم ما تعيشه من تخلف، محاطة بالكثير من مظاهر الحداثة الفكرية والمعيشية والمنتوجات الصناعية والإلكترونية والبضائع الاستهلاكية. إلاّ أن تخلفها الاقتصادي والمعرفي وطبيعة المهن التي تزاولها وثقافاتها التقليدية المحافظة تجعل من الصعب عليها استيعاب حقائق العصر العلمية والسماح لقيم ومفاهيم وطرق تفكير الحداثة بالتغلغل والتجذر في نفوسها وحياتها بالقدر الكافي وبالسرعة المطلوبة لتجاوز فجوة التخلف. إن ضعف القدرة على استيعاب حقائق العصر وعلومه التي تتعامل أصلاً مع العقل والمخترعات التكنولوجية يجعل الجماعات والمجتمعات المتخلفة أكثر ميلاً وانجذاباً نحو الأيديولوجيات الثورية والثقافات التقليدية المحافظة التي تتعامل أصلاً مع المشاعر والعواطف، وليس مع العقل أو الواقع المعاش.

إن المحافظين ثقافياً والمتطرفين سياسياً من الناس هم أشخاص يعيشون في عالم خاص بهم من صنع قادة ومفكرين ومؤرخين قلما كانوا من المؤمنين حقاً بما صنعوا. فالمحافظ ثقافياً والمتزمت دينياً هو إنسان يعيش زماناً غير زمانه، إنه زمان قديم مشكوك في صحة كل ما يتعلق به من وجود ومعطيات وأحداث. والمتطرف سياسياً وعقائدياً هو إنسان يريد أن يعيش زماناً من صنع الخيال دون أن يملك خطة مجربة لتغيير واقعة وتجاوز زمانه، مما يجعله يبالغ مبالغة كبيرة، وأحياناً ضارة في فهمه لمعنى وأهمية الزمن. الأول يحاول حالماً إعادة إحياء مجتمع لم يكن له وجود، والثاني يحاول مناضلاً بناء مجتمع لا

يملك مقومات الوجود. وبين الاثنين وتحت تأثيرهما يتحرك العبثي الذي لا يفهم الماضي ولا يستوعب الحاضر ولا يكترث للمستقبل، بل يشعر بالاضطراب والاغتراب والرغبة في الانتقام من كل شيء.

لقد كانت المصلحة ولا تزال من أهم حاجات الإنسان ومن أقدم وأقوى الأسس المنظمة للعلاقات بين الناس في المجتمع الواحد وبين المجتمعات الإنسانية المختلفة. وهذا جعل المصلحة محركاً رئيسياً للتاريخ وموجهاً أساسياً للفكر الذي حاول باستمرار تفسير المصلحة وتعريفها وتبريرها وتعزيز شرعيتها في المجتمع، خاصة في وجه التحديات النابعة من قيم وعادات وتقاليد وطقوس تتعامل مع مفاهيم العدل والمساواة والقضاء والقدر ومشاعر العطف والولاء والتواكل. ويشير التاريخ الإنساني، خاصة في العهود الحديثة، وتؤكد دراسات العديد من المفكرين، بمن فيهم كارل ماركس، أن المصلحة كانت المنتصر في الصراع مع القيم والمعتقدات الأيديولوجية باستمرار. لذلك كان تمسك العقيدة بمقولاتها المخالفة للمصلحة واتجاه منظومة القيم التقليدية إلى الوقوف في وجه التيار المصلحي بمثابة الدخول في حرب خاسرة، أدت، كما حدث بالنسبة للعقيدة الماركسية نفسها، إلى تراجع دور وأهمية العقيدة عموماً، وانهيارها أحياناً، محدثةً فراغاً فكرياً وارتباكاً مجتمعياً كبيراً.

يبدأ الصراع بين المصلحة والعقيدة عادةً بصراع فكري ينطلق من إحساس عام بفشل العقيدة أو التقليد أو الحكمة المألوفة في توفير متطلبات الحاجة أو تبرير المصلحة. وهذا يجعل الشك في صلاحية ما هو قائم من عناصر ثقافية، وسلامة ما تعتمد عليه تلك العناصر من أسس ومنطلقات فكرية البداية الحقيقية لميلاد فكر جديد خلاق تسند إليه مهام تفسير وتعريف وتبرير المصلحة وإيجاد الأجوبة الشافية لما تطرحه الحاجة من أسئلة ملحة ومشروعة. لذلك يقول الفيلسوف الألماني إيرنست بلوخ «Ernst Bolch» إن الحاجة هي أم التفكير، وأن الشك هو القوة الرئيسية المحركة للتفكير.

يبدو من الواضح أن مقولة بلوخ التي توحي بأن الحاجة أم التفكير هي مقولة مشتقة من التعبير الشائع الذي يقول «الحاجة أم الاختراع». وإذا سلمنا

بصحة هذه المقولة فإنه يصبح بالإمكان التسليم بصحة مقولة بلوخ وإدراك أصالتها، وذلك لأن الاختراع لا يتم بدون تفكير، وإن التفكير لا بد وأن يسبق الاختراع ويمهد له. ورغم ما أوردناه سابقاً من أن التقدم العلمي والتطور التكنولوجي المستمر جعل بالإمكان أن يصبح الاختراع أباً حقيقياً للحاجة، إلاّ أن كلا الحاجة والاختراع لا يمكن التجاوب معهما أو توفير متطلباتهما دون تفكير، مما يجعل التفكير أساس الحاجة والاختراع معاً، أو جدهما بغض النظر عن هوية الأب أو الأم. وحيث أن مسيرة التطور الحضاري جعلت الحياة تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، وأنها كشفت وخلقت خلال مسيرتها ولا تزال تكشف وتخلق حاجات وفرص اختراع كثيرة، فإن التفكير أصبح بحد ذاته عملية ديناميكية غير قابلة للتوقف ومطلوبة لذاتها ولدورها المجتمعي.

إن التفكير يقود أحياناً إلى الوقوع في الخطأ، كما أن الشك يتحول أحياناً إلى انهيار كامل للمرجعية التي تشكل إطار الفكر والتفكير. وإذا كان الإنسان المفكر لا يستطيع إطلاقاً تجنب الوقوع في الخطأ إلاّ بالتوقف الكامل عن التفكير، فإن الوقوع في الخطأ شيء إنساني لا يعيب صاحبه. أما الشك فليس بإمكان أي إنسان، مفكراً كان أو غير مفكر، أن يتجنبه إلاّ بالالتزام الأعمى بعقيدة جامدة وتقاليد بالية. لذلك يقول بلوخ إذا كان الوقوع في الخطأ هو شيء إنساني، فإن الشك هو شيء أكثر إنسانية لأنه يأتي عادة محاولاً تجنب الخطأ قبل الوقوع فيه.

إن الشك لا يعني الرفض أو المعاداة، بل يعني عدم الارتياح للشيء أو الفكر أو التقليد السائد والتخوف من دوره في الحاضر وفي صنع المستقبل. لذلك لا يتأتى الشك إلاّ بعد معرفة الشيء المعني ورؤيته على حقيقته والقناعة بأنه ليس ما نريد، أو لم يعد قادراً على تحقيق ما نريد، أو ليس مؤهلاً لمواصلة دوره المجتمعي السابق وصولاً إلى المستقبل الذي نريد. إن الشك هو فقدان الثقة بشيء أو فكر أو تقليد ثابت ومعروف، وذلك لفشل الشيء المعني في الإجابة على الأسئلة الملحة أو تلبية الاحتياجات المستجدة أو التعايش مع المصلحة المتكاثرة عدداً ونوعاً. أما الثابت المعروف فهو أما عقيدة اجتماعية ـ

سياسية سائدة، أو تقليد وحكمة شائعة، أو واقع اقتصادي ـ سياسي سيىء، أو ثقافة مهيمنة، أو ذهنية فكرية قاصرة. وهذا لا يجعل القبول في الماضي القريب أو البعيد بما هو مشكوك في صحته اليوم خطأً تاريخياً أو عملاً إجرامياً كما لا يجعل رفضه اليوم كفراً وتخلياً عن هوية وطنية، بل يجعله إدراكاً واعياً لانكشاف وجود وحدود وحقيقة المشكوك فيه والقناعة بعدم قدرته على مواصلة التطور ومسايرة العصر.

رغم أهمية الشك وكونه القوة المحركة للتفكير والذي لا يمكن بدونه تجاوز الواقع وتحقيق التقدم، فإن من الخطر أن يصل الشك إلى مرحلة فقدان الثقة الكاملة بما هو قائم من نظم ومؤسسات، أو بما هو موروث من قيم وتقاليد ومعتقدات. وإذا كان الشك عمل مسؤول وتساؤل مشروع، فإن الشك الكامل هو عمل غير مسؤول ورفض غير مبرر، إنه قوة هدم تتحرك في ظلام بلا مرجعية، شأنه في ذلك شأن الإيمان العقائدي الأعمى الذي يحكم على الأشياء دون أن يراها وعلى الفكر دون أن يفهمه، معتمداً إما على مرجعية ماضوية تجاوزها الزمن، أو مرجعية مستقبلية من صنع خيال لا يفهم معنى الزمن. وهذا يجعل الشك الكامل والإيمان الأعمى وجهين لموقف فلسفي واحد يعتبر الأشياء والأفعال والأقوال والمعتقدات المعاشة أما غير موجودة أصلاً أو أن وجودها لا يعني شيئاً على الإطلاق. لذلك أصبح الشك الكامل نوعاً من الشلل الكامل القادر فقط على تعطيل الفكر عن العمل وإثارة التخوفات من كل فعل، وأصبح الإيمان الأعمى هروباً من العالم داخل قوقعة الذات دون قدرة على رؤية الفعل أو الزمن والمشاركة في صنعه.

إن حياتنا اليوم ليست حياة مستقرة ومطمئنة يتخللها بعض التغير، بل هي حياة تغير وشك دائم يسودها أحياناً الشعور ببعض الاستقرار والطمأنينة. إن التغير في عالم اليوم هو الحقيقة الوحيدة غير القابلة للتغير، وفيما عدا ذلك من أشياء وأفكار ونظم وقيم وعقائد وتقاليد وواقع حياتي معاش ليس إلا متغيرات تعيش حركة تغير سريعة أو بطيئة، كبيرة أو صغيرة، كمية أو نوعية، مرئية أو مخفية، لكنها مستمرة دون توقف وذات تأثير على حياة الإنسان بلا جدال.

كثيراً ما يقال بأننا نقف على مفترق طرق، وأننا نمر في مرحلة مصيرية صعبة، وأن علينا أن نختار ونحدد المسار. لكن واقع حياة العرب اليوم لا يشير إلى الوقوف عند مفترق طرق، بل يشير بوضوح إلى وجودهم في كوخ قديم على جانب الطريق الذي يشكل مسار العملية التاريخية وحضارتها المعرفية. وكلما غامر البعض وخرجوا من الخيمة بحثاً عن ماء أو غذاء أو نسمة هواء نقية كلما وجدوا أنفسهم مضطرين للركض خلف قافلة الحضارة يتوسلونها مبهورين بما تحققه من إنجازات. أحياناً تضيع القلة القليلة من المغامرين في الزحمة ويصبحون جزءاً من المسيرة الحضارية السائرة دوماً إلى الأمام، وبالتالي تنقطع صلتهم بالكوخ القديم وسكانه. أما الأغلبية فتعود مسرعة خائفة إلى كوخها المتهالك لترتمي في أحضانه وتحتمي بغطائه مرددة بيت الشعر القديم الذي يقول:

لبيت تخفق الأرياح فيه أحب إليّ من قصر منيف

يقف العرب اليوم بالقرب من مسار العملية الحضارية الإنسانية يراقبون حركتها كمتفرجين مبهورين، يحسون بآثارها لكنهم عاجزون عن المشاركة في صنعها والاستفادة من إنجازاتها إلاّ بالقدر القليل. إنها عملية كان للعرب شرف المشاركة الفاعلة في شق مسارها وتشكيل مكوناتها وتحديد اتجاهها، وذلك قبل أن يضلوا السبيل ويتركوا للغير مهام قيادتها. أما تلك العملية فقد تحولت بفعل الزمن والتطور الدائم إلى مسيرة إنسانية ضخمة تتحرك تلقائياً بفعل عقل مدبر داخلي لا يعير أهمية تذكر للماضي ولا يهتم بالمتفرجين.

إن ما يحول دون انضمام العرب لقافلة الحضارة وحضارة العصر هو كم موروث من عادات وتقاليد كثيرة مستهلكة، وأطر وأساليب تفكير عتيقة بالية، وعلاقات اجتماعية ومؤسسات مجتمعية مهترئة، تشكل في مجموعها ثقافة قديمة تجاوزها الزمن ولم تعد صالحة. وهذا يجعل الحاجة ماسة وملحة للتخلص من هذا العبء الثقيل الذي جعل العرب يتخلفون عن عصرهم ويعادون زمانهم ويفشلون في استعادة مجدهم ودورهم الحضاري الإنساني المميز. إن التخلص من العبء الثقافي المعني لا يكون ولا نطلب بأن يكون من خلال

جمعه والرمي به في سلة المهملات، ولكن بالتعامل معه علمياً وواقعياً من خلال نقده وتحليله وتمحيصه وإعادة تفسيره وتنقيته وتطويره وتطعيمه بالجديد من الأفكار والقيم والمواقف القيمية والنظم والمؤسسات الأقدر على التعامل مع حضارة العصر والتجاوب مع عملياته المجتمعية. وهذا يحتاج لقرارات نخبوية ـ سياسية وفلسفة مجتمعية جديدة تسير على هدى رؤية علمية غير عقائدية، عصرية غير تقليدية، تعتبر الحرية حقاً فردياً، والديمقراطية نظام حكم وقيمة اجتماعية، والتكامل الواعي مع العالم وحضارة العصر حتمية تاريخية نهضوية.

حالة العرب اليوم هي أشبه ما تكون بالكبوة، وهذه، وإن طالت، لا بد وأن تتبعها صحوة. بالوعي والعمل الجاد الموجه نستطيع أن نختصر عمر الكبوة وأن نضمن أن تكون الصحوة قوية ومفرحة وجميلة كإشراقة الشمس بعد ليل شتوي طويل.

المصادر العربية والأجنبية

تضم قائمة المراجع التي استخدمها الباحث في إعداد هذا الكتاب عشرات الكتب المنشورة باللغة الإنكليزية وبعض الكتب باللغة العربية والعديد من المجلات الدورية ومئات الأبحاث والمقالات المنشورة في المجلات والجرائد. وفيما يلي قائمة مختصرة بأهم تلك المراجع.

المصادر الأجنبية:

1 - Hugh Thomas, World History (New York: Harper Collins, 1996).

2 - John A.Garrety and Peter Gay, eds., The Columbia History of the Work (New York: Harper & Row, 1972).

3 - Webster's Encyclopedic Unabridged Dictionary of the English Language (New York: Portland House, 1989).

4 - Stuart Chase, The Proper Study of Mankind (New York: Harper & Row, 1962).

5 - Constantine K. Zurayk, «Cultural Change and Transformation of Arab Society», The Arab Future: Critical Issues, Michael C. Hudson, ed. (Washington, D.C.: Georgetown University, 1979).

6 - Mohamed Rabie, «The Future of Education in the Arab World», same reference as above.

7 - . The New World Order (New York: Vantag Press, 1992).

8 - , Conflict Resolution and Ethnicity (Westport Connecticut: Praeger Publishers, 1994).

9 - , The making of History, Yet to be Published?.

10 - Howard Bloom, the Lucifer Principle (New York: the Atlantic Monthly Press, 1995).

11 - Charles van Doren, A History of Knowledge (New York: Ballantine Books, 1991).

12 - Paul Kennedy, The Rise and Fall of the Great Powers (New York: Vintage Books, 1987).
13 - Karl Marx and Fredrich Engels, The Communist Manifesto (Toranto: Vanguard Publications).
14 - Peter F. Drucker, «The Age of Social Transformation», The Atlantic Monthly, November, 1994).
15 - , «The Information Revolution», The Atlantic Monthly, October, 1999.
16 - Kenichi Ohmae, The End of the Nation State (New York: The Free Press, 1995).
17 - Jack Weatherford, Savages and Civilization (New York Ballantine Books, 1994).
18 - Thomas Sowell, Race and Culture (New York: Basic Books, 1994).
19 - Francis Fukuyama, The End of History (New York: The Free Press, 1992).
20 - , Trust (New York: The Free Press, 1995).
21 - Georg Wilhelm Hegel, The Philosophy of History (New York: Dover Publications, 1936).
22 - Lewis S. Feuer, ed., Marx and Engels: Basic Writings on Politics and Philosophy (Garden City, New York: Doubleday & Co., Anchor Books Edition, 1959).
23 - Jerome Bum and others, The European World (Boston: Little, Browon and Co., 1966).
24 - John Patrick Diggens, Max Weber, Politics and the Spirit of Tradegy (New York: Basic Books, 1996).
25 - Walter Kaufman, ed., Friedrich Nietzsche on the Genealogy of Morals (New York: Vintage Books, 1967).
26 - M. Mitchell Waldrop, Complexity: The Emerging Science at the Edge of Order and Chaos (New York: Simon & Schuster, 1992).
27 - Samuel Huntington, The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order (New York: Simon & Schuster, 1996).
28 - Louis Kriesberg, International Conflict Resolution (New York: Yale University Press, 1992).
29 - Robert Heilbroner, 21st Century Capitalism (New York. W.W. Norton & company, 1993).

30 - , The making of Economic Society (Englwood) Cliffs, NJ: Prentice-Hall, inc., 1968).
31 - Alexander King and Bertrand Schneider, The First Global Revolution (New York: Pantheon Books, 1991).
32 - Thomas S. Kuhn, The Structure fo Scientific Revolution (Chicago: The University of Chicago Press, 1996).
33 - Sean M. Lynn-Jones and Steven E. Miller, The Cold War and After (Cambridge, MA.: The MIT Press, 1993).
34 - Clark Kerr et al, Industrialism and Industrial Man (Hamondsworth: Pelican Books, 1973).
35 - Laurie Mylroie, «Promoting Democracy as a Principle of US Middle East Policy», Democracy in the Middle East, Yehuda Mirsky and Matt Ahren eds., (Washington, DC,: Washington Institute for Middle East Policy, 1993).
36 - Mohammed Abdelbeki Hermassi, «Islam, Democracy and the challenge of Political Change», in the same Book as above.
37 - Arther M. Schlesinger, Jr., the Coming of the New Deal (Boston: Houghton Mifflin, 1958).
38 - , The Disuniting of American (New York W.W. Norton & Co., 1992).
39 - Rober Pickus, «New Approaches», Approaches to peace, W. Scott Thompson et al, eds. (Washington, DC.: United States Institute of Peace, 1992).
40 - Lestor R. Brown and others, Vital Sings, The Trends that are Shaping our future (Washington, DC, World watch Institute, 1995).
41 - Raymond Cohen, Negotiating Across Cultures (Washington, DC: United States institute of Peace, 1991).
42 - Richard Elliott Friedman, The Disappearance of God (Boston: Little Brown and Company, 1995).
43 - Stephen W. Hawking, A Brief History of Time (Toronto: Bantam Books, 1988).
44 - Michio Kaku, Visions: How Scientific Will Revolutionize the 21st Century (New York: Anchor Books, 1997).
45 - John Burton and Frank Dukes, ed., Conflic: Raedings in Conflic Management and Resolution (New York: St. Martion's press, 1990).

46 - John Kenneth Galbraith, The Good Society (Boston: Houghton Mifflin, 1996).
47 - , The Culture of Contentment (New York: Houghton Mifflin, 1992).
48 - Michael Young, Rise of Meritocracy.
49 - Henty Kissinger, Diplomacy (New york: Simon & Schuster, 1994).
50 - Thomas Hyland Eriksen, Ethnicity and Nationalism (London: Pluto Press, 1994).
51 - Huston Smith, The Religions of Man (New York: Harper & Row, 1958).
52 - Karen Armstrong, A History of God (New York: Ballantine Books 1993).
53 - Herbert Heaton, Economic History of Europe (New York: Harper & Row, 1958).
54 - George Kennan, Around the Cragged Hill (New York: W.W Norton & co., 1993).
55 - Joseph Schumpeter, Capitalism, Socialism and Democracy (New York: Harper Brothers, 1950).
56 - George Sorus, «Toward a Global Open Society», The Atlantic Monthly, January 1998).
57 - Alvin and Heidi Toffler, Greating a New Civilization (Washington DC: The Progress and Freedom Foundation, 1994).
58 - Immanuel Wallerstein, Geopolitics and Geoculture (Cambridge: Cambridge University Press, 1991).
59 - David Halberstam, The Next Century (New York: Willian Morrow and Company, 1991).
60 - Ted Robert Gurr and Barbara Harf, Ethnic conflict in World Politics (Boulder: Westview Press, 1994).
61 - Charles Issawi, An Economic History of the Middle East and North Africa (New York: Columbia University Press, 1982).
62 - Fred Holiday, Islam and the Myth of Confrontation (London: I.B. Tauris Publishers, 1995).
63 - Samir Amin, The Arab Economy Today (London: Zed Books, 1982).
64 - Joseph Hell, The Arab Civilization (Beirut: United Publishers, 1973).
65 - David S. Landes, The Wealth and Poverty of nations (New York W.W. Norton and company, 1999).

66 - Ibrahim Ibrahim, ed. Arab Resources (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1983).

دوريات علمية:

1 - Foreign Policy.
2 - Foreign Affairs.
3 - World Policy Journal.
4 - The Washington Quartely.
5 - Middle East Policy.
6 - The Middle East Journal.
7 - Dissent.

مجلات شهرية وأسبوعية:

1 - The Atlantic Monthly.
2 - Harper.
3 - The Brookings Review.
4 - Time.
5 - Newsweek.
6 - Business week.

جرائد يومية:

1 - The Washington Post.
2 - The New York Times.

مراجع بالعربية

1 ـ طه حسين، **الأيام** ـ الجزء الأول والثاني والثالث.
2 ـ طه حسين، **في الشعر الجاهلي**.
3 ـ محمد عابد الجابري، **نحن والتراث**.
4 ـ محمد عابد الجابري، **بنية العقل العربي**.
5 ـ محمد باقر الصدر، **فلسفتنا**.
6 ـ محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**.
7 ـ محمد عبد العزيز ربيع، **هجرة الكفايات العلمية**.
8 ـ محمد عبد العزيز ربيع، **الاقتصاد والمجتمع**.

9 ـ محمد عبد العزيز ربيع، الوجه الآخر للهزيمة العربية.
10 ـ برهان غليون، الدولة والدين.
11 ـ برهان غليون، بيان من أجل الديمقراطية.
12 ـ برهان غليون، اغتيال العقل.
13 ـ عبد اللّه العروي، أزمة المثقفين العرب.
14 ـ محمد أركون، تاريخية الفكر العربي الإسلامي.
15 ـ فؤاد ذكريا، التفكير العلمي.
16 ـ برتراند رسل، حكمة الغرب.
17 ـ الفريد صوفي، تطور المجتمعات البشرية.
18 ـ زكي نجيب محمود، هموم المثقفين.
19 ـ زكي نجيب محمود، مجتمع جديد أم الكارثة.
20 ـ زكي نجيب محمود، حصاد السنين.
21 ـ جلال صادق العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة.
22 ـ عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية.

من منشورات مركز دراسات الوحدة العربية

1 ـ بنية العقل العربي
2 ـ آراء وأحاديث في القومية العربية
3 ـ آراء وأحاديث في التاريخ والاجتماع.
4 ـ الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي.

من منشورات منتدي الفكر العربي

1 ـ موقف الفكر العربي من التغيرات الدولية: الديمقراطية والعولمة.
2 ـ القطاع الخاص ومستقبل التعاون العربي المشترك.
3 ـ التنمية، السياسة الخارجية، الديمقراطية.

ندوات

1 ـ أزمة التطور الحضاري، الكويت 1974.
2 ـ ملامح المشروع الحضاري العربي المعاصر، بيروت 1982.

السيرة الذاتية الأكاديمية

الإسم: دكتور محمد عبد العزيز ربيع

تاريخ ومكان الميلاد: يازور ـ فلسطين 1940.

المؤهلات العلمية:

1 ـ بكالوريوس في الاقتصاد الزراعي: جامعة عين شمس، القاهرة 1962.

2 ـ ماجستير في الاقتصاد: جامعة هيوستن، تكساس 1968.

3 ـ دكتوراه في الاقتصاد: جامعة هيوستن، تكساس 1970.

4 ـ التحق أيضاً أثناء دراسته العليا بالجامعة الأمريكية في القاهرة وجامعة هوهنهايم الألمانية.

5 ـ عمل في التدريس الجامعي في عدة جامعات عربية وأمريكية منها:

أ ـ جامعة هيوستن 1978 ـ 1970.

ب ـ جامعة الكويت 1970 ـ 1976.

جـ ـ جامعة جورجتاون 1976 ـ 1977 و 1982 ـ 1983.

إضافة إلى جامعتي جونز هوبكنز والأمريكية في واشنطن.

د ـ ارتبط بجامعة هارفارد وساهم بدراسات وحلقات دراسية 1989 ـ 1992.

6 ـ عمل رئيساً لمركز الإنماء والتطوير التربوي ـ واشنطن 1983 ـ 1994.

7 ـ عمل مستشاراً اكاديمياً لجامعة ايرفون الألمانية 1998 ـ 2000.

8 ـ حصل على عدة منح دراسية وتقديرية من عدة جامعات ومؤسسات عربية وأجنبية.

9 ـ عضو منتدى الفكر العربي.

10 ـ عضو منتدى أصيلة في المغرب.

الأبحاث العلمية

1 ـ هجرة الكفايات العلمية: جامعة الكويت، 1972.

2 ـ الاقتصاد والمجتمع: وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.

3 ـ مؤتمر جنيف واحتمالات السلام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ـ الأهرام، القاهرة، 1977.

4 ـ الهجرة اليهودية من فلسطين المحتلة: دار الكرمل ـ عمان، 1986.

5 ـ إسرائيل والقاهرة الأفريقية: دار الكرمل ـ عمان، 1986.

6 ـ الوجهه الآخر للزيمة العربية: دار نجيب الريس ـ لندن، 1987.

7 ـ صنع السياسة الأميريكية والعرب: دار الكرمل ـ عمان، 1990.

8 ـ المعونات الأميركية لإسرائيل: مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت، 1990.

9 ـ رحلة مع القلق: دار الكرمل ـ عمان، 1994.

10 ـ الحوار الفلسطيني ـ الأمريكي: دار الجليل للنشر ـ عمان، 1995.

11 ـ صنع المستقبل العربي: مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع ـ بيروت 2000.

12 ـ قطار الزمن (شعر) مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع ـ بيروت 2000.

كتب بالإنكليزية:

1 - The Politics of foreign Aid: Praeger Publishers, New York, 1988.

2 - Israel and South Africa; Center for Educational Development, Washington DC., 1982.

3 - A Vision for the Transformation of the Middle East: Center for Educational Development, Washington DC., 1990.

4 - The New World Order: Vantage Press, New York, 1992.

5 - Conflict Resolution and the Middle East Peace Process: Duetsches Orient-Institut, Hamburg-Germany, 1993.

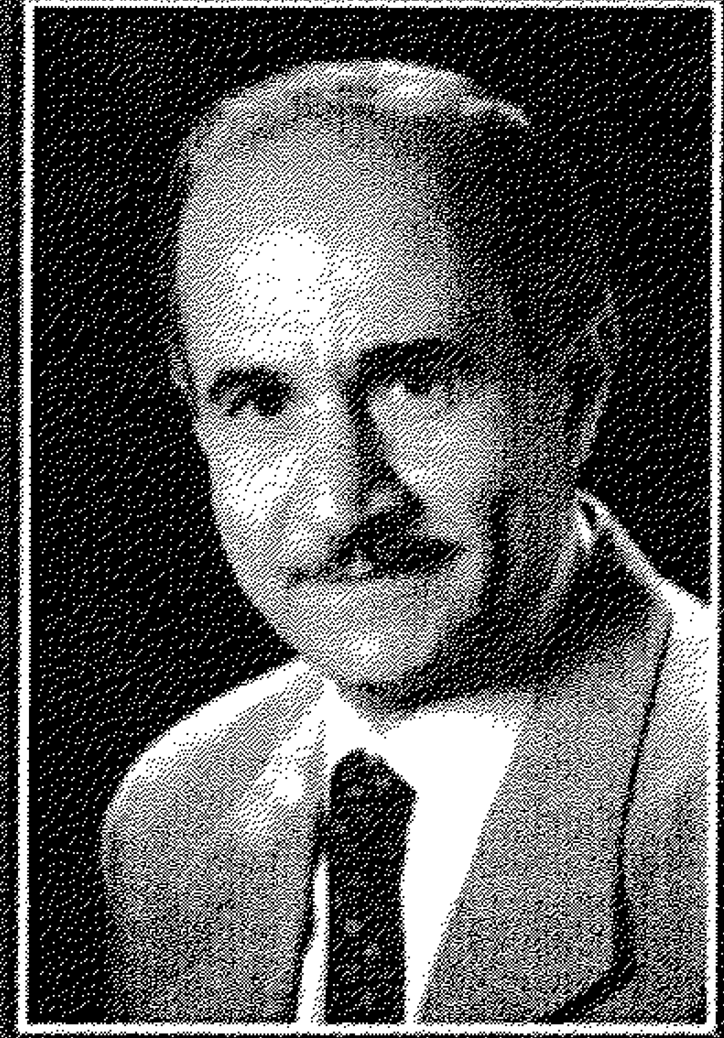
6 - Conflict Resolution and Ethnicity: Prager Publishers, New York, 1994.

7 - The US-PLO Dralogue: University Press of Florida, 1995.

8 - Frothcoming: The making of History

صنع المستقبل العربي

المسيرة التاريخية من القبلية إلى العولمة



يحلل الدكتور محمد عبد العزيز ربيع في هذا الكتاب مسار العملية التاريخية عبر مراحل التطور الحضاري للإنسانية، ويحدد أهم القوى المؤثرة في وتيرة تلك المسيرة وفي توجهاتها الرئيسية، مقدماً بذلك نظرية جديدة في تفسير التاريخ. وفي ضوء ذلك يُحلّل الواقع العربي المتأزم ويُحدد موقعه من حركة التطور والعصر، ويختم هذا المهمة بعملية نقد علمية للمرجعية العربية ليقترح مرجعية جديدة قادرة على انتشال الأمة العربية من واقعها الحالي وتمكينها من الانضمام كشريك لحضارة العصر وعلومه ومسيرته المتسارعة نحو العولمة...

هذا ما يجعل الكتاب مرجعاً هاماً لطلبة العلوم الاجتماعية والسياسية بوجه عام، ولكافة المعنيين بالقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية في الوطن العربي. وقد يكون هذا الكتاب أهم دراسة تحليلية كاملة ومتكاملة تتعامل مع واقع الوطن العربي من منظور تاريخي يغوص في أعماق الماضي، وعينه مركزة تماماً على المستقبل ووعوده الكثيرة المتكاثرة باستمرار، محاولاً وضع تصوّر لغد جديد يعي الماضي ويتصالح مع الحاضر ويتعايش مع العصر.

إنّ تنوّع كتابات الدكتور محمد ربيع الفكرية وشموليتها لعدة مجالات علمية وسياسية وثقافية، يجعل هذا الكتاب ذا أهمية كبيرة لكافة الدارسين والمفكرين والمثقفين العرب، خاصة لطلاب الجامعات المعنيين بالدراسات السياسية، وبالدراسات الاقتصادية والتنموية والثقافية - الاجتماعية، إذ يقدم الكتاب سيلاً من الأفكار الجديدة ومن المواقف النقدية للفكر السائد التي لا غنى عنها لأي مثقف ومفكر عربي يسعى لخير هذه الأمة وتطورها...

صنع المستقبل العربي كتاب قيم، جدير بالقراءة والإهتمام، فريد في موضوعه، أغنى المكتبة العربية كرائد من نوعه، إنه حاجة لكل قارئ مثقف، ولكل طالب جامعي، ولكل مفكر وباحث ومتخصص...

الناشر



مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع

بيروت: ص.ب: ١١/٨٥٠٥ - بولفار سليم سلام - بناية سوق الروشة - طابق ٣
مكتب: هاتف وفاكس: (٠١/ ٦٥٩١٦٦) - ٣٠٥٦٢٣ - (١ - ٠٠٩٦١) بيروت - لبنان